

جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ
كلية الحقـــوق والعلوم السياسيـة
قسم العلـوم السياسيـــة



التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط

مذكرة مكملة مقـدمة لنيـل شهـادة الماجستير في العلـوم السياسيـــة
تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن

إعداد الطالبة:
جويدة حمزاوي

إشراف الأستاذ:
د. عبد الناصر جندلي

لجنـــة المناقشـة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د صالــح زيانــــي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ	رئيســــا
أ.د عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ	مشرفا ومقررا
د. نبيــل كريــــبش	أستـاذ محاضـر (أ)	جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ	عضوا مناقشا
د. نور الدين دخـــان	أستـاذ محاضـر (أ)	جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ـ	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:
2010 ـ 2011

الإهداء

"إلى أمي أعزّ شخص في الوجود"

تشكرات

أود أن أتقدم أولا بكلمة شكر وتقدير للأستاذ البروفيسور عبد الناصر جندلي، وذلك للتفضل بالإشراف وحسن الإرشاد والتوجيه.
إلى جانبه، لا يسعني إلا أن أعبر عن كل الشكر والامتنان لجميع أفراد عائلتي التي تلقيت منها كل التشجيع والدعم، وأخص بالذكر الخال الغالي، وشقيقتي العزيزة "سهام". دون أن أنسى الصديقة رفيقة الدرب "دنيا".
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان لأساتذة قسم العلوم السياسية خلال مرحلة الدراسات العليا على ما جادوا به.
أخيرا أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع، وكل من شاركوني يوما فلسفة السّمو والتّألق في الحياة، وينتظرون منّي المزيد.

حمزاوي جــويــدة

خطــة البحث:

مقدمـــــة :

الفصــل الأول: المقاربة المفاهيمية للأمن في زمن العولمة: الأمن في إطار منظورات العلاقات الدولية

المبــحث الأول: مفهوم الأمن حسب المنظورات الوضعية للعلاقات الدولية

المطلب الأول: الواقعية والواقعية الجديدة: المرجعية الدولتية وفوضوية النظام الدولي

المطلب الثاني:الليبرالية والليبرالية الجديدة: الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي

المطلب الثالث: المنظور المعياري: الحكومة العالمية والسلام الشامل

المبحـــث الثاني: توسيع وإعادة تعريف مفهوم الأمن حسب المنظورات المابعد وضعية للعلاقات الدولية.

المطلب الأول: المنظور النقدي الاجتماعي: الإنسان كموضوع وهدف للأمن

المطلب الثاني: نظرية ما بعد الحداثة:أهمية الخطاب الأمني

المطلب الثالث: المنظور البنائي: جسر الهوة الأمنية

المبحـــث الثالث: أبعاد الأمن: توسع شمولي لأبعاد الأمن ضمن النقاش الأمني التقليدي - النقدي

المطلب الأول: البعد البيئي للأمن

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للأمن

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي للأمن

الفصــل الثاني: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط: ترتيبات أمنية من أجل احتواء تهديدات الجنوب

المبحـــث الأول: موقع المتوسط ضمن الهندسة الأمنية الأوروبية

المطلب الأول: البيئة الأمنية للمتوسط

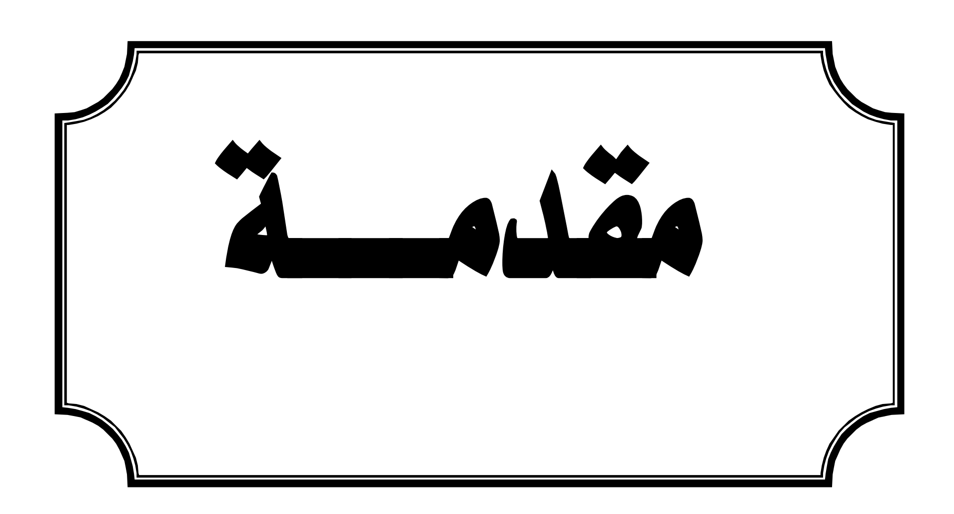
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب المقاربة الأوروبية

المطلب الثالث: الإقليمية الأمنية كاستجابة للتحديات الأمنية الجديدة

المبحـــث الثاني:الحوارات الأمنية المتوسطية للدول والمؤسسات الأورو-أطلسية

المطلب الأول: حوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: الشراكة من أجل التعاون

المطلب الثاني: المبادرة الفرنسية الخاصة بالمتوسط الغربي: مجموعة (5+5)


مقدمـــة

بعد انتهاء الحرب الباردة، ساد العالم حالة من اللاأمن جراء تفكك الاتحاد السوفياتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة القيمية الغربية كطرف منتصر ومهيمن في هذه المرحلة. دفع هذا التحول إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم، يأتي في مقدمتها مفهوم الأمن، الذي تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الشامل المتعدد المضامين، والذي يشمل قطاعات: اقتصادية، سياسية، اجتماعية، بيئية. هذا التغير الذي ارتبط أساسا بفعل تحوّل طبيعة التهديدات والمخاطر ضد أمن الدول، والتي ظهرت هي الأخرى بشكل جديد عابر للحدود والقارات كالإرهاب، الهجرة الغير شرعية، وجرائم كتجارة المخدرات، البشر، والأسلحة الغير مشروعة...

وقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة، وما تلاها من تفجر للنزاعات الداخلية، وتداعيات حربي الخليج الثانية والثالثة، وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، واحتدام التنافس الأوروبي-الأمريكي على المنطقة المتوسطية، موجة الثورات الشعبية التي اجتاحت بعض دول العالم العربي منذ نهاية عام 2010... كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة، جعلت من البعد الأمني يحتل الصدارة.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي بصفته من بين الفواعل الأساسية في السياسة العالمية، وبحكم علاقاته التاريخية بالمنطقة المتوسطية، من أكثر المتأثرين بهذه التحولات التي تنعكس مباشرة على مستوى بناء ترتيبه الأمني، الذي يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هويته وآليات تحقيق استقراره، باعتباره منطقة جيوبوليتيكية تمس مباشرة بالأمن الأوروبي بكل أبعاده.

<u>أهمية الموضوع</u>: يندرج البحث ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها كموضوع مركزي في السياسة العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لما عرفه هذا الحقل من نقاشات لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... وفي نفس هذا السياق تتعرض الدراسة للترتيبات الأمنية الأورو-أطلسية في منطقة المتوسط ضمن سلسلة مبادرات وحوارات أمنية تقوم على أساس المفهوم الشامل للأمن.

<u>مبررات اختيار الموضوع</u>: ترجع أسباب اختيار موضوع تصور الأمن الأوربي في المتوسط أساسا إلى عدة اعتبارات:

1- **اعتبارات علمية**؛ تتمثل في قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة باللغة العربية، باعتبار أن القضية الأورو-متوسطية قلما درست من منظور ترتيبات الأمن الإقليمية، فأغلب الأدبيات تركز على مناطق وترتيبات إقليمية أخرى وتهمل الإقليم المتوسطي بسبب عدم تجانسه. بالإضافة إلى البحث في المقاربات والمنظورات الأمنية الجديدة، ومقارنتها بالنظريات التقليدية بهدف الوقوف على أوجه الخلل والقصور فيها، والسعي لإضفاء إثراء مرجعي في ميدان أدبيات السياسة الأمنية، التي تمس الدائرة المتوسطية والتي ننتمي إليها بحكم التاريخ والجغرافيا. ومؤخرا أخذ البعد المتوسطي دورا هاما ومتزايدا في الخطاب السياسي الجزائري، واعترف به كدائرة مستقلة وشرعية شأنها شأن الدوائر الأخرى: المغاربية، العربية والإفريقية.

2- **اعتبارات عملية**؛ تعود أساسا إلى أهمية وحيوية المنطقة المتوسطية بالنسبة للانشغالات الأمنية الأوروبية خاصة، وانعكاساته على الضفة الجنوبية وحكوماتها في إطار تهافت وتعدد المبادرات الأوروبية المطروحة عليها منذ بداية التسعينيات، ومحاولة تكوين نظرة أو فهم لإدراك حقيقة المشروع الأمني الأوروبي في إطار مسار برشلونة، والمبادرات التي أعقبته كالسياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط، ضمن ظاهرة التعاون الإقليمي التي تستحق الاهتمام وتتبع نشاطها في منطقة المتوسط.

<u>إشكالية الدراسة</u>: بما أن موضوع الدراسة يتمحور حول السعي إلى فهم وإدراك حقيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية من خلال الحوارات الأمنية في السياق المتوسطي، فإن صياغة إشكالية البحث ستكون في السؤال المركزي التالي:

- إلى أي مدى يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال مشروعه المتوسطي إلى تجسيد نظام أمني يمثل نواة لبنية أمنية إقليمية شاملة وهوية إستراتيجية متوسطية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية، تدور حول:

- كيف يمكن الحديث عن تصور أمني أورو-متوسطي في ظل تجاهل أكبر بؤرة صراع وعدم استقرار في المنطقة المتوسطية؟
- إلى أي مدى ساهمت/وستساهم الشراكة الأورو-متوسطية كترتيب أمني إقليمي في تحقيق الإقليمية في المتوسط، من خلال أبعادها الثلاث (السياسية، الاقتصادية، والهوياتية)؟
- ما مدى تأثير الدور الأمريكي في المتوسط على السياسة الأوروبية المتوسطية، وما هي انعكاساته على مستقبل التعاون والأمن في المنطقة ؟
- ما هو موقع الدول العربية في المسيرة الأوروبية-الأطلسية المستقبلية، وهل يمكن التمييز بين نقاط التقاء ونقاط صدام بين المصالح الأورو-أطلسية والمصالح العربية، في ظل غياب تكتل عربي؟
- ما هي الإمكانات المتاحة للطرف العربي والخطوات الضرورية لتفعيل التعامل مع المبادرات الأمنية مستقبلا في ظل الواقع القائم في العالم العربي؟

فرضيات الدراسة :

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة تستدعي وضع جملة من الفرضيات، التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة الإشكالية، ستكون صياغتها كالأتي:

1- بما أن الهموم والشواغل الأمنية الأوروبية ترتكز في الجنوب كنتاج لتنامي خطاب التهديدات الجديدة القادمة من الجنوب والتي تستهدف الأمن الأوروبي، فإن المقاربة الأوروبية للأمن المتوسطي تهدف إلى احتواء التهديدات الجديدة عن طريق تسويقها وتذويتها في إطار المبادرات الأمنية المتوسطية.

2- باعتبار أن الخريطة التجزيئية للمتوسط مبنية على المناطقية، والتي تختلف في ديناميتها الأمنية ومدركاتها للتهديد وكذا قدراتها العسكرية، فإنه يصعب إدراك تصور أمني موحّد وبنية إقليمية شاملة في المتوسط.

3- بما أن الإتحاد الأوروبي لم يتوصل بعد إلى سياسة خارجية موحدة، وعدم اكتمال بنائه الأمني لتبعيته للولايات المتحدة في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن الإتحاد كقوة مدنية وبمقاربته اللينة أثبت عدم قدرته على حل النزاعات التي

تستدعي استعمال مصادر القوة الصلبة، ووقف عاجزا عن القيام بدور سياسي فعال في الصراع العربي-الإسرائيلي، مما ينعكس سلبا على دوره كفاعل عالمي وعلى مكانته في مناطق نفوذه.

حدود الدراسة: يتناول موضوع البحث الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الجهة المتوسطية والتي تمثل المتغير الأساسي في الدراسة، إلى جانب الطرف الأمريكي المنافس القوي للاتحاد الأوروبي في أحد أهم مناطق نفوذه (المنطقة العربية) من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الإطار الجغرافي والزمني للدراسة على الشكل التالي:

المجال الجغرافي: تم التركيز في جزء كبير من الدراسة أساسا على "الجهة الفرعية للمتوسط الغربي" بحكم أن دوله مرتبطة بروابط تاريخية، ثقافية، وجغرافية وثيقة بالاتحاد الأوروبي، والسياسة المتوسطية لهذا الأخير هي نتاج لسياسات دول القوس اللاتيني (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا)، كما أن هذه الجهة "أي غرب المتوسط" كمركب أمني فرعي غير متجانس يتميز بخصوصية أن الجزء الشمالي له ينتمي إلى الإتحاد الأوروبي، والجنوبي شرق أوسطي، لذلك لم يتم إهمال "الجهة الفرعية للمتوسط الشرقي" والتي يلعب فيها الإتحاد الأوروبي دورا ضعيفا مقارنة بالدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. وبذلك تتعلق الدراسة بطرفين مبادرين بسياسات أمنية في المنطقة العربية وهما "الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية"، وطرف متلقي تمثله"الدول العربية".

المجال الزمني: تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى مراحل سابقة على سبيل تتبع العلاقات "الأورو-متوسطية" منذ بداية التسعينيات، في إطار السياسة المتوسطية الجديدة "المتجددة" للإتحاد الأوروبي، وصولا إلى آخر مبادرة وهي "الإتحاد من أجل المتوسط" سنة 2008. وبذلك فالإطار الزمني المحوري للدراسة سيشمل الفترة الممتدة من بداية التسعينيات إلى غاية التطورات الأخيرة الحاصلة في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي بالتزامن مع الأحداث الحاصلة في العالم العربي أواخر 2010، وموجة ما يعرف "بالربيع العربي".

<u>أدبيات الدراسة</u>: تحظى الدراسات حول الجهة المتوسطية باهتمام متزايد خاصة لدى مراكز البحوث المتخصصة ومعاهد الدراسات الأمنية في الدول الأوروبية، لذلك فأدبيات الدراسات السياسية والأمنية المتوسطية تعرف ثراء خاصة باللغتين الأجنبيتين (الفرنسية والانجليزية)، تصب في إطار الترويج للشراكات الأمنية وفق المفهوم الأورو-أطلسي للأمن، وترتكز على "سياسات الأمننة" التي تعتبر الجنوب مصدر تهديد.

في الجانب النظري يعتبر كتاب "باري بوزان" "Barry Buzan" تحت عنوان: (People, state and Fear) مرجعا أساسيا للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أيضا هناك مقالات "هيلين فيو" " Hélène Viau" التي تثير مجالا واسعا للنقاش حول الفرق بين المفهوم التقليدي للأمن في إطار المنظورات التقليدية، وظهور مفهوم "الأمن الإنساني" كمفهوم جديد يدعمه المنظور النقدي.

أما الدراسات باللغة العربية فهي قليلة نوعا ما، ويمكن ذكر منها ما ينشر دوريا في "مجلة المستقبل العربي" الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان)، بالإضافة ما ينشر من مقالات في "مجلة السياسة الدولية" الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية(مصر)، والتي تتناول موضوع "الشراكة الأورو-متوسطية" وتأثيراتها على الدول والمجتمعات العربية.

من جهة أخرى هناك كتاب الباحث الدكتور عبد النور بن عنتر، بعنوان: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي" الذي يبين التحولات في مفهوم الأمن، وكيف أن العولمة أنشأت ديناميات تؤثر على قضايا الأمن، كما يعطي الكتاب دراسة مستفيضة حول الحوارات الأمنية الأورو-أطلسية مبرزة أهدافها الخفية، وانعكاساتها على الجزائر وخياراتها الإستراتيجية في ظل التنافس الفرنسي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تناولت عدة رسائل ماجستير موضوع الشراكة الأورو-متوسطية، والسياسة الأوروبية في الإقليم الأورو-متوسطي، لكنها لم تتطرق للموضوع من جميع الزوايا، كما أنها تناولته في إطار فترات زمنية ماضية ومحدودة.

<u>المقاربة المنهجية</u>: بالاعتماد على الأدوات والتقنيات والمقاربات قصد الوصول إلى الهدف المنهجي المركزي، تم الاستعانة بمختلف ما جادت به الدراسات الأمنية قديمها وحديثها، من النهج التقليدي إلى المدارس النقدية مع إسهامات مدرسة كوبنهاغن وأهم روادها "بوزان، وويفر" فيما يخص سياسات "الأمننة"، و"مركب الأمن لباري بوزان" بشكل محدد، إضافة إلى "الإقليمية الجديدة" التي تكشف البيئة الشاملة المؤدية إلى ترتيبات الأمن الإقليمية. فالإقليمية، الأقلمة، والترتيبات الإقليمية أعادت الظهور بعد فترة الحرب الباردة كموضوع مهيمن في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة مع اتجاه العولمة، لذا تركز الدراسة على مبادرة الشراكة الأورو متوسطية كترتيب أمني، بهدف تفسير العملية من منظور الأمن الإقليمي، وهكذا سيكون "الأمن" و"الشراكة الأمنية" مستعملين كأدوات تحليلية، "ومركب الأمن الإقليمي" لباري بوزان كمفاهيم مفتاحية للدراسة.

إضافة إلى توظيف النظرية البنائية ومنه ما تتضمنه من مقاربة "فعل اللغة" للوقوف على خلفيات بناء خطاب تهديدات الجنوب. وتوظيف مفاهيم "التذاتانية والتناص" لتكوين إدراك وفهم للتصور الأمني الأوروبي وأهدافه الفعلية وخلفياته المحتملة .

دون تجاهل المقاربة الوظيفية، فالإتحاد الأوروبي من بين القوى الغربية والرأسمالية، التي تعمل على أن تسيّر العالم وفق منظور وظيفي، ومبادرات التعاون المتوسطية التي يقوم عليها البحث نابعة عن قوى تريد الإصلاح أو التغيير في النسق المتوسطي، وترى أنه لا يؤدي وظيفته كما ينبغي ضمن النسق العام، وهو في صلب التحليل الوظيفي.

كما فرضت طبيعة الموضوع الاعتماد على منهجية مركبة تراوحت بين:

أولا؛ <u>المنهج التاريخي</u>: الذي تم توظيفه في تتّبع الخلفية التاريخية للمراحل المختلفة للسياسة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية من خلال حوارات ومبادرات التعاون، هذا من جهة، وتقصي التحولات في البناء الأمني الأوروبي والأمريكي من خلال تطور مؤسساتهما الأمنية، ثم فهم الأسباب والأحداث التي تتحكم في العلاقات الأورو-أمريكية، من جهة أخرى.

ثانيا؛ المنهج المقارن: تتطلب الدراسة إبراز الاختلافات، الاتفاقات والتداخلات بين المقاربتين الأوروبية والأمريكية في تعاملهما مع قضايا المنطقة المتوسطية، والتركيز على مشاريع كل طرف تجاه المنطقة، ما استدعى توظيف المنهج المقارن.
ثالثا؛ منهج دراسة حالة: حيث تم التركيز في البحث على دراسة ترتيبات الأمن الإقليمية، والتعامل مع مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، في ظل البيئة الجيوستراتيجية لمنطقة المتوسط.

صعوبات الدراسة: إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات، حيث يتفاوت حجمها ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، وما كان منها في هذا البحث جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني والجغرافي الكبير الذي يحاول تغطيته، خاصة إذا ما امتدت الدراسة إلى فترة معاصرة لم يكتمل بعد نضوج تطوراتها، ولم تعزز بعد نتائجها بشكل نهائي أو حاسم، وهو الذي تجسد في إطار التعرض لموجة الثورات الشعبية في المنطقة العربية. أما الجزء الآخر فيرجع إلى أن تنوع المراجع وتعددها يصل أحيانا إلى حد الاختلاف في فكرة واحدة، مما يستدعي اعتماد الموضوعية في التحليل، والأخذ بالمعلومات والأفكار المتقاربة للوصول للفكرة المنشودة، على الرغم من أنه قد يصعب الالتزام بالموضوعية أو الحيادية دون تحديد موقفنا أمام أفكار تصور "الإسلام" على أنه العدو الجديد، وتصف جنوب المتوسط كمصدر تهديد أول لأمن ورفاهية المجتمعات الأوروبية.

تبرير الخطة:

الفصل الأول؛ كان من الضرورة بمكان أن نستهل موضوع بحثنا هذا بإطار نظري، لأن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية يعاني من الغموض، الاختلاف وانعدام الاتفاق، ما جعلنا نتطرق في هذا الفصل إلى قراءة تحليلية نقدية للمفهوم باعتباره المفهوم المركزي للدراسة، وذلك بالاعتماد على أدوات ومقاربات نظرية محددة. وقد تضمن الفصل **ثلاثة مباحث؛** تناول **المبحث الأول** موضوع الأمن في إطار المنظور التقليدي لنظريات السياسة العالمية، لتكوين فكرة مبدئية عن التصور الكلاسيكي لمفهوم الأمن، أما **المبحث الثاني** فيتناول التطور النوعي للدراسات الحديثة الأمنية، بهدف إبراز أهم التغيرات في مفاهيم

ومدلولات الأمن خاصة في بعده غير العسكري من خلال الحوارات بين الإطارين الكلاسيكي والحديث، في حين كان في **المبحث الثالث** التعرض لأهم أبعاد/قطاعات الأمن بمفهومه الجديد الشامل كنتيجة للنقاش النظري التقليدي-النقدي.

الفصل الثاني؛ والذي أدرج تحت عنوان المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط: ترتيبات أمنية من أجل احتواء تهديدات الجنوب، يضم بدوره **ثلاثة مباحث؛** في **المبحث الأول** كان الحديث عن أهمية المتوسط ضمن الهندسة الأمنية الأوروبية خاصة بعد فترة الحرب الباردة، مع الوقوف على حقيقة البيئة الأمنية للإقليم المتوسطي، وموجة التهديدات الجديدة القادمة منه (طبعا من وجهة نظر أوروبية استنادا إلى تقرير الإستراتيجية الأمنية الأوروبية 2003)، وكيفية التصدي لهذه التهديدات ضمن أهم مقاربة للتعاون الإقليمي وهي "الإقليمية الجديدة"، والهدف من ذلك توضيح التغيير في الإدراك الأمني لهذه الفترة، ومدى مساهمة المتغيرات الدولية في تحويل الاهتمامات الأمنية نحو المتوسط. أما **المبحث الثاني** فتطرقنا فيه إلى الحوارات الأمنية المتوسطية بهدف التعرف إلى هيكلة أو بناء الترتيبات الأمنية الأوروبية في المتوسط، والتي كان الغرض منها احتواء التهديدات القادمة من الجنوب، وتمثلت في إستراتجية الانتقال من الحوارات الأمنية الأورو-أطلسية إلى السياسة الأوروبية المتجددة، هذه الأخيرة التي مثلت محور **المبحث الثالث** الذي حاولنا من خلاله تتبع مسار السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي في إطار السياسة المتجددة مع التركيز على الجانب الأمني فيها، بهدف تبيان التطور والتحول الفعلي في هذه السياسة مع بداية التسعينيات، وذلك بالتطرق إلى أهم مجالاتها وأهدافها.

الفصل الثالث؛ يتضمن الفصل الأخير **ثلاثة مباحث** تمثّل محاولة تقديم نظرة استشرافية للأمن في منطقة المتوسط، بداية **بالمبحث الأول** الذي تطرقنا فيه إلى تقييم للمشروع الأمني الإقليمي الأوروبي خاصة من خلال عملية برشلونة، باعتبارها العملية الإقليمية الأكثر أهمية في المتوسط في الوقت الراهن، بإبراز المزايا والسلبيات، واستعراض الصورة الحقيقة للإقليمية في المنطقة، إضافة إلى الوقوف على مضار تعدد المبادرات الأمنية المتوسطية، وذلك بهدف الوصول إلى نتيجة نهائية حقيقية للمشروع وحدود التعاون الأمني الأورو-متوسطي، ويتضح في

المبحث الثاني أن الدور الأمريكي في المتوسط من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي، يمثل إضافة حقيقية إلى العوائق الأخرى للمبادرات التعاونية الأمنية الأوروبية، لمشاكل تتعلق بالأمن الأوروبي، ونظرا لصراع الهيمنة والتنافس في المنطقة لما تمثله من أهمية إستراتيجية، فأمريكا بدورها تسعى إلى اكتساب نفوذ سياسي-اقتصادي في المتوسط خاصة في المنطقة المغاربية. لننتقل في الأخير إلى عرض الموقع الحقيقي للعرب في مشروع الأمن المتوسطي في إطار الإستراتيجية الأوروبية ضمن **المبحث الثالث**، وذلك عبر التعرض إلى قضية الأمن القومي العربي الذي يمثل مجموع أمون وطنية، وعلاقته بحالة اللاأمن التي يشهدها العالم العربي على المستوى القطري والإقليمي، والتي تصل إلى حد الاستعصاء الأمني، ما انعكس بالسلب على المقاربة العربية في التعامل مع المبادرات الأمنية المطروحة عليها، بسبب غياب أدنى مؤشر لموقف عربي فعال موحد، اختصرناه في غياب الثقافة الأمنية للفرد العربي والقصور في الرؤية الإستراتيجية، والهدف من ذلك تقييم الموقف العربي، خلفياته، سلبياته، محدداته، وصولا إلى السمات المستقبلية للمشهد الأمني العربي، في ظل المتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظرا للترابط بين البيئتين، بدءا بغزو العراق مرورا إلى موجة الثورات العربية التي عرفت باسم "الربيع العربي"، والعمل على تقصي آثارها على العالم العربي، وعلى العلاقات بالقوى الغربية (الأمريكية والأوروبية)، والتساؤلات حول مستقبل هذه الأحداث الذي سيحدد بدوره مستقبل المنطقة.

الفصل الأول:

المقاربة المفاهيمية للأمن في زمن العولمة: الأمن في إطار منظورات العلاقات الدولية

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن، إلا أنه - مثله مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية- يتميز بغموضه، وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه ومعناه، سواء من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التطورات الجديدة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. هو الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي النقاشات النظرية بشأنه واختلافها، حيث انقسمت إلى تصورين مختلفين لمفهوم الأمن، تصور ضيق وتصور آخر واسع، ومع ذلك فقد ساهمت على تعددها واختلافها في تطوير البحث في مجال الدراسات الأمنية.

فمع نهاية الحرب الباردة، عرف مفهوم الأمن تحولا جذريا، من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري، واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، تماشيا مع ظهور موجة تهديدات جديدة ومعقدة، أثّرت في مفهومه وأبعاده.

المبحث الأول:

مفهوم الأمن حسب المنظورات الوضعية للعلاقات الدولية

أخذ التصور حول مفهوم الأمن مسارات عديدة، بدءا بتلك الدراسات والأبحاث التي غطت مدة زمنية طويلة، والتي تدخل في إطار ما يسمّى بالمنظور التقليدي، الذي يرتكز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي، فقد ظلت الدولة هي الفاعل المركزي والوحيد في الدراسات الأمنية حسب هذا المنظور، والموضوع الأساسي هو المحافظة على السيادة الوطنية، والاهتمام بالقدرات العسكرية، من أجل التصدي للتهديدات الخارجية. لذلك حاول التقليديون مثلا (الواقعيون، والواقعيون الجدد، والليبراليون) الحفاظ على المفهوم التقليدي والضيق للأمن فيما يتعلق بأمن الدولة، وفضّلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم، ضمن التصورات التوسيعية لهذا الطرح.

المطلب الأول: الواقعية والواقعية الجديدة: المرجعية الدولتية وفوضوية النظام الدولي

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفاليا 1648، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية. ويرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالآتي[1]:

- الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

- النظام الدولي هو نظام فوضوي، وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.

- تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين و بالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.

- الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي. و بالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول.

([1])- Paul D. Williams, Security Studies: An Introduction, published in the USA and Canada, Routledge, 2008, PP.17-20.

- تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها و هو ما يولد الريبة، ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام.

يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية[1]. من هنا، فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية و استقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

ينطلق التصور الواقعي من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة، وفي هذه الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى، كما يقول كينيث والتز(K.Waltz): " **في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة** "[2].

تأسيسا لذلك، يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها، وتتحول العلاقة بينها إلى مباراة صفرية "Zero Sum Game" فيها من مهزوم و منتصر. وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة ومنطق الاعتماد على الذات "Self-help"، لذا فإن الدول تكون مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة لتحافظ على بقائها.

ففي عالم يتكون من وحدات متنافسة و تسوده عدم الثقة بين الدول، ويحكمه مبدأ "كل لنفسه"، فإن السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور باللاأمن

---

(1)- Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, Théories de la Sécurité : Définitions, Approches et Concepts de la Sécurité Internationale, paris Editions Montchrestien , 2002, PP . 90-91

(2)-Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York, McGraw-Hill, 1979, P. 102.

والتهديد من الطرف الآخر، ما ينتج عنه معضلة أمنية "Security dilemma"[1]، والتي تحدث عنها جون هارتز (John Hertz) في خمسينيات القرن العشرين، بقوله: " **إنها مفهوم بنيوي، تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية، بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون، على أنها تشكل خطرا محتملا**"[2]، أي أن تحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة لا أمن الدولة (ب)، وذلك نتيجة تسلح الأولى، وسباقها نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الثانية وانكشافها أمنيا لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة، فتسعى هي الأخرى بدورها إلى تحسين قدراتها الدفاعية وزيادة الإنفاق العسكري، مما يولد دوامة من الفعل ورد الفعل وازدياد مخاوف الطرفين، ثم إن الشعور بانعدام الأمن قد يؤدي إلى قيام الحرب.

ولتقليص أخطاء وإدراكات وحسابات الدول وصناع القرار، فضل أنصار الواقعية الدفاعية "Defensive Realist" من أمثال ستيفن والت (Stephen Walt)، وجاك سنايدر (Jack Snyder)، الاستراتيجيات التعاونية، ومنها تكوين الدول علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها[3]، حيث أنه من الممكن تخفيف المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول. هذه الأخيرة التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح. وهو ما عبر عنه باري بوزان (Barry Buzan) بالفوضى الناضجة "Mature Anarchy"[4].

ونجد أن الواقعيين الجدد قد راجعوا قضيتي زيادة القوة و زيادة القدرات العسكرية للدولة، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة التقليص من مخاطر الأمن، لا من أجل القوة في حد ذاتها. كما أنه هناك نوع من القطيعة مع الواقعية الكلاسيكية، حيث يقرون بإمكانية التعاون بين الدول وتحقيق الأهداف الأمنية، وضمان مكاسب نسبية "Relative-Gains" عبر السياسات التعاونية بدل السياسات التنافسية. ويتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي

([1])-عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005، ص20.

([2])- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2004، ص418.

([3]) -Jean Jacques Roche, Op.Cit, P.93.

([4]) - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 423

أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تسيره آليات الأمن التعاوني. هذه الآليات التي تحد من تخاذل العلاقات بين الدول ومن عدم الثقة، والحسابات الخاطئة وعدم توقع سلوك الآخرين. وبذلك تحل الفوضوية الناضجة محل الفوضوية البحتة التي جاء بها الكلاسيكيون، وهذا لأن أغلب من الدول تدرك بأن أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى.

يتضح مما سبق، أن البناء النظري للدراسات الأمنية من منظور واقعي تقليدي، يركز بشكل واضح على"الدولة" كموضوع مرجعي للأمن. بمعنى أن التقليديين المحافظين على المفهوم الضيق للأمن يسعون إلى بناء مفهوم للأمن يمكن من خلاله حماية أمن "حدود" الدولة، الفاعل الرئيس في النظام الواستفالي ذو المرجعية الواقعية [(1)]. ورغم كل التحولات التي شهدها النظام الدولي في الجانب الأمني الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الواقعيين الكلاسيكيين والجدد المهيمنين على المنظورات التقليدية في الدراسات الأمنية، يرفضون قطعا إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق، والمرتبط بالقوة العسكرية وبقاء الدولة وسلامة سيادتها. وقد عبر عن ذلك ستيفن والت (Stephen Walt) بقوله: "**إن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة يجب أن يبقى يهتم بالدرجة الأولى بظاهرة الحرب أي دراسة الخطر واستعمال ومراقبة القوة**".

وبرغم مناداة الواقعيين والواقعيين الجدد بضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقائه ضمن مفهومه التقليدي الدولاتي[(2)]، إلا أن الدعوة إلى ضرورة التوسيع كانت من لدن بعض الواقعيين البنيويين خاصة المنتمين منهم إلى "مدرسة كوبنهاغن" "Copenhagen School" أمثال "باري بوزان" (Barry Buzan)، و"أول ويفر"(Ole Waever)، والليبراليون الجدد، والواقعين اللينون "Soft Realists"، من أمثال "روبرت كيوهان "(R.O.Keohane) و"جوزيف ناي" (Joseph Nye). إلا أن هذا

([1]) -Bjorn Moller, "The Concept of Security: the pros and cons of expansion and contraction", Paper for Joint Sessions of the Peace Thesis Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (I.P.R.A), Finland, 5-9 August, 2000, P.3.

([2]) -Barry Buzan, "Rethinking Security after the Cold War", Cooperation and Conflict, Vol.32, Janvier 1997, P.9.

التوسيع كان شكليا فقط، من خلال توظيف مفاهيم جديدة للأمن كمفهوم الأمن المشترك "Common Security".

المطلب الثاني: الليبرالية والليبرالية الجديدة: الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي

تعتبر الليبرالية بشقيها (الكلاسيكية والليبيرالية الجديدة) من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية، والكاتبان الأكثر اقتباسا وذكرا في أدبياتها هما روبرت كيوهان وجوزيف ناي. وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين، تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل "Theory of Interdependence"، والعلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها، وتراجعها لصالح علاقات عبر-قومية تشبه الشبكة العنكبوتية[1]. حيث أوجدت هذه التغييرات الهامة في العلاقات الدولية الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.

ومن أهم المبادئ والأسس التي يرتكز عليها المنظور الليبرالي، ما يلي:

- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات، تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات[2].
- بإتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول، يمكن تقليص حدة النزاعات بينها.
- نشر القيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.
- نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة، وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، هذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي[3].

يعتبر الأمن الجماعي "Collective Security"، والسلام الديمقراطي "Democratic Peace" من أهم تصورات الليبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن

([1]) -Jean Jacques Roche, Op.Cit, PP.96-97.

([2])- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، الجزائر ، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 191-192.

([3])- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، من أعمال الملتقى الدولي"الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، أفريل 2008، ، ص276.

القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول[1].

وقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل "Immanuel Kant" كانط أسس هذا التصور في القرن 18، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة. وهي نفس الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي وودر ويلسون في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم المتحدة لحل النزاعات في العالم وتحقيق السلم والأمن الدوليين[2].

إذن يقوم هذا المنظور الليبرالي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر، ويقصد بالفاعلين هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وحتى الأفراد والجماعات. فالمؤسسات الدولية، مثل: وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم[3]. وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون[4].

إذ يرى "كيوهان" أن :" **بوسع المؤسسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة، على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل**"[5].

([1]) - نفس المرجع السابق ، ص275.
([2])- تاكايوكي ياماورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية" ، ترجمة: عادل زقاغ،
< http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html >

([3]) - Stephen M. Walt," International Relations: One World, Many Theories ", Foreign Policy, Spring 1998, P.32.

([4])-جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص426.
([5])- نفس المرجع السابق، ص427.

بالتالي وحسب "كيوهان"، فإن استعمال المؤسسات والمنظمات الدولية كالحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة هو سبب في تقليص النزاعات والحروب، لأنها عبارة عن مجهود جماعي مشترك تعاوني يهدف إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين. فالتعاون -الذي هو أحد خصائص التفاعل بين وحدات النظام الدولي- سهل التحقيق عندما تكون الدول إزاء مصالح مشتركة[1]. إلى جانب تقاسم القيم والمعايير وتبادل الاتصال والمعلومات بين الأطراف والفاعلين من خلال هذه المؤسسات. وقد تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوربي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة.

أما بالنسبة للمفكرين "كيوهان" و"ناي" اللذين طورا نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح جديد هو"الاعتماد المتبادل المركب " Complex Interdependence Theory"[2]، ذلك أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول. إذ يعتقد الليبراليون أن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على السلام، وأنه كلما زاد العالم رأسمالية، كلما أضحى سلميا، وأن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن. وينظران إلى تداعيات الاعتماد المتبادل- الشبكات المالية العابرة للقارات والفاعلين غير الدولاتيين- على أنها مفيدة للاندماجين القاري والعالمي .

ومن جهته كانط في كتابه لعام 1795 والمعنون بالسلام الدائم " Perpetual Peace"، يستند إلى فكرة مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب، لذلك يرى دويل بأنه من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية[3].

إذن كلما تدمقرط العالم كلما صار سلميا على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تقوم فيما بينها صراعات. وعليه فانتشار القيم الديمقراطية تحد من النزعة الاستعمارية وتحث على التسوية السلمية للخلافات بفضل سيادة ثقافة ليبرالية للتوافق

---

(1)- مبروك غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005، ص 348.
(2) - Jean Jacques Roche ,Op.Cit, PP.90-91.
(3) -John Baylis & Steve Smith, The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford University Press, 2000, P.309.

أو الحل الوسط. فالتحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية، تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية.

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية، من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي. إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر "ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية. وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه.

وبالرغم من أن الليبراليين والليبراليين الجدد أقحموا فاعلين غير الدولة - كمحاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا - مثل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإثنية...- إلا أنهم أبقوا على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي وحيد لأن كل الفواعل الأخرى تبقى مرتبطة بها ،ولأن المؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدول أو الإحلال محلها وإنما لمساعدتها.

المطلب الثالث: المنظور المعياري: الحكومة العالمية والسلام الشامل

ظهر المنظور المثالي بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتحديد مع إنشاء عصبة الأمم، ومبادئ وودرو ويلسن (Woodrow Wilson) الأربعة عشر من خلال إعلانه لعام 1916، وتشترك في عدة أطروحات مع الفكر الليبرالي خاصة في قضية المجتمع المدني العالمي، ومن أبرز مفكريها راؤول دندوران (Dandurand Raoul)[1].

تتصور المثالية "Idealism" نظاما دوليا مقننا ومنظما، مبنيا على أسس وقواعد القانون الدولي تسوده العدالة، المساواة، السلم والأمن[2]، والأساس الذي ترتكز عليه

(1) -Jean jacques Roche, Op .Cit , PP. 102-103.

(2)- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات، جمهورية مصر العربية، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص17.

يتمثل في "كيف يجب أن يتصرف السياسيون في المجتمع الدولي؟"، وليس في: " كيف يتصرف السياسيون فعلا؟"[1]. لذا فهي تهتم بدراسة وتحليل الظواهر الدولية ليس كما هي موجودة فعلا، وإنما مثلما يجب أن تكون عليه[2].

ويلخص ل. كلود(L. Claude) مبادئ المثالية في مقاله بعنوان:« الصراع بين المبدأ والبراغماتية في العلاقات الدولية " The Tension between Principle and Pragmatism in International Relations" ، في ثلاث[3]، وهي: أولا؛ مبدأ عدم الاعتداء "The Non-agression Priciple"، والذي يقتضي ضرورة توفير الأمن لجميع الدول قوية أو ضعيفة، باعتبار أنه يقوم على ضمانات الأمن الجماعي "Collective Security"، والسلام الدائم والشامل للنظام الدولي ككل " Global and Perpetual Peace ".

ثانيا؛ مبدأ عدم التدخل" The Non-intervention Principle"، والذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للنظام العالمي، ومن المبادئ الهامة المفسرة قانونيا وأخلاقيا لسلوك الدولة.

ثالثا؛ مبدأ المساواة " The Principle of Equality"، وهو سلاح في يد الدول الصغرى لمواجهة ضغوط الدول القوية والغنية التي تعتبر نفسها فوق القانون.

إن قوام النظرة المثالية لمفهوم الأمن تتجسد في أربع نقاط أساسية وهي كالآتي: 1- ضرورة بناء نظام دولي وفق قواعد قانونية يلتزم بها الجميع وفق محكمة العدل الدولية والقانون الدولي، وهذا الأخير فوق الجميع، إذ يتم من خلاله - وبالاستناد إلى سلطة التنظيم الدولي والالتزام بأحكام المواثيق الدولية- احترام حقوق الدول والشعوب والأقليات والأفراد، وإيجاد مسوغات فض النزاعات.

2- يعتبر نزع التسلح وسيلة مثلى للقضاء على النزاعات واستعمال القوة، وبالتالي التخفيف من مخاطر المأزق الأمني.

([1])- جيمس دوفرتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر، 1985، ص 10.

([2])-عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007 ، ص116 .

([3])- L. Claude, « The Tension between Principle and Pragmatism in International Relations » , Review of International Studies , Vol.19, N° 3, July 1993, PP.220-226.

3- تحقيق السلم يكون عن طريق الشعوب والأفراد وليس عن طريق الدول، ويكون ذلك من خلال الاعتماد على الحركات السلمية عبر-القومية، كالمنظمات الدولية غير الحكومية (NGOS)، وتشكيل مجتمع مدني عالمي يكون موازيا للدول مما يؤدي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية[1] .

4- يتحقق الأمن العالمي عن طريق نبذ الحرب، و اللجوء إلى تسوية النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلمية ، بدلا من الحل العسكري لتسوية المسائل الأمنية. وبذلك تحقيق ثالوث غائي مترابط، يتمثل في تحقيق حكومة عالمية" World government"، تكريس نظام للأمن الجماعي ، ثم إحلال السلام العالمي بواسطة القانون الدولي[2].

إن أنصار نظرية الحكومة العالمية " Theory of World Government "يعتمدون على الفرضية التي مفادها أن الحكومة العالمية هي نظام لسيادة الدول، وفي نظر سيوم براون (Seyom Brown) وغيره، فإن الحكومة العالمية كفيلة بالقضاء على فوضى النظام الدولي، تحقيق التعاون الدولي، نبذ الحروب، القضاء على الفقر، واحترام حقوق الإنسان[3]. ففيها تذوب كل الفوارق والاختلافات الإيديولوجية، السياسية، العسكرية، المستويات الاقتصادية والثقافية بين مختلف وحدات النظام الدولي ضعيفة كانت أم قوية، متخلفة أم متقدمة. فالمثاليون بذلك يخالفون الواقعيين الكلاسيكيين، ويرفضون وكل ما يتعلق باستعمال القوة كسياسة توازن القوى" Balance of power politics"، الدبلوماسية السرية " Secret Diplomacy"، سباق التسلح" Arms Races"، حروب العنف"Wars of Violence"، اختراقات القانون الدولي "Violation of International Law"، ومعاهدات السلام المشروطة "Treaties of Punitive Peace"[4]، معتمدين في ذلك على مسلمة انسجام المصالح "Harmony of Interests" أي أنه هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا

---

(1)- رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 278.
(2) - نفس المرجع، ص 124.
(3) - Seyom Brown, International Relations in Changing Global System, West view Press ,1992 ,PP. 5-6.
(4) -Jürg Martin Gabriel , World Views and Theories of International Relations, G.B, Macmillan Press Ltd,1994 ,P.75.

للفرد والمصلحة العليا للجماعة، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية فإنه يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته[1].

وقد وصفت المثالية بأنها غائية، إرادوية، عقلانية طوباوية[2]، وفردية. فهي تهدف إلى تكريس غاية السلام، وتقوم بصياغة مشاريع لتنظيم النسق الدولي، كما تجعل العقل مصدرا لها حيث أنها اعتبرت أن المصير الإنساني متطابق مع صوت العقل، ومن خلال دراستها لما يجب أن تكون عليه الظواهر الدولية لا كما هي موجودة في الواقع، وهي خيالية لأنها تصبو إلى تحقيق السلام الدائم والشامل وإقامة حكومة عالمية[3]، فردية من حيث اعتبار الضمير الإنساني الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية[4]. وهي في مجملها أهداف مترابطة ومتناسقة تتصل اتصالا وثيقا بالجانب الأخلاقي للعلاقات الدولية.

ومهما تكن هذه النظرة التفاؤلية الطموحة[*] للأهداف، إلا أنها أهداف صعبة التحقيق إن لم تكن مستحيلة. فقد أثبتت المثالية عجزها وفشلها أمام التحديات الواقعية التي واجهتها، وازدادت الفجوة بينها وبين الواقع السياسي الدولي، وانهارت عصبة الأمم لعدم قدرتها على تجنب قيام حرب عالمية ثانية، وكان ذلك نتيجة فشل الفرضيات المثالية في فهم واستيعاب ماهية العوامل التي تحدد وتؤثر في سلوكيات الدول والأفراد، والأسباب التي تدفع بالدول لانتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية.

ومع ذلك تعتبر المثالية مساهمة ومحاولة لا يستهان بها في مجال التنظير للعلاقات الدولية، فهناك توجه مثالي ثقيل في العلاقات الدولية، ولازالت التصورات المثالية عبارة عن أرضية لبعض الأفكار والمذاهب الفلسفية، ولا تزال هذه الأفكار المثالية تؤثر على الخطابات والسلوكيات السياسية.

([1])- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985 ، ص 21.
([2]) - عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1998 ، ص 44 .
([3])- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص. 131 .
([4])- ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق ذكره ، ص 22 .
([*])-ما يعبر عن ذلك هو قول إدوارد هاليث كار"Edward Halit Kaar": "تكمن أهمية المدرسة المثالية في كونها وريثة التفاؤل الفكري الذي ساد العصر الحديث"

المبحث الثاني:

توسيع وإعادة تعريف مفهوم الأمن حسب المنظورات المابعد وضعية للعلاقات الدولية

بناء على ما سبق، فإن النظريات التفسيرية أو ما يعرف بالعقلانية ركزت بناءها على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية، بدءًا بالواقعية والتي يقوم تصورها على افتراض أن الأمن يتحقق بواسطة الدولة–الأمة، وبأن ذلك يحول دون نشوب النزاعات بين الدول، ثم جاءت الليبرالية التي ركزت على أشكال الاعتماد المتبادل وأعطت الأولوية للصبغة التعاونية في العلاقات بين الدول، واهتمت بدور الديمقراطية في تعزيز السلام، بالإضافة إلى وظيفة مختلف المؤسسات الدولية -خصوصا الاقتصادية منها- في ربط تلك التفاعلات ذات الطابع التعاوني.

لكن بعد الحرب الباردة، احتدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن، وأثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن كالكوارث الطبيعية، الأزمات الإقليمية، الفقر، والتلوث البيئي...فظهرت النظريات الابستيمولوجية الحديثة كالنظرية النقدية الاجتماعية، ونظرية ما بعد الحداثة والنظرية البنائية، حيث اعتبرت الواقع الاجتماعي ليس شيئا معطى، بل يبنى بالإرادة الإنسانية. وسمي هذا التصور الجديد بالنظرية التكوينية التي تتبنى تفكيرا ما بعد وضعيا ونزعة ما بعد تجريبية، وهو ما أثار الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الدراسات الحديثة للأمن.

المطلب الأول: المنظور النقدي الاجتماعي: أخلاقي عالمي

نتج المنظور النقدي الاجتماعي عن أعمال مدرسة فرانكفورت " Frankfurt School"، إلا أن إسهاماتها في مجال الدولية يعود إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ويعتبر روبرت كوكس (Robert Cox) أكثر من ارتبط اسمه بها.

ومن أبرز مفكري هذا التيار نجد يورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، تيودور أدورنو(Theodore Adorno)، ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer)، ماركيز هاربيت (Marcuse Herbert)، أندرو لينكلاتير (Andro Linklater)، وروبرت كوكس[1]، بالإضافة إلى مارك هوفمان (Mark Hoffman).

([1]) -Critical Theory , in : Methodological Debates : Post-Positivist Approaches, http://www.huma/illuminations/

وتمثل النظرية الماركسية عنصرا مهما في تشكيل إسهامها النقدي، لأنها تقدم أطرها النظرية في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية ذات توجه ماركسي[(1)]. ومع ذلك فهي تستقي من روافد البنائية. وقد عمدت مدرسة فرانكفورت إلى توسيع إطار الفكر الماركسي إلى مجالات ومواضيع جديدة في الحياة الاجتماعية، لتدرس قضايا أخرى أهمها أثر السلطة على اللاوعي الجماعي، وأنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الاجتماعية مثل وسائل الإعلام [(2)].

أما من حيث البناء العام تسعى النظرية النقدية الاجتماعية إلى تشكيل بناء مفهوماتي نظري متماسك، يعتمد على الأسس الابستيمولوجية والمنهجية المفهوماتية للاتجاهات النظرية التقليدية[(3)]. فإبستيمولوجيا، تنطلق النظرية النقدية من افتراضات منهجية غير وضعية "Non-positivist" للعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وللعلاقات الدولية بصفة خاصة، مهاجمة بذلك الواقعية التي تدعي بناء نظرية موضوعية علميا وحيادية معياريا[(4)]. حيث اعتبر مفكرها كوكس (Robert Cox) أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية متسترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة[(5)]، ومن جهته يورغن هابرماس قدم عملا حول "العلاقة بين المعرفة والمصالح الإنسانيةKnowledge and Human Interest"[(*)]، يرى فيه أن المعرفة ترتبط بصورة وثيقة بالمصلحة لكونها تخدم إما شخصا وإما موضوعا معينا، وباعتبارها نتاج اجتماعي وتاريخي لا يمكن عزله عن سياقه العام[6]، لا لسبب الموضوعية أو الحيادية أو النزاهة العلمية، وبذلك فان مصلحة المعرفة العلمية النقدية هي انعتاق

([1]) -Renate Kenter, « The Art of the Possible: The Scenario Method and the Third debate in International Relations Theory », a Master thesis in international relations, university of Amsterdam, November,1998, http://www.deruijter.net/kenter.htm

([2]) حسن مصدق، "يورغن هابر ماس ومدرسة فرانكفورت :النظرية النقدية التواصلية" ، http://www.Amcoptic.com/N2005/Masdak

([3])-Paul R. Viotti & Mark V Kauppi, , International Relations Theory :Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston , Allynand Bacon, 1997, P.430.

([4])- عبد الناصر جندلي ، مرجع سابق ، ص 314.

([5])- Hélène Viau, « le théorie critique et le concept de Sécurité en Relations Internationales », Note de Recherche C.E.P.E.S, Université du Québec a Montréal , N°8, Janvier 1999, http://www.er.upama/nobel/cepes/note8.htm

(*)- نشر هذا العمل أول مرة سنة 1968 ثم 1987، ويقدم فيه هابرماس ثلاث نماذج من المعرفة والمرتبطة بمصلحة خاصة هي: المعرفة التجريبية-التحليلية مصلحتها المراقبة والتنبؤ، المعرفة التاريخية-الهرمونوطيقية مصلحتها عملية، والمعرفة العلمية النقدية مصلحتها التحرر والانعتاق.

([6]) - Renate Kenter , Op.Cit. P.6.

الإنسان وتحرره. ولأن النظرية النقدية لا ترى الحقيقة من نفس منظور النظرية التقليدية التي جعلت هذا المتغير غطاء لإيديولوجيات متنكرة في شكل نظريات علمية تعمل على تبرير وشرعنة توازنات عالمية معينة. فمهمتها (النقدية) إسقاط هذا القناع من خلال بناء فهم ومعان أكثر عمقا[1]. وباعتبار أن الحقيقة هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة وإدراك أن النظريات مغروسة في هذه الأطر وهو ما يتيح التفكير مليا بالمصالح التي تخدمها أية نظرية[2]. يقول كوكس:" **إنه ليست هناك نظرية بحد ذاتها معزولة عن وجهة نظر لها في الزمان والمكان، وعندما توجد نظرية تمثل نفسها على ذلك النحو، فمن المهم أن نبحث فيها كإيديولوجية وأن نعري منظورها الدفين**"[3].

لقد أدركت النظرية النقدية أن مشكلة النظريات ذات الإبستيمولوجيا الوضعية أن لها القدرة على الوصف دون الفهم والشرح وان تأتّى لها ذلك غابت عنها القدرة على نقد حدود الفهم،غير أنه وبحسب هوفمان (Hoffman) فإن النظرية النقدية من خلال عملية الفهم والتفكير الذاتي قادرة على توفير بعد للنظام الاجتماعي القائم والعمل على التغيير وتحقيق النظام المرغوب فيه[4]. ولذلك فهي نظرية معيارية تسعى إلى إقامة نظام دولي بديل يختلف عن النظام القائم على المركزية الدولتية ويكون أكثر شمولية من حيث تعدد الأطراف المساهمة فيه والمشكلة له، لذا يقترح (Andrew Linklater) بناء "جماعة إنسانية" كشكل جديد من العلاقات السياسية الدولية، وتكون لها القدرة على لمّ شمل البشر على قواعد متساوية. وفي نفس الاتجاه يدعو هوفمان إلى إقامة مجتمع "ما بعد السيادة" كخطوة لتغيير الحدود السياسية القائمة وتحدي المسارات الإقصائية[5]. ومن ناحية أخرى، فإن النظرية النقدية الاجتماعية وباعتبارها مزيجا بين الماركسية والغرامشية[*]، تتبنى إبستيمولوجيا مادية تاريخية وفق منهجية جدلية، فهي بذلك تمثل قطيعة معرفية مع

---

(1) -Paul .R. Viotti, Mark. V. Kaupi, Op.Cit , P, 9.

(2)- جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص377 .

(3)- نفس المرجع، ص 378.

(4) -Renate, Kenter, Op.Cit, P.10.

(5) - Renate, Kenter ,Ibid, P9.

(*)- فهي تطوير للماركسية من ناحية تبنيها للمادية التاريخية وفق منهجية ديالكتيكية، وبمثابة إعادة صياغة للنظرة الغرامشية للسياسة في عالم متقلب، نسبة إلى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي صاحب" فكرة الهيمنة".

النظريات التقليدية والإبستيمولوجيا الوضعية التجريبية المعتمدة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي(1).

أما عن أهم مبادئ النقديين في تصورهم للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي، فهي كالآتي:

- النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا، وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا، وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول ،أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة، كلها عوامل تفيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية. وقد قدم ألكسندر واندت (Alexander Wendt) مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية وهو "الجماعة الأمنية" كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية، عن طريق سياسات الطمأنة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تشكيل "جماعة أمنية" تتمتع بقدر أكبر من السلام(2). أي أن المعرفة هي انعكاس لرغبات الإنسان وهنا يظهر مفهوم الانعكاسية "Reflexivility" في المنهجية المابعد وضعية وفي النظرية النقدية.

- على عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فان النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له(3)، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل " Global World Security"، والأمن الإنساني "Human Security"(4)، وهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية. وعلى حد تعبير باري بوزان، فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة(5).

---

(1) -Héléne, Viau, Op.Cit.

(2)- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق،ص 434-435.

(3) -Charles Philippe David , Jean Jacques Roche, Op.Cit, P.106 .

(4) -Bjorn Moller, Op.Cit, P.11.

(5)-عادل زقاغ،" إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

فبالنسبة لمفهوم **الأمن الإنساني** يعتبر في إطاره أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الانتقال من المستوى الدولتي إلى المستوى الفردي للأمن، وذلك باعتبار أن الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة، إضافة إلى أن الاهتمام بمسألة الأمن الإنساني يرجع إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وهو ما يؤدي عادة إلى خلق توترات اجتماعية والى تنامي الصدامات داخل الدول والمجتمعات[1]، فتتحول الدولة إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة[2]. فالنظرية النقدية الاجتماعية أحدثت نقلة فيما يخص السؤال من: الأمن لماذا؟ إلى: الأمن لمن؟ أي من يجب تأمينه؟ وتعتقد أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي لذا فهي الوسيلة أما الفرد فهو الهدف والغاية[3]، فيصبح الأمن الإنساني كنجدة للبشر في حالة الانكشاف أمام أنظمة الإقصاء المضطهدة. وحسب هذا التصور الراديكالي فإن الدولة-الأمة تجاوزها الزمن بل أصبحت تمثل عائقا أمام تحرر وانعتاق البشر.

أما مفهوم **الأمن العالمي** الذي يعتبر ثاني المفاهيم الأساسية للأمن من المنظور النقدي ،فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي.ومن الضروري أمننة "Securitisation" كل عنصر من شأنه توفير الانعتاق والتحرر للفرد[4]. وفي هذا الصدد يقول "كين بوث" (Ken Booth) إن: "**طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بـــ"الانعتاق" (مقابل ترك موازين القوة كما هي)**". وفي هذا الاتجاه، فإن بوث يرى أن الأمن يعني الانعتاق "Emancipation". والذي يعني، حسبه، "تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، والفقر، والاضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير"[5].

([1])-Héléne Viau, Op.Cit. P.11.
([2]) -Charles Philippe, Ibid , PP. 114-115.
([3]) -Héléne Viau , Ibid, P.11.
([4]) - Idem .

([5])- تاكايوكي ياماموري، مرجع سابق.

ومهما يكن فان النظرية النقدية تؤكد على أن النظرية وكما يقول كوكس هي:
" دائما لشخص ما ، ومن أجل هدف معين"

" ***Theory is always for someone, and for some purpose***" (1)

لذلك تسعى إلى إثبات الارتباط الوثيق بين المعرفة والممارسة، وبين الواقع والقيم، وهي بذلك تربط بين الموضوع ومركز التحليل "Subject/Object ".

وبالنتيجة فإن الأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الكوارث الطبيعية والفقر، وذلك لأن النقاش الأمني القائم، وبالأخص في إطار الواقعية وفكرها الدولتي–التمركز، لا يمكّنها من التعامل مع أي تهديد آخر عدا النزاع بين الدول.

ورغم أن النظرية النقدية ليست ذائعة الصيت وليس لها تأثير كبير كمدرسة كوبنهاجن إلا أنه يمكن القول أن أهم إسهام يعزى إليها هو المجيء بمفهوم "الأمن الإنساني"، ونقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية قاطبة.انه انتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد.

<u>المطلب الثاني: نظرية ما بعد الحداثة: أهمية الخطاب الأمني</u>

ما بعد الحداثة "Post-Modernism" هي نظرية اجتماعية ، كان ولوجها لحقل العلاقات الدولية مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بعد ترجمة كتاب "الوضع المابعد الحداثي" لجون فرانسوا ليوتار الى الانجليزية عام 1984(2) ويعد كتاب العلاقات التناصية /الدولية من تأليف كل من جيمس دار دريان (James Der Derian)، ومايكل شابيرو (Michel Shapiro) جامعا لكل قراءات وأفكار ما بعد الحداثة للسياسية الدولية. ومن بين أهم المفكرين المساهمين في بلورة هذه النظرية نجد: فوكولت (Foucult)، دريدا (Jacques Derrida)، باودريلار(Baudrillard)، وليوتارد (J.F Lyotard)(3).

---

(1) -Critical theory, in :Methodological debates : Post-Positivist Approaches. Op.Cit.
(2) -"Post-Modernism", in: Methodological Debates: Post-Positivist Approaches, Op.Cit.
(3) -Jim George, "of Incarceration and Closure: Neo-Realism and the new/old world Order", <u>Millennium journal of International Studies</u> ,Vol. 22, N°2, 1993, P.172.

تعتبر "بعد الحداثية" إحدى النظريات الهامة والبارزة ضمن "المحاورة الثالثة Third Debate"[*]، وتتضمن نسقا عاما من أفكار مشتقة من الهندسة المعمارية إلى النظرية الاجتماعية[1]، ويمكن اعتبارها بمثابة موقف أكثر منها اتجاها نظريا بعينه[2].

من حيث البناء العام، تنطلق ما بعد الحداثة من افتراضات سياسية تعتمد على إعادة النظر في مفاهيم الحداثة، التنوير، الحقيقة، العلم والعقل. وها هنا يعتقد جيم جورج(George) (Jim أن بعد الحداثة: **"تعيد صياغة المسائل والقضايا القاعدية للإدراك الحداثي، ليس بالتركيز على الفاعل ذي السيادة أو الموضوع ،بل على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية التي ضمنها يبنى الفاعل والموضوع"**[3].

وعلى غرار النظرية النقدية الاجتماعية، تنطلق نظرية مابعد الحداثة في تصوراتها على أساس نقد الاتجاهات النظرية الوضعية، خاصة الواقعية الجديدة، وهو الأمر الذي أدى بالمفكر الفرنسي ليوتار إلى الإقرار بالسقوط الحر للنظريات التفسيرية، وعجزها عن مواكبة التحولات والتغيرات الدولية المتعاقبة، ناعتا إياها بالجامدة والقاصرة[4]. نظرا لافتقارها لتصور أو بناء نظري متناسق ومتكامل، وفي هذا الصدد يقدم ما بعد الحداثيون تصورا مغايرا للتصور التقليدي للحقيقة " Truth" والتي تتشكل وتنتج حسبهم من خلال اللغة، وتوظيف مفهوم التناص "Intertextuality"[*]، وهو ما يعني منح اللغة الدور المركزي في إدراك الواقع الدولي[5]. وهو ما يعبر عنه لاسي (J.W. Lacey) بقوله : **"أفضل مجاز للحقيقة هو النص".**

" **The best Metaphor for reality is text**"[6]

---

[*]-المحاورة الثالثة للعلاقات الدولية "Third Debate " هي : التكوينية في مواجهة التفسيرية
([1])- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص330 .

([2]) -Renate Kenter, Op.Cit.
([3]) -Léne Hansen," A Case for Seduction? Evaluating the Post-Structuralist Conceptualization of Security", Cooperation and Conflict, Vol .32, 1997, PP.371-372.

([4])-عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص331.

[*]-يرمز التناص لعلاقة النص بالقارئ ،حيث تقع على عاتق القارئ مسؤولية فهم النص واستيعابه عن طريق تأويله، وعملية التأويل هي عملية التناص.
([5]) – Keith Webb, " Preliminary Questions about Post-Modernism ", Paper Prepared for Special Series on Contemporary Theory in International Relations, University of Kent at Canterbury, June, 1995, http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers/html
([6]) -Renate Kenter, Op.Cit , P.10.

ويرى دريدا بدوره أنه توجد حقائق منفصلة وليس حقيقة كلية[1]. حيث يقول: "**إن حقيقة الأمر أنه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها**"[2]، فالحقيقة يستحيل الوصول إليها، باعتبار أن العقل لا يمكنه محاكاة الواقع [3]، وهو ما دعا نظرية ما بعد الحداثة إلى رفض احتكار الحقيقة.

تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطاب و"التناص"، فهي تعتبر أن الخطاب هو المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، والتناص كأساس أنطولوجي لفهم الواقع الدولي.

وتوظيف عقيدة" التناص" عند الما بعد حداثيين يعني إعطاء الدورالأساسي للغة في فهم وإدراك الواقع الاجتماعي، وهذا لا يعني أن اللغة تعكس الواقع ، وإنما باستعمال اللغة يبنى ويصاغ الواقع في مسار لا نهائي من التفسير[4]. ومن خلاله (أي التناص) تدعو إلى ضرورة تضمين الخطاب حول العلاقات الدولية أصواتا كثيرة ومتعددة ،ولتحقيق ذلك توظف مفاهيم معينة: كالتهميش، الامتياز، السكوت، النسيان[5]، كان لها التأثير في بروز وتنامي عدة حركات اجتماعية وسياسية ذات مطالب تتعلق بالهوية، هذه الأخيرة التي تعتبر بناء اجتماعيا وأصبحت- لكون أصولها التاريخية ترجع إلى مبادئ وأسس النظام العالمي /الواستفالي القائم على الدولة/ الأمة -واحدة من بين القضايا الأكثر حساسية في السياسة الدولية.

كما تعتمد ما بعد الحداثة إبستيمولوجيا على قوة المعرفة، فالمعرفة عندها لا تفهم إلا في إطار علاقات القوة وتوزيعها، ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء[6]. وهناك تلازم بين المعرفة والقوة، فالقوة تتطلب معرفة، وكل معرفة تعتمد على علاقات القوة وتعمل على تدعيمها. وعموما، فإن اللغة والقوة هما الحقيقة، وهما بديلان لمقولة المادة في الفلسفات المادية في عالم لا قوانين له، ولا تحركه سوى

([1])-عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي ، الحداثة وما بعد الحداثة ، دمشق ، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003، ص88.

([2])- باسم علي خريسان ، العولمة والتحدي الثقافي ، بيروت ، دار الفكر العربي ، 2001 ، ص 112.

([3])- عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي ، المرجع السابق، ص 88.

([4]) -Renate Kenter, Op.Cit , P.10 .

([5])- Keith Webb, " Preliminary Questions about Post-Modernism ", Op.Cit.

([6])- عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي ، مرجع سابق، ص90.

دينامية كامنة فيه ونابعة منه[1]. فتصبح بذلك الحقائق نتاج الكفاح من أجل القوة أو نتاج الحوارات والنقاشات الجماعية الحساسة حول القوة[2].

ومن أجل كل ذلك يرى منظرو ما بعد الحداثة أن تقديم نظرية وضعية شيء لا طائل منه[3] .

أما على المستوى المنهجي، فتتبنى نظرية ما بعد الحداثة منهجية تختلف عن تلك التي انتهجتها المقاربة العقلانية ، ويمكن القول أنها تقنيات أكثر منها منهجية قائمة بذاتها، تتمثل في تقنيات التفكيك المضادة للمناهج " Anti- Deconstruction Technics Methods"[4]، التي تستخدم في تفكيك النصوص لقراءة ما كتب بين سطورها[5]. ويعتبر الفرنسي جاك دريدا الفيلسوف "بعد-الحداثي" الأكثر تطويرا وإثراء لعقيدة التناص، والتقنيات التفكيكية والمقاربات اللغوية اللسانية في العلوم الاجتماعية.

أما عن التصور الأمني لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية، فتنطلق ما بعد الحداثة في تقديم منظورها الأمني على أساس نقد الطرح الأمني الواقعي الذي يعاني برأيها حالة قصور منهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية، وعجز عن التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة. حيث يوجه ريتشارد آشلي (Richard Ashley) في دراسته المعنونة بـــ: " بؤس الواقعية الجديدة " " The Poverety of Neorealism" انتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية حيث يقول: "**إن النيوواقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا Totalitarian لأطراف العالم وأجزائه**"[6]. وبذلك فان آشلي يقر بأن النظرية الواقعية تقف عقبة أمام ارساء ارساء دعائم نظام دولي يعزز الأمن ويحفظه، نظرا لصياغتها خطابا سياسيا يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي، لذلك يصفها آشلي بالإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يمثل رأي أقلية فرض على الأغلبية، ويشجع على بروز الصراعات

---

(1)- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص333.

(2) -Renate Kenter , Op.Cit, P.10.

(3)- فضيلة محجوب، "القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة"، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.read104.htm

(4) -Léne Hansen, Op.Cit, P.372.

(5)- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق ذكره، ص334.

(6) - Paul. R. Viotti, M.V. Kauppi, Op.Cit , PP.19-20.

الأمنية، باعتبارها (أي الواقعية) تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول. وفي هذا السياق، يرى جون فاسكز (John Vasquez) أن سياسة القوة هي صورة للعالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحرب[1]، وبحسبه فإن التحالفات ذاتها لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب.

ولذلك تعمل ما بعد الحداثة على تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني، كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سياسات الدول. وانطلاقا من قيمة الخطاب، فان الدراسات الأمنية بحسب الما بعد حداثيين هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة. والبديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم و العدالة والفهم المشترك. وبالاعتماد على ذاتية المعرفة يتم تشكيل خطاب أمني تعاوني سلمي، ذو بعد معياري يهدف إلى خلق بيئة أمنية ومسالمة.

وبالرغم من كل الإسهامات لنظرية ما بعد الحداثة، كنزعتها لتحرير الإنسان في إطار موقفها المضاد للشمولية السياسية والأحادية الفكرية من جهة ، وبالرغم من الكثير من النماذج التي تعكس بوادر النجاحات الأولى لمبادئ هذه النظرية على مسرح السياسة العالمية، والتي تتعلق بتزايد وتنامي المطالب الهوياتية في كثير من الدول الاشتراكية السابقة، والجمهوريات السوفياتية على إثر انهيار الإتحاد السوفياتي ومناطق أخرى[2]، وذلك لإدراج مسألة الهوية ضمن اهتمامات الدارسين في مجال العلاقات الدولية ،إلا أن مساهمتها في تقديم تصور جديد للعلاقات الدولية تبقى متواضعة وضئيلة ،وذلك لكونها بقيت متمحورة أساسا حول النقد الإبستيمولوجي والمنهجي للمقاربة العقلانية، القائمة على أساس الفلسفة الوضعية والتجريبية العقلانية[3]. وفي هذا الصدد، يرى المفكر الأمريكي الماركسي فريديريك جيمسون (Fridirik Jimpson) في كتابه: "ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافي للرأسمالية في مرحلتها الراهنة" "Post-Modernisation or The Cultural Logic of Capitalism in its Contemporary Phase"، أن الأفكار التي تدعو لها نظرية ما بعد الحداثة هي

---

(1) - Ibid,P.20.

(2)- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 334.

(3)- نفس المرجع، ص335.

بنية فوقية، ورؤيتها النقدية للنظريات التفسيرية التقليدية هي تعبير عن إفلاس هذه النظرية[1]. ومع ذلك فهي تمثل إحدى أهم المقتربات الفكرية المنهجية التي يتوقع لها مستقبلا أن تمهد لنقلة نوعية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، خاصة نحو مرحلة ثقافية وحضارية تخدم البشرية جمعاء[2].

(1)-علي باسم الخريسان، مرجع سابق، ص106.
(2)- عبد الخالق عبد الله ، "الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة"، المستقبل العربي ، العدد 149، جويلية 1991، ص30.

المطلب الثالث: المنظور البنائي: جسر الهوة الأمنية

تعتبر البنائية "Constructivism" كاتجاه نظري قديم، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو (Giambattista Vico). فهي بذلك فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي[1].

غير أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية مع كتابات ألكسندر واندت (Alexander Wendt)، نيكولاس أونوف[2] (Nicolas Onuf)، وإيمانويل آدلار (Emanuel Adler)، في منتصف ونهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين، خاصة مع نهاية الحرب الباردة، في جو اتسم بنوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التكهن بسقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة سلميا. لذا جاءت البنائية كرد فعل على النظريتين الواقعية والليبرالية الجديدة بعد أن فشلتا في تكوين بنية للنظام الدولي وتفسير الجانب المعيارية، وما تعيبه عليهما هو الاعتماد حصرا على الجوانب المادية والفردية والقوة بالنسبة للواقعية، والليبرالية بالمصلحة الاقتصادية والجوانب المادية. بينما تستحوذ هي على الخصوص ونظريات الاتجاه التكويني الأخرى على بناء نظري تحليلي بشأن نهاية الحرب الباردة[3].

ومن أبرز مفكري البنائية: بيتر كاتزنشتاين (Peter Katzenstein)، فريديريك كراتوشويل (Fredirick Kratochwill)، نيكولاس أونوف (Nicholas Onuf) الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية ويرجع له الفضل في فتح النقاش حولها في العلاقات الدولية، في كتابه: "عالم من صنعنا" "World of Our Making" في نهاية عام 1989، منتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة.

ارتبط التصور البنائي كثيرا بإسهامات ألكسندر واندت[4] (Alexander Wendt)، الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية، وهوا لذي لقب بأبي البنائية لكونه أكثر من عبر عن المضامين النظرية البنائية، خصوصا في

---

(1) -"Constructivism ",in : "Methodological Debates: Post-Positivist Approaches", Op.Cit.

(2) - Chris Brown, Understanding International Relations, New-York, Palgrave Publishers, 2001, PP.52-54.

(3)- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص. 322 .

(4) -"Constructivism ", in : Methodological Debates: Post-Positivist Approaches , Op.Cit.

دراسته الصادرة عام 1992 "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة" "Anarchy is What States make of It : the Social Construction of Power Politics".

ويعتبر واندت البنائية منهجا للعلاقات الدولية ، ويفترض ما يلي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" "Intersubjective".

- تتشكل هويات ومصالح الدول في معظم أجزائها في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية "Social Constructionism" ضمن النظام، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمنه.

انطلاقا من هذه الافتراضات ومقارنة بالافتراضات التي ترتكز عليها الاتجاهات التقليدية التفسيرية، فان البنائية تتميز عن الواقعية من حيث عدم تحديدها "للواقع" بناء على توزيع القوى المادية، مرتكزة في ذلك على الأفكار والعلاقات الاجتماعية، وبعكس العقلانيين فإن البنائيين ينظرون للواقع نظرة تذاتانية، فهو موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض القيم والمعتقدات[1]. إلا أن البنائية تتقاسم من جهة أخرى بعض الافتراضات مع الواقعية : كالطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية، الاعتراف بالقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين[2].

وتأسيسا لهذه الافتراضات يقترح البنائيون تصورا يقول بأن العالم مبني اجتماعيا، أي أن الناس هم من يصنعون المجتمع ووجوده مرهون بكينونتهم، وبنى المجموعة الإنسانية تحدّدها أساسا الأفكار المشتركة والمتقاسمة أكثر مما تحدّدها القوى المادية. وبالتالي فان البنية الاجتماعية تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية هي: (1)- معارف مشتركة، (2)- المصادر المادية تتخذ شكلها تبعا لتأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم، (3)- ممارسات هؤلاء الفاعلين[3].

([1]) -Pierre Willa , «La Méditerranée come Espace Inventé », Jean-Monet Working Paper, November , 1999, N°25, P.19.

([2]) -David Baldwin, Neo-Realism and Neo-liberalism: The Contemporary Debate, New-York, Colombia University Press, 1993, P.9.

([3]) - Pierre Willa , Op.Cit , P.19.

ولذلك فان البنائية تركز على تأثير الأفكار، مما يعني أنها تولي أهمية كبيرة لمصادر التغيير [1]. وهي بذلك تعتمد على الوعي الإنساني " Human consciousness"، فالنظام الدولي هو محصلة للفكر الإنساني (مجموعة من الأفكار، نظام للقيم والمعايير نظمها البشر...)، فان تغيرت الأفكار التي تدخل في إطار العلاقات الدولية القائمة فإن النظام وبتضمنه لهذه الأفكار سيتغير هو الآخر تبعا لها[2]. فمصالح الفاعلين بنتها هذه الأفكار المتقاسمة وهي ليست معطاة، وبذلك ترفض البنائية الاتجاهات الأكثر مادية للواقعية والليبرالية الجديدتين لاختزالهما دور الأفكار إلى ظاهرة ثانوية في تحليل العلاقات الدولية. ويشير واندت في هذه النقطة إلى أن أحد المفاهيم المركزية للبنائية هي التداخل بين الذاتي والموضوعي"التذاتانية".

وكإسهام نظري ابستيمولوجي، جاءت البنائية كمحاولة لإيجاد حل لإشكالية العلاقة بين الفاعل (Actor) والبنية (Structure)، وبعكس الواقعيين الذين يفصلون بين الفاعل والبنية من ناحية منح أهمية لطرف على حساب الآخر،فان البنائيين- يتصدرهم واندت -يعتقدون أنهما عنصران متلازمان غير قابلين للانفصال[3]. وهو ما يسمونه بالتكوين المتبادل (Mutual Constitution) .

وخلافا للاتجاهات النظرية المعقلنة، تركز البنائية على عنصر الهوية "Identity"، الذي يشير إلى الصور الفردانية والتميز الذاتي "Self hood" للفاعل والناتجة عن علاقات مع الآخر، وهي ليست جامدة أو ساكنة بل متحركة ومتغيرة، وبتغيرها تقود إلى تغير وإعادة صياغة المصالح . وتعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية وأن المصالح القومية تتبع لبناء خاص بهوية الذات مقابل هوية الآخر (علاقة الغيرية)، وهو ما توصل إليه ديفيد كامبل (David Campbell) بأن الهويات تتشكل في خضم الاختلاف بين ما هو داخلي "Inside" وما هو خارجي "Outside"، وهو ما يظهر بشكل واضح مع بروز قضية الأقليات بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة، ومع تحول

---

(1) -Stephen M. Walt, Op.Cit, P.40.

(2)- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص325.

(3) -George Robertson, « Social Constructivism Applied : Kosovo and Its Implications for the Global Order in the New Millennium », http://www.ukc.ac.uk/publications/journals/erwp/koso.htm

الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري، ومن صراع بين الدول إلى صراع داخل الدول. كما تعطي البنائية أهمية قصوى للمعايير "Norms" كقواعد ومحددات تكوّن هوية الفاعل ومصالحه ضمن سياق معين. وقد استعملت البنائية تقنية تحليل المضمون في تحليل الخطاب سيما في مسألة الهويةّ، ذلك الخطاب الذي يعبر عن مجموع القيم والمعتقدات المكونة لهوية الأفراد. وعكس الإبستيمولوجيا التفسيرية التي طغت على الاتجاهات النظرية التقليدية، فان البنائية كتيار ضمن النظرية التكوينية تتبنى مقاربة تأويلية[1].

وتتلخص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في النقاط التالية :

- البنائية لا تقبل بمسلمة فوضوية النظام الدولي بل تُمشكلها، فهي غير معطاة بل تحاول مناقشتها لأن الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم والسلوك. فالفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية فهي تكوين وبناء ذاتي، وتؤكد البنائية على قضية توظيف الأمن والفوضوية لخدمة مصالح أخرى. وبما أن الهويات متعددة المصادر من حيث التشكل وليست ذاتية وبما أنها أساس المصلحة القومية فانه رغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية، حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها، وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون. وعليه، فإن واندت يفرق بين ثلاث أنواع من الفوضى[*]، فلما تنظر الدول إلى بعضها البعض كأعداء فان البنية الدولية مشكلة لفوضى هوبزية، ولما تنظر إلى بعضها البعض كمتنافسة فان البنية الدولية مشكلة لفوضى لوكية، وعندما تنظر إلى بعضها البعض كأصدقاء فإنها مشكلة لفوضى كانطية، ويرى "واندت" أن هذه الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي، وبالتالي أناني وفق علاقات القوى لم تعد موجودة في عالم اليوم باستثناء بعض الحالات الشاذة أو الظرفية، وعليه العالم تطور نحو ثقافة لوكية بل وحتى كانطية كما هو

---

[*]- وهذه الأنواع هي :1- الفوضى الهوبزية نسبة إلى جون هوبز (حالة الطبيعة والعداء، فوضوية مطلقة، النزعة نحو العدوان)، 2- فوضى لوكية نسبة إلى جون لوك (حالة الفوضوية لا تعني حالة عدائية وإنما الدول هي في حالة تنافس)، 3- فوضى كانطية نسبة إلى إيمانويل كانط (تجنح إلى التعاون، إذ لا توجد علاقات عداء بين الدول، وإنما علاقات صداقة وتحالف).

الشأن في أوروبا الغربية، فهذه الثقافة الأخيرة تحدد سلوك دول المجموعة الأورو-أطلسية حيث لما تتحرك دولة من هذه المجموعة لا تشبع مصلحتها الوطنية فقط بل حتى مصلحة الدول الصديقة والحليفة.

ومنه يمكن القول أن البنائيين لديهم تفاؤل فيما يخص مشكلة وطبيعة النظام الدولي باقتناعهم أنه ليس هناك صراع أو تنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل القوة ويضربون مثالا بالرئيس السوفياتي السابق غورباتشوف (Gorbatchev) [1]، الذي اعتمد على فكرة الأمن الجماعي[2]. وبذلك تتبنى البنائية نظرة تعاونية غير صراعية للسياسة الدولية في حالة تتميز بالفوضى.هذه الأخيرة التي هي مزيج مهيكل ناتج عن ممارسات الفاعلين وتبعا لمصالحهم وهوياتهم يساهمون في: تشكيل إنتاج، تحويل أو تغيير هذه البنية[3]، لذا يقول واندت: **"أن الفوضى هي ما تصنعه الدول"**.

- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية ، والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا[4]. فمتغيرات الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي.

- تعطي البنائية أهمية قصوى لـــ:"فعل اللغة " "Speech Act" الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية "Securitization"، كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات. فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثالا شهيرا عن أن المسدس عندما يحمله صديق، ليس له نفس المعنى لو حمله عدو. بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في كلتا

([1])- رياض حمدوش، مرجع سابق، ص279.

([2]) - Stephen M. Walt, Op.Cit, P.41.

([3]) -Jean François Thibault, « Présenter et Connaitre Les Relations Internationales: Alexander Wendt et Le Paradigme Constructiviste », Note de Recherche, n°07, http://www.er/upam.ca/noble/cepes/note7/html

([4])- رياض حمدوش، المرجع السابق، ص279.

الحالتين، أي أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديًا. وعنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها. فعلى سبيل المثال رؤية أمريكا أو أي دولة عضو في حلف الناتو للسلاح النووي الفرنسي، ليست بذات رؤيتها للسلاح النووي الكوري الشمالي أو الإيراني، لأن الفكرة المسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة لأمريكا.

- يدعو البنائيون وبالتحديد إيمانويل آدلار (Emanuel Adler) إلى خلق جماعات أمنية لغرض احتواء النزاعات عن طريق فواعل دولتيين وغير دولتيين أو حكوميين، ويكون ذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي[1].

- ويبقى التأثير الكبير لمدرسة كوبنهاغن بزعامة المفكر البريطاني باري بوزان مدير معهد بحوث السلام، التي اهتمت بتوسيع الأمن وعملية "الأمننة" "Securitization" من حيث أنها أبقت على شعرة معاوية مع الدولة. فحسب بوزان أن الدولة تراجع دورها ولم تعد الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، ورغم هذا فإنه أبدى رفضه إلى جانب أول ويفر لإقصاء الدولة من التحليل بل توسيعها إلى أمن المجتمع والأفراد. كما حاول إبراز دور خطاب" الأمننة" وتوظيفه لفهم الانعكاسات المؤسساتية لأي تحوّل في السياسات العامة الوطنية لصالح إضفاء الطابع الأمني على قضايا معينة، سيما تعليق العمل بآليات ديمقراطية راسخة كالرقابة والمساءلة، نتج عنه ظهور ما اصطلح عليه بالمعضلة الأمنية المجتمعية. وهو ما يؤدي على المدى الطويل إلى آثار عكسية، إذ أن عدم ممارسة رقابة مجتمعية على أغلب القضايا المسيسة بذريعة أمننتها، يساهم في تبني خيارات لا تحظى بالدعم والترحيب لدى المجتمع، ما يؤثر في استقراره في النهاية. وبذلك فإن الأمننة التي تم تسويقها كآلية لحماية المجتمع سيكون لها آثار عكسية في حالة المبالغة في استثمار خطاب الأمننة في غير محله. حيث اقترح "بوزان" نزع الطابع الأمني عن القضايا "Desecuritization" كحل مقترح، يكون فيه المجتمع المدني، من بين فاعلي السياسة العامة، وكفاعل محايد مبدئيا، الأكثر قدرة على ممارسة تعبئة شبكية، لإعادة جل القضايا المسيّسة لحيز السياسة العادية خاصية

([1])- نفس المرجع السابق، ص279.

الخطر والاستعجال [1]. وقد قام بوزان بتطوير مفهوم "مركب الأمن "Security Complex" لتحليل مسألة الأمن الإقليمي، ويوضح بوزان أن أول خاصية للإقليمية أنها ذات بناء اجتماعي، إذ أن البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر، وبذلك يصبح التنسيق الإقليمي كهوية مشتركة، لذا يعتبر بوزان أن التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة[2]. بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بين مجموعة الدول، هو ما يجعل همومها وهواجسها الأمنية الأساسية ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يؤدي إلى عدم إمكانية النظر إلى أمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى، وهو ما يقود إلى "الإقليمية الواعية". وبالتالي تؤدي الأقلمة إلى تسهيل مسار الأمننة، وتوحيد الانشغالات الأمنية، وانسجام المفاهيم الخاصة بالتهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة، وتصبح الروابط بين الإقليمية والأمن مسألة متبادلة.

- المساهمة الأخرى في مجال الدراسات الأمنية من جهة مدرسة كوبنهاغن "Copenhagen School"، أنها ذهبت إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة تتضمن تصورا تعدديا، وذلك بتوسيعه إلى عدة قطاعات أخرى بالإضافة إلى القطاع العسكري، هذه القطاعات التي يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها، وهي: القطاع السياسي، الاقتصادي، البيئي. وأهم قطاع يركز عليه بوزان هو القطاع الاجتماعي أو الأمن المجتمعي "Societal Security".

([1])- عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جوان 2011، ص113.

([2])- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثالث:

أبعاد الأمن: توسع شمولي لأبعاد الأمن ضمن النقاش الأمني التقليدي- النقدي

شهدت الدراسات الأمنية نقاشات وحوارات ركزت هذه الأخيرة في وقت سابق بالدرجة الأولى على المسائل العسكرية، إلا أنه ومع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة وظهور موجة تهديدات جديدة، وغلبة نمط الصراعات الداخلية على الصراعات بين الدول، ظهرت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن وقطاعاته، وإعادة النظر في موضوعه المرجعي "Referent Object".

وقد سعى باري بوزان في دراسته المعنونة:" الشعب، الدول والخوف "People, States and Fear"، لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية[1]، وهو ما سمح بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد[2]. حيث يميز في كتابه بين خمسة أبعاد أساسية للأمن تتفاعل مع بعضها البعض. الأمن العسكري ويتضمن القدرات الدفاعية، ومدركات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر. الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها[3]. بالإضافة إلى ثلاثة أبعاد أخرى، هي: الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، إذ يقر بوزان أنها الأصعب من حيث التعريف[4]. لذا سنركز فيما يلي على هذه القطاعات الثلاث.

<u>المطلب الأول: البعد الاقتصادي للأمن</u>

باعتبار أن المنظور الواقعي للأمن اعتمد على المرجعية الدولتية، لم يهتم بكل أبعاد الأمن واقتصر على القطاع العسكري. ومع ذلك فإن بعض الواقعيين أمثال "ريتشارد يولمان"، و"جيسيكا ماتيوس" اهتموا بالأبعاد السياسية والاقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن، ولاحظوا أن البعد السياسي سجل وجوده حتى خلال الحرب الباردة، وذلك في النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة. وتم ربط الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتبعية النفطية بالأمن القومي في مطلع السبعينيات

([1]) - Barry Buzan, People, States and Fear : an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, London, Harvester Wheatsheaf, 1991, pp.218- 238.

([2]) -Ceyhan Ayse, "Analyser la sécurité, Dillon, Waever, Williams et les autres ", <u>Cultures & Conflits</u>, Paris, N° 31-32, Automne-Hiver, 1998, P .42.

([3])- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص16.

([4]) - Barry Buzan, Op.Cit, P.124.

من القرن العشرين، واعتبر الكثير من الدارسين أن التجارة الخارجية كسياسة أمن قومي نظرا لتطور وتشابك العلاقات الاقتصادية[1]. كما أن العديد من الكتاب قد أكدوا على أهمية البعد الاقتصادي ومنهم "روبرت ماكنمارا" الذي ربط الأمن بالتنمية[2]. وبذلك، فإن الأمن الاقتصادي يعني حسبه تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار داخل الدولة، ويفترض بأن الأزمات الداخلية تؤثر على الاستقرار السياسي والأمن الوطني. لذا يسود الاعتقاد أنه "بالنسبة للأغلبية العظمى من سكان هذا الكوكب فإن الأسباب الرئيسية للاأمن هي عدم تلبية حاجاتهم الأساسية"[3] "Basic Needs"، وهذه الأخيرة هي بعد هام في الأمن الوطني[4]. وأشار العديد من الأكاديميين بدورهم إلى العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والأمن خلال الأربعينيات أمثال (Earle، Hirschman، Viner)، ومؤخرا أصبح الأمن الاقتصادي بعدا أكثر أهمية في مجالي الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية[5].

كما يوظف المنظور التقليدي (الواقعي) البعد الاقتصادي للأمن في القوة العسكرية للدولة، فالأمن الاقتصادي يعني الأسس الاقتصادية والمالية للقوة العسكرية للدولة، والتي تساعدها للدخول في سباق التسلح. وهو ما يستدعي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع الإمكانيات والقدرات المتاحة لها[6]. كما يمكن تحويل قوة العمل في إنماء الإنتاجية من المجال المدني إلى أغراض للإنتاج العسكري[7].

أما من وجهة نظر الموسعين- وبالخصوص رواد مدرسة بحوث السلام (بوزان، ويفر وغالتينغ)، باعتبارهم من أوائل دعاة توسيع حقل الدراسات الأمنية، فقد اهتموا بالبعد الاقتصادي للأمن، ويرتبط من وجهة نظر باري بوزان بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي

([1])- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص23.

([2])- نفس المرجع، ص23.

([3]) - Caroline Thomas, In Search of Security: The Third World in International Relations, Wheatsheaf Books , Brighton,1987, P.92.

([4]) -J. Ann Tickner," Re-vising Security" ,in, Booth, Ken Smith, Steve (eds), International Relations Theory Today, Policy Press, 1997, P.180.

([5])-Mark Neocleous, « From Social to National Security :On Fabrication of Economic Order », Security Dialogue , Vol.37, N°03, 2006, P.366.

([6])- أمين الهويدي، "البحر الأحمر والأمن العربي: العوامل المؤثرة"، المستقبل العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد 12، فيفري 1980، ص107.

([7]) -Bjorn Moller, Op.Cit ,P.9.

للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى، كما هو حال الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي[1]. مما ينعكس سلبا على الاقتصاديات الوطنية. وقد ازدادت حدة هذا التنافس خاصة مع عولمة الاقتصاد الرأسمالي في ظل تنامي هيمنة الشركات عبر الوطنية العملاقة والأسواق المالية الكبرى[2]. وقد أشار العديد من الأكاديميين إلى العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والأمن، حيث أصبح الأمن الاقتصادي مؤخرا بعدا أكثر أهمية في الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية[3].

وحسب بوزان، فإنه يمكن إدراك الأمن الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

- اشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول[4]، خاصة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير والقوى الاقتصادية العالمية.

- هشاشة الاقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة في ظل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى، ومدى قدرة الدول للحفاظ على إمكانات مستقلة من الإنتاج العسكري في إطار سوق عالمية.

-التخوف من حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، يؤدي إلى انتهاج سلوكات حمائية وعدم استقرار بنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية على حد سواء[5].

- التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية لأغراض سياسية أو حتى استحداث لآليات للشراكة الاقتصادية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي يمثل البترول أهم عناصرها.

([1]) - Said Haddadi, “The Western Mediterranean as a Security Complex : A Liaison Between the European Union and the Middle East?”, Jean Monet Working Paper, 1999, P.9.

([2]) - Barry Buzan, Op.Cit, P.7.

([3]) - Mark Neocleos,” From Social Security to National Security: on Fabrication of Economic Order”, Security Dialogue, Vol.37, N°3, September 2006, P.366.

([4]) -Victor-yves Ghebali, Brigitte Sauerwein, European Security in 1990s: Challenge and Perspectives, Geneva , UNIDIR, 1995, P.7.

([5]) -Barry Buzan, Op.Cit , P.8.

من هنا يظهر قطاع فرعي ضمن القطاع الأمني الاقتصادي لا يقل أهمية عنه، وهو القطاع الطاقوي الذي يشمل خاصة الغاز والبترول، هذا الأخير الذي يغطي نسبة 40% من العرض العالمي من الطاقة الأولية، ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى حدود 35% مع حلول سنة 2030[1].

وتبرز أهمية هذا القطاع الفرعي من خلال إقحامه ضمن مسائل الأمن الوطني، حيث تتجلى مظاهره من خلال العلاقات السائدة بين الدول المنتجة له والدول المستهلكة، ونظرا لحالة عدم الاستقرار الداخلي التي عادة ما تتميز بها الدول المنتجة قد تعجز عن تموين الدول المستهلكة[2].هاهنا يمكن أن تلجأ الدول غير البترولية إلى درجة استعمال القوة العسكرية ضد الدول المنتجة أو تحويل قدراتها وإمكاناتها إلى شكل من الضغوط السياسية والمعنوية. ذلك أن انقطاع التزود بالمصادر الطاقوية يمثل تهديدا حقيقيا ضد أمن الدولة والمجتمع والفرد كذلك. حيث تعتبر منظمة إتحاد أوروبا الغربية (WEU) أن: "**... تدفق الغاز والبترول نحو الأسواق الأوروبية عبر قنوات الربط والطرق البحرية له دلالات إستراتيجية وسياسية عظيمة**".

هذا وقد تم ربط البعد الاقتصادي للأمن عند النقديين أساسا بالبنية الاقتصادية السائدة (تصور نيوقرامشي)، حيث أن التهديدات الناجمة عن هذه البنية هي التي أوجدت الهوة بين المحيط والمركز(الفقراء والأغنياء)[3]. فيصبح الأمن الاقتصادي عند النقديين في المقام الأول ضمان رخاء الفرد وانعتاقه من الفقر والجوع والحرمان في ظل نظام اقتصادي رأسمالي غير عادل ولا متوازن باعتباره تحت سيطرة قوى اقتصادية مهيمنة، وهو ما ينعكس سلبا على النظام البيئي.

<u>المطلب الثاني: البعد البيئي للأمن</u>

لم تعد البيئة محل اهتمام محلي يقتصر على المتخصصين فيها، وإنما تعداها ليصبح اهتماما سياسيا، تتحدد من خلاله ملامح سياسة أي دولة. فتلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد، إذ أنه ارتبط بالثورة الصناعية في العالم الغربي، وما أفضت إليه من تلوث للهواء والماء، والتربة، واستنزاف للموارد الطبيعية، إلا أن مكافحة هذا

([1]) -Piérre Noel, «Pétrole et Sécurité Internationale: de Nouveaux Enjeux », <u>Défence Nationale</u>, Janvier 1999, P.91.
([2]) -Ibid, P.105.
([3]) -Héléne Viau, Op.Cit.

التلوث لم تكن تمثل قضية أمنية إلا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وأضحت مكافحة تلوث البيئة تحتل موقعا هاما في السياسات العامة للدول.

وقد شهدت الدراسات البيئية انتشارا محسوسا في الأدبيات السياسية منذ نشر تقرير لجنة (Brundtland) سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك Our Common Future"، كمؤشر لبروز الإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولتي، المجتمعي والبشري. كما تلته عدة دراسات حول الأمن الايكولوجي[1]. وعرفت الأدبيات السياسية البيئية في إطار السياسة الدولية بروز عدة مفاهيم مثل: "النظرية السياسية الخضراء Green Political Theory"، والتصورات النسوية لإشكالية البيئة والمعروفة بـــ:"النسوية الاقتصادية" "Ecofeminism". وأهم ما يثير مسألة اللاأمن البيئي ما يلي:

- إسهام الحروب والنزاعات المسلحة واستعداداتها في تدهور النظام البيئي من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي، التلوث البيئي(المائي أو الجوي)، انقراض أنواع حيوانية ونباتية ومائية، وهو ما يؤدي إلى تهديد مباشر لأمن الدول الأفراد والجماعات[2]، وحتى استمرار الحياة على وجه الأرض[3].

- ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية : كالماء البترول والغاز، والتي عادة ما تؤدي إلى خلافات وأزمات حول كيفية تقاسمها واستغلالها، وبالخصوص مورد الماء الذي أصبح المحرك الأساسي للنزاعات في الفترة المعاصرة.

وبما أن الأمن البيئي يدخل في صميم الاهتمامات ضمن أدبيات دراسات الأمن الموسع، فإن منظري "مدرسة بحوث السلام " يرون أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات، حيث يعتقد ليفي (Macc A.Levy) أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية[4]، واعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي، التنوع البيولوجي والتلوث، الناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية وازدياد النشاط الصناعي، وتأثيراتها السلبية على النظام الإيكولوجي العالمي، كتهديد

([1]) - Bjorn Moller, Op.Cit, P.13.
([2]) - Ibid, PP.13-14.
([3])- Idem.
([4])- Said Haddadi, Op.Cit, P.11.

لاستمرار الحضارة الإنسانية، الرفاهية والوجود الإنساني(1). وهي نفس القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة، وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعلها مع النمو الديمغرافي السريع خاصة في العالم الثالث، وإفرازاته المختلفة في تغذية حقل البطالة،اللاجئين، وتصاعد موجة الهجرة نحو الشمال(2). وما تحمله هذه الأخيرة من تهديدات ضد المنظومات القيمية، الثقافية، والديمغرافية، وانتقالها إلى المستويين المجتمعي أو الفردي(3).

فالأمن البيئي ضمن تصورات الموسعين في إطار "مدرسة بحوث السلام " يرتبط بحماية النظام الإيكولوجي والذي يرتكز على بقاء واستمرار الأصناف الفردية (بشرية وحيوانية)، ويمتد إلى الحفاظ على مناخ الأرض والغلاف الجوي، واستمرار أنماط العيش (الغابات، والبحيرات)، وبصفة خاصة الحضارة البشرية(4). ويقر باري بوزان في كتابه "الشعب، الدول والخوف" أن القطاع البيئي صعب التعريف، ويمكن أن يعتبر الأكثر جدلا من بين القطاعات الخمسة الأخرى، فالقضايا التي يطرحها لا تعتبر كتهديد للأفراد والدولة فقط، ولكن أيضا كتهديدات عالمية ستكون لها تأثيرات واسعة الانتشار(5). وذلك بحكم الطبيعة الكونية للبعد البيئي.

أما بالنسبة لتصور النقديين فيعتبرون أن التدهور البيئي تهديد للنظام الايكولوجي ورفاهية الفرد، بحكم الطبيعة العبر - وطنية لهذه التهديدات. ويعتقد كيث كروز(Keith Kraus) أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا كما أن رفاهية الأفراد هي أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة. كما يذهب ديكسون هومر(Dixcon Homer) إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة.

---

(1)- Barry Buzan, Op.Cit. P.7.

(2)- Fransisco A. Magino, "Environmental Security in the China Sea", Security Dialogue, Vol.28, N°1, March 1997, PP.97-112. See also: Norman Mayers, "Environmental and Security", Foreign Policy, N°74, Spring 1989, P.23.

(3)- Said Haddadi, Op.Cit, P14.

(4)- Barry Buzan ,Op.Cit, P.17 .

(5) -Marianna Stone, "Security According to Buzan: A comprehensive Security Analysis", Security Discussion Papers Series 1, New York, USA ,Columbia University, School of International and Public Affairs ,Spring 2009, PP.5-6.

وبذلك فالطبيعة عبر - وطنية للتهديدات البيئية يجعلها سهلة الانتشار بين دولة وأخرى، مثلا النشاط الصناعي المركز يمثل مركزا للنفايات السامة المتنقلة عبر المياه أو الهواء خاصة في المراكز الكبرى، ثم أن تلوث المياه أو الهواء سيؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي والزراعي، كما أن تدهور الغطاء النباتي والمساحات الزراعية سيهدد بدوره أمن المجتمعات والأقاليم. وهو ما أدى على الصعيد العالمي، إلى نشاط الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات السلام الأخضر في وضع أسس لحماية البيئة، والحفاظ على التنوع الحيوي، ووضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية، وقد تجلى ذلك بوضوح في المؤتمرات الدولية التي عقدت لبحث قضايا بيئية، كمؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية 1992، ومؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي عقد في برلين الألمانية 1995، وقد ناقش الأول فكرة إبرام معاهدة لمواجهة ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وأخرى لحماية التنوع الحيوي، بينما ناقش الثاني التدابير الواجب اتخاذها لتقليل انبعاث الغازات التي تتسبب في ارتفاع حرارة الأرض بعد عام 2000 إلى مستواها الذي كانت عليه عام 1990. وعلى الصعيد الدولي هناك حوالي (300) اتفاقية وبروتوكول متعدد الأطراف حول البيئة، نذكر منها اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط. إذ بدون الجهد الجماعي لا يمكن أن يتحقق الأمن البيئي الذي يوفر الإطار المناسب المشجع لتحقيق أعلى درجة من الأمن الدولي[1].

إن هذا الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في الدراسات الإستراتيجية بمصطلح أمن البيئة. وقد تبنت إدارة كلينتون بالولايات المتحدة هذا المصطلح كجزء من مبادئ الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركية، ويتناول مفهوم الأمن البيئي مسألتين: الأولى؛ هي العوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة، سواء أكانت نزاعات عرقية أم إقليمية. والثانية؛ تتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية، وتتلخص الفرضية التي انبثق عنها مفهوم أمن البيئة في أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة

([1]) - فايق حسن جاسم الشجيري، "البيئة والأمن الدولي"، http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm

الأرضية، والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطارًا تهدد صحة الإنسان ورفاهيته، لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية. والحقيقة أن العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية والنزاعات الدولية ليست موضوعا جديداً، ولكن بخلاف مفهوم الأمن القومي التقليدي بشأن تلك النزاعات والذي يركز بالأساس على الموارد غير المتجددة مثل: المعادن والبترول، نجد أن المفهوم البيئي يركز على الموارد المتجددة، التي لا تتأثر بالاستنزاف والتبديد إذا تمت المحافظة عليها بشكل سليم، وتعد موارد المياه ومصائد الأسماك أوضح الأمثلة للموارد المتجددة. ويتعامل الأمن البيئي مع أخطار تتطور ببطء شديد مقارنة بالأخطار العسكرية. لذلك فان المدى الزمني المطلوب لتخطيط سياسات حماية البيئة طويل جداً، وكذلك نتائج هذه السياسات لا تظهر إلا في الأجل الطويل. فإذا كان من الممكن لسياسة دفاعية تقوم على قوة عسكرية مقتدرة ومسلحة بأسلحة عالية التقنية وجيدة التدريب أن تؤتي ثمارها في فترة محدودة في الحفاظ على أمن وسيادة البلاد تجاه عدوان خارجي، فان السياسات الرامية إلى إصلاح طبقة الأوزون قد تستغرق حوالي 100 عام للحصول على نتائج، وهو ما يمثل عقبة كبرى في طريق أولئك الساعين إلى إدخال الأمن البيئي في عملية صنع السياسات العامة. ولقد تزايدت معدلات تلوث البيئة خلال الربع الأخير من القرن الماضي كنتيجة للزيادة الكبيرة في عدد المصانع والمعامل ووسائل النقل والمصافي، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والزراعة المكثفة للأراضي وعدم كفاءة نظم الري والصرف، وكذا الحروب الأهلية والإقليمية، ونتيجة لذلك كثرت المشكلات البيئية بشكل بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية، بل ويهدد حياة سكان الكرة الأرضية الذين يتزايد عددهم باطراد، والذين تعاني قطاعات كبيرة منهم من سوء التغذية، والمرض، والكوارث المناخية، نتيجة تلوث البيئة. وهو ما يدفع السكان إلى الهجرة بحثا عن ظروف أفضل، وقد ينتج عن هذه الهجرة مشكلات بين المهاجرين والمقيمين بسبب اختلاف الثقافات وأنماط الحياة والتنافس على الموارد المحدودة، وقد يفضي هذا في النهاية إلى زعزعة استقرار المجتمع وتفشي الجريمة فيه. وبالتالي فإن هذه المؤشرات التي تهدد بالدرجة الأولى

بقاء الفرد وحياته ورفاهيته، تبرز جليا العلاقة الوطيدة بين المنظومة الايكولوجية والأمن البشري .

المطلب الثالث: البعد المجتمعي للأمن

يعتبر القطاع الاجتماعي أو الأمن المجتمعي "Societal Security " أهم قطاع يركز عليه بوزان ضمن المفهوم الموسع للأمن، لكونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. وحسب بوزان، فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابة للسؤال "أمن من؟" فيجيب: أمن الدولة[1]. ورغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، وتبنيه في تحليله لثلاث مستويات هي: الأفراد، الدول، والنظام الدولي، بقي بوزان واقعي التصور، وبذلك فالأمن المجتمعي (أمن المهاجرين،الأمن الثقافي، الهوية) حسبه يبقى مرتبطا دوما بالدولة. أما عن السؤال المتعلق بمن وما يجب تأمينه؟ يقول بوزان: الجماعات[2].

ومن هنا فإن الأمن المجتمعي يمثل المصطلح الأمني المرجعي في إدارة النزاعات الإثنية، ومن جهته مولر(Muller) حدد موقفه إزاء مجموعة الأسئلة التالية: الأمن لمن؟ لصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟

من خلال تعريفه للمأزق المجتمعي، الذي ينتج حسبه عن " **غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، الثقافة، الدّين، الهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة**"[3].

من خلال هذا التعريف يمكن التوصل إلى أن المجموعات الإثنية التي تضمها دولة ما، تعتبر بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية. أما عن القيم التي تتعرض للتهديد بحيث تجعل استقرار المجموعة الإثنية محورا جوهريا للمنظومة الأمنية، فيرى بوزان أن المأزق الأمني يتمحور حول متغير الهوية "Identity"، وعليه فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي، وهو يعني التمييز بين "نحن" و"هم"[4]، أي حماية

([1])- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص24.

([2])- Héléne Viau, Op.Cit.

([3]) -عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج بحث في الأمن المجتمعي"، مرجع سابق.

([4])- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 26.

الهوية الجماعية التي تكون بمعزل عن الدولة ، مثل الديانات والأمم[1]. وحسب ويفر، فإن التهديدات ضد الأمن الاجتماعي ذاتية أكثر مما هي موضوعية ، ويوضح كيف أن مسألة ما اجتماعية تصبح رهانا / مشكلة أمنية "Securitization"، بفضل قوة صيغة ومضمون خطاب سياسي اجتماعي للنخبة، يبرر شرعية استخدام وسائل قد تكون في حقيقة الأمر تسلطية حسب رأي بوزان[2]. ومثال ذلك فيما يخص قضية الهجرة "Immigration " فقد أصبحت رهانا أمنيا بعد أن تم أمننتها خلال الثمانينات وأصبحت قضية الهجرات (الشرعية وغير الشرعية) مصدر قلق للدول، باعتبار أن المهاجرين يمثلون تهديدا للهوية الوطنية المحددة ثقافيا وتأثيرا سلبيا على البنى الديمغرافية للدول والمجتمعات المستقبلة وهو ما يتسبب في توترات اجتماعية تنجم عن كراهية الأجانب والعنصرية[3]. وهاهنا فإن "مدرسة كوبنهاجن" ما بعد البنيوية للأمن تقر بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، فالأمن الاجتماعي هو البعد الجديد المبني اجتماعيا، وهو يعني جسر الهوة بين أمن الدولة وأمان الأفراد[4]، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول، فالنزاعات الإثنية تعتبر إحدى أشكال النزاعات الداخلية، ومن هنا فإن التدخل لحلها يستوجب إضفاء الطابع الأمني عليها " The Issue Should be Securitized" أي "أمننتها"، وهذا يقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المآزق المجتمعية[5].

وبذلك، فإن منظري "مدرسة بحوث السلام" ينظرون إلى القطاع المجتمعي على أنه المصدر الأكثر خطورة على الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد أصبحت المشاكل الاجتماعية، تنامي العنف، النمو الديمغرافي الكبير، والهجرات المتزايدة من الجنوب إلى الشمال، كلها من صميم موضوع الأمن المجتمعي[6]. وهو

([1]) - Keith Krause, Michael Williams, « Broading the Agenda of Security Studies Politics and Methods », Mershon International Studies Review, N°40, P .245.
([2]) -Barry Buzan, Op.Cit, PP.115-116.
([3])- Charles Philippe David, Op.Cit., P.251.
([4]) - Ole Weaver, Barry Buzan, M. Kelsrup , P. Leaitre, “Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe”, London, Pinter, P.23.
([5])- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج بحث في الأمن المجتمعي" ، مرجع سابق.
([6]) -Bjorn Moller, Op.Cit, P.12.

وهو ما يبرز التخوف من الغزو الجنوبي للشمال، ويمثل الإقليم المتوسطي مثالا لذلك(1).

وحسب باري بوزان فإن مفهوم الأمن الاجتماعي يشير إلى: " **استطاعة المجتمع البقاء على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك، الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور، والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقاليدية** "(2).

أما النقديون فينتقدون تصور منظري مدرسة كوبنهاغن للأمن المجتمعي المستند إلى الأمن الهوياتي، لما ينطوي عليه من انعكاسات خطيرة على المهاجرين، تشمل ممارسات العنف ضدهم وإضفاء الطابع الشرعي على هذه الممارسات تحت غطاء الأمننة، ويقدمون كبديل فكرة الأمن البشري/ الإنساني، الذي ساعد تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، على تقويته(3)، وإدخاله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة. وحسب النقديين فبدل استعمال العنف أو انتهاج سياسات إقصائية، يجب تصحيح الاختلالات القائمة في مظاهر اللاتوازن على مختلف المستويات البيئية، الديموغرافية والاقتصادية لضمان أمن وسعادة المجموعات.

وبذلك فإن البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة فسحت المجال أمام تنامي دور قطاعات اقتصادية، بيئية، ومجتمعية، سياسية، ترتبط بعضها ببعض، وبمستويات تحليلية تتجاوز الدولة إلى الفرد، المجتمع، والعالم بأسره، وهذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة لتعمل سويا في شبكة قوية من الترابط. وعليه فقد أصبحت السياسات والإستراتيجيات الأمنية تبنى على أساس معايير تستجيب لمتطلبات المجتمع المعاصر.

كما أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل" Comprehensive Security " (بحيث يتضمن كل أشكال التهديد)، الشراكة الأمنية "Security Partnership" (بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية)، الأمن

(1) -Barry Buzan, Op.Cit, P.17.
(2)- Bjorn Moller, Op.Cit, P.17.
(3) -Gunhild Hoogensen & Svein Vigeland Rottem, “Gender Identity and the Subject of Security”, Security Dialogue, Vol. 35, N°.2, June 2004, P.157.

المتبادل"Mutual Security " (إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى)، والأمن التعاوني "Cooperative Security" (بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات)[1]. وقد تشكل مختلف المبادرات الأمنية في المتوسط اللبنات الأولى لمشروع "بناء نظام أمني إقليمي".

(1)- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج بحث في الأمن المجتمعي" ، مرجع سابق.

خلاصـــة واستنتـــــاجــــات:

- مفهوم الأمن هو مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها.
- إذ سيطرت و لوقت طويل مقاربة تقليدية واقعية التصور على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للنظام الدولي، والذي تسعى من خلاله كل دولة لتحسين قدراتها، وتنظر للدول الأخرى على أنها تهديد لأمنها، وهدفها الذي تسعى إليه هو المحافظة على سيادتها وضمان بقائها واستمرارها.
- لكن الفرضيات الواقعية لفهم وتفسير الواقع الدولي أظهرت عجزها عن مواكبة الظروف الجديدة لفترة الحرب الباردة، هذه الأخيرة التي مهدت الطريق للدارسين والمنظرين لمراجعة مفهوم الأمن، خاصة مع بروز ديناميكيات العولمة ، تطور وسائل الإعلام والاتصال ونموّ نمط جديد من التبادلات الاقتصادية ... من هنا كانت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن والبحث عن مقاربة تكون أكثر نضجا وتكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة.
- وقد شكلت بداية التسعينيات من القرن العشرين نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا وممارسة، حيث تولى عدد من الدارسين مهمة مراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة، وقد كان الإسهام الأكبر لمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية والتي اقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة. وطرح من خلالها "باري بوزان" أحد أبرز ممثليها نموذجا للأمن الموسع يتكون من خمسة أبعاد ترتبط ببعضها البعض ولا تعمل بمعزل عن الأخرى، هي: البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي، هذا الأخير الذي أكد البنائيون -إلى جانب بوزان- على ضرورة إقحامه في الدراسات الأمنية، باعتبار أن الأمن المجتمعي يركز على عامل القيم: كاللغة، الهوية، الثقافة والدين. كما أن الأمن من هذا المنظور يحمل طابعين: مادي ومعنوي، وهو غير معطى بل مبني اجتماعيا، لذا من المهم التركيز على دور المعرفة لتحول السياسات الأمنية. وبالإمكان جعل قضية ما مسألة أمنية

ليصبح الأمن متغيرا يمكن نقله من ظاهرة لأخرى كأساس لأفكار "الأمننة" التي جاء بها بوزان.

- ولفهم الأمن بطريقة أكثر عمقا وتوسيعا قام بوزان بطرح مجموعة من الأسئلة مثل: أمن من؟ أمن أي قيم؟ وبأية وسيلة؟.
- ساهمت هذه المراجعات في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري ببروز عدة مقاربات ومفاهيم: كالأمن الشامل مثلا، كما طورت العديد من المفاهيم في إطار الدراسات الأمنية النقدية (مفهوم الأمن الإنساني).
- وكان الإسهام الآخر لباري بوزان أن قام بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل بجانب الدولة، التي تبقى لديه مرجعية مركزية لا يمكن الاستغناء عنها في التحليل، باعتبار أنها هي من تتكفل بمعالجة حالة اللاأمن، عكس الدراسات الأمنية النقدية والتي تعتبر من أكثر المدارس تشكيكا ونقدا للمقاربات الأمنية التقليدية، والمنادية بأهمية تحرير الفرد وانعتاقه، لكون الدولة أحيانا مسؤولة عن لاأمن أفرادها.
- أضاف بوزان مفهوم "الأمن المركب" في إشارة إلى أن الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة، خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وترابطها وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة (مشكلة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية ...).

الفصل الثاني:

المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط:
ترتيبات أمنية
من أجل احتواء تهديدات الجنوب

تغيرت خلاصة المناخ الأمني في المتوسط في أقل من عقد من الزمن، حيث تحرك الإقليم من الارتياب المتبادل وخطاب التهديدات، إلى الحوار والأمن التعاوني. وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر2001 في تسريع دينامية التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي(NATO) والإتحاد الأوروبي من جهة، وبينها وبين الدول المغاربية من جهة أخرى. ترجمت إلى العديد من المشاريع ذات الطبيعة الاقتصادية، السياسية، العسكرية والأمنية، وحتى الثقافية. ولم تكن هذه المشاريع بعيدة عن الإطار الإقليمي للمتوسط من حيث الأهداف والمؤثرات الخارجية، وإعلان مجملها عن سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والأمن بين دول الإقليم. وإذا كان الحوار العربي الأوروبي الذي انطلق عام 1974 بعد الصدمة النفطية الأولى، قد أملته بصفة خاصة مصالح المجموعة الأوروبية، وكان هدفه ضمان الاستقرار السياسي والأمني بصفة عامة، وعلى الرغم من أن هذا الحوار بقي يراوح المحطات التي حددت لمساره وعدم إمكانية تجاوزها، فقد شكل خطوة شجعت بعض الأطراف على طرح تصورات بغية إرساء "ميثاق للمتوسط" طرحته إسبانيا، وتلتها العديد من المقترحات الأخرى، أظهرت حقيقة أن منطقة المتوسط أصبحت ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هوية الإتحاد الأوروبي وآليات عمله على مستوى بناء ترتيبه الأمني.

المبحث الأول :
موقع المتوسط ضمن الهندسة الأمنية الأوروبية

منذ نهاية نظام الثنائية القطبية بانهيار المعسكر الشيوعي، تخلت الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن الإقليمي والعالمي الذي تشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والمتمثل في المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليمية، لأنها أصبحت وسيلة غير ناجعة الاستعمال بسبب تغير مفهوم الأمن بانتقاله من المستوى التقليدي إلى مستوى أعم وأشمل، ومن مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع، فالدول لم تعد مهددة من قبل دول بذاتها بأسلحتها وجيوشها، بل أصبحت مهددة من قبل نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان، وهذا ما أدى بها إلى اعتماد ميكانيزمات جديدة من أجل الحفاظ على أمنها تماشيا مع هذه المعطيات الجديدة، ولعل ترتيبات الشراكة الأمنية تأتي في مقدمة هذه الميكانيزمات.

وهكذا فإن الدوافع الأمنية الأوروبية تجاه منطقة المتوسط كان لها أبعادها التاريخية والجغرافية، والثقافية، حيث مثلت حرب أكتوبر 1973 في الشرق الأوسط وما نتج عنها من تداعيات خطيرة منعطفا رئيسيا للاهتمامات الأوروبية في المنطقة، لضمان تأمين إمدادات البترول، كما تولدّت قناعة لدى الطرف الأوروبي بأن الأخطار التي تهدد استقراره أصبح مصدرها من جنوب المتوسط، ويظهر ذلك جليا من خلال زيادة الهاجس الأمني الأوروبي تجاه ظاهرتي الهجرة والإرهاب، وما تطرحه من إمكانيات انتقال التطرف والعنف من الجنوب إلى أعماق القارة الأوروبية، لذا أصبح الاعتماد القوي بسبب القرب الجغرافي والقيود الجيوبوليتيكية يفرضان موقفا مشتركا للتعامل مع مصادر التهديد وعدم الاستقرار.

<u>المطلب الأول</u>: <u>البيئة الأمنية للمتوسط</u> :

بحكم الحرب الباردة كانت مسألة الأمن في المتوسط محسومة حيث كان الارتباط إما بالكتلة الغربية أو بالكتلة الشرقية(*). أما بعد فترة الحرب الباردة والتغييرات التي صاحبتها من انهيار للمنظومة الإشتراكية في أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، وبروز ما يسمى بأطروحة "العدو الجديد"،

(*) المغرب مثلا كانت مرتبطة بالمعسكر الغربي مع تواجد عسكري أمريكي بها يتمثل في الأسطول السادس، أما الجزائر فقد كانت مرتبطة بالإتحاد السوفيتي دون تواجد عسكري بها.

نتائج حرب الخليج الثانية ومسار السلام في الشرق الأوسط، وغيرها من التحولات التي أثرت على طبيعة المشهد الأمني المتوسطي.

إذ بعد زوال الخطر الشيوعي الذي كان بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي، وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر[1]، كان العمل على خلق عدو جديد وهو دول الجنوب، حيث الحركات الإسلامية التي شكلت الهاجس الأمني المقلق للعالم الغربي. بالإضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي، والنزاعات العرقية والطائفية التي تشكل في مجملها توليفة مشجعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تخشاها أوروبا أكثر من غيرها من التحديات الأخرى. هذا التصور للعدو الجديد تشاطرته ضفتي الأطلسي وتم تغذيته بكم هائل من الدراسات والبحوث الغربية عملت على تضخيم هذا الاتجاه الصراعي الجديد وتصادم حضارته[2]. وبرزت في هذا الإطار أطروحتان: الأولى؛ أطروحة نهاية التاريخ (End of History) "لفرانسيس فوكوياما" (Francis Fukuyama) والتي تؤكد أن الديمقراطية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه بعد انتصارها على الشيوعية. والثانية؛ هي أطروحة صدام الحضارات"Clash of Civilizations" لصاحبها "صاموئيل هنتغتون" (Samuel Huntington) والتي عملت على تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ميز فترة الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات[3]

.

وينتمي تشخيص هنتنغتون إلى المعسكر التشاؤمي الذي يركز على الهوة بين مناطق "السلام والحرب"، وعلى الصدامات الناشئة بين القوى الكبرى في عهد متعدد الأقطاب من جهة أخرى، مع أنه يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية[4]، حيث يعتقد هنتنغتون أن الصراعات القادمة التي ستسيطر على العالم في السنوات المقبلة ستكون ذات طابع ثقافي، ويذهب إلى حد القول: "أن

([1])- مصطفى بخوش ، *"التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، من أعمال الملتقى الدولي:"الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"* ، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص 2.

([2])- *ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط"، شؤون الأوسط* ، العدد 106، 2002، ص182.

([3])- *مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف ، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006 ، ص17.*

([4])- *مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص279.*

التناقضات بين الغرب ودول عديدة إسلامية وكونفوشيوسية، ستكون المصدر الرئيسي للنزاعات في المستقبل المباشر"[1]، أي حسب رأيه ستكون الحضارة الغربية مهددة في السنوات القادمة من قبل الحضارات الشرقية، وحضارات الشرق الأقصى. وهو بذلك يحاول بوضوح أمننة الإسلام وشرق آسيا واعتبارهم كمنافسين[2].

وهكذا فقد برز توجه جديد لإحلال تهديد الإسلام محل تهديد الشيوعية، وذلك بتوظيف مسألة الهوية/الحضارة والتأكيد على أن الخطر المستقبلي سيكون القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والإسلام[3].

وفي محاولة لمناقشة أطروحة "صدام الحضارات" وتطبيقها على منطقة المتوسط، عقدت ندوة في فيفري 1996 ببرلين، تم التأكيد من خلالها على وجود دلائل توحي بأن المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط لها خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب، والمأساة في البوسنة وكوسوفو بينت حدة هذا التناقض القائم والذي وصل إلى حد التصفية العرقية. كما أشار في هذا الصدد الفيلسوف برودال (F.Braudel) بطرحه لمصطلح "الحضارة" كخط موجه لفهم الواقع المتوسطي وحتى الدولي، حيث يرى أن منطقة المتوسط تتوفر على ثلاث مجموعات ثقافية حضارية تتدافع فيما بينها عبر التاريخ متجاوزة حدود الدول، وهي: الغرب، الإسلام، والعالم اليوناني، وهذه الثلاثية حسبه تشكل أعداء متكاملين[4].

وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي الإحساس بالعداء والغيرية "Vulnerability" تجاه دول شمال المتوسط، غذته إفرازات حرب الخليج الثانية، فقد كان لتنامي التيارات الإسلامية وقيام أنظمة إسلامية في الشرق الأوسط، دور في إعطاء مصداقية أكثر لأطروحة صدام الحضارات، واعتبار المتوسط مسرحا لانتشارها، فدول الجنوب المنتمية إلى العالم الإسلامي تجد نفسها في مواجهة الغرب

---

(1) -*Samuel Huntington," The Clash of Civilizations", <u>Foreign Affairs</u> ,Vol.32, N°3, Summer 1993, P.32.*

(2)-*Barry Buzan , " The War on Terrorism : as the new macro-Securitization?",Oslo Worshop, 2-4 February 2006, P.6.*

(3)- *مصطفى بخوش،، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق ، ص30-31.*

(4) - *Daniel J .Grange, « la Méditerranée : berceau au frontière ? », <u>Relations Internationales</u>, N°87, Automne 1996, PP.247-248.*

المسيحي، وهو ما يكرس مظاهر القطيعة وتعميق الهوة بين دول وشعوب الضفتين، مما يعقد سبل إيجاد أطر تعاونية وبناء الثقة.

لذا ووفقا للعديد من علماء السياسة فإن البحر الأبيض المتوسط أصغر من أن يكون إقليم/منطقة متميزة، وأقرب ما يكون إلى مكان يتسم بديناميات الانقسام وبالمشكلات الضخمة، وبالهويات القوية، وذلك في المناطق الفرعية التي تدور في جنباته[1]. بالإضافة إلى أن الكثير من الكتاب يشبهون البحر المتوسط بأنه مصدر تهديد، أو بحر غير مستقر، أو بحر متاعب، أو باختصار بحر مر[2]، وذلك نتيجة لاعتبارات منها: الانفجار الديمغرافي، الأصولية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاع العربي-الإسرائيلي، التخلف، نضوب مصادر المياه...[3]

وباعتبار أن منطقة حوض المتوسط تشكل تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، برزت حقيقتها بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة، مما أدى إلى تحول المنطقة إلى خط مواجهة بعد زوال خطر الشرق[4]. وقد ساهم خطاب التهديدات القادمة من الجنوب في الغرب- وعلى مدى واسع- في تشكيل وصناعة رأي عام مقتنع بذلك، وبالتالي أصبح حوض المتوسط الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي. وهو - في الحقيقة- أكثر من مجرد حدود فاصلة بل يتعداها إلى انكسار بين منطقة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا(القوس اللاتيني)، ترى مستقبلها في الإتحاد الأوروبي، ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها، ما عدا بؤرة التوتر "البلقانية" على الجانب الشمالي، وهي دول متفوقة عسكريا ومنضمة إلى أكبر حلف عسكري (حلف شمال الأطلسي NATO)، ومنطقة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة تخضع لحالة تراجع فوضوي، وهي دول منكشفة وإمكاناتها العسكرية محدودة، وإن امتلكت بعض دولها لترسانة عسكرية معتبرة، فهي موجهة بشكل رئيسي للاستعمال في النزاع المسلح جنوب-جنوب أكثر مما هي موجهة ضد دول

([1]) -*Fulvio Attina," The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region", Institute of European Studies U.C Berkeley Working Paper, university of California, 8 May 2004, P.1.*

([2])- *بشارة خضر، في: ميشال كابرون، أوروبا في مواجهة الجنوب، ترجمة: أديب نعمة، بيروت، دار الفارابي، 1992، ص ص93-94.*

([3])- *مصطفى بخوش، البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 36.*

([4]) - *Charles Zorgbibe, "La Méditerranée: Nouvelle ligne de front ? », Politique et Parlementaire, N°980, Novembre/Décembre 1995, P.68.*

الضفة الشمالية[1]. وبهذا يبدو الإتحاد الأوروبي متماسك بشكل بارز بالمقارنة مع البحر الأبيض الممزق[2]. ومع ذلك ينظر إلى دول الجنوب كتهديد لدول الشمال. إذن فالمخاطر العسكرية المباشرة تبقى بشكل واسع أفقية البعد أي جنوبية-جنوبية أكثر منها جنوبية- شمالية، لاسيما في غرب المتوسط. ففي هذه المنطقة هناك مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، ومشاكل بين دول أخرى ومخاطر مواجهات عسكرية بينها، في حين أنه باستثناء الأزمات المغربية-الإسبانية حول سبتة ومليلية، يصعب تصور مواجهة عابرة للمتوسط. من جهة أخرى، تبقى مخاطر الصراع -على بحر إيجة- بين اليونان وتركيا قائمة، ونفس الشيء تقريبا بالنسبة للبلقان والبحر الأسود، ويبقى الصراع العربي-الإسرائيلي يلقي بظلاله على المنطقة، ما يعني أن استمرار بؤر التوتر والصراعات المسلحة الكامنة حول المتوسط ليس مجرد مسألة نظرية[3]، مما يؤثر على المناخ الأمني الإقليمي.

وفي إطار هذا التوجه والقراءة الجديدة للأمن، أنشأت دول أوروبا الجنوبية في 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط على أساس مفهوم "مهمات بترسبرغ"(Petersberg) [4]، هما "أوروفور وأورومارفور". ولم يتم الإعلان رسميا عن تشكيل هذه القوات إلا في 9 نوفمبر 1996[5]. وقد أعتبر تشكيل القوتين إشارة إلى أن المقاربات الأمنية الأوروبية لا تستثني المقاربة الهجومية. فأوروبا اعتبرت نفسها في خطر مع ظهور تهديدات صاروخية في ليبيا وتطوير سوريا لإمكانيات إنتاج أسلحة كيميائية. لذلك قامت كل من ألمانيا وإيطاليا بالتعاون مع الولايات

---

(1)- *Roberto Aliboni, "European Security Across The Mediterranean", Chaillot Paper 2, March 1991, P.17.*

(2)- *Frank Cass ,"European Union Policy Towards The Mediterranean : The Euro-Med Partnership And Region-Building", from Conference on : "The Convergence of Civilizations?: Constructing a Mediterranean Region Conference", Lisbon, 6- 9 June, 2002, P.6.*

(3)-*Roberto Aliboni, "European Union Security Perceptions and Policies Towards the Mediterranean", In:*
Stephen J. Blank," Mediterranean Security into the Coming Millennium", Strategic Studies Institute Report , October 1999, PP.125-126.

(4)- *Barry R. Posen, "European Union Security and Defense Policy: Response to Unipolarity?", Security Studies, Vol.15, N° 2, 2006, P.178.*

(5) - *عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، شؤون الأوسط، العدد 31، سبتمبر 1997، ص 36.*

المتحدة الأمريكية لتطوير نظام دفاع مصمم خصيصا للمتوسط[1]. كما شرعت بعض الدول الأوروبية في إنشاء نظم دفاعية بصواريخ أرض-جو و بحر-جو بهدف اعتراض تهديدات محتملة لإطلاق صواريخ من الضفة الجنوبية[2]، وبذلك فقد وظفت أطروحة "التهديد القادم من الجنوب" لتبرير تطوير نظم صاروخية والحصول على الأموال اللازمة، لأن هذه التهديدات هي مفتعلة أكثر منها حقيقية[3]. وقد فوجئت الدول العربية بإنشاء هاتين القوتين، واعتبرتهما موجهتين ضدها [4]، وتراوحت ردود الأفعال تجاه ذلك بالتنديد والشجب، كان أولها رد الفعل الليبي الذي حذر من الانعكاسات الأمنية لقوة التدخل السريع على الأمن في المنطقة والمطالبة برفض إنشائها، وتلتها مواقف تونسية ومصرية. وعلى الرغم من أن الأوروبيين أكدوا عقب هذا التوتر الذي صاحب إنشاء القوتين أنهما لا تستهدفان دول الضفة الجنوبية وأن دورهما ينحصر في القيام بمهمات إنسانية[*]، إلا أن جوا من الريبة والشك انتاب الدول الجنوبية، بدواعي أن إنشاءهما جاء وكأنه إجهاض للحوار الأمني الذي يربط أوروبا بالدول المتوسطية، كما أن تشكيلهما كان في ظرف كانت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط توترا كبيرا بين إسرائيل وسوريا بالخصوص، كما تزامن مع ربط إسرائيل بشبكة الأقمار الاصطناعية الأمريكية للمراقبة العسكرية، وتزويد سلاحها الجوي بالمعدات الضرورية لجعل العالم العربي محاصرا من كل جهة [5]، كما أن عدم تخصيص مهام عامة وعدم تحديد المكان أو الهدف الإستراتيجي من استخدام القوتين يضفي كثيرا من الغموض على أهدافهما أو مهامهما الحقيقية، ويشكك كثيرا نحو استخداماتهما في المستقبل[6].

---

(1)- *Richard Youngs, "European Approaches to Security in The Mediterranean", Middle East Journal ,Vol.57, N°3, Summer 2003, P.417.*

(2) -"*La sécurité au Moyen-Orient: un environnement en mutation", Rapport du Group spécial Méditerranée, Assemblée parlementaire de l'OTAN, Décembre 2000, P.11.*

(3)- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص 126.

(*)- تشمل هذه المهام الإنسانية: الإنقاذ، حفظ السلام، إدارة الأزمات، وصنع السلام.

(4)- *Roberto Aliboni, "Confidence Building, Conflict Prevention and Arms Control in the Euro-Mediterranean Partnership", Perceptions, Vol.2, N°4, December 1997, P.2.*

(5)- عبد النور بن عنتر، *"الدفاع الأوروبي والأمن العربي"*، مرجع سابق، ص.ص38-39 .

(6)- غيدو لينزي، *"أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية- الأوروبية"*، من أعمال الملتقى الدولي الخامس حول" العلاقات العربية- الأوروبية: حاضرها ومستقبلها"، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بروكسل 9-11 /02/1997 ، ص 181.

ما يمكن استخلاصه مما سبق ذكره، هو أن أوروبا بالرغم من تحبيذها للعمل السلمي على القوة والاهتمام بمعالجة الأسباب السياسية للصراعات، إلا أن التصور الأوروبي للأمن أصبح يقوم على المزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية. فقد أصبحت بعض مسائل الأمن اللينة مثل: النمو السكاني في الضفة الجنوبية وتداعياته (من فقر، أزمات اقتصادية، وموجات هجرة)، والطاقة، كمسائل أمنية في المدركات الأوروبية، كما أصبح يطرح أيضا مسائل "كأمن الهوية" و"الأمن الثقافي" كانشغال أمني خلقته قضية الهجرة وتم الإشارة إليه ضمنيا في أطروحة "صدام الحضارات" في المتوسط بين الإسلام والغرب، أما قضايا الأمن الصلب، فهي تتراوح بين العنف السياسي؛ الإرهاب؛ انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم الصواريخ البعيدة المدى[1].

إذن يمكن القول أنه بواسطة الخطاب والممارسات الاجتماعية، عمل الأوروبيون على إيجاد عدو جديد كان جنوب المتوسط بالدرجة الأولى، والذي اعتبر مصدرا للتهديدات الأمنية الجديدة، والتي حددتها وثيقة "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية 2003" (أنظر الملحق رقم 02) بشكل واضح، سيتم التفصيل فيها لاحقا.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب المقاربة الأوروبية

أفرزت التحولات البنيوية الكبرى في السياسة العالمية نمطا جديدا من التصورات والإدراكات حول "الأمن" و "التهديد"، من حيث المفهوم، المصدر والطبيعة، فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان "عسكريا" بالدرجة الأولى، صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي ترتكز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب. و بالتالي فقد تحول الإدراك الأوروبي لإشكالية تهديد أمنه من جهة حدوده الجنوبية، وبواسطة مجموعة من الممارسات الاجتماعية والخطابات الأمنية الأوروبية، أصبح جنوب المتوسط العدو الجديد/ والبديل بعد أفول العدو التقليدي، وأصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما.

ومهما يكن، يمكن رصد هذه التهديدات حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (2003)، حيث أشارت الوثيقة إلى أن التهديدات الرئيسية التي تواجه

([1])-*عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص141.

أوروبا هي: الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.

1- <u>الإرهاب الدولي</u>: ظهر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي كنمط من أنماط الإرهاب الجديد[1]. وتظهر المنطقة الأورو-متوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، وموقع إستراتيجي وثروات[2].

وفي الحقيقة، فقد احتلت ظاهرة الإرهاب مكانة هامة ضمن الدراسات الأمنية الجديدة، حيث من المنظور البنائي الإرهاب هو بناء اجتماعي. ولذلك فهو نتيجة حقيقة اجتماعية أنتجت من خلال الخطاب. ووفقا لذلك تركز البنائية في تصوراتها على الخطاب السياسي الذي يشمل الفاعل الإرهابي وأعماله المبنية. ومن هنا يمكن تعريف الإرهاب فقط من خلال خطاب الإرهاب. لذا تقترح البنائية بديلا عن السّؤال: ما هو الإرهاب؟ وما هي إستراتجيته؟ وحوافزه؟ هو: ما مدى بناء هذه الظاهرة في الخطاب؟، و يمكن الاستدلال في ذلك بنتائج دراسة تجريبية لبناء استطرادي لظاهرة الإرهاب من إرهابي معين إلى جماعة إرهابية وهي القاعدة "Al-Qaeda"، حيث عملت صحيفة شعبية ألمانية وبمرور الوقت على ربط القاعدة بالإرهاب وكيف حوّلتها من جيش إلى منظمة إجرامية[3].

هذا التحول ليس مجرد خطاب أو كلمات فقط بل له نتائج حقيقية ترتبط بكيفية نظر الغرب للقاعدة وكيفية مقاومته لها. فالسياسات الغربية لمكافحة الإرهاب ليست رد فعل مباشر لما هي عليه القاعدة فعلا أو ما تفعله، بل كيفية ترجمة الغرب لهذه المنظمة، وما هو أكثر من البناءات الغربية للقاعدة من المحتمل أن تكون له تأثيرات على القاعدة نفسها[4] .

أما فرانك "Frank Furedi" فقد أشار إلى مقاربة " ثقافة الخوف" "Culture of Fear" وهي مقاربة بنائية بقوة، حيث يفترض بأن الانشغال الحالي بتهديدات

---

(1) - *Adam D. Rotfeld, "L'Union a-t- elle Besoin de PESD?" , <u>Politique Etrangère</u> , N°2 , 2004, P.366.*

(2) - *عبد الرفيق كشوط ، "مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها "، من أعمال الملتقى الدولي : "الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة ، أفريل 2008 ، ص 286 .*

(3) - *Rainer Hülsse , Alexander Spencer , "The Metaphor of Terror : Terrorism Studies and the Constructivist Turn", <u>Security Dialogue</u> , Vol.39 , N°6 , December 2008, P.572.*

(4)- *Ibid. , P.572 .*

الأمن مؤشر على الميل للتركيز على السمات التدميرية للحياة العادية، ففي نظر فرانك " ثقافة الخوف" تجذرت وروج لها من قبل السياسيين والصحفيين. وخطابات الأمن تبنى اجتماعيا من جهة مؤسسات مهيمنة مثل :الحكومة، الشرطة، وأجهزة الإعلام سواء عمدًا أو دون ذلك، ويعتقد فرانك أن هذه الوكالات كانت متواطئة في خلق مناخ الخوف حول الإرهاب[1]. ونظرة فرانك تشير ببساطة إلى أن التهديدات ليست ذات طبيعة موضوعية بالرغم من أن المناهج المؤسساتية لتقدير الخطر قد تسعى إلى قياس التهديدات بموضوعية، إلا أن الأصناف التي استعملت هي نفسها منتجات القيم والاختيارات الثقافية. إذن فالخطر مفهوم ذاتي وليس مستند بالضرورة إلى تقدير كمي[2].

في حين تؤكد دراسات الإرهاب النقدية على التذاتانية والطبيعة البنائية لمعرفة وإدراك الإرهاب، فالدارسون التقليديون يريدون تأسيس ميزات المنظمات الإرهابية مثل "تركيبتهم، ماليّتهم، إستراتيجيتهم، أو أهدافهم"، لكنهم نادرًا ما يتحرّون الدوافع الفعلية للإرهابيين، فأهداف الإرهابيين ومقاصدهم تنسب ببساطة إلى إهمال الظروف الفردية: كدوافع وخبرات الإرهابيين، ذهنياتهم ونظرتهم للعالم، إذلالهم ورغباتهم... ولذلك يدعو الدارسون النقديون لبحوث أساسية أكثر حول: "الذاتية الإرهابية""Terrorist Subjectivity" وفهمها[3] .

فقد استغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول جنوب المتوسط من فقر، حرمان ولا عدالة في توزيع الدخل والثروة، عدم احترام حقوق الإنسان، إضافة إلى استبداد أنظمة الحكم فيها، من أجل زعزعة استقرار هذه الدول. وكان سلاحها في ذلك الإرهاب الذي انتقل من إطار قومي ضيق إلى إطار أكثر شمولية وعابر للأوطان والقارات[4]. كما شكلت أحداث 11 سبتمبر نقلة نوعية في نمط الإرهاب[5]. حيث انتقل من إرهاب داخل الدول إلى إرهاب عبر -وطني[1]، وقد

([1]) - Gabe Mythen , Sandra Walklate, "Terrorism , Risk and International Security the Perils of Asking What If?", <u>Security Dialogue</u>, Vol.39, N°23, April 2008, P.227.
([2]) - Ibid , P. 227.
([3]) - Rainer Hülsse , op.cit , P. 574.
([4]) – *«Une Europe sure dans un Monde Meilleurs : stratégie européenne de sécurité » , Paris, Institut d'études de sécurité de l'union européenne, Décembre 2004,P. 4.*
([5])- عبد الرفيق كشوط ، مرجع سابق ، ص 286 .

وقد كان في كلمة لرئيس الوزراء البريطاني السابق " توني بلير" (2004) أن قال فيها: " نحن يجب أن نكون متيقظين كليا تجاه التهديد لأن كل البلدان الرئيسية حول العالم تواجه نفس التهديد"[(2)]. في إشارة منه إلى عالمية التهديدات خاصة التهديد الإرهابي. كما ساهمت هذه الأحداث بشكل فعّال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية، فقد صنّف الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة[(3)]، ويتعلق الأمر: بتفجيرات باريس، مدريد، الهجمات على قطار الأنفاق في لندن (2005)، السيارة المفخخة في مطار غلاسكو ... [(4)]

2- أسلحة الدمار الشامل : بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها أسلحة الدمار الشامل (WMD) على المستوى البشري والمادي والبيئي وامتداد تأثيراتها الزمانية والمكانية، تعتبر خطرا يفوق في حدته ومظاهره الإرهاب الدولي. ولذلك فقد وضعت على قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبطه على المستوى الدولي والإقليمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية العلمية، وانعكاساتها خاصة من جانب امتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي[(5)].

والسيناريو المخيف أكثر هو احتمال حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى خطر امتلاك بعض الدول التي توصف بالمارقة لهذه الأسلحة وتهديده لأمن واستقرار المنطقة[(6)].

3- فشل الدولة : يعتبر "روبرت جاكسون"" Robert Jackson " أول من تعرض إلى إشكالية فشل الدولة تحت مفهوم "شبه الدول"" Quasis-states "، حيث وضح أن

---

(1) - *Monika Haupel , "Adapting to Transnational Terrorism : The UN Security Council's Evolving Approach to Terrorism" , Security dialogue , Vol.38, N°4 , December 2007 , P. 481 .*

(2) - *Gabe Mythen , Sandra Walklate ,Op.cit, P.224.*

(5)- جمال ساسي ، " مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط "، من أعمال الملتقى الدولي : " الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008 ، ص 156.

(4) - *Gabe Mythen , Sandra Walklate ,Op.Cit , P.226.*

(5)- محمود عبد السلام ، " الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين" ، السياسة الدولية، العدد 101، جويلية 2005 ، ص ص 232-233 .

(6)- علي محمد علي، " أوروبا آمنة في عالم أفضل". http://haras-naseej.com/Detail.asp

هذه الظاهرة المرتبطة بالعجز الوظيفي في الدور الذي تلعبه الدولة يؤدي إلى مخاطر تعترض أداء الدولة لوظائفها في ضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي(1). بمعنى أن الدولة الفاشلة تصبح غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية كما ينبغي. لذلك طرح باري بوزان في 1991 موضوع أهمية التمييز بين مفهومي "الدولة" و"القدرة"، باعتبار أن تقدير القوة أو الضعف يرجع إلى قدرات النظام السياسي في المجالين العسكري والاقتصادي إضافة إلى درجة التناسق الاجتماعي السياسي الذي يرتكز بدوره على قدرة النظام في خلق شعور سياسي واجتماعي. كما طرح بوزان ثلاث مؤشرات لضعف الدولة هي:

- الافتقاد إلى مصادر الشرعية.
- العجز عن مراقبة الإقليم.
- طبيعة الهياكل المؤسساتية و قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء(2).

أما "كافلي هوستي"، فقد اعتبر من جهته أن الدولة لا تقاس بقدرتها في امتلاك الإمكانيات العسكرية إنما في القدرة على الحكم والأداء الوظيفي الفعال. كما أن هناك بعض من المحللين ممن يربط هذه الظاهرة بالإرث الاستعماري ومخلفاته من مبادئ ثقافية وقواعد ديمقراطية تتناقض في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية للدولة، مما يعزز الخلل الوظيفي(3).

وهكذا أصبحت الدول الأكثر ضعفا وتخلفا والتي تعاني من الاضطرابات في جميع الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار العالم والمنطقة المتوسطية على حد سواء، حيث تؤدي الإدارة السيئة – الفساد، استغلال السلطة، المؤسسات الضعيفة أو عدم وجود محاسبة، والنزاع المدني، إلى تآكل الدول من الداخل وانهيار مؤسسات الدولة في بعض الأحيان، ويمكن ربط انهيار الدولة بتهديدات واضحة، مثل: الأمراض المستعصية، الجرائم المنظمة والنزاعات الإقليمية وما تخلفه من حروب

---

(1)- *Herbert M. Howe, Ambiguous Order: Military Forces in African States, USA, Lynne Rienner , 2001, P.11.*

(2)- *Luke Van Lange Hove, "Regionalizing Human Security in Africa" , UNU-CRIS Occasional Papers, 2004, P.7.*

(3)- *Stewart Patrick, "Weak States and Global Threat : Fact of Fiction?" , The Washington Quarterly, Spring 2006, PP.27-33.*

انفصالية وإثنية. هذه الأخيرة التي تدفع بآلاف المشردين واللاجئين إلى الهجرة إلى مناطق أكثر أمناً. وهو ما يزيد من عدم الاستقرار الإقليمي.

4- **<u>الجريمة المنظمة</u>** : تعتبر كتهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولة. ويخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي، وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها[1].

وبعد أحداث 11 سبتمبر، أصبح الحديث عن "الإرهاب الدولي الجديد " و"الجريمة المنظمة الجديدة" كظاهرتين تعتمدان وسائل تتجه نحو التقارب والتقاطع كإشارة إلى وجود علاقة بينهما. فظاهرة الجريمة المنظمة مثل الإرهاب تطورت في فترة ما بعد الحرب، حيث اكتسبت خصائص عابرة للدول كنتائج للعولمة والثورة التكنولوجية، وأصبح لمفهوم الجريمة العابرة للأوطان صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات، أدى إلى بروز اتفاق دولي على محاربة الظاهرة من خلال مؤتمر بالارم (Palerme) في ديسمبر 2000، حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة من طرف 120 دولة. وأصبحت المنظمات الإجرامية تعتبر مثل المؤسسات الأكثر تخصص، حيث لكل واحدة نشاطات في مواد محظورة وغير شرعية[2] (تهريب المخدرات، الأسلحة، النساء، والمهاجرين غير الشرعيين). ومثل هذه النشاطات الإجرامية ترتبط عادة بالدول الضعيفة أو الفاشلة كما أشارت إليه الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي، حيث يمكن في حالات متطرفة أن تسيطر الجريمة المنظمة على الدولة أين ضعف الرقابة على الحدود يصبح كمحضن لهذه الظاهرة والنشاطات المرافقة لها. كما تبين الوثيقة أن 90% من الهيروين الموجود في أوروبا يأتي من نباتات أفغانستان، حيث تمول تجارة المخدرات الجيوش

([1]) - *Doron Zimmermann,"The Transformation of Terrorism , the New Terrorism Impact Scalability and the Dynamic Reprocal Threat Perception ", zurcher beitrage , 2004 , p 23.*
http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf.

([2])- *Gilles Favaral Garrigues, "La Criminalité Organisée transnationale: un concept à enterrer ? ", <u>L'économie Politique</u>, N°15, 2002, P.09.*

الخاصة، كما يتم توزيع معظمه عبر شركات إجرامية في البلقان مما يشكل تهديدا مباشرا لأمن أوروبا.

وانتشار الدول الضعيفة والفاشلة أدى إلى توثيق الرابطة بين ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، والتفاعل بينهما في عدد من الدول، ليصبح الإرهاب والجريمة والفساد التحالف الذي ينمو في المناطق الرمادية من العالم. وقد أرجع بعض الدارسين أمثال: (Ted Robert, Gury Lybov, Mincheva Makeronkos) العلاقة بين ظاهرتي الإرهاب والجريمة إلى نظرية "الحراك الاجتماعي" وتحليل النزاعات، وعلم الإجرام. حيث أن تعدد الحركات الإثنية والعرقية في الدول، واندلاع النزاعات المسلحة بها يعمل على توطيد العلاقة بين الظاهرتين. ويقدمون تفسيرات بأن الانكماش الاقتصادي، والظروف الاجتماعية الصعبة، وغياب فرص العمل للأفراد، يساهم في تزايد الجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية، وإمكانية التقاطع مع المنظمات الإرهابية التي تتقاسم نفس الحيز الجغرافي، حيث الإمكانيات أكبر لخلق هياكل إرهابية وإجرامية متقاربة الوسائل والأهداف.

5- الهجرة غير الشرعية : في منطقة المتوسط، تفاقمت مشكلة الهجرة خاصة في منطقة شمال إفريقيا، ودول الساحل الإفريقي الفقير، وخطر انتقالها إلى أوروبا التي ترفض استقبال مزيد من المهاجرين غير المؤهلين، وذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد للأمن في منطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوروبية. فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهاناً اجتماعيا، فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة تعدد ثقافات، أما الجنوب فينظر للعلاقة مع الشمال على أنها تعبر عن التوتر النّاجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي. إذن فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات(1) .

لذا فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21م في أوروبا، وصنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا بإجماع 82% من أعضاء البرلمان

---

(1) - Bassma Darwich ,"L'Euro –Méditerranée Comme Enjeu de Société " , Politique Etrangère , N°11, 1998 , P.39.

الأوروبي[1]. فقد تصدرت قمة الأجندة السياسية الأوروبية، وعدا عن أهميتها الجوهرية، فقد أصبحت مؤخرا واحدة من مظاهر العلاقات الأوروبية بالعالم الخارجي، واعتبرت "إدارة الهجرة " كمسألة أمنية تحتاج عمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل[2]، باعتبار أنه يمكن التخفيف من تداعياتها فقط من خلال العمل المشترك.

وقد تم أمننة ''Securitization'' الهجرة باعتبارها رهانا أمنيا خلال الثمانينيات عبر خطاب اجتماعي وسياسي، حيث أصبح ينظر للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، في حين أنها في السابق كانت تخضع لمعالجة اقتصادية، وكان ينظر للمهاجرين "كعمال مغتربين"[3]. وحسب "ديدي بيغو"، فإن قوة صيغة مضمون الكلام تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة في مقولة: " الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا"، والتي تحولها بفضل قوة المفردات إلى مسألة أمنية يتم حلها بوسائل خاصة، وعليه يصبح مفهوم الأمن ليس موضوعيًّا بقدر ما هو عبارة عن صورة لواقع مهدد بحد ذاته[4]. وهو نفس ما ذهبت إليه الدراسات الأمنية الجديدة، حيث لاحظ روّاد مدرسة كوبنهاغن (بوزان ، ويفر، وج .دي) أنه ماعدا التهديد العسكري قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، ويقول "ويفر" أنه بإمكان القائمين على النظام توظيف مشكلة الأمن لأغراض معينة. حيث يتم جعل مسألة ما مشكلة أمنية لمّا تعتبرها النخب كذلك[5]، فيصبح التذّرع بمشكلة الأمن لخدمة مصالح شخصية وسياسية معينة، وهو نفس ما أشرنا إليه سابقا في تضخيم قضية الإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة لمصالح معينة، حيث أشار الباحث الكيني "علي مزروعي" إلى نفس الموضوع المتعلق "بالمتاجرة بالخوف" قصد حشد الدّعم

([1]) - Adam Luedtke , "European Integration , Public Opinion and Immigration Policy: Testing the Impact of National Identity " , Security Dialogue , Vol.6, N°83, 2005, P.84.

([2]) - Michela Ceccorulli, "Migration as a Security Threat: International and External Dynamics in European Union" , GARNET Working Paper , N°65/09 , April 2009 , P.02 .

([3]) - Dario Battistella , Théories des relation internationales , Paris , Presses de Sciences Politiques , 2003, P.453.

([4]) - Didier Bigot, "L'immigration à la Croisée des Chemins Sécuritaire ", Revue Européenne des Migrations Internationales, Vol.14 , N°1 , 1998, P.33.

([5]) - عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق ، ص 31.

السياسي، وهو ما يحدث اليوم في إدارة جورج بوش الابن، والتي تجسّد مقولة : "الشيء الوحيد الذي يجب أن نبيعه للشعب الأمريكي هو الخوف نفسه "[1].

ومسألة الربط بين الأمن والهجرة في الدراسات الأمنية الجديدة، تقود إلى العلاقة بين الهجرة والتصادم الحضاري والأمن، خاصة بعد أطروحة هنتنغتون المتعلقة بصدام الحضارات بعد فترة الحرب الباردة، أصبحت العلاقة بين الغرب الذي يمثل المركز والجنوب الذي يمثل الأطراف على اتصال وثيق بمسألتي "الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة"، واعتبار أن الهجرة التي مصدرها الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز، وذلك لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية[2].

إن الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط يعكس تحول الاهتمامات الأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي، وتبنّيه لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن. ولكن تحليل باري بوزان للأمن العالمي يوحي بأن الأمر يتعلق بأمن الغرب فقط وهو المهدد الوحيد، أما أمن الجنوب فهو غير مهدد. وهو يعكس الاختلاف في مدركات التهديد[3] بين الشمال والجنوب من جهة. وأصبحت التهديدات التي هي عبارة عن "بناء ذهني" وتركيب لخطابات سياسية واجتماعية، الهدف منها الاستجابة للحاجيات الأمنية الأوروبية الجديدة بعد زوال التهديد الشيوعي، وضمان استمرارية المؤسسات الأمنية، وتبرير سياسات الأمننة في المنطقة المتوسطية، من جهة أخرى.

وبسبب طبيعة هذه التهديدات العابرة للحدود والأوطان، أصبح العامل العسكري غير كاف لحماية الدول لنفسها. فالقوة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة تتأسس على مصادر هي من قبيل القوة اللينة (Soft Power). وأصبح الأمن اللين (Soft Security) يعني التهديدات غير المباشرة: كالتهريب، المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة... هذه التحولات البنيوية مست بدورها منطقة المتوسط

([1]) - *Ali .A . Mazrui , " Islam and the United States : Streams of Convergences , Strands of Divergence", Third World Quarterly , Vol.25, N°5, 2004, PP.814-815.*

([2]) - *Barry , Buzan , " New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century" , International Affairs , Vol.67 , N° 3 , 1991 , PP.447 – 448 .*

([3]) - *عبد النور بن عنتر ،البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق ، ص32 .*

لتعرف ديناميكيات تحول نحو هيكلة ترتيب أمني متوسطي جديد يرتكز أساسا على قضايا ومسائل الأمن الليّن.

المطلب الثالث: الإقليمية الأمنية كاستجابة للمشاكل الأمنية الجديدة

بما أن التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة أصبحت معالجتها غير عسكرية أكثر مما تقتضي معالجة عسكرية بحتة. حتى الإرهاب الذي يستدعي أدوات عسكرية، فإن معالجته الشاملة ذات طبيعة غير عسكرية. وفي ظل هذه الظروف، ظهرت الحاجة الماسة للتكامل في المجال الأمني لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة للدول على المستوى الإقليمي. ومع ذلك فقد ظل العمل الإقليمي وإلى غاية الأدبيات الراهنة شائعا في الميدان الاقتصادي، حيث في الستينيات من القرن العشرين أسهبت المحاولات الإقليمية المبكرة لفهم عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي من قبل "ايرنست هاس" (Ernst Haas)، وفي السبعينيات ركز كل من " لويس كانتوري وستيفن شبيغل (Cantori and Spiegel) على البعد السياسي للإقليمية أكثر من البعد الاقتصادي. أما في مرحلة الثمانينيات، فقد ازدهرت تعاريف الإقليمية في الحقل الاقتصادي بالخصوص، وفي التسعينيات استبدلت بما يسمى "بالإقليمية الجديدة "[1] .

في المجال الأمني تفترض الإقليمية المؤسساتية بأن المؤسسات الإقليمية تعمل على التغلب على عدم قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الإقليمية، باعتبار أن العديد من تهديدات الأمن المعاصرة تشتق من فشل الدول[2]. وبما أن العالم المابعد حداثي تميز بالتعقيد والتجزؤ، ويتطلب استراتجيات مشتركة للتعامل مع التهديدات الجديدة، استدعى الأمر خلق مؤسسات متعددة الأطراف لمساعدة الدول على إدارة المشاكل المشتركة، وذلك عبر تقاسم المعلومات وتخفيض كلفة الصفقات. فمن خلال العمل والتحركات الجماعية تنجز الدول أهدافًا يستحيل إدراكها من خلال وسائل أخرى[3]، لذا فالإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي تبدو المقاربة الأفضل للاستجابة

([1]) -Louis Cantori & Steven Spiegel, International Politics of Region: A Comparative Approach, Englewood Cliffs, New jersey, Prentice Hall, PP.2-4.

([2]) - Stefania Penebianco ,"Volatile Regionalism in the Mediterranean Area " , L'Europe en Formation , N° 356, été 2010 , P.154.

([3]) – Michella Ceccorulli, Op.Cit, P.5.

للتحديات الأمنية، تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الاستقرار في المناطق التي تعاني خللاً أو نقصا في تغطية مفهوم الأمن بجميع تفرعاته. وتبرز في هذا السياق المقاربات الإقليمية، و"الإقليمية الجديدة" بالخصوص كاستجابة مناسبة لهذه النقائص على مستوى الدول الضعيفة، وكرد فعل ملائم للطبيعة العابرة للحدود والأوطان للتهديدات الجديدة. فالمقاربة الإقليمية تعمل على حشد الوسائل والآليات الضرورية للعمل الجماعي على مواجهة التهديدات المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك[(1)]. وقد برزت أهمية هذه المقاربة بعد توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية وغير العسكرية، وبالمقابل أصبحت التهديدات مشتركة وعابرة للدول والحدود، حيث تواجد مشكل في دولة ما قد يمتد لدول أخرى متاخمة[(2)].

ومع مواكبة مظاهر العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي والعالمي، تطورت النظرة لمفهوم الإقليمية، وبرز مفهوم المقاربة الإقليمية الجديدة. ويعرف الأستاذ ويليام طومسون "Williams Thompson" النظام الإقليمي بثلاثة عناصر هي[(3)]:

– التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان (الجوار الإقليمي).

- الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد، ووجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل والولاء للنظام الإقليمي.

- الشعور بالتميز والخصوصية الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لإنفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة تشكل أساسا للانطلاق نحو التكامل في مجالات أخرى.

كما أشار بعض الباحثين إلى معايير أخرى كالتفاعلات الكثيفة والمتداخلة، وأضاف كل من" شبيغل وكانتوري" عناصر التماثل والتقارب الثقافي والانسجام الاجتماعي إلى جانب التقارب الجغرافي.

([1]) - *Luk Van Long Hove , Op.Cit, P.9.*

([2]) - *Andrej Tusicisny , " Security Communities and their Values: Taking Masses Seriously" , international political science review, 2007 , P.430.*

([3]) - *Thompson W.T," The Regional Sub-System: A Conceptual Explication and Propositional Inventory", International Studies Quarterly, Vol.17, N°1, 1973.*

http://www.ucl.ac.uk/library/accs 0207

وقد اعتبر" أندرو غامبل، وأنتوني باين" أن "مشروع العمل الإقليمي" يوضع كتصرف من طرف الدول والحكومات الرسمية، في حين أن "الأقلمة" تفهم كإقليم تحت إطار البناء الاجتماعي، وتستخدم لوصف عمليات التفاعل الاجتماعي في مستوى إقليمي وجهوي معين، كما أنها تؤدي إلى تسهيل مسار الأمننة وتوحيد التعريف الإقليمي للتهديدات المشتركة، رغم أن هنالك الكثير من المفكرين ممن يشيرون لصعوبة الفصل التام والتمييز بين "الإقليمية، والأقلمة ".

وقد اعتبر "هاتين وبولايني" أن العجز السياسي والاجتماعي يتأزم بتصرف الدول بمنطق أحادي، باعتبار أن الإقليمية أصبحت حسبهما تتضمن إلى جانب الدولة عناصر غير دولاتية ذات بعد اجتماعي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من خلال السّياسات الأمنية على مستوى جماعي موحد. وبذلك يبقى إدراج التضامن الأمني أكثر أهمية داخل الإطار الإقليمي الجماعي. وهو ما ذهب إليه كل من باري بوزان "Buzan"، آدلار "Adler"، وبارنيت "Barnett"، حيث يرون أن اعتماد الدول على تسهيل الاتصالات، تبادل المعلومات والشفافية هو ما يسمح بالتعاون الأمني، ويستدلون في ذلك على ما وقع في أوروبا في السبعينيات من خلال إجراءات بناء الثقة (CBMs). وعلاوة على ذلك، اعتبر مفهوم " الشراكة الأمنية" كإطار للتعاون الأمني السائد في أواخر القرن العشرين[1].

نفس الطرح الذي قدمه " باري بوزن "Barry Buzan "، وأول ويفر" Ole Waever"، والذي يركز على أن الإقليمية يمكن أن تأخذ مكانا أكثر أهمية في الميدان الأمني، باعتبار أن الحدود الوطنية فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف التهديدات الأمنية، وهو ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي في وقت يصعب فيه معالجة المشاكل بمقاربة أحادية، والعمل على إيجاد تصور أمني متجانس لتجاوز هذه التحديات[2]. وقد طور بوزان انطلاقا من أفكار كارل دونش "Deutch" حول "الجماعات الأمنية" مفهوم" مركب الأمن"[3] "Security Complex"، ويعرفه بأنه: "

([1]) – *Stefania Penebianco , Op.Cit , PP.155-156.*

([2])- *Fulvio Attinà , "European Security and the Development of the Euro-Mediterranean Partnership", From Conference on: "The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region", Convent, Portugal, 6-9 June, 2002, P.2.*

([3])- *R. Craig Nation," Regional Studies in a Global Age", In: J. Boone Bartholomees, Jr, Guide to National Security Policy and Strategy, July 2004, P.54.*

مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة "[1].

وقد حدد باري بوزان -اعتمادا على أبرز الدراسات الإقليمية الخاصة بالنظم الإقليمية- مجموعة من مركبات الأمن، هي: أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا، ومن سوريا إلى الصومال جنوبا)، إفريقيا الجنوبية، جنوب شرق آسيا، هي كلها كيانات جغرافية. وتشكل الروابط والأنماط الثقافية والعرقية عناصر ثانوية مساعدة في تحديد مركبات الأمن، بعد إدراك الأنماط الأمنية كعامل أساسي في تحديدها. ويُقرُّ "بوزان" بوجود مركبات أمن فرعية لها دينامياتها الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل. حيث نجد داخل مركب الشرق الأوسط مثلا مركبات أمن فرعية (الخليج، القرن الإفريقي، الشرق الأوسط، المغرب العربي) [2] .

وعلى افتراض أن منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست منيعة من الأنماط الإقليمية التي تحدث عالميا، كان السؤال الرئيسي المطروح بخصوصها: هل يمكن تخيل خلق نظام أمن جماعي إقليمي في المنطقة يستند على أساس إجراءات بناء الثقة (CBMs)، أو على الأقل على أساس إجراءات بناء الشراكة (PBMs) ؟[3].

ويفترض أثينا "Attina" بأن البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يكون مجانسا للإقليم المتوسطي (أنظر ملحق رقم 01)، بمعنى آخر أنّ الأقاليم التي تحيط بالبحر الأبيض المتوسط والمتضمنة لأنظمة فرعية مختلفة للدول ترتبط بأوطانهم ومؤسساتهم، وهويات الناس هي التي تحث على التعاون بهدف مواجهة تهديدات مشتركة تنبع من تلك المنطقة الجغرافية المعينة[4].

إذن إذا كان حوض المتوسط فضاء لتعدد الهويات والثقافات والتجارب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، بضمه لأوروبيين وعرب متوسطين؛ شرق

([1]) - Dario Battistella , Op.Cit, P.461. See also: Hüseyin Isiksal, "Security, Globalization , and Problems within the Euro-Mediterranean Partnership in the Post Cold War Era", Journal of Economics and Social Research, Vol.4, N° 2, P.144.

([2]) - عبد النور عنتر ،*البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق* ، ص 22 .

([3]) - Stefania Penebianco , Op.Cit , P.156.

([4]) - Fulvio Attina "The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region", Op.Cit, P.1 .

أوسطيين متوسطيين (إسرائيل، تركيا)؛ ودولا متوسطية بمعنى الكلمة(مالطا، وقبرص)، فهو بذلك لا يشبه منطقة واحدة بقدر ما يمثل مناطق فرعية تشكل تجمعا إقليميا، وتعيش حالة من الترابط الواقعي يفرضها الجوار الجغرافي. لذلك فإن هذه الاختلافات لا تنفي إقامة ترتيبات تعاونية للبحث عن حلول جماعية لقضاياها واهتماماتها المشتركة. وهو ما يفترض وجود ثقافة أمنية "Culture Security" تعني الأشكال والممارسات المختارة من قبل الحكومات الوطنية لبناء ترتيبات الأمن الجماعي[1].

هذا النوع من التفكير والتصور جعل السياسة الأوروبية تتجه نحو اتخاذ أشكال جديدة للتعاون المؤسساتي الإقليمي يتضمن حوارات أمنية وشراكة متعددة وثنائية الأطراف مع جيرانها المتوسطيين، بالانتقال من السياسة الشاملة إلى السياسة المتوسطية المتجددة (P.M.R). هذه الأخيرة تعتبر بداية تحول أوروبي نحو الاهتمامات والانشغالات الأمنية لصياغة مقاربة أمنية في المتوسط تستجيب للتحديات الأمنية الجديدة.

([1]) - Fulvio Attina ."The Building of Regional Security Partnership, NATO and the European Union" , Jean Monnet Working Papers, N°29 , March 2001 , P.3.

المبحث الثاني:

الحوارات الأمنية المتوسطية للدول والمؤسسات الأورو-أطلسية.

كان لانهيار الاتحاد السوفياتي، تسارع وتيرة الأحداث في أوروبا الشرقية، توحيد ألمانيا، تطور ديناميكية العملية الاندماجية في أوروبا منذ التوقيع على معاهدة "ماستريخت"، وتداعيات حرب الخليج الثانية... دور كبير في زيادة الاهتمامات الأوروبية بالقضايا الأمنية، خاصة بعد انتقال مصدر التهديد من الشرق إلى الجنوب والتحول في طبيعة التهديد ذاته. وبعد أن أثبتت السياسة المتوسطية منذ السبعينيات عدم قدرتها على التكيف أو مواكبة هذه التحولات والتغييرات الدولية الحاسمة لتركيزها على الجوانب الاقتصادية، مما جعل الدول الأوروبية تقوم باستحداث سياسة أكثر جرأة تمكنها من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية التي تعترضها، وتسعى من خلالها إلى توفير أو خلق كل الإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى بناء وتحقيق الأمن كونه يمثل العامل المشترك للتعاون المتوسطي. وهو ما ترجم إلى مبادرات وحوارات في إطار سياسة شاملة جاء على رأسها مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، منتدى (5+5)، ثم التأسيس لعدة منظمات ومنتديات خارج نطاق صلاحيات الجماعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون. وقد شكل التقدم الذي حصل في بداية العملية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي فرصة ذهبية لأوروبا لإزالة أهم العقبات التي حالت دون تفعيل سياساتها المتوسطية منذ السبعينيات من القرن العشرين، فكانت بذلك الأرضية الخصبة لانطلاق سياسة متوسطية جديدة تأخذ بعين الاعتبار عدم فعالية سياسات التعاون الكلاسيكية مع دول المنطقة .

المطلب الأول: حوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا :الشراكة من أجل التعاون

انطلاقا من مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، انتقل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) من كونه مسارًا "Process" إلى منظمة "Organisation". وكنتيجة لذلك كان من المنطقي تغيير اسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا [1] "Organisation for Security and Cooperation in Europe". وقد سمحت هذه الإصلاحات للمنظمة بلعب دور أكثر أهمية في ميدان الأمن الأوروبي .

([1]) - *Walter Kemp and Others, OSCE hand book, 3rd Secretariat of the OSCE, Vienna, 2000, P.15.*
http://www.osce.org/publications/hand book/files/handbook.pdf

تعكس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقاربة الشاملة لمفهوم الأمن والتي يتبناها الإتحاد الأوروبي منذ انطلاق مسار هلسنكي 1975 (HP)، إذ تم خلال هذا المؤتمر مناقشة مسائل الأمن في المتوسط، وأقر بالعلاقة الوثيقة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، لذلك دعا الدول المشاركة إلى تقوية علاقتها مع الدول المتوسطية بهدف ترقية الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط [1]. وذهب إلى أبعد من ذلك بالحديث عن توسيع وتعميق الاتصالات والحوار مع الدول المتوسطية في سبيل "المساهمة في السلم؛ تخفيض القوات المسلحة في المنطقة؛ وتدعيم الأمن". كانت الجزائر آنذاك تتزعم حركة عدم الانحياز، وأكدت منذ بداية المشاورات الأولى لعقد هذا المؤتمر (1972) على الطبيعة الشاملة للأمن في المتوسط، ودافعت عن مكانة المتوسط ضمن الهندسة الأمنية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ولكن هذا البرنامج الطموح لم يتحقق لعدة أسباب منها: مناخ الحرب الباردة، الصراع العربي-الإسرائيلي، انقسامات خاصة بالضفة الجنوبية... ، ثم تم إعادة إحيائه في منتصف التسعينيات مع منح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكل من الجزائر، مصر، إسرائيل، المغرب وتونس، ثم الأردن صفة الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون.

وكان هدف هذه المبادرة التي هي بإيعاز من إيطاليا وإسبانيا إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في إطار حوض البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وتم طرح الفكرة باقتراح إيطالي– إسباني مشترك في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في "بالما دي مايوركا" (Palma De Majorque) عام 1990 باسبانيا، على أن يشارك في هذا المؤتمر جميع دول المنطقة من البرتغال غربا إلى إيران شرقا[2].

وتتمثل المبررات التي تستند إليها المبادرة الإيطالية-الإسبانية للتعاون الأمني الأوروبي في مجموعة النقاط التالية[3]:

([1]) - *Roberto Aliboni , « Une Vision Européenne : Méditerranée , Stratégie de l'après – Guerre », In : Samir Amin, les Enjeux Stratégique en Méditerranée , Paris, L'Harmattan , 1992, PP.210-211 .*

([2])- *سمعان بطرس فرج الله ، مصر والدائرة المتوسطية : الواقع والمستقبل حتى 2020 ، القاهرة، دار الشروق، 2002، ص53.*

([3])- *أسامة فاروق مخمير ، "ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة ؟" ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، العدد 168 ، السنة 14، ديسمبر 2008 ، ص 82.*

- هناك علاقة وثيقة بين أوروبا واستقرارها وأمن المتوسط، باعتبار أن حوض البحر المتوسط يمثل عمقا إستراتيجيا لا يمكن تجاهله من قبل الدول الأوروبية.
- اندلاع حرب الخليج الثانية (1990-1991) ومدى تأثر أمن أوروبا واستقرارها بما يجري في منطقة الشرق الأوسط.
- زوال خطر الصراع (شرق – غرب) يفرض على أوروبا جغرافيا وتاريخيا عدم تجاهل واقع الدول المتوسطية[1].
- بروز قضايا ومسائل أمنية جديدة منها: (أ) تنامي الهجرة السرية من السواحل الجنوبية للبحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، وترتبط هذه الظاهرة بقضايا منها البطالة وعدم الاستقرار السياسي والضغوط الديمغرافية[2]، (ب) التخوف من ظاهرة الأصولية الإسلامية وما ينجر عنها من احتمالات عدم الاستقرار[3].(ج) التباين بين دول شمال البحر المتوسط وجنوبه في الإمكانات التنموية وما ينجر عنه من آثار سلبية. (د) إضافة إلى الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل وما يشكله من تهديد محتمل لدول المنطقة.

وقد اقترحت مبادرة الأمن والتعاون المتوسطي ثلاث سلال لتطوير سياسات التعاون في منطقة البحر المتوسط، وهي السلة الأمنية من خلال العمل بتوصيات مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي، والسلة الاقتصادية من خلال توفير الظروف والشروط المناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية وتعاون اقتصادي بصورة متوازنة في منطقة المتوسط، أما السلة الإنسانية فقد خصصت للحوار بين الثقافات.

إذن فقد تم إطلاق الحوار واختيار الشركاء، وحاولت دول الضفة الجنوبية للمتوسط توضيح العلاقة بين الإطار الأوروبي للأمن والإطار المتوسطي عن طريق المشاركة الكاملة في الأشغال وتوسيع نطاق العمل إلى كامل الدول المتوسطية، لكن رغم سعي مالطا الحثيث لإقناع المؤتمر بتوسيع قائمة الدول المتوسطية غير المشاركة إلى بلدان الخليج ومنظمة التحرير الفلسطينية إلا أنها لم توفق في ذلك. كما

---

(1)- *روبيرتو أليبوني، "البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص: إقليمية مقابل الكونية "،* *السياسة الدولية*، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 132، ص.

(2)- *بن هنسون، "الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط "،* *السياسة الدولية* ، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 30 ، العدد 118، أكتوبر 1994 ، ص 120.

(3) - *فهمي المكاوي ،" أوروبا والبحر المتوسط " ،* *السياسة الدولية* ، مصر، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، السنة 31 ، العدد 120 ، أفريل 1995 ، ص 264.

عارضت أمريكا منح هذه البلدان إمكانية تقديم مساهمات في اجتماعات المجلس الوزاري للمؤتمر [1]، فكان إقصاء كل من سوريا لبنان وليبيا بدعوى دعمها للإرهاب. وهو الأمر الذي خلق ترددا في مسألة إقحام مشاكل منطقة الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى تعقيد مسألة المفاوضات بين الدول المتوسطية [2].

مع نهاية عام 1994 أنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بقمة بودابست[*]، مجموعة اتصال للخبراء بهدف تطوير الاتصالات لتسهيل تبادل المعلومات والأفكار حول القضايا المشتركة؛ وتشجيع إجراءات بناء الثقة بين الطرفين عن طريق ندوات سنوية تتضمن شفافية النشاطات العسكرية والقوات المسلحة والقدرات العسكرية؛ تبادل الزيارات للقواعد الجوية؛ بالإضافة إلى مناقشة القضايا الأمنية في المنطقة والمساهمة في تدعيم وتطوير الحوار بين المنظمة وشركائها. و في سنة 1995، تبنت المنظمة صيغة "الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون" وهكذا لم يعد المتوسط انشغالا هامشيا في أجندة المنظمة[3].

لكن المشكلة المطروحة في هذه المبادرة هي أن آليات التشاور التي تم تجريبها بين دول شرق أوروبا وغيرها لا تلائم دول المتوسط والجنوب بسبب الاختلافات الشاسعة بينهم، وقد كان هناك تجاوب بين أعضاء منظمة الأمن والتعاون فيما يخص المقترح الإيطالي-الإسباني، باستثناء فرنسا التي كانت تفضل صيغة للتعاون في المتوسط تكون أكثر تحديدًا في حيزها الجغرافي وذلك بالتركيز على دول شمال غربي أفريقيا، كما اعترضت كل من إنجلترا وألمانيا على مبدأ قبول فكرة أن البحر المتوسط يشكل جزءًا من التحدي الأوروبي المشترك، وكالعادة فقد جاء الرد العربي مرحبا بالمبادرة على أمل وضع مبادئ واضحة للتعامل مع المنطقة بضمانات دولية من خلال المشاركة في المؤتمر.

([1]) - Victor Yves Ghebali , L'OSCE dans l'Europe Post Communiste 1990-1996 : Vers une Identité Européenne de Sécurité , Bruxelles , Bruylant , 1996, PP.131-133.

([2]) - Roberto Aliboni, Op.Cit, P.211.

(*) - قررت هذه القمة إحداث تغيير مؤسساتي بداية من 1 جانفي 1995 يحوّل بموجبه المؤتمر إلى منظمة.

([3]) - Victor Yves Ghebali, Op.Cit, P.136.

وعليه، فقد كان مصير هذه المبادرة الفشل، خاصة بعد تجاهل إسبانيا للمبادرة بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام على أراضيها عام 1991، كما أن كلا من إسبانيا وإيطاليا انضمت إلى حوار غربي المتوسط.

المطلب الثاني: المبادرة الفرنسية الخاصة بالمتوسط الغربي: مجموعة (5+5)

تعود فكرة اجتماع دول غرب المتوسط(*) إلى سنة 1983[1]، حيث اقترح آنذاك الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خلال زيارته للرباط مبادرة لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا. إلا أن بعض الدول المغاربية (مثل الجزائر) عارضت هذه المبادرة التي تشكل محاولة لإرساء حوار أورو– عربي، وذلك لاستبعادها بعض البلدان، مثل: مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي- الإسرائيلي[2].

لكن هذه المبادرة سرعان ما أعيد إحياؤها لتتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990 والذي شاركت فيه كل من: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال والدول المغاربية الخمسة، إلى جانب مالطا كعضو مراقب. وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة (4+5) التي أصبحت مجموعة (5+5) بانضمام مالطا إليها. وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط " كإطار للتعاون". ثم عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر أكتوبر 1991، والذي انبثق عنه إحداث ثماني فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط، وكان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 بتونس، إلا أن هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا في جانفي 1992 [3]، عقب أزمة لوكيربي بين الدول الغربية وليبيا.

وتجمد الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991 – 2001)، وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة، إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه، حيث أنشئ مجلس وزراء داخليـــة دول غرب المتوسط

(*) – دول غرب المتوسط تضم كلا من : فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال ، موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا .

([1]) - مالك عوني، " موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط "، السياسة الدولية، مصر، الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 30، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 106.

([2]) - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق ، ص99 .

([3]) - Aunaies Ahmed, " Sécurité et partenariat en Méditerranée ", Etude Internationales, N° 97, 2001, P.

(باستثناء ليبيا)[1]، ليبعث الحوار من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة في جانفي 2001 بلشبونة ببادرة برتغالية ولكن بمشاركة ليبيا هذه المرة .

ويمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى هذا التنشيط في عدة نقاط أبرزها [2] :

(أ) تراجع مسار برشلونة، (ب) إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع شراكة مع الدول المغاربية (مبادرة آيزنستات)، (ج) توقف عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، تداعيات تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر2001، (د) تفاقم ظاهرة الهجرة السرية، وتخوف الدول المغاربية من تجاهل الإتحاد الأوروبي لها خاصة بعد توسعيه شرقا في 2004 بانضمام عشر دول من أوروبا الشرقية دفعة واحدة.

ووفقا لما سبق، يمكن استنتاج أن هذه المبادرة هي من أبرز المبادرات الإقليمية، وهي المجموعة التي لها حظوظ كبيرة في النجاح نظرًا لعدة اعتبارات:

1- لأنها تخص عدد لاعبين محدودين (دول غربي المتوسط).

2- أنها تخص منطقة منخفضة الحدة في بؤر التوتر وهي منطقة استقرار نسبي عكس منطقة الشرق الأوسط .

3- هي مبادرة مرنة غير مؤسسة وتعمل وفق أجندة محددة.

وفضلا عن ذلك، فإن قمة تونس 2003 تعتبر حدثا تاريخيا لأنها أول قمة بعد إدخال الأمن في إطار التعاون. ورغم أن مجالات التعاون بقيت نفسها، إلا أنه كانت هناك بعض الفروقات فقط في وجهات النظر حيث قبل أحداث11 سبتمبر كان هنالك نوع الحذر في الحديث عن ظاهرة الإرهاب، أما بعد هذه الأحداث بدأ الحديث بنفس الألفاظ عن هذه الظاهرة، حيث كان من أبرز الملفات التي اهتم بها قادة (5+5) الملف الأمني والسياسي من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتم التوقيع على مدونة السلوك في الذكرى العاشرة لمسار برشلونة[3].

وعموما، فإن التفاعل بين العامل الجغرافي والهموم الأمنية لأوروبا الغربيـــة والتي ترتكز في الجنوب (مثلا في قضية الهجرة السرية) ساهم في تفعيل هذه المبادرة، ما جعل دول القوس اللاتيني تدافع عن الدول الجنوبية باعتبارها قريبة

([1]) - *عبد النور بن عنتر* ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، *المرجع السابق ذكره ، ص100.*

([2])-*المنذر الرزقي*، *" الحوار (5+5) دفع جهوي لمسار إقليمي"*، .ma/img /doc/afkar7.doc.abhathoo.net.http://doc

([3])-*عبد الجبار، شعيبي* ، *"نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008 ، ص147.*

منها. ولأن التهديدات المطروحة مشتركة لا تخص طرفا دون الآخر وتخلق متاعب أمنية للطرفيين، ورغم الخلل في مسألة تعاضد الجهود لكن كان هناك نوع من تقسيم للعمل الذي فرض نفسه .

ورغم أن الجانب الاقتصادي بقي مهمشا في هذا الحوار، إلا أنه تم تفعيل الجانب الأمني والدفاعي للمجموعة (2004 – 2005)، وكان دعم البعدين الأمني والدفاعي بشكل كبير خاصة في قضايا: كالتصدي للكوارث الطبيعية؛ الملاحة البحرية؛ مكافحة الجراد، وذلك في إطار التعاون المشترك. وباعتبار أن هذه المبادرة متخصصة في مجالات محددة ولا تمس بالسيادة هو ما جعلها تنجح إلى حد بعيد، بالإضافة إلى وجود نوع مقبول من درجة الثقة بين مختلف الأطراف.

أما عن عيوب ونقائص هذه المبادرة فرغم أنها تساهم في خلق جو من الثقة بين مختلف الأطراف، فقد أخفقت في خلق إجراءات بناء الثقة بين الدول المغاربية. إذ هناك نوع من التوتر في إطار العلاقات البينية المغاربية-المغاربية، ثم أن هذه المبادرة ورغم تخصصها في مجالات متعددة للتعاون ولكنها تبقى حبيسة المسارات الثنائية ومن الصعب أن تشكل نواة لبنية متعددة الأطراف (5+1+1+1+1+1). كما أن مقررات الاجتماعات تعكس نوعا من التحديد المسبق للأوربيين لأجندة التعاون بين الأفراد وغياب تصور مشترك حول القضايا، فيصبح الأمر وكأنه تفويض الآخر في معالجة أمنية لقضية ما مشترك فيها، وبهذه الطريقة يجعل الإتحاد الأوروبي الدول الأخرى كحراس للضفة الجنوبية والحدود المتوسطية، كما تبقى مسألة الإسهامات المالية ضئيلة جدًا في هذه المبادرة.

لذلك مع أن مبادرة ميتران قد حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط بحكم الجوار الجغرافي والإرث التاريخي، إلا أنه كان هناك هدف آخر وهو فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي-الإسرائيلي، لكون هذا الأخير يجهض المبادرات التعاونية فجرى الابتعاد عن هذه المنطقة .

وفي محاولة لتجاوز ذلك وإعادة الاهتمام إلى شرقي المتوسط قدمت مصر مشروعا " لمنتدى غير رسمي للحوار والتعاون في البحر المتوسط"(MF)[1]، رغم أنه لم يكن له الدور الأساسي في المنظومة المتوسطية، باعتبار أن قراراته مجرد توصيات تلتزم بها الدول الأعضاء وفق مبدأ "حسن النوايا "، وآثارها تنصرف إليها وليس إلى المنتدى.

المطلب الثالث: حوار إتحاد أوروبا الغربية

شرع إتحاد أوروبا الغربية (WEU) بداية من 1993 في حوار أمني مع الدول المتوسطية: الجزائر، المغرب، موريتانيا، وتونس. انضمت إليه مصر عام 1994، ثم إسرائيل عام 1995، والأردن فيما بعد، بينما أقصيت ليبيا بسبب قضية لوكيربي. وقد كانت هذه المبادرة تجسيدًا لاقتراح برتغالي لإقامة حوار أمني مع دول المغرب العربي[2]، ووسع هذا الحوار ليشمل شرق المتوسط خاصة مع إشراك مصر والأردن وإسرائيل. وبذلك فقد صمم في إطار آفاق العلاقات العربية-الإسرائيلية الجديدة. ورغم مساهمة نهاية الحرب الباردة في إطلاقه، إلا أن عملية السلام العربية -الإسرائيلية ساهمت كثيرا في بلورته وتجسيده، وأحدثت تطورًا في تصور أوروبا الجنوبية بصفة خاصة، والتي كانت في السابق تركز على الحوار مع القسم الغربي للمتوسط تفاديا لأزمة الشرق الأوسط، وهو ما جعل أوروبا تنظر للمتوسط كمنطقة واحدة أمنيا[3].

بني هذا الحوار على أساس مهمات "بترسبرغ"[*]، حيث تقرر الاجتماع بالدول المتوسطية بغرض تبادل وجهات النظر فيما يخص عمليات حفظ السلام[4]، وأعطى وزراء هذه المؤسسة خلال لقاء "بترسبرغ" تعليمات للأمانة العامة للإتحاد للبدء في حوار مع الدول المغاربية، وبعد نقل مقر الإتحاد إلى لكسمبورغ في 1994

---

(1)- يمكن الاطلاع على إعلان الإسكندرية والبيانات الختامية لاجتماعات "المنتدى المتوسطي" على موقع المعهد الأوروبي للبحث حول التعاون المتوسطي الأورو- عربي: www.medea.be

(2) – *Fernanda Faria , " The Mediterranean :A New priority in Portuguese policy ", Mediterranean Politics , Vol.1 , N°20, Autumn 1996, P .221.*

(3)- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق ، ص164.

(*) – في اجتماع إتحاد أوروبا الغربية في" بترسبرغ "(ألمانيا) 1992 اتفقت الدول الأعضاء على وضع وحدات عسكرية " أوروفور وأورومارفور" تحت قيادتها للقيام بعمليات عسكرية تساهم في الدفاع المشترك إلى جانب مهمات إنسانية أو إجلاء رعايا ، مهمات حفظ السلام، مهمات قتالية لإدارة الأزمات وعمليات إحلال السلام .

(4) *-Fred Tanner, "An Emerging Security Agenda for the Mediterranean", Mediterranean politics , Vol , N°3 , Winter 1996 , P. 290.*

تمحور الحوار حول قضايا الأمن في المتوسط، وسطرت له مجموعة من الأهداف هي: المساهمة في استقرار المنطقة؛ شفافية النشاطات العسكرية تفاديا للإدراكات الخاطئة للتهديد؛ تقوية إجراءات الثقة المتبادلة؛ وفض النزاعات بالوسائل السلمية والعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل [1].

وبعد أن رأت الدول العربية في النشاطات العسكرية للاتحاد تهديدًا لأمنها، قام الإتحاد وبغرض شرح هذه النشاطات بدعوة بعض الدول العربية لإرسال ممثلين عنها لحضور مناورات عسكرية في المتوسط تقوم بها قوات الإتحاد، حيث حضر في هذا الصدد مراقبون (من المغرب، الجزائر، مصر، تونس) منـــاورات "ترامونتا 94" "Tramonta 94 " الإسبانية، الفرنسية – الإيطالية، والتي تمحورت أساسا حول عمليات لإجلاء رعايا أوروبيين [2].

وواصل إتحاد أوروبا الغربية تشاوره مع الدول العربية وقدم توضيحات عن نشاطاته العسكرية في المتوسط، إذ بعد التوتر الذي رافق الإعلان عن إنشاء "أوروفور"[**]"Eurofor" وردود الفعل الشاجبة تجاهه من طرف الدول العربية، توجسا لانعكاساته الأمنية على الأمن في المنطقة[3]، قامت إيطاليا بدعوة الدول العربية المتوسطية والمغاربية على حد الخصوص لزيارة قسم الثكنة العسكرية الإيطالية في فلورنسا الذي خصص ليكون مقرًا لقيادة " أوروفور". وقد قامت المغرب والجزائر بتلبية الدعوة، في حين تغيبت تونس عنها. كما ضمت هذه الزيارة وفودا من الدول المشاركة في "أوروفور"[4]. ويعتبر تشكيل هذه القوة إشارة لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الأوروبية المقاربة الهجومية، ما يعكس تبني الاتحاد الأوروبي لمقاربة تعتمد على المفهوم الموسع للأمن بشقيه العسكري والغير العسكري.

---

(1)- عبد النور بن عنتر ، *الدفاع الأوروبي والأمن العربي "*، مرجع سابق، ص 39.

(2) -*Fernanda Faria, et Alvaro Vasconcelos , " La sécurité dans le Nord de l'Afrique : équivoques et réalités ", Cahiers de Chaillot , Paris , N° 25 , Septembre 1996 , P.22.*

(**)- *هي عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية ، ولها قدرة سريعة وسهلة التطوير وتتحرك لوحدها أو بالاشتراك مع وحدة التدخل السريع البحرية الثانية " أورومافور" هذه الأخيرة ذات قدرات بحرية – جوية – برمائية.*

(3) - عبد النور بن عنتر ، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري* ، مرجع سابق ، ص126.

(4) - عبد النور بن عنتر ، *" الدفاع الأوروبي والأمن العربي"* ، مرجع سابق ، ص40 .

ويمكن القول أن الأمر الإيجابي في هذا الحوار هو أنه ساهم في التقريب في وجهات النظر في المغرب العربي، لأنه سمح بالتقاء رؤساء الأركان للدول، كما ساهم الحوار بجدية في بناء إجراءات الثقة بين ضفتي المتوسط، وشكل إطارًا للتشاور والتواصل بين الأوروبيين المتوسطين، ونظم ملتقيات مهمة وناجحة بين ضباط عسكريين من دول الحوار، وإشراك ممثلين عن الدولة العربية. لكنه بالمقابل عانى من مشكلات سياسية بسبب تشكيل قوتي التدخل السريع "أوروفور وأورومارفور" ثم عادت الأمور إلى مسارها. إلا أن المجلس الوزاري لإتحاد أوروبا الغربية أقدم على حل مجموعة الحوار، وقرر في اجتماعه بمرسيليا[*1] (نوفمبر 2000)، إنهاء الحوار مع الدول المتوسطية، ليتحول إلى إطار للحوار السياسي بين الإتحاد الأوروبي والدول المعنية، وذلك كان تبعا للتحولات المؤسساتية للإتحاد الأوروبي بعد كل من معاهدتي: "أمستردام ونيس" وإدماج وظائف إتحاد أوروبا الغربية ونقل الصلاحيات العسكرية والوظائف العملياتية من المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي[2]، رغم أن الجمعية البرلمانية استاءت لهذا القرار. وأصبح الإتحاد الأوروبي بموجب هذه التحولات يتولى الحوار الأمني مع البلدان المتوسطية المنخرطة في عملية برشلونة .

لذا فقد أصبح هناك نوع من الازدواجية حيث يتشاور الإتحاد الأوروبي في إطارين: الحوار مع الدول المعنية بالمبادرة، والسلة الأمنية لمسار برشلونة، ورغم الإضافة الضئيلة فيما يخص تبني بعض الإجراءات الأمنية كالإشراك في التدريبات العسكرية والاحتفالات الرسمية، إلا أن أهم ما يعاب على هذا الحوار هو أن إجراءات بناء الثقة لا تكون بين سلطة وسلطة أو بين شخص وشخص، لذلك ليس هناك إضافة فيما يخص هذه النقطة.

<u>المطلب الرابع : الحوار الأطلسي – المتوسطي</u>

كان وراء إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف دول أوروبا الجنوبية وبالتحديد إيطاليا وإسبانيا، وذلك باقتراح الشروع في حوار مع الضفة الجنوبية، ونجحتا في

(*) – لمعلومات أكثر عن نص إعلان مرسيليا اطلع على موقع إتحاد أوروبا الغربية، http://weu.int/documents/001113f r .pdf
(2)- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق ذكره ، ص 165.

إقناع الحلف بإطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي. وكان الاقتراح البرتغالي بإقامة برنامج مشابه "للشراكة من أجل السلام" (PFP) للحلف يخصص للمغرب العربي[1]، إلا أنه وبعد نقاشات أطلسية داخلية، تم خفض الخطة الأولية للحد الأدنى، حيث أقصي التعاون العسكري الحقيقي من البرنامج، واستبعدت الجزائر من الحوار رغم سعي إسبانيا وإيطاليا لإشراكها[2]، كما تم إبعاد المقترح الاسباني بدوره .

وهكذا أطلقت مبادرة الحلف المتوسطية رسميا في ديسمبر 1994 "كحوار متوسطي" يعكس اعتراف الحلف بالتحديات الأمنية الإقليمية الفريدة للمتوسط[3]. وهو الذي يشدد في كل اجتماعاته منذ نهاية الحرب الباردة على أن أمن أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط[4]، ويؤكد على ضرورة الحوار مع دول الضفة الجنوبية، فكانت مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني على غرار حوار إتحاد أوروبا الغربية .

شرع الحلف في 08 فيفري 1995 في نقاشات أولية مع مصر وإسرائيل والمغرب وتونس، ثم انضمت إليها الأردن في نوفمبر1995، وفيما بعد موريتانيا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي، وتم تغييب الجزائر عن الحوار بسبب الأزمة الداخلية التي كانت تعاني منها آنذاك. ما أثار نقاشا داخليا بين دول الحلف حول مسألة العضوية في هذا الحوار، حيث دافعت إسبانيا عن عضوية موريتانيا فيما ضغطت أمريكا من أجل إشراك إسرائيل ثم فيما بعد الأردن رغم أنها دولة غير متوسطية بسبب عملية التطبيع. وكان في المقابل إجماع على إقصاء كل من سوريا وليبيا تحت ذريعة دعمهما للإرهاب[5]، بالإضافة إلى أزمة لوكيربي بالنسبة لليبيا. وباستثناء إسبانيا وإيطاليا أجمع الحلفاء أيضا على إقصاء الجزائر من الحوار، رغم أنها انضمت فيما بعد إليه (مارس 2000) نتيجة التقارب

---

(1) - *Fernanda Faria, Op.Cit, P.221.*

(2)-*Stephen Larrabee et Ali , NATO's Mediterranean Initiative: Policy , Issues and Dilemmas , Santa Monica, RAND ,1998 , P.51.*

(3) -*Astrid B. Boening, "Multilateral Security in the Mediterranean Post Cold War: NATO's Mediterranean Dialogue and the Euro- Med Partnership", Jean Monnet / Robert Schuman Paper Series, Miami, Vol.7, N°10, May 2007, P.6.*

(4) -*Abdennour Benantar , " NATO, Maghreb and Europe", Mediterranean Politics, Vol.11, N°.2, July 2006, P.169.*

(5)- *عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 167.*

بينها وبين الحلف الأطلسي، فيما يبقى انضمام كل من سوريا ولبنان رهين التسوية والتقدم في العملية السلمية في الشرق الأوسط.

ويهدف " الحوار المتوسطي" (MD) أوليًا إلى زيادة التفاهم المتبادل في المنطقة؛ وتبديد الأفكار الخاطئة وسوء الفهم بين الحلف الأطلسي وشركائه المتوسطيين[1]؛ وإقامة علاقات جيدة؛ وتشجيع حسن الجوار وتعزيز الثقة في مجمل حوض المتوسط؛ ودعم الأمن والاستقرار. والحوار المتوسطي كبرنامج ثانوي/فرعي لـــ" الشراكة من أجل السّلام" (PFP) يريد بشكل محدد تحسين الفهم للتصورات الأمنية المتوسطية، وتبديد المخاوف والأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسة الحلف، ومثال ذلك إمكانية التعاون العسكري في مستويات منخفضة كالتخطيط الطارئ، ودعم وحفظ السلام[2]. كما يقترح الحوار على المشاركين نفس قاعدة التعاون والتشاور مع الحلف، أما النشاطات فهي " ذاتية التمويل"، ويمكن للحلف الأطلسي النظر في طلبات المساعدة لكل دولة على حدى[3].

وصل الحوار لنقطة تحول مع قمة براغ (نوفمبر2002)، حيث قرر الحلف الأطلسي تحسين أبعاده السياسية والعملية بصفة جوهرية، وتعزيز التعاون العملي خاصة في قضايا الأمن ذات المصلحة المشتركة، حيث تتضمن النشاطات: التعاون الأمني لمراقبة الحدود، والتدريبات والمساعدات التقنية خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب[4]. ويمكن القول أن هذا التحول في تطوير الحوار الأطلسي جاء تحت وقع أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وبدأ العمل منذ 1997 ببرنامج عمل سنوي يشمل مجالات تعاون كالاشتراك في النشاطات: كالتمارين العسكرية؛ نشاطات تدريبية لها علاقة بالإنقاذ؛ الأمان البحري؛ الإغاثة الإنسانية؛ وعمليات دعم السلام[5]، كما يشارك ممثلون عن دول الحوار في تربصات مدارس الحلف العسكرية، ومجالات أخرى: كالعلم والبيئة؛ نشاطات المعلومات والاستخبارات؛ إدارة الأزمات؛ الأسلحة الخفيفة؛ محاربة انتشار

---

(1) -*Astrid B. Boening ,Op.Cit, P.6 .*

(2) - *عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق ، ص 168.*

(3) - *Abdennour Benantar , Op.Cit, P.171.*

(4)- *Ibid, P.171.*

(5) –*Idem , P.171*

الألغام[1]... ، وقد رافقت بعض هذه النشاطات قاعدة التمايز الذاتي[*]. وينظم الحلف لقاءات ثنائية (26+1) ومتعددة الأطراف(26+7) "Multi/bilateral" منها لقاءات برلمانية بقصد استغلال الإمكانات التي يوفرها هذا الحوار، وتعزيز التكامل بين المبادرات الدولية .

وتم في قمة إسطنبول[2] في 2004 اتخاذ قرار بوضع إطار عمل تعاوني أكثر طموحًا وتوسيعا. والهدف منه هو رفع مستوى الحوار إلى الشراكة الحقيقية[3]، قصد المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار، وتكملة للجهود الدولية، والاتفاق مع الدول الشريكة لكل حالة على حدة، كما يتضمن القرار الاقتراحات لتوسيع وتعزيز التعاون العملي في مجالات تشمل: التعاون العسكري؛ مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الجديدة؛ أمن الحدود؛ تخطيط الطوارئ المدنية؛ الإصلاح الدفاعي، بالإضافة إلى تعزيز الحوار السياسي [4].

عموما، فإن الحوار الأطلسي –المتوسطي بدأ متواضعا للغاية، لكنه في سياقه كان مهما للغاية للتعبير عن حسن النية ولبناء إجراءات الثقة، وانطلق مع أحد معوقاته الأساسية في الجانب المادي وقاعدة "التمويل الذاتي " للنشاطات، مما يَحدُّ من مشاركة بعض الدول المنخرطة فيه. ثم أن افتقاره لوثيقة مؤسسة تحدد محتواه بدقة هو ما يفسر بجو الشك المتبادل بين الحلف وشركائه المتوسطيين وبالصراع العربي–الإسرائيلي، إذ كيف يتم الدخول في ترتيبات أمنية إقليمية قبل تحقيق السلام الشامل في المنطقة؟

غياب الإجماع داخل الحلف، والاختلاف في إدراك الحلفاء للحوار ومواقفهم تحددها مصالحهم الخاصة في المنطقة. كما أن هناك اختلاف في تقدير الأولويات في المنطقة لاسيما بخصوص العراق والصراع العربي–الإسرائيلي، إذ ترى دول أوروبية أن تسوية النزاع هو السبيل لتعميق الحوار الأطلسي– المتوسطي .

([1]) - عبد النور بن عنتر ، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، المرجع السابق ذكره، ص 160.

(*)- *أي يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش وتنفيذ الأنشطة المشتركة ، غير أن مستوى المشاركة يختلف من بلد لآخر تبعا للاحتياجات والمصالح الفردية .*

([2])- *لمعلومات إضافية حول مبادرة إسطنبول للتعاون :* http://www.nato.int/issues /ici/index-f.html

([3]) - *" التعاون الأمني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط الموسع "* ، http://www.nato.int/docu /Mediterranean /Secopmed –arab.pdf

([4])- *نفس المرجع السابق ذكره.*

المشاكل المهيمنة على البحر المتوسط حاليا هي من نوع الأمن اللين، مما يجعل دور الحلف محدودا، وهو ما يمثل معضلة بالنسبة للحلف حول كيفية هيكلة الحوار وأولوياته، والتركيز على الأمن الصلب الذي يتقنه الحلف أو على الأمن اللين والذي تعنى به الدول المنخرطة في الحوار. تكمن إحدى معضلات الحوار في قضية العمل بمبدأ "التمايز الذاتي" الذي لا يسمح بإنشاء بنية إقليمية واحدة شاملة ونظام إقليمي شامل، بل نظم فرعية ولا يشجع مسارات ثنائية (26+1) [(1)]. صمم الحوار أساسا في إطار قضية التطبيع العربي– الإسرائيلي ، لذلك فهو يبقى رهينا لعملية السلام العربية– الإسرائيلية وتطوراتها، وكاد أن يعاني من الشلل لولا تداعيات 11 سبتمبر التي ساهمت في إضفاء طابع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فكان توظيف هذه الأحداث لتفعيل الحوار.

بصفة عامة، فإن المبادرات الأمنية في المتوسط جاءت مباشرة بعد أطروحة "التهديد القادم من الجنوب" في سياق دولي تميز بمجموعة من التحولات البنيوية العميقة (اتفاقيات أوسلو، حرب الخليج، نظرية صدام الحضارات...)، فكانت فكرة إطلاق حوار مع الضفة الجنوبية (العربية) أساسا لاستغلال المناخ الذي أوجدته اتفاقيات أوسلو وكانت في مجملها بإيعاز من (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال) لسببين رئيسيين، أولهما؛ هو أن هذه المنطقة هي البيئة الجيوسياسية لهذه الدول، وثانيهما؛ هو محاولة الدفع بكتلة الإتحاد جنوبًا.

([1]) *-Emr Ye Bagdagul Ormanci , "Mediterranean Security Concerns and NATO's Mediterranean Dialogue", Paper Submitted to the North Atlantic Treaty Organization , 1998/2000 , PP.30-31.*

المبحث الثالث:
أشكال التطور في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي

بعد أن أثبتت محاولات التقارب وعلاقات التعاون التي عرفتها منطقة حوض المتوسط عدم جدواها، وبعد جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية كان أهمها التقدم الحاصل في عملية السلام في الشرق الأوسط، جاء مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 كنقلة نوعية في العلاقات مع بلدان المتوسط لوضعه اللبنات الأولى لمقاربة شاملة للشراكة الأورو-متوسطية بين الدول المكونة للإتحاد الأوروبي، و10 دول من جنوب حوض المتوسط، تستجيب للتحديات الأمنية، وتدفع بالعلاقة المتوسطية إلى آفاق جديدة من الشراكة، التعاون، الأمن المتبادل، الرفاه المشترك والاستقرار الإقليمي.

كما قد أدى توسع الإتحاد الأوروبي في ماي 2004، وتشكيل حدود الإتحاد الأوروبي الخارجية الجديدة، إلى ظهور نهج جديد من العلاقات أصطلح عليه "بسياسة الجوار الأوروبي"، يهدف إلى تشجيع علاقات حسن الجوار من خلال تكثيف الحوار السياسي وتعميق الاندماج الاقتصادي، وفقا لأهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.

غير أنه بعد مرور عشر سنوات على عملية برشلونة أثيرت بعض التساؤلات تتعلق بمدى نجاح سياسة الشراكة الأورو-متوسطية في تحقيق أهدافها على مختلف الأصعدة، وعن مدى إسهام سياسة الجوار الأوروبية في توطيد العلاقات وتفعيل اتفاقيات الشراكة، الأمر الذي أدى إلى التفكير في طرح مشروع جديد للشراكة تمثل في مشروع "الإتحاد من أجل المتوسط" دون إلغاء ما كان موجودا والحفاظ على سياسة الشراكة، ليكون المشروع استمرارا لما بذل من مجهود لتحقيق نفس الأهداف.

المطلب الأول: السلة الأمنية لمسار برشلونة وإجراءات بناء الثقة

فكرة الشراكة الأورو-متوسطية (EMP) ، التي تجسدت في مؤتمر برشلونة لم تأت من فراغ، إنما كانت نتيجة لمتغيرات إقليمية ودولية هيأت المنـــاخ لطرحهـــا، أهمها: بروز بوادر نظام دولي أحادي القطبية بسقوط الإتحـــاد الســـوفيتي، حـــرب الخليج الثانية 1991 وإعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤية الأمريكية وتهميشها للـــدور

الأوربي[1] خاصة في "مؤتمر مدريد" لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي[2]، ظهور المنظمة العالمية للتجارة (WTO) والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية "GATT". كما كان لبروز ظاهرتي "العولمة" و"الإقليمية الجديدة" كنوع من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي دور رئيسي في اتساع ظاهرة التجمعات الإقليمية والاقتصادية "كاتفاقية دول أمريكا الشمالية للتجارة الحرة" "NAFTA"، "منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا" "ASEAN"، "الإتحاد الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي"[3]...

ما استدعى من دول الاتحاد الأوروبي طرح إستراتيجية جديدة ترتكز على مبدأ الشراكة في مجالات متعددة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية مع الدول المتوسطية تقوم على توازن المصالح وتكفل للاتحاد الأوروبي الاستقرار والأمن على الضفة الجنوبية للمتوسط[4].

هذا التغير النوعي في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي تم الترويج له من قبل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا[5]، بعد تمهيد الأرضية له من خلال عقد اجتماعات ولقاءات منذ بداية التسعينيات، ومن أهمها[6]:

- قمة المجلس الأوروبي الذي انعقد في "لشبونة" في جوان 1992، وأصدر بياناً تضمن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط، وارتباطها بمصالح قوية مع الإتحاد الأوروبي.

---

(1)- محمد علي حوات، *مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي*، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002 ، ص 110.

(2)- مهدي الحافظ، *الشراكة الاقتصادية العربية-الأوروبية تجارب وتوقعات*، دار الكنوز الأدبية، 2000، ص23 .

(3)- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص ص 198-199 .

(4)- *Huseyin Isiksal , Op.Cit, P.146.*

(5) -*«The Barcelona Process and other Mediterranean Initiatives », PP.1-4.*
http://europa.eu.int/scad plus/print version/fr/lvb/r15001.htm/
http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph_reports/MR957/MR957.ch2.pdf

(6) - *Jean François Daguzan, "Union Européenne, UEO et OTAN: Perceptions du Nord et Logique contradictoires", in : Antonio Marquina Ed, Perceptions Mutuelles dans la Méditerranée : Unité et Diversité, Paris, Publisud, 1998, P.178.*

- المجلس الوزاري الأوروبي الذي عقد في "اليونان" في جويلية 1994، ودعا المفوضية الأوروبية لوضع ورقة عمل حول تعزيـــز السياســـة المتوســـطية للاتحاد الأوروبي وإقامة شراكة أوروبية متوسطية.

- القمة الأوروبية في "أسن" "Essen Summits" "بألمانيا" في ديسمبر 1994، التي وضعت أسساً عامة لسياسة أوروبية متوسطية تمت صياغتها لاحقاً في وثيقة مؤتمر برشلونة (أنظر ملحق رقم 03).

على ضوء هذه المتغيرات التي شهدتها فترة بداية التسعينيات أطلق الإتحاد الأوربي مبادرة الشراكة الأورو- متوسطية[1]. أخذ المشروع المتوسطي شكلا مؤسسيا في اجتماع "برشلونة" لوزراء خارجية دول الشراكة الأورو–متوسطية في 27 -28 نوفمبر 1995، حيث شارك في المؤتمر27 دولة[*](5 دولة من الاتحاد الأوروبي، و12 دولة متوسطية غير أوروبية) لوضع أسس لشراكة شاملة[2] .

ترتكز الشراكة الأورو–متوسطية على ثلاثة سلال كخطوة تمهيدية لفتح الطريق نحو "هلسنكي[**] متوسطية"، رغم الاختلاف بين السياقين الأوروبي والمتوسطي. وهذه السلال موزعة كالآتي:

السلة الأولى: "سلة السياسة والأمن"، تهدف إلى تحديد فضاء مشترك للسلم والاستقرار.

---

(1)-*آنا بالاثيو فاليليرسوندي،" مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط"، ترجمة: عادل زقاغ، جورج تاون للشؤون الدولية، العدد الخاص بـــ: شتاء/ربيع 2004 ،*
http://www.geocities.com/adelzeggagh/med.html

(*)- *الدول المشاركة في المؤتمر هي: فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، النمسا، السويد، فنلندا، ايرلندا، لكسمبورغ، اليونان، قبرص، مالطا، الجزائر، المغرب، تونس، سوريا، لبنان، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل.*

(2) - *Haizam Amirah Fernandez, Richard Young ",The Euro-Mediterranean Partnership: Assessing the First Decade", P.14. http://www.realinstitutoelcano.org/publicaciones/libros/Barcelona10_eng.pdf*

(**)- *عملية هلسنكي HP (أو نموذج هلسنكي) هي المبادرة الدولية الخاصة بالأمن والتعاون الأوروبي، بدأت في أوت 1975 لتسهيل المصالحة بين الشرق والغرب بخصوص قضايا: الأمن، التعاون الاقتصادي، والمسائل الإنسانية، وارتكزت على ثلاث سلال: سلة السياسة والأمن، السلة الاقتصادية والمالية، والسلة الثقافية، الاجتماعية والإنسانية.*

السلة الثانية: "السلة الاقتصادية والمالية"، تهدف إلى المساهمة في بناء منطقة رفاه مشترك.

السلة الثالثة: "السلة الاجتماعية، الثقافية والإنسانية"، تهدف إلى تطوير الموارد البشرية؛ تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية[1].

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض البحر المتوسط، تطلبت اقترابا واعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأمنية الأورو-متوسطية، ولأن المسائل الأمنية أصبحت تحتل مكانة هامة في اهتمامات الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين بغض النظر عن غياب إدراك مشترك لمفهوم الأمن[2] ومدركات التهديدات، جاءت **السلة الأولى** لندوة برشلونة بخصوص الحوار السياسي والأمني، الذي يهدف إلى إقامة "منطقة أمن واستقرار في المتوسط"، من خلال التعاون والحوار والتركيز على تحديد سلسلة "إجراءات لبناء الثقة والأمن" (CSBMs)مستمدة من تجربة "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" (CSCE)، باعتبار أن هذه الإجراءات أحد المكونات المهمة لأجندة الأمن في المتوسط لمساهمتها في تبديد مدركات التهديد[3]. كما تم الإشارة من خلال هذه السلة إلى الانشغالات الأمنية (الأوروبية بالدرجة الأولى)، بالتشديد على وجوب ترقية الأمن الجهوي والعمل على الحد من الانتشار النووي الكيميائي والبيولوجي(NBC)، عبر الانضمام إلى المنظومات الدولية والإقليمية للحد من الانتشار وتحديد الترسانات العسكرية ونزع السلاح[4]، إضافة إلى احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ التزام المشاركين بتنمية دولة القانون والديمقراطية؛ احترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، التعددية والتسامح بين الجماعات المختلفة[5]. وباختصار العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

([1]) -*István Szilágyi, "The Barcelona Process Revisited and the SBH Presidency", European and Regional Studies, Vol.1, N° 2, 2010, P.218.*

([2]) -*Roberto Aliboni, "Security and Common Ground in the Euro-Med Partnership", EuroMeSCo Papers, Paper 17, Working Group 1, June 2002, P.5.*

(3)- Abdennour Benantar , Op.Cit, P.179.

([4])-*" Barcelona Declaration" , Euro-Med 1/95, Bruxelles, 4 December, 1995, P.5.* http://www.eeas.europa.eu/euromed/docs/bd_en.pdf

([5]) - *Astrid B. Boening, "Mediterranean Regional Security in the 21st Century: Regional Integration through Development and Its Security Impact on Euro-Med Partnership Members", Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, Vol.7, N°9, May 2007, P.5.*

والالتزامات الأخرى التي يفرضها القانون الدولي[1]. ثم كانت الدعوة من جديد من خلال المحطة الثانية من مسار برشلونة في "مالطا" (15-16 أفريل 1997)، إلى التقيد بمضمون إعلان برشلونة فيما يخص تدعيم إجراءات بناء الثقة والأمن بين الشركاء المتوسطيين ومواصلة الحوار السياسي، وإقرار المشاركين بضرورة اعتماد إجراءات أخرى تطور تدريجيا استنادا إلى التطورات الحاصلة في المنطقة. وتشمل هذه الإجراءات: إنشاء شبكة مراكز اتصال للمسائل السياسية المتعلقة بالأمن؛ تبادل المعلومات بخصوص الأدوات العامة حول حقوق الإنسان وكيفية الانضمام والانخراط، وبخصوص الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لنزع ومراقبة التسلح، وحول الانخراط في الأطر القانونية الدولية المتعلقة بالوقاية ومكافحة الإرهاب الدولي؛ إنشاء شبكة أورومسكو (EuroMeSCo)[*]، والدعوة إلى عقد ملتقيات إعلام وتكوين الدبلوماسيين الأورو-متوسطيين[2].

وتم التوصل من خلال الاجتماعات المنتظمة إلى الانتقال من فكرة "تطبيق إجراءات بناء الثقة (CBMs) كبادرة الحد من انتشار الأسلحة وتقييدها، إلى إجراءات بناء الشراكة (PBMs) كقاعدة لاشتراك مفهوم أمن أكثر شمولا مدني جوهريا[3]، وتشمل تدابير إضافية تتمثل في: التعاون بين مصالح الحماية المدنية لإدارة الكوارث الطبيعية، اتفاقيات وملتقيات لمكافحة الإرهاب. يتم تمويل هذه الإجراءات من طرف برنامج ميدا[4](MEDA). وهي إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الناعم[5]، نظرا لانعكاسات عملية السلام في الشرق الأوسط (MEPP) على على مسار برشلونة، حيث يتعذر بناء إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الصلب

---

(1)- محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 120، أوت 1996، ص14.

(*)- شبكة معاهد السياسة العامة الأورو-متوسطية، أسست في "Sesimbra" بالبرتغال في جوان 1996، تتعامل مع العلاقات الدولية والأمن، ويتمثل دورها في تشجيع الحوار السياسي والأمني.

(2)- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص194 .

(3)- Roberto Aliboni, "Security and Common Ground in the Euro-Med Partnership", Op.Cit, P.5.

(4)- "Partenariat euro-méditerranéen", Note d'information, Commission européenne, Bruxelles 2000, P.6.

(5)- Moritz Schneider, "Europeanization Beyond the EU : The Dynamics of Europeanization in the Southern Mediterranean Partner States", L'europe en formation , N°356, été 2010, P.127.

(أي تدابير عسكرية المحتوى) دون إحراز تقدم في العملية السلمية والتوصل إلى اتفاقيات سلام دائم[1].

أما المحطة الثالثة لمسار برشلونة (15-16 أفريل 1999) "بشتوتغارت" "Stuttgart" فقد أكد الوزراء من خلالها على أن الاستقرار في المتوسط يتطلب مقاربة شاملة متوازنة للقضايا ولمواجهة التحديات الجديدة، وعلى أهمية "الميثاق الأورو-متوسطي للأمن والاستقرار" لبناء السلم والاستقرار الإقليميين. حيث اعتبر هذا الميثاق كأداة لتطبيق مبادئ برشلونة فيما يخص قضايا السلام والاستقرار، وينص على انتهاج حوار سياسي معزز؛ اتخاذ تدابير لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي؛ وإجراءات تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وفق مقاربة تدرجية تطويرية[2].

تم التوصل في المحطة الرابعة لمسار برشلونة من خلال مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد "بمرسيليا" "Marseille" (15-16 نوفمبر 2000) إلى صياغة وتحرير نص "الميثاق الأورو-متوسطي" الذي قدمت ألمانيا وثيقته التوجيهية في المحطة السابقة، ولكن السياق الذي جاءت فيه هذه الندوة والذي تميز بتدهور الأوضاع في الشرق الأوسط (انتفاضة نهاية سبتمبر2000) وتوقف العملية السلمية، حال دون طرح نص الميثاق للموافقة عليه[3]، لذا كان التذرع بجملة: "سيتم طرح الميثاق ليكون متبنى حالما تسمح الظروف السياسية بذلك"[4].

وتبعا لوثيقة الخطوط التوجيهية الألمانية التي تم على أساسها تحرير نص للميثاق، فإن الميثاق عبارة عن وثيقة سياسية غير إلزامية قانونيا، تعتمد على نهج تدريجي تطوري عبر الاتفاق في بعض البنود. كما ينص الميثاق على المبادئ التالية: عدم قابلية تقسيم الأمن في الفضاء الأورو-متوسطي وما ورائه (الخليج مثلا لأهميته في مجال الإمداد بالطاقة)؛ الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل (المخصص أساسا للقضايا السياسية الأمنية مع التطرق إلى الجوانب الاقتصادية،

([1])- "Le processus de Barcelone: cinq ans après 1995-2000", Commission européenne, Luxembourg, Office des publications officielles des Communautés européenne, 2000, PP.8-9.

([2])- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص199.

([3])- Roberto Aliboni, "Security and Common Ground in the Euro-Med Partnership", Op.Cit, P.6.

([4])- Fulvio Attina ,"European security and The Development of The Euro-Mediterranean Partnership", Op.Cit, P.6.

الاجتماعية، الثقافية والإنسانية لتأثيرها هي الأخرى على السلام والاستقرار)؛ الاعتماد على أدوات الأمن التعاوني (وليس الجماعي، لغياب الاتفاق بين الأطراف ولتحاشي الإتحاد الأوروبي التورط في صراعات المتوسط)؛ عدم التدخل في تسوية الصراعات الحالية (كإشارة للصراع العربي-الإسرائيلي)؛ مقاربة مشتركة ومتوازنة لمسألة الأمن والاستقرار في المتوسط[1].

أما عن أهداف الميثاق المتعلقة بالجوانب الأمنية، نذكر: مواجهة التحديات العالمية في مجال الأمن (الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، انتشار أسلحة الدمار الشامل، التدهور البيئي، الهجرة السرية...)؛ الاهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الاستقرار في المنطقة؛ تشجيع وترقية مستلزمات الشراكة الأمنية (إجراءات بناء الثقة والأمن، مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، نزع السلاح، ضبط التسلح...)؛ دبلوماسية وقائية وإجراءات إدارة الأزمات.

لقد أكدت ندوة "نابولي" "Naples" الأورو-متوسطية في ديسمبر 2003 على إيلاء أهمية للتعاون الأمني مع مقاربة متوازنة وعادلة لمواجهة التحديات الجديدة، وعلى انتهاج مقاربة شاملة لقضايا الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، بالإضافة إلى التأكيد على مواصلة الحوار لتحديد إجراءات أخرى لتدعيم الشراكة الأمنية. كما أشادت الدعوة بفتح الحوار والتعاون حول السياسة الأوروبية للدفاع والأمن (ESDP)، نظرا لأهميته في مساعدة الشركاء على معرفة أهداف هذه السياسة عن قرب، لهدف إشراكهم في نشاطات تتعلق بهذه السياسة على المستويات الإقليمية، الإقليمية الفرعية أو الوطنية، والهدف من ذلك تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل بين الشركاء. ويشدد الوزراء على أهمية "إجراءات بناء الشراكة" التي يمكن أن تكون بعدد محدود من الشركاء، وتبقى مفتوحة لمن يرغب بالانضمام، مما يشير ضمنيا إلى المرونة في العملية[2].

أما في الاجتماع الوزاري التقييمي الأورو-متوسطي "بدبلن" في ماي 2004، كان التأكيد على العزم لتدعيم الحوار السياسي الأمني، والإشادة بمساهمة

([1])- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري* ، *مرجع سابق، ص 200.*
([2])- نفس المرجع السابق ذكره، ص195.

معاهد السياسة الخارجية في تشجيع الحوار السياسي والأمني، وتجديد التعاون لمكافحة الإرهاب وإمكانات تعزيز الحوار والتعاون في المسائل المتعلقة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن التوجه نحو إجراءات بناء الثقة متوسطيا كتغير في سلوك الفاعلين إقليميا وكنتيجة للحوارات الأمنية بين الضفتين، يدل على أن هناك نوع من التطور على مستوى مدركات التهديد وعلى مستوى السياسة الأمنية الغربية خاصة الأوروبية التي أصبحت تفضل الحوار والشراكة على أساليب المواجهة وعلى أساس مقاربة شاملة لمفهوم الأمن، كما عملت على جعل القوات والوسائل -(قوتي أوروفور وأورومارفور، وهيليوس[*])- التي أثارت ريبة الدول العربية أدوات لبناء الثقة وتبديد المدركات[1].

ومع ذلك، فإن إجراءات الثقة تبقى محدودة مع أن منها مما تضمنه الميثاق ما يشير إلى ضبط ونزع التسلح وحظر أسلحة الدمار الشامل كنوع من حسن النيات دون الالتزامات، لسبب بسيط هو أنه ليس بمقدور أوروبا حل المعضلة النووية الإسرائيلية، ما أدى إلى تمييع الأسس التي يبنى عليها الأمن الإقليمي[2]، كما أنها تعبر أساسا عن رغبة أوروبية لتطبيق نزع تسلح آحادي يطبق على العرب دون سواهم.

أما فيما يخص الميثاق الأورو-متوسطي الذي يعتبر كأداة لتطبيق إعلان برشلونة وتعزيز مأسسة الحوار السياسي حول قضايا الأمن والاستقرار[3]، فهو يجسد التفاوت بين حساسية وخصوصية مشاكل الحوض الغربي، مقارنة بالحوض الشرقي[4]. لذا فإن الموافقة عليه في ظل تردي العملية السلمية ضرب من الخيال. كما أن القبول به دون تسوية عادلة ونهائية للصراع العربي-الإسرائيلي يعني التخلي

(*) - هو البرنامج الأوروبي للأقمار الصناعية للمراقبة العسكرية، ويدخل في إطار تشكيل نظام أوروبي للمراقبة الفضائية.

([1])- Abdennour Benantar, Op.Cit, P.179.

([2])- هيثم الكيلاني، "الشراكة الأوروبية/المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة"، شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص 82.

([3])-"Le processus de Barcelone: cinq ans après 1995-2000", Op.cit, PP.9-10.

([4])- Aomar Baghzouz, "le Partenariat Euro-méditerranéen et les Enjeux de Sécurité: Globalisation et Spécifiés Maghrébines", Colloque International de "la Méditerranée Occidental: Enjeux et Perspectives", Bejaïa, 25-26 Juin 2000, P.61.

عن مقاربة "شمولية الأمن في المتوسط وعدم قابليته للتجزئة". الأمر الذي جعل الطرف الأوروبي يفضل عدم التطرق إليه مجددا.

ومع أن الشراكة الأورو-متوسطية هي العملية الإقليمية الأكثر أهمية الموجودة حاليا في المتوسط[1] ، فإن الإلحاح الأمني الأوروبي يبدو وكأنه يقود العملية إلى حد تظهر فيه أنها أقرب إلى أن تكون "بناء أمن" أكثر من كونها "بناء ثقة" أو "بناء شراكة" بالخصوص[2].

وإن كانت الصعوبات التي لاقت عملية برشلونة لأكثر من سنوات -ضمن محطاتها المختلفة (أنظر الملحق رقم **(4)**)- إلى حد ما متوقعة بسبب الجمود السياسي بين دول المنطقة، فهل من الممكن أن تختفي هذه الصعاب بابتكار مبادرات جديدة سواء كانت بديلة أو مكملة للشراكة الأورو-متوسطية؟

المطلب الثاني: من سياسة الشراكة إلى سياسة الجوار الأوروبية: المتوسط كجماعة أمنية

"بناء الأمن في جوارنا" هي واحدة من بين ثلاثة أهداف رئيسية "الإستراتيجية الأمن الأوروبية" (ESS)، وهي الوثيقة المصادق عليها من طرف البرلمان الأوروبي في ديسمبر2003[*]، والتي تعرف التهديدات والقضايا الرئيسية للإتحاد الأوروبي (كما سبق ذكرها في بحثنا). بالإضافة إلى هدفين آخرين، هما: بناء الأمن في الجوار، ونظام دولي مبني على تعددية أطراف فعالة. وهما هدفان يرتبطان "بسياسة الجوار الأوروبية(ENP) "[3]. فالإتحاد الأوروبي ضمن حدوده الخاصة تتطلب أجندة أمنه الداخلي استقرارا في الجوار المتاخم له مباشرة من الجنوب والشرق، هذه المناطق التي تتضمن عددا كبيرا من النزاعات الممتدة بحدة وخطر تحريك نزاعات

([1]) – Stephen C. Calleya, "European Union Policy towards The Mediterranean: The Euro-Med Partnership and Region Building", in: "The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region" Conference, Lisbon, 6- 9 June 2002, P.5.

([2])-Dimitri Chrussochou, "Organizing the Mediterranean : The State of the Barcelona Process ", <u>Agra without Frontiers</u>, Vol.9, N°4, 2004, P.

(*)-تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة تم تجديدها سنة 2008 ، لمعلومات أكثر أنظر:

« Rapport sur la mise en œuvre de la stratégie européenne de sécurité: Assurer la sécurité dans un monde en mutation », Bruxelles, 11 décembre 2008,

http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/reports/104630.pdf

([3])-Michele Comelli, "Building Security in Its Neighbourhood through European Neighbourhood Policy?", EUSA Working Paper, Montreal Canada, 17,19 May 2007, P.2.

أخرى مستترة، مما جعل الإتحاد الأوروبي يفكر في مشروع "بناء سلام" في الجوار[1]، كمشروع طموح نتج عنه نشر المفوضية الأوروبية لوثيقة رسمية في مارس2003 [2] بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب"[3]، والتي سميت فيما بعد "بسياسة الجوار الأوروبية الجديدة"، وأطلقت من طرف رئيس اللجنة "رومانو برودي" "Romano Praudi " نوفمبر2004، بموافقة المجلس الأوروبي[4] .

وتتمثل خلفية فكرة "سياسة الجوار الأوروبية" في أن يكون هنالك إطار موحد للعلاقات لكل من الشرقيين (مولدوفيا، أوكرانيا، وبيلاروسيا)، والجيران الجنوبيين (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، ليبيا، المغرب، لبنان، السلطة الفلسطينية، سوريا وتونس). وعلى أي حال، فإن الأفكار حول هذه السياسة ظهرت بشكل تدريجي كنتيجة للنقاش الذي تضمن عددا من الممثلين السياسيين، وبدأ قبل إكمال توسيع 2004[5]. واعتبرت هذه السياسة كإضافة حاسمة للعملية التكاملية في أوروبا خاصة منذ نهاية الثنائية القطبية، ومع تصاعد الطموحات السياسية للمشروع الأوروبي[6]. كما وضعت هذه السياسة تحت ضغط التغييرات والتحولات العميقة داخل وخارج أوروبا، فمع التوسيع الكبير للإتحاد الأوروبي إلى عشرة دول دفعة واحدة (ماي2004)، أصبح جوار أوروبا خارجيا يتضمن(روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، والشرق الأدنى "مالطا، قبرص")، وأصبح القلق متصاعدا حول المناطق السياسية

([1])-Natalia Mirimanova, "Civil Society Building Peace in the European Neighbourhood: Toward a New Framework for joining Forces with the EU", Policy Working Paper 10, Brighton, MICROCON, 2010, P.1.

([2])- Moritz Schneider,Op.Cit, P.130.

([3])- Wider Europe-Neighbourhood: A New Framework for Relations with Our Nieghbours, COM, 2003,104 Final, 11 March 2003. The document is available at: http://www.europa.eu.int/comm/external_relations/we/doc/com03_104_en.pdf.

([4])-Fulvio Attina , « European Neighbourhood Policy and Building of Security around Europe », in : Fulvio Attina , Rosa Rossi, European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues, Catania, The Jean Monnet Centre "Euro-Med", 2004, P.16.

([5]) -Michele Comelli," The Approach of the European Neighbourhood Policy (ENP): Distinctive Features and Differences with the Euro-Mediterranean Partnership", AFFARI Working Paper, Brussels, 17 November, 2005, PP.3-4.

([6])-Marco Overhaus, Hanns W. Maull,Sebastian Harnish, " The New Neighbourhood Policy of the European Union : Perspective From the European Commission, France, Germany, Poland, Ukraine and Moldova", Foreign Policy in Dialogue, Vol.7, Issues 19, July 2006, PP.3-4.

"الرمادية"[1] (Grey Areas) ، كما أحدث هذا التوسيع جدلا سياسيا في المجتمعات الأوروبية الغربية، لإثارته إشكالية الدول الأخرى التي ستنضم إلى الإتحاد ما بعد (بلغاريا، ورومانيا). ويتعلق الأمر (بتركيا ودول البلقان الغربية)، إضافة إلى تطورات خارجية أخرى عززت أهمية علاقات الجوار للإتحاد الأوروبي وتعقيدها في نفس الوقت، على خلفية البيئة الأمنية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[2].

يكمن الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية في: ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة وآمنة في جوار الإتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، وكذلك في جنوب القوقاز (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)، دون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة والمشكلة "لحلقة من الأصدقاء"(Ring of Friends) حول الإتحاد الأوروبي. وبهذه الطريقة يرقى تعاونهم التجاري والاقتصادي والسياسي به إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ما عدا المؤسسات[3]. بمعنى أن السياسة تتضمن تشكيل وتعميق طويل الأمد للعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول للإتحاد الأوروبي، وتشتمل هذه العلاقات بشكل خاص على: مشاركة موسعة في السوق الداخلي للإتحاد الأوروبي، التعاون في الوقاية من الأزمات، إدارة الأزمات والهجرة، وفي النهاية التمتع بالحريات الأربع (حريات حركة السلع، والأشخاص، والخدمات، ورؤوس الأموال) في مقابل تنفيذ إصلاحات جدية سياسية اقتصادية ومؤسسية. فهي بذلك تقوم على "المشروطية" (Conditionality)[4]. هذا المشروع الأوروبي للتعاون مع بعض الدول التي سميت "جيران" يستمد إلهامه من الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام، بهدف تهيئتها للعضوية النهائية في الإتحاد[5]، ولكنها ليست عملية تسبق الترشيح.

([1])-Ibid, PP.3-4.
([2])- Idem.
([3])-Michele Comelli, "The Approach of the European Neighbourhood Policy (ENP)", Op.Cit, P.10.
([4])- "سياسة الجوار الأوروبية"،
http://europa.eu.int/comm/world/pdf/com03-104-en.pdf
([5])-Macro Overhaus and Others, Op.Cit, P.3.

تنتهج سياسة الجوار الأوروبية منحنى ثنائيا، تمهيدا لطريقة العلاقات الثنائية[1] "Bilateral Relations "، عن طريق خطط عمل تنفيذية خاصة بكل دولة بعينها، يتم التوصل إليها تفاوضيا مع كل دولة على حدة، بهدف تطوير علاقات الإتحاد الأوروبي بالدول الجارة.

وقد مارست بعض دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) الضغط للإقناع بضرورة اتخاذ قرار تضمين بلدان جنوبي المتوسط في السياسة الجديدة، حيث تخوفت هذه الدول في الحقيقة من أن توسيعا شرقيا بشكل كبير وحاسم سيحرك مركز ثقل الإتحاد الأوروبي شرقا، وهكذا سيتم إهمال البلدان على الحافة الجنوبية للحوض المتوسطي، إضافة إلى أن هذه البلدان تعتبر ضرورية بدرجة أكبر ضمن سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر، الذي تميز بفرضية تهديد الإرهاب الإسلامي القادم من بلدان جنوب المتوسط[2].

لذلك ارتكز المحور السياسي-الأمني لسياسة الجوار الأوروبية على مناقشة التهديدات الأمنية، سواء من ناحية التأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية، أو الهجرة غير الشرعية، أو التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب، إضافة إلى التأكيد على ضرورة انخراط الإتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع الأزمات وإدارتها، ولعب دور فعال في حل النزاع العربي -الإسرائيلي والصحراء الغربية.

وعليه فإن سياسة الجوار الأوروبية أريد بها أن تكون حلا وسطا بين الشراكة (Partnership) والعضوية (Membership)، فالأعضاء فيها ليسوا متساويين، وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا، أي أنها تجعل هذه الدول "أكثر من شريك وأقل من عضو"[3]. لكن السؤال المطروح هو: إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة الأوروبية للجوار تمثيلا للإقليمية؟ وهل ترغب أوروبا فعلا في بناء جماعة أمنية في حوض المتوسط من خلال هذه السياسة؟

لقد كان العالم النرويجي آيفير نومان "Iver B. Nauman" أول من استعمل مصطلح "بناء إقليم" (Region Building)، كنقطة مرجعية جيدة لاعتبار أن الإطار

([1])-Stefania Penebianco, Op.Cit, P.162.

([2])- Michele Comelli, "The Approach of the European Neibourhood Policy (ENP)", Op.Cit, P.11.

([3])- سعيد اللاوندي، "قضايا الحوار والجوار بين أوروبا والعرب...الإتحاد من أجل المتوسط نموذجا"، شؤون عربية، العدد 135 ،خريف 2008، ص89.

الإقليمي بدلا من الدولة القومية يظهر كصيغة أكثر ملائمة للتجمع الاجتماعي في فضاء أوروبا السياسي، ولمخاطبة المسائل المطروحة مع إستراتيجية الجوار الأوروبية[1]. وحسب اعتقاد "دويتش" فإن الدول بإمكانها أن تطور اندماجا متماسكا فيما بينها إلى درجة الإحساس بالنزعة الجماعية، أي إحساس المواطن بـــ"نحن" الذي عبر عنه "دويتش" بـــ: "We-feeling"، وعليه ينمو إحساس مشترك بإمكانية حل الخلافات بينها بوسائل سلمية، والتخلي عن استعمال الخيار العسكري أو العنف[2]، حيث أن التفاعلات المكثفة تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي والذي ينتج بدوره المؤسسات المشتركة، كنتيجة نهائية لبناء الجماعة الأمنية[3].

من الصعب تصور جماعة أمنية في أوروبا الأوسع، لأن جماعات الأمن ليست عبارة عن إنشاءات تلقائية، بل هي نتاج لعلاقات ديناميكية وإيجابية بين: القوة، الأفكار، التفاعلات المكثفة، والتعلم الاجتماعي. وتنتج عن نشاطات الفواعل(نخب سياسية، أفراد، مؤسسات عالمية وإقليمية) التي تحتاج المصادر الإيديولوجية والمادية لتطوير الأسباب السياسية، والرغبة القادرة على بناء هويات جماعية "Collective Identity " (أقاليم معرفية Cognitive Region)[4]، أي تقاسم القيم والهويات والمعايير، والذي يؤدي إلى عقد روابط الثقة والأمان. والملاحظ أنه في اتصال أوروبا الأوسع ليس هنالك اهتمام كافي وانتباه نحو الفواعل: ممثلين سياسيين، مؤسسات ومجتمع مدني[5]، ثم أن إقليمية اتصال مارس2003 على سبيل المثال تميزت بحد أدنى، إن لم يكن غياب كلي للمستوى المؤسساتي، إذ ليس هنالك بنود للمؤسسات المسؤولة عن تطبيق سياسة الجوار[6]، بمعنى افتقار لهيكلية مؤسساتية أو بالأحرى آلية قانونية، لأن اتفاقيات الجوار تقوم على التعاون التقليدي بين الحكومات، وتدار من قبل لجان مشتركة تتخذ القرارات بناء على التفاهم، وبذلك

([1])- Fabrisio Tassinari," Security and integration in The EU Neighbourhood :The Case For Regionalism", CEPS Working Document, N°226, July 2005, P.15.
([2])-Fulvio Attina, « Partnership And Security : Some Theoritical and Empirical Reasons For Positive Development In The Euro-Mediterranean Area", JM working Paper, N°27, July 2000, P.6.
([3])- Ibid, P.6.
([4])- -Manuela Moschella, "European Union's Regional Approach Toward Its Neighbours: The European Neighbourhood Policy Vis-à-Vis Euro-Mediterranean Partnership", in :Fulvio Attina Rosa Rossi, Op.Cit, P.59.
([5])- Ibid, P.59.
([6])-Idem.

فسياسة الجوار تعمل في إطار السيادة الوطنية، وليس في إطار سيادي "فوق قومي"[1].

عمليا، إن أي عملية تكامل إقليمية ترتكز على مسلمة تطوير إحساس الملكية المشتركة نحو المبادرة بين الأطراف المشكلة للإقليم[2]. وفي الحقيقة فإن "تطوير تعاون إقليمي فرعي، وإحساس بالملكية المشتركة" هي قضايا طرحت مع تأكيد خاص عليها في الوثيقة الإستراتيجية للسياسة الأوروبية للجوار[3]، فيما شدد البرلمان على "اختلافات جغرافية وسياسية بين الجيران الشرقيين والجنوبيين". لذا فإن التعاون الإقليمي بالكاد يبدو محتملا نظرا لهذه الاختلافات[4]، فكان تبني الطريقة الطريقة الثنائية (خطط عمل فردية للدول) بدلا من التعاون الإقليمي الأصيل[5]. ما دفع أستاذ الاقتصاد الأوكراني "فيتالي دنيزيوك"Vitaly Denysyuk" إلى تشبيه سياسة الجوار "بالإقليمية الطرفية" بين البلدان الستة عشر والمناطق الطرفية الأقل ديناميكية من الإتحاد الأوروبي الموسع، أي "إتفاق طرفي" يترجم الاهتمام المركزي للإتحاد الأوروبي بخلق "أطراف آمنة على حدوده المباشرة؛ تمارس التبادل معه؛ تتلقى بعض المساعدات؛ وتؤمن الانسياب المرن للتجارة الحدودية"، وفي النهاية "حدود جيدة لا تصدر مشكلاتها ولا نزاعاتها"[6]. وهو ما لخصه ويليام والاس"William Wallace" بقوله:" إن الخيار بالنسبة إلى الإتحاد الأوروبي كان أن يعرف إذا كان يصدر أمنه واستقراره للجنوب، أم أنه يستورد عدم استقرارهم"، وتمثلت سياسة الجوار في الإجابة: "بمراقبة الحدود دون إغلاقها"[7].

([1])- *بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008 ، ترجمة: سليمان الرياشي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ، ص206.*

([2]) - *Manuela Moschella, Op.Cit , P.61.*

([3])-*Ibid, P.61.*

([4])- *Ekaterina Domorenok, « Regional Cooperation Under The Neighbourhood Policy », in: Fulvio Attina Attina Rosa Rossi, Op.Cit, P.89.*

([5])- *Fulvio Attina , « European Neighbourhood Policy and Building of Security around Europe », Op.Cit , P.16.*

([6])-*Vitaly Denysyuk, « Politique de Voisinage de L'Union Européenne : Qu'elles transformations sur le régime commercial régional en Europe »,Revue du Marché Commun de L'Union Européenne, N°485, Février 2005, PP.101-114.*

([7])- *William Wallace, "Looking after the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25", Policy Paper, Groupement d'étude et de recherché: Notre Europe, N°4, Juillet 2003, P.4.*

من جهة أخرى حسب "آدلار" "Adler"، فإن الحاجة إلى تطوير إحساس "النحن"، لا هو مستثنى ولا أكد بشكل واضح في سياسة الجوار، ولكنه ببساطة غائب[1]. فقد أظهرت تجربة برشلونة مقدار صعوبة إزالة الخجل المتبادل وعدم الفهم الثقافي بين الأطراف المشكلة للإقليم، وكم يتطلب ذلك جهودا لجعل الشركاء يشعرون بأنهم نظائر/ متساويين خصوصا فيما يتعلق بتماسك الإتحاد الأوروبي[2]. وعلى المدى الطويل، فإن قلة الإحساس بالهوية المشتركة والانتماء إلى نفس الإقليم، وبالملكية المشتركة للمؤسسات، يمكن أن يقنع الجيران بسلبية علاقاتهم اللامتماثلة /اللامتناظرة مع الإتحاد الأوروبي. وهو ما من المحتمل أن يؤدي إلى تقويض أسس مبادرة الجوار بمرور الوقت[3]، بالتالي فإن نجاح المبادرة يعتمد على الدرجة التي تكون فيها مختلف الهويات/الجماعات تتصدى للتهديدات المشتركة والمشاكل المتعلقة بعدم الاستقرار الإقليمي واللاأمن على أساس تبني مبدأ مشترك[4].

في الواقع إن ما تم تقديمه على أنه مشروع مشترك هو في الحقيقة مبادرة "أحادية الجانب" تعكس رؤية ممركزة أوروبيا، ففي كل المجالات- صياغة القواعد والإلزام بإتباعها، التصرف بالقدرة التكتيكية والتنظيمية، إملاء المعايير وتحديد الاتجاه الواجب إتباعه – يحتفظ الإتحاد الأوروبي بالأشكال الكلاسيكية للقيادة[5]، ولا ولا يستطيع الجيران الاشتراك في عملية تأسيس هذه المعايير والتعليمات[6]. إذن سياسة الجوار الأوروبية مرتبطة بمصلحة الإتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم ازدهاره وأمنه من خلال تحويل الجيران إلى حلفاء، عبر طرح المشاكل على أنها جماعية وبالتالي تستدعي حلولا جماعية[7]. ففي إطار التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية الشرعية يتبنى الإتحاد الأوروبي فكرة إقامة "حزام واقي" على أراضي دوله المجاورة، يتم ترجمته فعليا بقيام هذه الدول بدور "مناطق العزل" حيث تتم تصفية

---

(1)- Manuela Moschella, Op.Cit, P.62.
(2) - Ibid, P.62.
(3) - Idem.
(4) - Idem.
(5)- Vitaly Denysyuk, Op.Cit ,P.101-114.
(6)- Chilosi Alberto, "The European Union and Its Neighbours: Everything but Institutions?", MPRA Paper, N°529, November 2007, P.3.
(7)- Ruben Zaiotti, "La Propagation de la Sécurité: l'Europe et la Schengenisation de la Politique de Voisinage", <u>Cultures et Conflits</u> , N°66, été 2007, P.65.
(*)-مصطلح الدفع نحو الخارج هنا يعكس حقيقتين مترابطتين هما: الدفع بسياسة معينة إلى دول أخرى ، وكذلك الدفع بسياسة داخلية نحو السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، بهدف التقليص من تأثيرات البيئة الخارجية.

الوافدين إلى أوروبا، بمنع دخول العناصر الغير مرغوبة (وهو ما يتنافى مع مبدأ حرية تنقل الأشخاص)، بالتالي فإن التصدي لظاهرة الهجرة بهذه الطريقة يكون باللجوء إلى صيغة "المعالجة الأمنية المحولة" إلى أطراف خارجية عبر "آلية الدفع نحو الخارج(*)"، ومحصلة ذلك أن أصبحت دول المغرب العربي بصفة خاصة تلعب دور حارس حدود الإتحاد الأوروبي. ومع حرمان الشعوب من الحركية التي هي بحاجتها، يبقى الاندماج الإقليمي مجرد سراب.

يمكن القول إن سياسة الجوار الأوروبية يمكن أن تعتبر "كإمبريالية ناعمة" أو"رسالة تمدينية"، وتظهر كجزء من رغبة الغرب لتصدير نموذجه المؤسساتي والثقافي، الديمقراطية، حقوق الإنسان، قواعد القانون والسوق[1]، وبمعنى آخر "أوربة" البلدان الجارة من خلال جعلها تمتثل لمعايير وقواعد وقيم الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني تصدير التجربة الأوروبية الإيجابية[2]، عن طريق أدوات القوة الناعمة " Soft Power" (كالحوافز المالية مثلا) . فسياسة الجوار في جوهرها إذن عبارة عن "خطاب أمني".

إن الاتجاه نحو "أمننة" علاقات الإتحاد الأوروبي بجيرانه، سيؤدي لا محالة مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي للأهداف المعلنة لسياسة الجوار من كل مصداقية، خاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها[3]. ثم إذا ما أعتبر الإتحاد الأوروبي وجواره "كمركب أمني" ”Security Complex “، كما هو معرف من قبل باري بوزان: "مجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن الدول الأخرى"، فعلى الإتحاد الأوروبي -الذي يقدم نفسه على أنه "مسؤول" باعتبار أنه قوة إقليمية عن الاستقرار في المحيط الداخلي والخارجي- ضمان استقرار الجوار الذي يمثل ضرورة لأمنه الداخلي، وواجب نشر الأمن والاستقرار في هذه المنطقة[4]. لذا يقع على عاتق الإتحاد الأوروبي أن يأخذ دورا

---

(1)- Chilosi Alberto, Op.Cit, P.12.

(2)- Moritz Schneider, Op.Cit, P.133.

(3)- زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي" ، المفكر ،العدد: 05، مارس 2010 ، ص 248.

(4)-Sven Biscop, “The European Security Strategy and The Neighborhood Policy : A New Starting Point For a Euro-Mediterranean Security Partnership?”, in: Fulvio Attina, Rosa Rossi, Op.Cit, P.27.

أكثر نشاطا وحسما في البحث عن حلول دائمة للنزاعات التي تكبل الجوار المباشر، وتسمم الجو الإقليمي، وتشكل مستنبتا لعدم استقرار مزمن، ويتعلق الأمر بالنزاع الفلسطيني -الإسرائيلي، وقضية الصحراء الغربية، ومشكلة ترانسنستريا "Transdniestria"، ونزاعات أخرى مقنعة يمكن أن تعرقل سياسة الجوار، لا بل قد تؤدي إلى إخفاقها [1]. وذلك بالاعتماد على دبلوماسية أوروبية نشطة قادرة على المساهمة في إفراغ منطقة الجوار من بؤر التوتر والنزاع.

والأسئلة التي تطرح نفسها الآن هي: هل سيتم تحدي كل ما سبق بالنجاح الدبلوماسي لقمة باريس في 13 جويلية؟ وهل سيكون الإتحاد من أجل المتوسط المحفز الضروري لإعطاء دافع جديد للعلاقات الأورو-متوسطية؟ ثم ما الذي يجب فعله لإنجاز هذا الهدف في حقلي السياسة والأمن؟

المطلب الثالث: من الشراكة الأورو-متوسطية إلى الإتحاد من أجل المتوسط: أوربة فكرة فرنسية

أطلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي"Nicolas Sarkozy" الاقتراح لإتحاد متوسطي" Union of Mediterranean " أثناء حملته الانتخابية في 7 فيفري2007 ، في خطاب في تولون (7 فيفري2007)، أعلن فيه أن الحوار الأورو-متوسطي الذي بدأ قبل اثنتا عشرة سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه[2]، وبأن هذا الإخفاق كان متوقعا ما دامت أولوية أوروبا كانت في الشرق. ويضيف في خطابه -في إشارة منه على أهمية الجنوب- بقول:"إنه بإدارة الظهر للمتوسط، فإن أوروبا وفرنسا ظنتا أنهما تديران الظهر إلى الماضي، بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما، لأن مستقبل أوروبا في الجنوب"[3]. فكانت المبادرة التي طرحها نيكولا ساركوزي على عدد من العواصم المتوسطية التي زارها بعيد فوزه الانتخابي، لاتحاد متوسطي ينقل العلاقة بين ضفتي الأبيض المتوسط إلى طور

([1])- Fulvio Attina , « European Neighborhood Policy and Building of Security Around Europe », Op.Cit , P.22.

([2])- Thérèse Carolin Thasch, "The Project of a Union for the Mediterranean – Pursuing French Objectives through the Instrumentalisation of the Mare Nostrum", <u>L'Europe en formation</u> ,N° 356, été 2010, P.55.

([3])- بشارة خضر، مرجع سابق، ص ص221-222.

جديد. اتحاد يريد تحويل الحوض المتوسطي إلى ساحة للتعاون والتكامل الاقتصادي تتقاسم فيه الدول المعنية ثمار علاقة أكثر حركية وازدهارا[1].

بنى ساركوزي أطروحته على قراءة لتجربة الشراكة الأورو-متوسطية التي أطلقها مسار برشلونة سنة 1995 سعيا لإقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين جانبي المتوسط، شراكة لم تف -حسب تقديره- بوعودها نظرا لعدة عوامل لعل أهمها سقوطها في السياق المنفرد بين اتحاد أوروبي سار خطوات على درب الوحدة الاندماجية، وبين دول جنوبية متنافرة المصالح والأسواق، مضطربة الأوضاع الأمنية [2].

بعد خمسة أشهر من ذلك (23 أكتوبر2007)، قدم الرئيس نيكولا ساركوزي في خطابه في طنجة رؤية أكثر توسعا للمبادرة تبعا لمكونات وتفاصيل مختلفة جديدة، حيث جادل في خطابه بأن الإتحاد المتوسطي لا يسعى إلى استبدال "عملية برشلونة"، ولكن استهدف إعطاءها حافزا/ دافعا جديدا للذهاب "أبعد وأسرع"، و"للانتقال إلى مستوى آخر، وإلى خطوة أخرى"[3]، لتجسيد "المبادرة الجارية"، وباختصار القطيعة مع أساليب التفكير البالية.

ومهما يكن فإن الرئيس الفرنسي أكد بأن الإتحاد الجديد لا يشبه الإتحاد الأوروبي "لا في المؤسسات أو الإدارة، ولا في سياسته المتقدمة أو تكامله الاقتصادي"، إنه "إتحاد للمشاريع، بميزة براغماتية وهندسة متغيرة (وفق المشاريع)، من أجل جعل المتوسط مختبرا لتطوير التنمية المشتركة"[4]. كما كان التأكيد على نقاط أهمها: أن المفوضية الأوروبية ستكون شريكة كاملة للإتحاد المتوسطي، وبأن بلدان المتوسط الجنوبي سيتمتعون بمبدأ المساواة، وأن مشروع الإتحاد الجديد سيكون مشروع الجميع، وليس مشروع فرنسا[5].

([1])-"مشروع الإتحاد من أجل المتوسط"، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CCC80E78-9BB9-4C30-9A799C0C26665EC1.htm

([2])- نفس المرجع.

([3]) - *Thérèse Carolin Thasch, Op.Cit, P.56.*

([4])- *Ibid, P.56.*

([5])- بشارة خضر، مرجع سابق، ص225.

في 20 ديسمبر2007، نجحت الدبلوماسية الفرنسية في جمع رؤساء جمهوريات وحكومات فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في قمة ثلاثية عقدت في روما، تمثلت في مجموعة من الانعطافات التي تعكس الأخذ بعين الاعتبار الاعتراضات الإسبانية والإيطالية على مبادرة الإتحاد المتوسطي، وأهمها: تغيير تسمية المشروع من "الإتحاد المتوسطي" إلى "الإتحاد من أجل المتوسط"، أي أن الأمر لم يعد يتعلق بإتحاد سياسي للمتوسط، بل بجهد موحد من أجل السلام والازدهار والحوار في المتوسط، ثم أن الفكرة انتقلت مع نداء روما من "فكرة فرنسية" إلى مبادرة مشتركة لفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، إضافة إلى التأكيد على الفصل بين الإتحاد من أجل المتوسط ومشروع انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. فرغم اتخاذ فرنسا موقفا معارضا بشدة لانضمامها، إلا أنه تم تشجيع انخراطها في الاتحاد من أجل المتوسط. وكنتيجة نهائية للشكوك الألمانية حول المبادرة، فإنه بتاريخ 02 مارس 2008 كان لاجتماع لساركوزي بأنجيلا ميركل أن أسفر عن تنازل ساركوزي بأن يتوسع الإتحاد من أجل المتوسط كي يستوعب كل بلدان الإتحاد الأوروبي[1].

رغم الاتفاق المبدئي الذي أسفرت عنه المفاوضات الفرنسية- الألمانية المريرة، إلا أن مشروع الإتحاد المتوسطي كان له في إطار استخلاصات المجلس الأوروبي (المنعقد في 13-14 مارس 2008) حظ ملحق وحيد من خمسة أسطر. وأكثر من ذلك أنه ورد تحت مسمى جديد:" عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط"، وكانت الفقرة المخصصة له كالآتي: "وافق الإتحاد الأوروبي على مبدأ إتحاد من أجل المتوسط يضم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، والدول المشاطئة للمتوسط التي ليست أعضاء في الإتحاد الأوروبي، ويدعو المجلس المفوضية إلى أن تقدم له المقترحات الضرورية من أجل تحديد الترتيبات لما سوف نسميه: "عملية برشلونة: إتحاد من أجل المتوسط" "Barcelona Process: Union for The Mediterranean"، وذلك تحضيرا للقمة التي سوف تنعقد في باريس في 13 جويلية 2008"[2].

([1])- نفس المرجع السابق، ص.ص253-255.

([2]) -*Szilagyi Istvan, "The Barcelona Process Revisited and the SBH Presidency", European and Regional Studies, Vol.1, N° 2, 2010, P.213.*

وبالفعل فقد أطلقت "مسيرة برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" في اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008. وأكد **الإعلان المشترك** الذي تمت المصادقة عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات[1]، بأن المبادرة تهدف إعطاء مسيرة برشلونة "دفعا جديدا" [2]. ويؤكد الإعلان على أن: "عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" مبني على أساس إعلان برشلونة وأهدافه لبناء السلام والاستقرار والأمن بالإضافة إلى مبدأ برشلونة "لشراكة متعددة الأطراف" مع وجهة نظر لزيادة إمكانية التكامل الإقليمي والتماسك"[3].

والملاحظ أن الانتقال من الإتحاد من أجل المتوسط إلى "عملية برشلونة: إتحاد من أجل المتوسط" ليس مجرد تحول لفظي بسيط، إنه إدماج للمشروع في الحضن الأوروبي، وتأكيد المفوضية على أنه لن يكون سوى إنعاشا لعملية برشلونة لتحويل أهدافها إلى حقائق ملموسة، عن طريق نفخ روح جديدة في عملية برشلونة. ومن خلال الإصرار على صلاحية إطار برشلونة باعتبارها "العمود الفقري للعلاقات الأورو-متوسطية"، فإن المفوضية تعتبر أن المشروع الجديد سيجسد "شراكة متعددة الأطراف" تتمحور حول المشاريع الإقليمية والعابرة للحدود، تضم جميع دول الإتحاد الأوروبي والدول المشاطئة[4]. فالإتحاد من أجل المتوسط (UfM) ليس مجرد اسم أعطي إلى مرحلة جديدة من عملية برشلونة، ولكنه محاولة ترمي إلى التقوية والإصلاح[5]. إنه تطور للمبادرة المطروحة من قبل ساركوزي، كنتيجة للضغط الذي مورس عليه من قبل ممثلين: كالمفوضية الأوروبية ، إيطاليا ، إسبانيا،

([1])- *لمعلومات أكثر عن الإعلان اطلع على:*

http://eeas.europa.eu/euromed/docs/com08_319_en.pdf

([2])- *"الإتحاد من أجل المتوسط"،*
http://www.enpi-info.eu/medportal/content//400/

([3])-*Alvaro De Vasconcelos, " Union for Mediterranean the Political and Security Agenda", in: The Euro Mediterranean Dialogue: Prospects for an Area of Prosperity and Security», Brussels/ Belgium, Foundation for European Progressive Studies, 2009, P.58.*

([4])- *بشارة خضر، مرجع سابق، ص 258.*

([5])- *Edward Soler I Lecha, Irene Garcia, "The Union for Mediterranean: What Has It Change in the Domain of Security?", INEX Policy Brief, N°4, December 2009, P.2.*

وألمانيا بشكل خاص[1]. إن هدف هذا الإصلاح مزدوج: لزيادة الحوار السياسي، ولإنجاز علاقة أكثر عدالة بين بلدان الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين[2].

فكان التأكيد من جديد من خلال بيان باريس[3] في13 جويلية 2008 -الذي ترأس اجتماعه الرئيسين الفرنسي والمصري، وشاركت فيه 43 دولة أوروبية ومتوسطية ومؤسسات المجموعة، والمنظمات الإقليمية-، على أن الشراكة الجديدة "تستند إلى منجز الشراكة الأورو-ومتوسطية، وتهدف إلى "حقن زخم جديد ومستمر وتعزيز الحقول الرئيسية للتعاون التي أسست في عملية برشلونة"، وذلك بتضمين قمم نصف سنوية بين رؤساء الدول والحكومة تتعقد بالتناوب في بلدان الإتحاد الأوروبي وفي بلدان المتوسط، وزيادة الملكية المشتركة والعلاقات المتعددة الأطراف من خلال رئاسة مشتركة، تراكيب مؤسساتية جديدة، وأمانة عامة (سكرتاريا)[4]، إضافة إلى تقوية دور البرلمان الأورو-متوسطي، ومساندة مؤسسة أنا ليندت(*) "Anna Lindt"، وجعل الإتحاد من أجل المتوسط "إتحاد مشاريع"، ولهذه الغاية يتم تهيئة علاقات "أكثر ملموسية ومرئية" وواضحة للمواطنين من خلال مشاريع إضافية إقليمية ودون الإقليمية[5].

مع أخذ تلك الأهداف بعين الاعتبار، جاء البيان النهائي لاجتماع مرسيليا الوزاري في 3-4 نوفمبر2008 [6]، ليعلن عن مقدمة للإطار المؤسساتي الجديد للإتحاد من أجل المتوسط، وإشارته إلى أن الأطراف ستعمل من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ودعم عملية السلام، كما يضع البيان قائمة بمجالات التعاون لعام 2009 وبالمشاريع ذات المستوى الإقليمي[7].

([1])-Ibid, P.3.
([2])- Idem.

([3])للاطلاع على نص إعلان باريس :
http://www.eu2008.fr/webdav/site/PFUE/shared/import/07/0713_declaration_de_paris/Joint_declaration_of_the_Paris_summit_for_the_Mediterranean-EN.pdf

([4])-Paloma Agrasot and Others, « Is The Union for The Mediterranean Paving The Way for Sustainability?", WWF Discussion Paper, Brussels, June 2010, P.65.

(*) - مؤسسة أورو-متوسطية لحوار الثقافات، مقرها في الإسكندرية، تحمل اسم وزيرة سويدية سابقة أنا ليندت Anna Lindt .

([5])- Paloma Agrasot , Op.Cit, P.65.

([6])-لمعلومات أكثر عن البيان اطلع على:
www.medemip.eu/CMS/.../690e15b3-e4b3-4266-b836-705a57011fb4.pdf

([7]) - Paloma Agrasot, Op.Cit, P.66.

إذن بعد أن أصبحت فكرة الإتحاد من أجل المتوسط أوروبية بالتبني، السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف ستنجح فيما فشلت فيه برشلونة من جلب الاستقرار والرخاء إلى منطقة عانت ولا تزال تعاني أوضاعا غير مستقرة؟

إن العرض الفرنسي لإتحاد متوسطي لا يخلو في حقيقة الأمر من مغزى، لأن الهدف هو إعادة البلاد إلى المشهد العالمي كممثل دولي قوي[1]، خاصة بعد شعور فرنسا بالتهميش وبتراجع مكانتها كفاعل جيوسياسي في المتوسط (محيطها المباشر) وبخاصة في المغرب بسبب المنافسة الأمريكية. لذا كان عليها أن تجدد دينامية سياستها الخارجية، وتأمين حضور ورؤية لها[2]، في منطقة لها منزلة خاصة حيث تربطها بها روابط جغرافية تاريخية قوية، ومصالح سياسية، اقتصادية، مالية وثقافية[3] . كما أنه يعكس عودة المتوسط إلى قلب الاهتمام إشارة إلى أهمية الرهان المتوسطي بالنسبة لأوروبا بشكل عام، وبالنسبة لفرنسا بوجه خاص.

إذن فالإتحاد المتوسطي كان يعنى في الأصل، بأن يعكس "حيوية فرنسية جديدة في المتوسط"، لكن المفوضية الأوروبية عملت على تحجيم الطموح الفرنسي إلى مجرد مكمل للعلاقات الثنائية للإتحاد، عن طريق إفراغ المبادرة الفرنسية من" قوتها الرمزية" وتحويلها إلى مجرد "تحديث لعملية برشلونة"، وإعادتها إلى حضن الإتحاد الأوروبي "بأوربة المشروع" أين لعبت ألمانيا دورا حاسما في ذلك. وبذلك أصبح اتخاذ القرار مع مشروع رئاسة برأسين ولجنة دائمة وسكرتاريا، وأصبح المشروع يمكن أن يضم27 بلدا من الإتحاد الأوروبي، و10 بلدان عربية، وإسرائيل، مع 5 بلدان من المتوسط الشرقي ومن الأدرياتيكي. بينما كان المشروع في البداية بطاقم مخفف (أقل من سياسة الجوار وعضوية الـــ:43، وأكثر فعالية من عملية برشلونة بأعضائها الـــ:39 (هذا منذ ضم موريتانيا وألبانيا سنة 2007)، بالتالي فإن المشروع الجديد هو إما: سياسة جوار مكررة، وإما عملية برشلونة "زائد"، لكن دون ضمانة لأن يكون أكثر فعالية من سابقيه.

---

(1)- Thérèse Carolin Thasch, Op.Cit, P.59.

(2)- بشارة خضر، مرجع سابق، ص233 .

(3) - Thérèse Carolin Thasch, Op.Cit , P.62.

تعكس مشاريع التعاون الستة التغييرات في عمل الإتحاد من أجل المتوسط بأولويات جديدة، حيث بينما أصبحت الطاقة أكثر أهمية، بقيت أبعاد أخرى لعملية برشلونة مثل: ترقية الديمقراطية؛ حماية حقوق الإنسان؛ و تحسين دور المجتمع المدني في الخلفية[1]. بمعنى أن التأكيد التقليدي على التعاون الاقتصادي مازال يسود على أية سمة أخرى من خطط العمل، وهذا له تأثير على الانتباه المعطى للمسائل الأمنية[2]. لذلك فإن الأبعاد السابقة تحتل أقل من صفحة في الوثيقة، بينما الشراكة المالية والاقتصادية، والتعاون الثقافي، الاجتماعي والإنساني، لديه أكثر من خمسة صفحات من مخططات النشاطات[3]. وعلى الرغم من هذا فإن الإتحاد من أجل المتوسط كان له تأثير نادر نسبيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المجاورة[4]، وإن كان لاستغلال أنواع الطاقة المتجددة أو الحفاظ على البيئة قدر من الأهمية، إن كان مكافحة التلوث البيئي أمرا ضروريا، فإن نزع التلوث الذهني يحظى بالأولوية.

كانت هنالك نية في المقاربات الأولية من إطلاق الإتحاد من أجل المتوسط لاستثناء بلدان الشرق الأوسط، وذلك لتقليل تأثير النزاعات الإقليمية، خصوصا النزاع العربي- الإسرائيلي. وعلى الرغم من هذا، فإن القضايا الأمنية أرسلت بشكل حذر في جدول أعمال الإتحاد من أجل المتوسط.

إضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات:

أولا؛ النص التأسيسي للإتحاد من أجل المتوسط أشار إلى أن الأهداف مستقاة من إعلان برشلونة، وأقر بالتطلع للترويج لعمليات نزع السلاح "شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل"، وتطبيق إجراءات بناء الثقة، ولكن كما كان في عملية

([1]) - Edward Soler I Lecha, Erene Garcia, Op.Cit, P.2.
([2]) -Ibid, P.2.
([3]) - Richard Gillespie, « Significance and Prospect of The Union for The Mediterranean ", in: The Euro-Mediterranean Dialogue: Prospects for an Area of Prosperity and Security, Brussels/ Belgium, Foundation for European Progressive Studies, 2009, P.79.
([4]) -Elizabeth Johanson-Nogués, "Is The EU's Foreign Policy Identity an Obstacle? The European Union The Northern Dimension and The Union for Mediterranean", European Political Economy Review , N°9, Autumn 2009, P.25.

برشلونة، هناك أمل ضئيل للتغلب على هذا التحدي والانتقال من مرحلة الخطاب إلى العمل[1].

ثانيا؛ بالتوافق مع نفس الخط مع عملية برشلونة، يضمن تعاونا في الحماية المدنية كمشروع وحيد يتعلق بالقضايا الأمنية. كما أشار النص إلى أن هذه القضية أقل حساسية سياسيا من نزع السلاح أو النزاع الإقليمي.

ثالثا؛ نصوص الإتحاد من أجل المتوسط تدين إرهابا في كل أشكاله وظواهره[2]، ومع ذلك فهو لا يدين احتلال الأراضي الفلسطينية، ولا تقدم يذكر في الوصول إلى إجماع حول تعريف الإرهاب، البيان يعلن دعمه لعملية السلام. ومع ذلك فهو يمتنع عن ذكر الخطة لذلك، وبغرض إرضاء تركيا، يفصل البيان موضوع الإتحاد من أجل المتوسط عن مفاوضات الانضمام أو عملية ما قبل الانضمام. وهو التنازل الذي قدمه ساركوزي كارها فقد ركز في خطابه الانتخابي في مدينة تولون، على رفضه القاطع لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وجاء بما سماه بالإتحاد المتوسطي حتى يجد مكانا لتركيا خارج الإتحاد الأوروبي.

رابعا؛ العديد من المحللين ترجموا اقتراح الرئيس الفرنسي لإنشاء إتحاد متوسطي كمنبر للدفع إلى التعاون الأعظم في المعركة ضد الهجرة غير الشرعية. ومع ذلك ليس هنالك أية خطوة تقدمية في هذا الاتجاه، فموضوع مراقبة الهجرة يغيب تقريبا عن نقاش الإتحاد من أجل المتوسط، وقمة باريس أكدت الحاجة لإدارة الهجرة القانونية، بهدف مكافحة الهجرة غير القانونية. لكن يمكن القول أنه ليس هنالك تطور هام في معالجة الهجرة مقارنة بمقاربة عملية برشلونة. وهذا لا يعني أن أعضاء الإتحاد الأوروبي لا يحاولون دفع جيرانهم الجنوبيين لتشديد رقابة حدودهم، بل ببساطة أن الدول الأوروبية تفضل إبداء هذه الطلبات من خلال قنوات ثنائية بدلا من طرحها ضمن إطار متعدد الأطراف.

خامسا؛ يصبح واضحا بأن الصراع العربي- الإسرائيلي يبقى عقبة جدية لتطوير الإتحاد من أجل المتوسط. فالإتحاد الأوروبي كان كتوما -إلى حد كبير-

---

([1]) - *Edward Soler I Lecha, Erene Garcia, Op.Cit, P.2.*
([2]) - *Ibid, P.3 .*

حول السماح بمناقشة قضايا الشرق الأوسط المتعلقة بالنزاع من خلال الإتحاد من أجل المتوسط[1]، ثم أن تعزيز الحوار السياسي والتحسين المؤسساتي الجديد خصوصا الرئاسة المشتركة يعرض الإتحاد من أجل المتوسط إلى تقلبات النزاع العربي- الإسرائيلي، ثم أن أزمة غزة في نهاية 2008، والتعليق المعلن لاجتماع إسطنبول لوزراء الشؤون الخارجية (حدد في نوفمبر 2009)، يصور الضعف المتزايد للإتحاد من أجل المتوسط. إذن فمع الصراع العربي- الإسرائيلي المفتوح والطويل الأمد التعاون الأورو-متوسطي في مجال الأمن من غير المحتمل أن ينجز أي نتائج كبيرة. ففي غياب سلام في الشرق الأوسط الإتحاد من أجل المتوسط سيعاني من التوتر بين مشاركيه العرب وإسرائيل، خصوصا في المناسبات السياسية كالقمم ومؤتمرات وزراء الخارجية. وبينما علق هذا النزاع كغيمة مظلمة سابقا على عملية برشلونة منذ 1995، لا يجب نسيان أن هنالك نزاعات إقليمية أخرى مختلفة تعيق بجدية بناء إقليم في المتوسط. فالشراكة الأورو-متوسطية لم يكن لها تأثير إيجابي على نزاع الصحراء الغربية المجمد، أو على المحاولات لحل مسألة قبرص، والتصرف كما لو أن هذه النزاعات غير موجودة هو النقد الذي وجه ضد السياسة الأوروبية للجوار. وبالتأكيد على تقديم المشاريع التقنية على هذه المسائل في الإتحاد من أجل المتوسط فمبادرة ساركوزي قد تنتقد لهذا السبب[2]. من جهة أخرى، فإن تبني الإتحاد من أجل المتوسط "لهندسة متغيرة" تقترب إلى التعاون حول المشاريع المرتبة حسب الأفضلية، هي صعبة لبناء الإقليم الأورو-متوسطي، حيث سيكون هنالك زيادة للنشاطات على المستوى الإقليمي الفرعي، وأقل على مستوى الشراكة الكاملة.

إن مستقبل الإتحاد من أجل المتوسط يعتمد على قدرة الشركاء للتغلب على الضعف الرئيسي الناجم عن الجهاز المؤسساتي[3]، وإيجاد الدعم السياسي للمجتمع المدني في كل من الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وبالتالي إنجاز الأهداف

([1]) - Elizabeth Johanson-Nogués, Op.Cit, P.31.
([2]) - Richard Gillespie, Op.Cit, P.81.
([3]) -Asly Suel, "From The Euro-Mediterranean Partnership to The Union For Mediterranean", <u>Perceptions</u> , Winter 2008, P.87.

المؤسسة في1995، وهذا يعني التفاعل والتعاون الاقتصادي والسياسي بين مختلف فواعل المجتمع المدني وتقويته على أساس قاعدة مصالحهم المشتركة[1] .

لا النزاعات الشرق-أوسطية، ولا التوترات والخلافات الحالية في المغرب اختفت بطريقة سحرية في قمة 13 جويلية 2008 [2]. ومن ناحية أخرى، تنتظر الإتحاد من أجل المتوسط عقبات مؤسساتية وسياسية، والمبادرة من المحتمل أن ترث المشاكل التي واجهت سلفها[3]. لذا من غير المحتمل إلى حد كبير أن يكون للإتحاد من أجل المتوسط تأثير إيجابي عالمي على العلاقات الأورو-متوسطية في المستقبل المنظور[4].

([1]) - Alvaro De Vasconcelos, , P. 62.
([2]) -Ibid, P.61.
([3]) - Asly Suel, Op.Cit , P.88.
([4]) - Richard Gillespie,Op.Cit, P.81.

خلاصـــة واستنتاجـــــــات:

- تحت تأثير عوامل عديدة منها الجوار الجغرافي والإرث التاريخي، اكتست المنطقة المتوسطية مكانة خاصة ضمن الاهتمامات الأوروبية، حيث كانت المنطقة مسرحا لنمو علاقات اقتصادية وتجارية هامة بين الدول الأوروبية ودول المتوسط الغربي. وأصبحت مفردة المتوسط حاضرة بقوة بعد مرحلة الحرب الباردة في الخطابات الأمنية الأوروبية، فقد اعتبر جنوب المتوسط وبواسطة مجموعة من الممارسات الاجتماعية والخطابات السياسية عدوا جديدا شاملا ومركبا ضمن أطروحة التهديد القادم من الجنوب. لذلك ارتكزت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي على ضرورة تحديد طبيعة التهديد، فقد تحول الإدراك الأوروبي لإشكالية تهديد أمنه من جهة حدوده الجنوبية، وأصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما. تم رصد هذه التهديدات حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (2003)، حيث أشارت الوثيقة إلى أن التهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا هي: الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية. وبما أن التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة أصبحت معالجتها غير عسكرية أكثر مما تقتضي معالجة عسكرية بحتة. فقد ظهرت الحاجة الماسة للتكامل في المجال الأمني لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة للدول على المستوى الإقليمي. ومواكبة لمظاهر العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي والعالمي، تطورت النظرة لمفهوم الإقليمية، وبرز مفهوم المقاربة الإقليمية الجديدة.
- إذن إذا كان حوض المتوسط فضاء لتعدد الهويات والثقافات والتجارب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، فهو بذلك لا يشبه منطقة واحدة بقدر ما يمثل مناطق فرعية تشكل تجمعا إقليميا، وتعيش حالة من الترابط الواقعي يفرضها الجوار الجغرافي. لذلك فإن هذه الاختلافات لا تنفي إقامة ترتيبات تعاونية للبحث عن حلول جماعية لقضاياها واهتماماتها المشتركة. وهو ما يفترض وجود حد أدنى من الثقافة الأمنية لبناء ترتيبات الأمن الجماعي.

- في هذا الإطار اتجهت السياسة الأوروبية نحو اتخاذ أشكال جديدة للتعاون المؤسساتي الإقليمي، يتضمن حوارات أمنية وشراكة متعددة وثنائية الأطراف مع جيرانها المتوسطيين، كبداية تحول أوروبي نحو الاهتمامات والانشغالات الأمنية لصياغة مقاربة أمنية متوسطية تستجيب للتحديات الأمنية الجديدة، تسعى من خلالها إلى توفير أو خلق كل الإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى بناء وتحقيق الأمن كونه يمثل العامل المشترك للتعاون المتوسطي. وهو ما ترجم إلى مبادرات وحوارات في إطار سياسة شاملة جاء على رأسها مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، مجموعة (5+5)، حوار منظمة إتحاد أوروبا الغربية، ثم التأسيس لعدة منظمات ومنتديات أخرى... كما ساهم التطور الحاصل بعد الحرب الباردة في تقليص الدور الأمني العسكري لصالح ترتيبات أمنية، اقتصادية واجتماعية، هذا وقد شكل التقدم الذي حصل في بداية العملية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، فرصة ذهبية لأوروبا لإطلاق سياسة متوسطية جديدة في إطار عملية برشلونة التي اعتمدت على منطق السلال الثلاث، والهادفة إلى جعل منطقة المتوسط "منطقة أمن، سلام، استقرار ورفاهية". لكن بعد أن تعثرت الشراكة الأورومتوسطية عقب أحداث 11 من سبتمبر، والجمود الذي طال العملية السلمية في الشرق الأوسط، وبعد أن جاءت إنجازاتها في إطار جد محدود، حاولت الدول الأوروبية أن تدخل أفكارا جديدة على سياستها في المنطقة في إطار عملية الاندماج الإقليمي، دون إلغاء ما كان موجودا، كاستمرار لما بذل من مجهود لتحقيق نفس الأهداف، حيث طرحت ما يعرف بسياسة الجوار الأوروبية التي انبثقت عن "الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي"، التي اقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية "خافيير سولانا"، تلاها مبادرة الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" لإتحاد متوسطي، والتي عكست بشكل كبير تأكيد رغبة فرنسا في استرداد مكانتها كقوة متوسطية كبرى تعمل على ضمان مصالحها في منطقة المتوسط.

الفصل الثالث

المشروع الأوروبي للأمن في المتوسط بين محدداته وآفاقه المستقبلية

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين تحولات جيوسياسية عالمية مهمة، فعلى الصعيد الأوروبي مازالت العملية التكاملية تسير بخطى ثابتة، عبر توسيع الاتحاد الأوروبي الذي يتطلع إلى ضم بلدان القارة الأوروبية القديمة كلها في حدود العام 2020. في المقابل يبدو العالم العربي بحالة أكبر من التشرذم، زادت حدتها تفجيرات 11 سبتمبر2001، والحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق في ربيع عام 2003، والتي لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم، إضافة إلى حالة العطل التي تعانيها مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

في مثل هذه البيئة "المتغيرة" تبدو ملامح بعض التجمعات الإقليمية الفرعية العربية، مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد بلدان المغرب الغربي، إلى جوار الاتحاد الأوروبي الذي مازال يبحث مع الدول العربية عن شراكة طموحة ومتوازنة في إطار مستلزمات "الجوار"، ومن جهة أخرى نجد الحلف الأطلسي الذي تأخذ المنطقة المتوسطية والشرق الأوسط عموما مكانة متزايدة ضمن اهتماماته الأمنية، خاصة بعد أن أصبح يعرف نفسه كأداة للأمن الجماعي ولإدارة الأزمات، ومن خلاله بمقاربة متعددة لأشكال التعاون تريد الولايات المتحدة ترسيخ وجودها في المتوسط.

لقد أصبحت السنوات الأخيرة مطبوعة أكثر بحالة شك كبيرة حول مستقبل الأمن في المنطقة، وكذا مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية، خاصة مع التطورات الأخيرة في شمال إفريقيا وامتداداتها إلى الشرق الأوسط، جعلت الغرب يدركون أن مستقبل الأمن في المتوسط سيكون مبنيا على جنوبه لا على جانبه الشمالي، وهكذا سيكتسي البعد جنوب-جنوب بمستوياته المختلفة (بين عربية مشتركة، عربية إسرائيلية، مغاربية)، أهمية أكثر لبناء الأمن في المتوسط.

المبحث الأول:
تقييم المشروع الأوروبي لبناء الأمن الإقليمي في المتوسط

لقد كانت منطقة المتوسط مركز النشاط الإقليمي من خلال إطلاق عدة مبادرات، مجموعة (5+5)، عملية برشلونة، الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مبادرة التعاون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورغم ذلك فإعادة النظر هذه للمتوسط كان لها تأثير سلبي على بناء الأمن الإقليمي، خاصة مع تكاثر المبادرات التعاونية باختلاف أصحابها.

وكانت محصلة الشراكة الأورومتوسطية متواضعة وشبه معدومة في المجال "الأمني- السياسي" في سياق مابعد أحداث 11 سبتمبر، والحرب ضد العراق، وتفاقم الصراع العربي الإسرائيلي وتراجع الدور الأوروبي فيه، وبقيت المحصلة "رمزية" في المجالات الأخرى الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، في وقت برزت فيه مبادرات أخرى لم يكن حظها أوفر مما سبقها.

المطلب الأول: محددات المقاربة الأمنية لمسار برشلونة

لأن التغييرات الحالية في التعاون الأمني لها تأثير عظيم على تراكيب ومذاهب الدفاع الوطني بالإضافة إلى الترتيبات السياسية الإقليمية، فإن دراسة "ترتيبات الأمن الإقليمية" يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل محللي الشراكة الأورو-متوسطية، لأن التحليل الحالي يعتمد على معرفة متوسعة بدراسات الأمن الإقليمية، ويجلب إلى إطار دراسات الأمن مفهوم "شراكة الأمن الإقليمية" "Regional Security Partnership"، كأداة تحليلية ملائمة لفهم طبيعة ترتيبات الأمن الإقليمي في العالم المعاصر(1).

إن ترتيبات شراكة الأمن الإقليمية (SPA) المستندة على مفهوم بناء الأمن هي عملية فريدة للعلاقات الدولية المعاصرة، تختلف عن الشكل التقليدي للتعاون الأمني كالتحالفات العسكرية والأمن الجماعي، وجزئيا عن الأشكال المتعددة للأمن المشترك(2)، في هذا الإطار جاء مشروع الشراكة الأورو-متوسطية كإستراتيجية أوروبية جديدة بنيت على أساس التصور الشامل للأمن من خلال "السلال الثلاثة" الموجهة أساسا لاحتواء تهديدات الجنوب، وتعبر عن سعي أوروبي لإقامة ترتيبات

---

(1)- *Fulvio Attina, "European Security and Development of The Euro-Mediterranean Partnership", Op.Cit, P.4.*
(2)- *Fulvio Attina, "European Neighbourhood Policy and Building of Security around Europe", Op.Cit, P.18 .*

لشراكة أمنية جهوية كمرحلة أولية لإستراتيجيته المستقاة من تجربة "هلسنكي" حول الأمن الأوروبي، بهدف تحسين شروط أمن المنطقة وضمان الاستقرار الجيوسياسي.

تستند ترتيبات الشراكة الأمنية على مجموعة الوثائق التي تتضمن "اتفاقية أساسية"Fundamental Agreement " واحدة أو أكثر، وعددا ومن "الاتفاقات الإجرائية" الفعالة المتعلقة بالاتفاقية الأساسية[1]، ومثال ذلك: الفصل النهائي لهلسنكي 1975؛ ميثاق باريس 1990 لأوروبا جديدة[*]؛ إعلان جوان 2002 لمنظمة شنغهاي؛ وبيان شارمان الأول الإقليمي لمنتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، اشتركت كلها في مبادئ العلاقات السلمية، وتصرح بأن مصادر النزاع التوتر وعدم الاستقرار أصبحت عامة[2]. أما في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية فيبرز "إعلان برشلونة" 1995 كاتفاق أساسي، وتمثل النشاطات الرسمية والاتفاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية -إضافة إلى تدخل بعض المنظمات الإقليمية والعالمية- في مختلف مجالات الشراكة كاتفاقات إجرائية ملحقة، كما يمثل مشروع "الميثاق الأورو-متوسطي للسلم والاستقرار" باعتباره أداة لتطبيق إعلان برشلونة هدفا مهما في هذه المرحلة. وفي هذا الشكل من الأمن الإقليمي تعتبر إجراءات الأمن، التعاون، والأمن الشامل كلها وسائل جوهرية من الأمن الإقليمي، وتعرف بشكل واضح في الاتفاقات الدولية، كما تنسب شراكة الأمن الإقليمية أهمية إلى كلتا الإجراءات الدولية والداخلية لتحسين الشروط الأمنية للإقليم، والحفاظ على الاستقرار الجغرافي[3].

وباعتبار أن البيئة الأمنية الداخلية للضفة الجنوبية للمتوسط تتسم بالتعقيد، فإن إجراءات تقوية شروط الأمن بها ترتكز أساسا على:

([1])- *Fulvio Attina, “Regional Security Partnership: The Concept, Model, Practice, and Preliminary Comparative Scheme ”,Jean Monnet Working Paper, N°58, July 2005, PP.4-5.*

(*) *ضمن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا "OSCE" النتيجة النهائية للحرب الباردة كانت التوقيع على ميثاق باريس "لأوروبا جديدة" المتبنى في 21 نوفمبر 1990، مبادئه الأساسية: الديمقراطية، تبني اقتصاد السوق، التأكيد على البعد الإنساني، التمسك الكامل بميثاق الأمم المتحدة ووصايا هلسنكي العشرة 1975، وحل النزاعات بالطرق السلمية.*

([2])- *Fulvio Attina, “European Security and Development of The Euro-Mediterranean Partnership”, Op.Cit, P.7.*

([3])- *Fulvio Attina, “European Neighbourhood Policy and Building of Security around Europe”, Op.Cit, P.18.*

* المساعدة السياسية لتنمية الديمقراطية الداخلية لإعاقة التطلعات العدوانية للزعماء السياسيين والمجموعات الاجتماعية، عن طريق القيم وإجراءات للديمقراطية[1]. ويرتبط هذا الإجراء أساسا بالسلة الأولى للشراكة الأورو-متوسطية.

* إجراءات للمعونة الاقتصادية المالية للبلدان التي هي في حاجة لها، وسياسات للتكامل الاقتصادي بين بلدان المنطقة، بهدف تخفيف التوترات بين الدولتية عن طريق الرفاهية الاقتصادية الجماعية[2])، (التي كانت الهدف المسطر لمنطقة التجارة الحرة (FTA) لسنة 2010)[3]، والتقريب بين الأنماط والمنظومات الاقتصادية المالية لمجتمعات ضفتي المتوسط. وهو المجال التي تختص به السلة الثانية للشراكة.

* برامج لتطوير المجتمعات المدنية المحلية وبناء علاقات بين المجتمعات المدنية الوطنية[4]، وإقامة جسور الاتصال المباشر بين المجتمعات المدنية للجنوب بنظيرتها في الشمال، بهدف تخفيف التوترات بالترويج للتعددية الاجتماعية وخلق فهم متبادل للمسائل الحساسة خاصة الأمنية بين بلدان المنطقة بترقية العلاقات عبر-الوطنية الاجتماعية. وهو ما تضمنته السلة الثالثة الاجتماعية الثقافية الإنسانية.

كما تعتبر المكاتب المتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية هي الفواعل الجماعية الأكثر أهمية لاتفاقيات الشراكة الأمنية[5]، لدورهم في الوقاية من خطر بروز تهديد أو نزاع قد يزعزع الاستقرار والأمن الإقليميين، ولما لهم من وظائف مهمة في الترتيب الإقليمي للأمن، وكمثال على ذلك الشراكات الأمنية بين كل من إتحاد أوروبا الغربية، منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من جهة، والدول المتوسطية الثالثية من جهة أخرى، والاتفاقيات الأمنية الخاصة بين دول الإقليم حول السياسة الأوربية للدفاع والأمن.

بتعابير عامة فإن شراكة الأمن الإقليمية هي الترتيب الذي ينشأ من الإجماع لدول الإقليم على التعاون لتخفيض العنف وتحسين السلام والاستقرار باستعمال مختلف أنواع الاتفاقيات والميكانيزمات، مثل: اتفاقيات الأمن الرسمية؛ منظمات

([1])- *Fulvio Attina, "European Security and Development of The Euro-Mediterranean Partnership", Op.Cit , P.7.*
([2])- *Ibid, P.8.*
([3])- *Emanuel Adler, Beverly Crawford, Op.Cit, P.14.*
([4]) - *Ibid, P.14.*
([5])- *Idem .*

الأمن الدولية؛ اتفاقيات العمل المشترك؛ مسارات الحوار المتعدد الأطراف؛ معاهدات السلام والاستقرار التي تتضمن إجراءات بناء الثقة؛ إجراءات دبلوماسية وقائية وإجراءات للتأثير على التراكيب المحلية وعمليات البلدان التي هي في خطر عنف داخلي.

المرحلة الثانية من إستراتيجية الإتحاد الأوروبي التي تلي وضع "ترتيبات الشراكة الأمنية" هي "بناء منظومة أمنية متوسطية" ذات مرجعية أوروبية؛ بمعنى تستجيب بالدرجة الأولى للشواغل الأمنية الأوروبية، واستدعت بسبب الاعتماد الأمني المتبادل إشراكا مستمرا للشركاء المتوسطيين، وذلك عن طريق بناء وتأسيس منظومات دولية هدفها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حيث أن هذه المنظومات يمكن أن تلعب دورا مهما يمكّن الدول من تحقيق مصالح مشتركة.

لكن الملاحظ هو وجود لا تناظر في مؤسسات الأمن بين بلدان شمالي وجنوبي المتوسط بسبب كثافة التطوير المؤسساتي في الشمال وقلته في الجنوب، حيث يفتقر الفضاء المتوسطي –الشرق أوسطي لمنظمات متخصصة، ذلك وأن مشاريع التكامل الإقليمي الأخرى في منطقة مينا (MENA) مثل: جامعة الدول العربية، أو إتحاد المغرب العربي (UMA) لم تطور إلى حد اليوم بعدا أمنيا حقيقيا، وذلك يعود جزئيا إلى عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط(1)، والريبة المتبادلة بين الدول العربية.

هذا الفراغ المؤسساتي للمؤسسات التعاونية الأمنية الإقليمية في الجنوب مثل: إتحاد المغرب العربي أو جامعة الدول العربية، تجعل إدراك الشراكة الأورو-متوسطية للامتداد إلى ما بعد الإتحاد الأوروبي "لمنطقة سلام واستقرار" كأداة للقوة الناعمة الأوروبية مستفيدة من مقاربات لمخاطبة الأمن/اللاأمن في المتوسط من خلال العمليات التدرجية للتوافق هي أكثر استعجالا مما مضى(2).

توجه المشروع الأمني في إطار مسار برشلونة يعتمد على مقاربة بنائية اجتماعية ومعرفية لبناء الأمن الجهوي في إطار منظومة دولية إقليمية متوسطية، إلا

---

(1)-*Astrid B. Boening, "Mediterranean Regional Security in the 21st Century: Regional Integration through Development and Its Security Impact on Euro-Med Partnership Members", Jean Monnet/ Robert Schuman Paper Series, Vol.7, N°9, May 2007, P.11.*

(2) - *Ibid, P.11.*

أن بناء هذه المنظومة الأمنية المتوسطية يتطلب "بناء جماعة معرفية" Epistemic (Community) في المتوسط كوسيلة للجتمعة "التنشئة الاجتماعية" (Regional Socialization).

وبذلك مسار برشلونة يهدف لجمع النخب الأورو-متوسطية في إطار مؤتمرات وزارية في ميادين مختلفة وفي كل القطاعات التي مستها الشراكة، الأمنية منها بشكل خاص، عن طريق عقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر "للجنة الأورو-متوسطية"، إضافة إلى بناء "إجراءات بناء الشراكة " (PBMs) لإيجاد معايير مشتركة وفهم جماعي للتحديات الأمنية في الجهة المتوسطية. إلى جانب الدور الفعال لكل من شبكة "أورومسكو" (EuroMeSco) لمعاهد السياسة الخارجية، والمنظمة الدولية للدراسات المتوسطية (STRADEMED) باعتبارهما كقناتي اتصال مع المجتمع المدني[1].

ولعل أهم ما تم التوصل إليه من خلال الاجتماعات الوزارية للمسؤولين الكبار، هو تبني "ميثاق أورو-متوسطي للسلم والاستقرار" بناء على ما نصت علية المحطة الثالثة لمسار برشلونة (شتوتغارت 1999)، والحقيقة هي أن هذا الميثاق جاء كبديل لمشروع "العقد من أجل الأمن والاستقرار" الذي أطلقته فرنسا خلال ندوة فاليتا (أفريل 1997)، والذي أثبتت ردود الفعل العربية عليه أن للتطبيع الأمني مع إسرائيل حدود لا يمكن تجاوزها، فكان أن خفض الطموح السياسي لتبني صيغة "ميثاق" بدل "عقد"، ومع ذلك فقد بقي الصراع العربي-الإسرائيلي عقبة أمام تحقيق المشروع.

إن المنظومة الأمنية التي يسعى الإتحاد الأوروبي لإنشائها حالها حال مشروع الشراكة الأورو-متوسطية أوروبية المرجعية أحادية الاتجاه، لكون الإتحاد الأوروبي هو الطرف الأقوى، والدليل على ذلك هو أن معظم اللقاءات الأورو-متوسطية تعقد في مدن وعواصم أوروبية، ولذا فهي تخدم الأغراض والمصالح الأمنية الأوروبية لا محالة.

([1]) - *Fulvio Attina, "The European Security Partnership, NATO and The European Union", Op.Cit, P.7.*

أما الهدف الثالث الموالي للإستراتيجية الأوروبية فهو على المدى البعيد "بناء جماعة أمنية تعددية" "Pluralistic Security Community" في المتوسط، ترتكز بالأساس على تنمية هويات جهوية وثقافة سياسية مشتركة، وتطوير وتنمية لنمط جديد من الممارسة الدبلوماسية يعتمد نجاحه على الهندسة السياسية والاجتماعية للهويات الجهوية(1).

لذا، تختلف الجماعات الأمنية عن الشراكات الأمنية، ففي تعبير دويتش " Karl Deutch" الجماعة الأمنية هي:

"A group which, because of responsiveness and community has given up the military option in regard to their mutual interactions replacing it with dependable expectations of peaceful change"

إذن، تشكل الجماعة الأمنية مجموعة من البلدان يكون بينهم إجماع على إلغاء الحرب كآلة لحل النزاع، وتربطهم مستويات عالية من تدفق للاتصالات والصفقات، ما ينتج شروط مناسبة لإنشاء مؤسسات لحل النزاع سلميا، على النقيض من ذلك اتفاقيات الشراكة الأمنية مشكلة ضمن مجموعة البلدان المميزة بانقسامات نزاعية، ومحدودة التبادل في الصفقات والاتصالات، لكن رتبت لإدارة انقساماتهم الصراعية عن طريق الأخذ بخطوات نحو تخفيض خطر المجابهة العنيفة والسماح لتدفق الاتصالات والصفقات والعمل على زيادتها، لذا من المحتمل أنه بقدر ما تصبح شراكة الأمن متينة وأقوى بمرور الوقت، تطور إلى جماعة أمنية، لكن لا دليل على مثل هذا التغيير هو متوفر اليوم(2).

وميز دويتش بين "الجماعات الأمنية المدموجة" التي تشكل بالدول التي تترك سيادتها الكاملة وتندمج في الدولة الموسعة، و"الجماعات الأمنية التعددية" التي تحتفظ فيها الدول باستقلالها القانوني لكي تطور مؤسسات مشتركة وإحساس "نحن نشعر" "We Feeling"(3)، وعندما تبنى مثل هذه المناطق المعرفية اجتماعيا، يمكن أن يتخيل الناس بأنهم يتشاركون قدرهم مع أناس من دول أخرى. لكن جماعة أمنية

---

(1)- *Emanuel Adler, "A Mediterranean Canon and An Israeli Prelude to Long Term Peace", Jean-Monnet Working Papers, N°34, April 2001, P.1.*

(2)- *Fulvio Attina, "European Security and Development of The Euro-Mediterranean Partnership", Op.Cit , P.7.*

(3)- *Fulvio Attina, "European Neighbourhood Policy and Building of Security around Europe", Op.Cit , P.17.*

تعددية متوسطية قد تستغرق وقتا طويلا للتطوير[1]، بسبب اختلاف هويات دول ضفتي المتوسط التي تصل حد التناقض والعداء، فالدول الأوروبية خاصة المتوسطية منها كانت قوى استعمارية في جنوب المتوسط. ومع ذلك يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة إلى التأثير على هويات الدول الجنوبية، عن طريق توسيع مجالات الشراكة، وتقديم الدعم المالي (في إطار برنامجي ميدا 1 و2) (MEDA 1&2).

إن بدء نظام الأمن التعاوني الأورو-متوسطي أخذ مكانا وتداخل مع تجربة منظمة الأمن والتعاون الطويلة المدى على الجانب الشمالي لحوض المتوسط، ومحاولات مجموعات العمل على الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي (ACRS) (أنظر الملحق رقم (5)) في المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام في الشرق الأوسط على الجانب الجنوبي الشرقي لنفس المنطقة، ورغم ذلك فالشراكة الأورو-متوسطية يمكن أن تكون بصعوبة مقارنة بهذه التجارب المجاورة لأنه على الرغم من استعمال نفس المنهج؛ إنجاز الأمن من خلال الوسائل التعاونية، إلا أن السياقات الإستراتيجية السياسية مختلفة أساسا، وبينما هنالك اتساق وعلاقة رسمية مباشرة بين السياق الإستراتيجي والممثلين في (CSCE/OSCE) وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، ففي المتوسط العلاقة غير مباشرة وحتى ملتوية أحيانا[2]. إن السمة التي تساهم في تعريف هذا الاختلاف هي في الحقيقة بأن الشراكة الأورو-متوسطية هي بين-إقليمية، وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية فالإتحاد الأوروبي ليس فاعل أمني تام في مجال الشراكة الأورو-متوسطية، ولهذا السبب فهو لا يستطيع أن يصبح على اتصال مباشر بالعوامل التي تؤثر على تصوراته الأمنية في هذه المنطقة[3].

هذه القلة في المنزلة الإستراتيجية في منطقة مجاورة مهمة تؤثر على أمن الإتحاد الأوروبي، ترغمه للبحث عن دور متزايد في منطقة المتوسط، لهذا من

([1])- *Emanuel Adler, Beverly Crawford, “ Constructing a Mediterranean Region: A Cultural Approach”, at the Conference on: “The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region”, Portugal, 6-9 June, May 2002, P.8.*

([2])- *Roberto Aliboni, “Confidence Building, Conflict Prevention And Arms Control in the Mediterranean Partnership”, Op.Cit, P.02.*

([3])- *Ibid, P.02.*

وجهة نظر أوروبية الشراكة الأورو-متوسطية موجهة أولا لبناء و تعزيز ثقة الشركاء المتوسطيين في الإتحاد الأوروبي كرائد لترقية أمنه ومنزلته الأمنية ودوره في المنطقة[1].

الفجوات التركيبية والتصورية شمال- جنوب في مسألة أمن المتوسط لا يمكن أن تكون أكثر تأكيدا، هذه الفجوات التي تفسر بفشل خلق نظام موثوق لأمن ضفتي المتوسط[2]، بسبب الاختلاف في ثقافة الأمن السائدة بين الإتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا، مسارات الأمننة "Securitization" و الدمقرطة "Democratization" لها فهم مختلف، لأن هذه الممارسات التفاعلية في العلاقة بين الأمن والديمقراطية تحدد لمناقشة وجهات النظر المتباعدة بدون اتفاق على لغة إستراتيجية مشتركة[3].

لذا فالتعاون السياسي الأمني بين الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي يظهر لكي يكون "جماعة مركب أمن" "Security-Complex Community"، حيث الخلافات الرئيسية على قضايا أمنية تؤدي إلى عداوة مخفّضة بتقدم تدريجي بين البلدان الشريكة، لكن دون الوصول إلى نظام قيم مشتركة[4].

---

(1)- *Idem .*

(2) - *Antonio Marquina, Mohamed Selim, "Security Concept, Institutions and Strategies for Cooperation Partnership and Conflict Prevention in Mediterranean", UNISCI Discussion Paper, May 2003, P.13.*

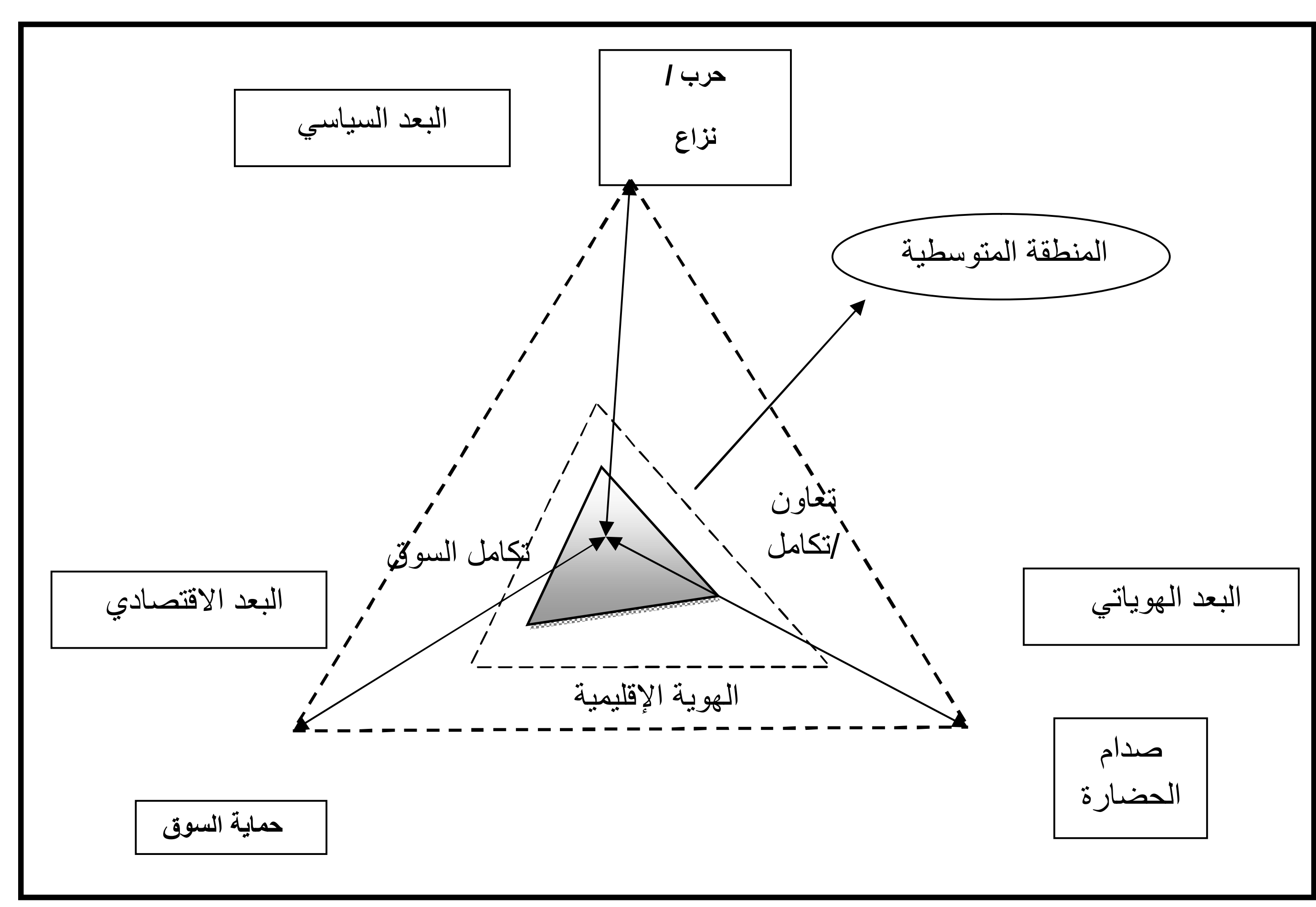
(3)- *Said Haddadi,"Political Securitization and Democratization in the Maghreb: Ambiguous Discourses and Fine-tuning Practices for a Security Partnership", Institute of European Studies, , Paper 040323, University of California, Berkeley, Year 2004, P.19.*

(4)- *Ibid, P.20.*

المطلب الثاني: صورة الإقليمية في المتوسط: إقليمية معانية/متغيرة

لفهم معنى "إقليمية المتوسط" يجب التوضيح بأن هذه الإقليمية ليست مرادفة للتكامل الإقليمي. وهناك ثلاث عناصر مطلوبة للإقليمية هي:(1)- تفاعلات سياسية، (2)- تكامل اقتصادي (كالاعتماد على عملة مشتركة، أو سوق مشتركة تؤسس بنود التجارة التفضيلية)، (3)- هوية إقليمية (الاشتراك في تعاريف القيم والمبادئ)[1].

إذن فالإقليمية مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن بعد سياسي، اقتصادي، وهوياتي، وبربط هذه الأبعاد الثلاثة تبدي وجود إقليمية المتوسط. كل هذه الأبعاد يمكن تخيلها كاستمرارية ودمجها في مثلث الإقليمية "Triangle of Regionalism "، (كما هو موضح في الشكل رقم (1)).



الشكل رقم (1)

يشير المثلث إلى أن الإقليمية يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة منذ تحركه على طول ثلاث استمراريات، تعكس: البعد السياسي (الانتقال من الحرب والنزاع إلى

---

(1) - *Stefania Penebianco, "Volatile Regionalism in the Mediterranean Area", Op.Cit, P.157.*

التكامل السياسي)، البعد الاقتصادي (الذي يتحرك من غياب تفاعلات اقتصادية أو عقوبات أو مقاطعات إلى تكامل السوق)، والبعد الهوياتي (والذي يتراوح من التصادم المفترض للحضارة إلى الاشتراك في هوية إقليمية). لكن السؤال المطروح هو: هل يمكن تطبيق هذا التعريف التعددي للإقليمية على منطقة المتوسط؟

في حوض المتوسط هناك العديد من التحديات التي تضعف أبعاد الإقليمية، فمثلا هناك قلة في الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية الفعالة، كما من الصعب تمييز حدود "المنطقة الأورو-متوسطية" التي يعاد تعريفها بشكل مستمر طبقا للمصالح السياسية والأولويات، علاوة على ذلك عمل المؤسسات السياسية يقتصر على النشاطات العرضية، وأخيرا فإن الهوية الإقليمية يمكن القول أنها ناشئة بشكل ضئيل إن لم يكن منعدما[1].

إذن فأبعاد الإقليمية في المتوسط هي في مشكلة، حيث فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي لمثلث الإقليمية يفترض أن تكامل السوق هو الشكل الأقرب للإقليمية الاقتصادية، ولسوء الحظ فإن نسب التكامل الاقتصادية المنخفضة في المنطقة الأورو-متوسطية لا تسمح بمطابقتها للنافطا (NAFTA)، أو الآزيان (ASEAN)، ولا رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (MERCUSUR). فالإتحاد الأوروبي أبرم الاتفاقيات الأورو-متوسطية مع كل البلدان العربية، لكن السياسة الحمائية تستمر(خاصة المتعلقة بالمنتجات الزراعية والمنسوجات)، وكان من المفترض إنشاء منطقة تجارة حرة سنة 2010، لكن هذا التاريخ قوبل فقط بشكل رمزي.

وبذلك فالتكامل الاقتصادي الإقليمي المتوسطي استند على منطقة تجارة حرة مازالت بالأحرى ضعيفة، وحتى فترة قريبة فإن ليبيا البلد المتوسطي كانت خاضعة لعقوبات اقتصادية لأسباب سياسية (حادث طائرة لوكيربي)، كما أن انتخاب حماس لقيادة الحكومة الفلسطينية تلي بدوره بعقوبات اقتصادية أوروبية، وهذا النوع من الإجراء السياسي يمنع أي نوع من الإقليمية الاقتصادية. ومع ذلك فالعقوبات الاقتصادية مازالت على جدول الأعمال السياسي للإتحاد الأوروبي وقد يتبنى ضد بلد شريك متوسطي.

([1]) - *Ibid, P.157.*

ثم أنه منذ 1995 تضمنت الشراكة الأوروبية واتفاقيات التعاون ما يسمى ببند "المشروطية"، واستنادا له يمكن تعليق المعاملات التفضيلية في كل الاتفاقيات الأورو-متوسطية كسياسة رد فعل محتملة مثلا لعدم الامتثال لمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان. والنتيجة هي أن مثلث الإقليمية يتحرك في المتوسط بشكل لا عقلاني حيث تصبح الاستمرارية الاقتصادية أقرب إلى "العقوبات" لكن نادرا ما تصبح "تكامل سوق"(1).

أما استمرارية البعد السياسي الذي يصنف من الحرب أو النزاع إلى تعاون سياسي أو حتى تكامل. وهذا البعد هو بعد حاسم في المتوسط خاصة بعد تجدد انتشار النزاع العربي-الإسرائيلي الذي تلا الانتفاضة الثانية التي انفجرت في سبتمبر 2000، والعطل الناتج في عملية السلام في الشرق الأوسط (MEPP)، مما يؤثر سلبا على الإقليمية السياسية. خاصة وأن القضية السياسية في هذه المنطقة جدالية، وتفترض صلة عالية عالمية وأوروبية في شروط الأمن.

عكس إعلان برشلونة في تركيبه مفهوم الأمن المتعدد الأبعاد الذي ظهر في التسعينيات، الذي هو مركب من ثلاثة فصول: أمنية سياسية، اقتصادية مالية، ثقافية إنسانية اجتماعية، وكان الهدف الطويل المدى هو خلق نظام أمن من خلال إجراءات بناء الشراكة (PBMs) كبديل للمعضلة التقليدية للأمن التي تعتمد على الوسائل العسكرية، ومن خلال أشكال الشراكة الأورو-متوسطية (EMP) الجديدة للتعاون المؤسسي الإقليمي فالمسعى هو إنشاء منطقة سلام واستقرار في المتوسط. باعتبار الشراكة كمشروع تعاون إقليمي يؤدي إلى السلام والأمان واستقرار المنطقة. تميز السياق التاريخي لتوقيع الإعلان بالزخم الخاص لبدء عملية السلام في الشرق الأوسط في أوائل التسعينيات، ونوع من الحماس الذي تلا مؤتمر مدريد للسلام 1991 واتفاقيات أوسلو في 1993 التي وضعت الشروط السياسية لحل النزاع العربي- الإسرائيلي، وهو ما أقنع بلدان عربية زائد مالطا وقبرص، تركيا وإسرائيل لتوقيع الإعلان والالتزام بالمعايير الأوروبية ومبادئ وقيم مثل الدفاع عن حقوق الإنسان؛ ترقية الديمقراطية؛ تحرير السوق؛ الإشراك السياسي للمجتمع المدني، لكن

(1)-*Idem, P.157.*

عمليا لم يكن هنالك تقارب حقيقي ضمن هذا التركيب المتعدد الأبعاد، وبذلك انتقد مشروع الشراكة الأورو-متوسطية التي تمت صياغته ضمن دوائر السياسة الأوروبية وعرض على الشركاء، فإما توافق وتوقعه وتشارك في هذه العملية الإقليمية، أو ترفضه وتبقى محددة إقليميا (كليبيا مثلا).

ومع فجر القرن الواحد والعشرين، الذي ميزه مأزق عملية السلام في الشرق الأوسط، الهجمات الإرهابية العنيفة، نقص الأموال المخصصة للتعاون الأورو-متوسطي، ما خفض بشدة الفرص الملموسة لعمل مسار التعاون الإقليمي المتعدد الأبعاد المتوقع في الشراكة الأورو-متوسطية. وعلاوة على ذلك أعادت الحرب في لبنان 2006 وحرب غزة 2008 بشكل صريح دراماتيكي "خيار الحرب" كآلية لحل النزاعات السياسية في المنطقة، الأمر الذي يحرك البعد السياسي "لمثلث الإقليمية" نحو طرف نهاية الاستمرارية، بعيدا عن حكم إقليمي للمشاكل المشتركة، يحول دون إعاقة الحوار على التعاون السياسي[1].

وفي ظل هذا السياق فإن إجراءات بناء الشراكة لا تستطيع الاشتغال كآلية تعاون، في حين أثبت الصراع العربي-الإسرائيلي كونه واحدا من العقبات الرئيسية للتعاون والاستقرار الإقليمي، جعل الهدف الذي وضع في تصريح برشلونة غير قابل للإنجاز، فتأسيس منطقة للسلام والاستقرار في مثل هذا السيناريو المؤشر بزيادة العنف والحرب، يجعل بناء الثقة والأمان بين شاطئي المتوسط أمرا بعيد المنال.

إن البعد الأخير "لمثلث الإقليمية" هو الهوية، حيث تعرقل تشكيلات صدام الحضارة أي شكل من الإقليمية أو وجود هوية إقليمية، هذه الأخيرة التي يمكن تصورها كنتيجة نهائية لعمليات بناء الإقليم. ولسوء الحظ فإن الهجمات الإرهابية على البنتاغون والأبراج التوأمية في نيويورك في 2001، إلى محطة سكك حديد "Atocha" في مدريد 2004، إلى قطار أنفاق لندن في 2005، إضافة إلى العديد من الهجمات الإرهابية الأخرى في البلدان الجنوبية، أدت إلى زيادة التعصب وسوء الفهم الثقافي بين الساكنين على ضفتي المتوسط، وصل هذا الاتجاه السلبي قمته أثناء

([1])- *Idem, P.160*.

ما سمي بـــ:" أزمة الصور الكاريكاتورية الدانماركية " في 2006، ثم ما حدث في جوان 2009، الذي أثبت أن ما يميز الوقت الحاضر هو "موجة من التعصب أو عدم التسامح"، باعتبار أن الأحزاب الأوروبية التي لاقت الدعم الأكبر من الناخبين الأوروبيين هي الأحزاب المتطرفة، التي كانت عندها برامج انتخابية مشبعة بالمحادثات عديمة التسامح، والرؤى الخائفة من الأجانب المتعددي الأعراق الموجودين في أوروبا، بينما أغلب الأحزاب اليسارية الأوروبية التي تستحسن التكامل العرقي فقدت إجماع الناخبين. إن هذه القراءة الحضارية الثقافية والدينية، لاسيما بعد أحداث 11 من سبتمبر التي أعطت مصداقية لأطروحة هنتنغتون، وتظهر التصعيد في قراءة التهديد والعداء السياسي، فأصبح العالم الإسلامي يوصف بالعدو فقط لأنه يمثل "الآخر"، كما تعبر عن انخفاض في سقف التسامح الغربي، عن طريق تقديم تهديدات غير عسكرية بمفردات عسكرية[1].

فالاستقطاب الإقليمي سببه تجدد انتشار النزاع العربي-الإسرائيلي، والحرب في العراق وآثارها، ما كان له نتائج جدية حتى على مستوى العلاقات الفردية الأورو-متوسطية. لذا فالخوف من الأجانب(Xnophobia)، ورهاب الإسلام (Islamophobia)، وتزايد اللاتسامح حتما يعيق الثقة المتبادلة وتبني الهوية المشتركة. وكل هذه الأحداث تشير بأن منطقة المتوسط في السنوات الأخيرة أثر عليها زيادة التعصب، وهكذا فهي بعيدة عن خلق هوية إقليمية متوسطية، بينما للتحرك على طول استمرارية الهوية نحو "المنطقة الرمادية" من الإقليمية، فالهوية الإقليمية يجب أن تنشأ من قبل الاشتراك في "نحن نشعر" وإحساس الملكية المشتركة للفضاء المتوسطي. لكن السنوات الـــ16 الأخيرة التي طبعها الركود الاقتصادي، النزاعات السياسية، وسوء الفهم الثقافي الجدي، جعلت من عملية بناء إقليم متوسطي مسعى صعبا. إن الهوية السياسية الإقليمية لا تظهر من خلال تقارب مصالح الممثلين فقط لكن من خلال المساومة التصورية والإجماع الجدلي، واستعمال

([1])- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص120.

للمعايير والاتفاقيات ذات الدور الفعال قد يصبحان تراكيب ضمن عمليات أعمق من الاتصال الاجتماعي وتطوير للقيم والمعايير الداخلية(1).

إن التشكيل الهادف "لهوية مشتركة" في توسيع الإتحاد الأوروبي لتقود إلى الاستقرار الإقليمي، وقراره لقبول موجة ثانية من مقدمي الطلبات لدخول الإتحاد، ذلك القرار الذي اتّخذ تحت ضغط الأحداث التي أحاطت بتعاقب الحروب اليوغسلافية وأزمة كوسوفو، لا تعني بالضرورة أن ما كان جيدا لــ: 15 بلدا أوروبيا سيكون جيدا للغرب والإسلام، أو لإسرائيل وفلسطين، ببساطة لأن الشروط في أوروبا قد لا تكون نفسها في مكان آخر(2)، ما يوضح استحالة أخذ نموذج (مثل OSCE) وتطبيقه أو تحويله آليا إلى مكان آخر، فعلى خلاف (OSCE) العلاقة الأورو-متوسطية لا تعكس بالكامل فكرة التعاون المتساوي، ويجب أن تنجز مستويات جديدة للتكامل بتقوية إحساس الملكية المشتركة في العلاقة بكل الشركاء المتوسطيين(3)، كما أن الحقيقة بأن "ثقافة الأمن" في بلدان جنوب المتوسط تختلف بدرجة كبيرة عن تلك التي في أوروبا وتجربة مؤتمر الأمن والتعاون/منظمة الأمن والتعاون، إضافة إلى أن البيئة السياسية والنفسية مختلفة هي الأخرى، مما يؤثر على بناء الأمن الإقليمي في المتوسط(4). وبسبب هذه الاختلافات الثقافية والتفاوت الاقتصادي في المتوسط، ستكون عملية التكامل لأكثر صعوبة من عملية التكامل الأوروبي أو التكامل في منطقة آسيا والمحيط الهادي أين الاختلافات الثقافية الوطنية والتفاوت الاقتصادي أصغر وأقل تقلبا، ففي شمال إفريقيا مثلا الدول الإسلامية والفقيرة بالدرجة الأولى مرتابة بعمق من المحاولات الغربية لتفرض عليها "هوية إقليمية"، هذه الهوية التي تعتبر كمكون رئيسي في بناء إقليم ضمن نظرية جماعات الأمن التعددية والتي هي مستمدة بوضوح من مبادئ وقيم التنوير الغربية، وهي لا تعتمد على المعايير المشتركة التي تخلق ثقافة مدنية متسامحة فقط لكن أيضا على المؤسسات التي تجسد هذه المعايير بدعم من الدول القوية ماديا، وفي منطقة

---

(1)- *Emanuel Adler, Beverly Crawford, Op.Cit , P.5.*

(2)-*Ibid, PP.6-7.*

(3)-*Pardo Sharon, Lior Zemer, "Toward a New Euro-Mediterranean Neighbourhood Space", European Foreign Affairs Review, N°10, 2005, P.47.*

(4) -*Abdennour Benantar, « NATO, Maghreb and Europe », Op.Cit, P.180.*

المتوسط هذه المعايير والمؤسسات والدول القوية كلها تقع أو تتبع من الغرب[1]. وعلاوة على ذلك فالشراكة الأورو-متوسطية كانت كاستجابة لإدراك أوروبي بأن التهديدات لأمنه تنجم عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وباعتبار الإتحاد الأوروبي هو الشريك الأقوى فهو قادر على أن يفرض مصالحه ورغباته على جيرانه المتوسطيين، وتبعا لذلك تنظر العديد من الدول العربية إلى محاولة الشراكة الأورو-متوسطية "لبناء إقليم" كمكيدة استعمارية جديدة مهددة، والنتيجة هي ثقافة مشتركة إجبارية مؤسسة في علاقات القوة اللامتماثلة فلا يمكن أن تثير إلا النزاع[2].

ورغم أن الشمال كانت له تجربة عظيمة في بناء الأمن وإمكانية الاستفادة منها لبناء نظام متوسطي، إلا أن عملية هلسنكي تظهر أن بناء نظام أمن إقليمي كنموذج منظمة التعاون والأمن في أوروبا لا يمكن إنجازه بينما القضايا الأمنية في المتوسط مازالت مهيمنة، فهيمنة القضايا الأمنية الصلبة في الجنوب تخلق الشكوك بأن المقدمة لأنظمة أمنية ناعمة ستؤدي إلى تخليد القضايا الأمنية الصلبة، وتأكيد الإتحاد الأوروبي ومبادرات منظمة حلف شمال الأطلسي على القضايا الأمنية الناعمة لم تساعد لتحسين صورة هذه المؤسسات في الجنوب، لكن مثل هذه الصورة يمكن أن تمر بتحويل رئيسي إذا ما خاطبت مبادرات هذه المؤسسات بصدق القضايا الأمنية الصلبة الجنوبية، وهكذا تفتح آفاقا جديدة لمقدمة لأنظمة الأمن التعاوني، وتعطي مصداقية أكثر إلى أنظمة الأمن الناعم[3].

فالمسعى الصحيح لجدول أعمال أمن المتوسط يجب أن يقترن أيضا بتوسيع الفضاء المتوسطي، فمنذ البداية فضاء عملية هلسنكي شمل الممثلين المعنيين وذوي العلاقة في الشرق والغرب، إلا أن هذا لم يكن عمليا في كل المبادرات الأمنية الشمالية في المتوسط، هذه المبادرات ركزت على اختيار بعض الممثلين دون تحديد معايير واضحة باستثناء المصادقة السياسية للشمال، ولذلك أبقي الحوار الأورو-متوسطي مفصولا عن الحوار الأوروبي مع الخليج، الأمر الذي يخلق مخاوف

(1) - *Emanuel Adler, Beverly Crawford, Op.Cit , P.23.*
(2)- *Ibid, P.24.*
(3) -*Antonio Marquina, Mohamed Selim, "Security Concepts, Institutions and Strategies for Cooperation Partnership and Conflict Prevention in Mediterranean", UNISCI Discussion Papers, May 2003, P.13.*

الانقسامات السياسية في الجنوب. والإتحاد الأوروبي أصر على التفاوض مع ممثلي جنوبي المتوسط منفصلين، وهي المقاربة التي لم تتبع في أي تجمع إقليمي آخر، وحتى حضور جامعة الدول العربية (The League of Arab States) التي كانت منذ البداية في عملية برشلونة كغطاء لغياب بعض الدول العربية في العملية، وعلى أي حال فهذا الحضور الرمزي غير كاف، وتوسيع الفضاء المتوسطي لتضمين الممثلين العرب الآخرون الذين لديهم الرغبة للانضمام إلى العملية يمكن أن يشكل خطوة هامة في اتجاه تهدئة المخاوف الأمنية لممثلي جنوب المتوسط[1].

ليس تحليل الأمن في المتوسط بالمسألة الهينة، فالمتوسط بتعدد أمنه مع مستويات متميزة من المشاكل الإقليمية الفرعية، مع قضايا متعددة كمسألة الصحراء الغربية، الشرق الأدنى، بحر إيجة، البلقان، يطرح التساؤل عن مبررات استخدام "مقاربة متوسطية" للتعامل مع هذه الصراعات المحلية التي لا تشكل بؤر توتر إقليمية للمتوسط الجيوسياسي، في حين التغاضي عن أكبر بؤرة توتر إقليمية تنعكس على المنطقة ككل وتتجاوزها إلى النظام الدولي، لأن الصراع العربي-الإسرائيلي لطالما وقف ويحول إلى اليوم دون تقدم في مبادرات الأمن والتعاون المتوسطية، ومع ذلك يبقى الحديث عن المتوسط بصيغة الجمع أقرب منها إلى صيغة المفرد، ورغم أن هذه القضايا الأمنية لا يمكن أحيانا فهمها بمعزل عن بعضها البعض، لأن ما يحدث في شمال إفريقيا أو في الخليج يساهم بدرجة كبيرة في البيئة الأمنية الشرق الأوسطية، ثم أن الاعتماد المتبادل بين البيئات الأمنية المنفصلة تقليديا نتيجة السعي الواسع لامتلاك أسلحة ونظم معلومات حديثة أوجد "منطقة رمادية" "Grey Area" ذات دلالة[2]، (أنظر إلى الشكل رقم **(1)**).

مفردة المتوسط أصبحت مؤخرا من المفاهيم الحاضرة بقوة في الخطاب السياسي شمالا وجنوبا، رغم افتقارها إلى تحديد متفق عليه، وأصبح المتوسط حاضرا في مدركات وسلوكيات الدول المطلة عليه، فهو يشكل منطقة جيوسياسية فريدة من نوعها تتفرع لتشكل أقاليم داخل منطقة المتوسط الجيوسياسي متبعة نوعا

---

(1) - *Ibid, P.13.*

(2)- *عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 111.*

من الهويات الإستراتيجية ذات قاعدة جغرافية، سياسية وثقافية. ويستمر استخدام هذه المفردة للتعبير عن فضاء مفكك المفاصل ومختل الموازين، بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، بل وحتى داخل الضفة الواحدة. وبذلك فالمتوسط يمثل واقعا جيوسياسيا متعددا ومشاهد مختلفة[1].

الأمن الإقليمي للمتوسط معقد جدا ويمكن أن يحلل من العديد من المظاهر الأخرى: مثل السلام من ناحية حضور الديمقراطيات التحررية؛ مستوى التنمية الاقتصادية؛ الاعتماد الاقتصادي؛ إطار ثقافي مشترك؛ حضور تجانس إقليمي؛ تشكيل ميزان قوى إقليمي، تهديد خارجي مشترك أو عدم وجود علاقة متبادلة لشن الحروب الدولية، وأخيرا رضى مشترك بالوضع الإقليمي الراهن.

إذا كانت "المنطقة/الإقليم" من المنظور الأمني تعني وجود نظام متميز وذي دلالة لعلاقات الأمن بين مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا، وبأن تحديد هوية نظم إقليمية يضع مستويين للتحليل يوجدان بين النظام والدولة؛ النظم الفرعية نفسها، وأنماط العلاقات بينها. كما يشكل ميزان القوى المحلي عاملا مميزا للبيئة الأمنية. فإن المتوسط لا يشكل منطقة وفق هذا التصور الأمني. لكن رغم أن المتوسط يمثل برزخا أمنيا بين مركبين للأمن الغربي (الأورو-أطلسي) والشرق الأوسطي المتميزان بحساسية أمنية شديدة، إلا أن ذلك لا يعني انفصالا تاما بين الشواغل الأمنية في المنطقة.

صفوة القول، أن الإشكالية الأمنية متوسطيا تعاني من غياب موضوعي لتصور مشترك للأمن في المنطقة بين دول الضفتين من جهة وبين الدول الجنوبية من جهة أخرى، كما تعاني خللا كبيرا لصالح الضفة الجنوبية، هذا اللاتوازن واللاتماثل مرشح للاستمرار مستقبلا خاصة مع عمل الغرب على الإبقاء على قدرات الدول العربية محدودة جدا بشتى الوسائل مستعملا في ذلك القوة إن اقتضى الأمر، وصار يؤثر بوضوح في المشهد المتوسطي من خلال صياغة علاقات العرب فيما بينهم ومع الأطراف الأخرى، وفي المقابل فإن الدول العربية تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط ولم تستطع التوصل بعد إلى موقع الطرف المؤثر

([1])- *نفس المرجع، ص112.*

على الأطراف الأخرى. إضافة إلى الاختلاف الواضح الذي يصل حد التناقض في مدركات التهديد على جانبي المتوسط[1].

المتوسط قد يعتبر كمخبر لتجربة مهمة تأخذ مكانا في العلاقات الدولية الراهنة، هذا يستلزم اختراع "منطقة" غير موجودة لحد الآن وهندسة اجتماعية لهوية إقليمية التي لا تؤسس على أساس الدم أو الدين بل على أساس المجتمع المدني[2]. فخلال السنوات التي انقضت منذ توقيع إعلان برشلونة أثبت مفهوم الأمن مركزيا في النقاش بين شركاء شمالي وجنوبي المتوسط، إلا أن هذا النقاش لم يولد اشتراك في مفهوم الأمن، وهكذا لم يسمح بتعزيز تلك الأرضية التصورية المشتركة اللازمة بشدة للشراكة الأورو-متوسطية، فبسبب الاختلافات في التصورات والرؤى الأمنية، الشركاء لم يكونوا قادرين على خلق أرضية مشتركة ولا بناء التعاون بحزم، ولذلك لم يكونوا قادرين على التوقيع على "الميثاق الأورو-متوسطي للسلام والاستقرار"[3]. ما يطرح أهمية استكشاف مفهوم الأمن ضمن الإطار الأورو-متوسطي الذي يجب أن يستمر لكي يضيق الفجوات بين التصورات والأهداف، ولجعل من الممكن خلق أرضية مشتركة[4].

بدلا من المشاريع الأمنية الإقليمية الشاملة الطموحة المتصورة في عملية برشلونة، وضعت السياسة الأوروبية للجوار بجدية في المسألة الإقليمية، بتمهيد الطريق للعلاقات الأورو-متوسطية الثنائية، ثم أعاد الإتحاد من أجل المتوسط هيكلة العلاقات الأورو-متوسطية طبقا للتجمعات الإقليمية الخاصة التي خلقت حول مشاريع تقنية، والذي قد يتضمن ممثلين خاصين وفواعل غير إقليمية، ما يمكن أن يعتبر كتجربة للعملية الإقليمية المتغيرة، لكنه بالتأكيد ليس المقدمة إلى الإقليمية المؤسسة[5]، فالمتوسط ليس له "هوية إستراتيجية" تعترف بوجود خصوصيات كل الأقاليم والأطراف، هناك هويات أمن تشمل أمن إتحاد أوروبا الغربية، زائد أمن الإتحاد الأوروبي، زائد أمن منظمة حلف شمال الأطلسي، زائد أمن منظمة الأمن

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص ص114-115.

(2)- *Emanuel Adler, Beverly Crawford, Op.Cit, P.5.*

(3)- *Roberto Aliboni, "Security and Common Ground in the Euro-Med Partnership", Op.Cit, P.5.*

(4)- *Ibid, P.5.*

(5)- *Stefania Penebianco, "Volatile Regionalism in the Mediterranean Area", Op.Cit, P.162.*

والتعاون في المتوسط، لكنهم لم يتوصلوا لحد الآن لأمن متوسطي (أي: أمن + أمن + أمن = أمون، لكن لا يساوي أمن متوسطي)، إن المنطقة بهذا المعنى بعيدة عن تطوير منظور أمن متكامل وشامل للمتوسط[1].

المطلب الثالث: أخطار تعدد المبادرات الأمنية في المتوسط

إن المبادرات الإقليمية المتنوعة التي تم التطرق لها فيما سبق من البحث، إضافة إلى أخرى لم يتم ذكرها (للاطلاع على مختلف المبادرات أنظر إلى الملحق رقم (5))، تعكس إعادة الاعتبار للمتوسط، وحقيقة بروزه كقيمة جيوستراتيجية خاصة بعد فترة الحرب الباردة، ومع ذلك فإن هذا الاهتمام بهذه المنطقة كان له تأثير سلبي على بناء الأمن الإقليمي، حيث أن الانتشار السريع والمتتالي للمبادرات نتج عنه جملة من الانعكاسات السلبية يمكن اختزالها فيما يلي:

أولا: تأثير اجتماعي وسياسي، يتمثل في جملة من الذرائع والحجج لتجنب التعامل مع المصادر الرئيسية للاأمن واللاإستقرار في المنطقة، ما يسمح لأصحاب المبادرات بتجنب التعامل مع النزاعات العالقة الرئيسية: سبتة ومليلية، قبرص، الصحراء الغربية، والصراع العربي-الإسرائيلي، الذي يمثل أكبر بؤرة توتر وعدم استقرار في المنطقة. وحجتهم في ذلك، هي أن المبادرات المطروحة مكملة ومدعمة لبعضها البعض وهدفها الأساسي مساندة عملية السلام، أما في الحقيقة، فإن هذه المبادرات الإقليمية ما هي إلا شهود حتى نهاية عملية السلام[2]، واتضح أنها لا تؤثر إطلاقا على بؤر التوتر وكأنها تحمي نفسها، كما أنها لم تنجح حتى ولو في فرملة هذه النزاعات لأنها ببساطة لم تصمم أصلا لحلها، إنما تتطفل على الجهود الأخرى وعلى مسارات السلام. لذا فهي لم تأتي بشيء جديد فيما يخص قضية الأمن في المتوسط، وهدفها دفع العرب للتطبيع وقبول إسرائيل في المنطقة، وبذلك فهي تعمل على إدارة الوضع الراهن لا غير.

وبما أن كل المبادرات الإقليمية أطلقت بفضل عملية السلام العربية – الإسرائيلية، وجاءت في إطار دينامية أوسلو بتقديم نفسها كمنبر لالتقاء العرب

([1]) -*Abdennour Benantar, "NATO, Maghreb and Europe", Op.Cit, P.185.*

([2])- *Abdennour Benantar, "Mediterranean Regional Security Building: Pursuing Multilateralism", In: Alastair Cameron, "Euro-Mediterranean Security: Moroccan and British Perspectives", RUSI Occasional Paper, Whitehall, London, November 2010, P.15.*

والإسرائيليين، فإنها تتأثر بمجريات هذه العملية وما آلت إليه، ورغم أن الأوروبيين يقرون بأن مسار برشلونة يعمل كآلية للتطبيع العربي-الإسرائيلي، إلا أنهم في نفس الوقت يرفضون أن يكون منبرا يسعى من خلاله العرب لإدانة سياسة إسرائيل، في حين أن الموقف العربي يؤكد ويصر على أن الصراع العربي-الإسرائيلي يبقى العقبة الأساسية أمام إحلال الاستقرار والأمن في المنطقة، وبالتالي عدم إمكانية الفصل بينه وبين المبادرات الإقليمية سواء الاقتصادية منها أو الأمنية(1) ، بدليل أن كل هذه المبادرات تعثرت بالمسائل الأمنية الرئيسية بسبب هذا الصراع العالق(2)، ما يثبت أن أي محاولة لفك الترابط الأمني في المتوسط سيكون مصيرها الفشل لا محالة.

ويمكن الاستدلال بتجربة مجموعة (5+5) التي تبرز كيف أن هذا الصراع يمكن أن يكون عامل فك ترابط، وترابط في نفس الوقت، حيث كان الهدف من التحديد الجغرافي للمجموعة منذ البداية واقتصارها على غرب المتوسط هو عزل نفسها عن بيئة النزاع الشرق أوسطية، ومع انطلاق عملية السلام فقد هذا الإطار مبرر وجوده السياسي، لكن أزمة عملية السلام فيما بعد كانت عاملا حاسما في إعادة إحيائه(3). كما أن الموازنة الجيوبوليتيكية بين إطار(5+5) وعملية برشلونة يعكس مشكلة تقييد المفاهيم الموسعة للتعاون الإقليمي، كنوع من الجدل للأبعاد الإقليمية والإقليمية الفرعية، وفي الحقيقة فإن انطلاق مبادرات جديدة يجعل الفواعل الرئيسية والمحلية أقل جدية وأقل التزاما بالتعاون الإقليمي، لأنه عندما تظهر مشكلة ما يقومون ببساطة بترك مبادرة لصالح أخرى(4)، فبعد الإحباط الذي صاحب المبادرات الإقليمية المختلفة وخيبة الأمل بنتائج عملية برشلونة بالخصوص، كانت المحاولة للبحث عن بديل تمثل في إعادة إحياء المجموعة (5+5) في قمة تونس، وإن كانت هذه المجموعة المحدودة في الحقيقة تفتقر للتمويل ولا تمثل بديلا لمسار برشلونة(5). وهذا يعني التعامل مع هذه المشاريع بأنها قطع غيار تستبدل بأخرى،

---

(1)- عبد النور بن عنتر،"البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، مرجع سابق، ص230.
(2) - *Abdennour Benantar," NATO, Maghreb and Europe", Op.Cit, P.183.*
(3)- *Ibid, P.183.*
(4)- *Abdennour Benantar, "Mediterranean Regional Security Building: Pursuing Multilateralism", Ibid, P.15.*
(5)- *Abdennour Benantar," NATO, Maghreb and Europe", Op.Cit, P. 184.*

لكن المشكلة هنا تصبح التعامل مع ما يصوره الفرنسيون "بمعضلة الصمام وقماش الأرضية"، فعندما تكون هناك حنفية تسرب المياه، استعمال قماش الأرضية سيكون مفيدا، لكنه لا يصلح المشكلة التي هي في الأساس الصمام[1].

ثانيا؛ أسبقية الثنائية، فكل هذه المبادرات والحوارات هي مسارات ثنائية لمجموعة (25+1)، هذا الاتجاه التركيبي في علاقات شمال-جنوب جدد ودعم بعدة مبادرات (اتفاقية عملية برشلونة، خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية، وبرنامج التعاون الفردي للحوار المتوسطي لحلف الأطلسي) وأدوات تطبيقها كلها ثنائية[2]، الأمر الذي يدعم المسارات الثنائية على حساب المسارات المتعددة الأطراف التي تخلق جوا من الثقة بين الأطراف، وهو ما لا يساهم في وضع أسس لإقامة بنية إقليمية أمنية موحدة في المتوسط، رغم أن مبادرة الحلف الأطلسي لا تزال تمشي بخطى ثابتة خاصة في مجال المسارات الثنائية، والمجموعة (5+5) التي تسير هي الأخرى بشكل صحيح في هذا المجال، وفشل مسار برشلونة الذي كان بسبب طموحه الأكبر من المبادرات الأخرى. كما أن الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي طبقا نفس المقاربة الثنائية للمرشحين للعضوية في مؤسستيهما، لكن العضوية صممت كأداة متعددة الأطراف في خاتمة العملية، أما في حالة المتوسط فالنتيجة النهائية مازالت علاقة ثنائية متقدمة[3]. ويبقى التفكك الأمني في المنطقة العائق الأول والأخير، ما يفسر بأن هناك خللا في تركيبة هذه المبادرات، إذ هناك كتل في الشمال متجانسة ومتفاهمة فيما بينها، وهناك دول من الجنوب تتقدم إلى هذه المبادرات فرادى ومتخاصمة فيما بينها وتحاول تحقيق مكاسب إستراتيجية على حساب الأطراف الأخرى، مثلا المغرب وتونس ظننتا انه بمسارعتهما للانضمام إلى هذه المبادرات والتنافس فيما بينها في ذلك سيحقق لهما امتيازات على حساب الدول

([1])- *Abdennour Benantar, "proliferation of initiatives and the process of dilution of the Mediterranean", lecture on: "The Union for the Mediterranean" workshop, Tunis, the Center for Mediterranean and international studies,*

http://www.africanmanager.com/site_eng/articles/13494.html

([2])- *Abdennour Benantar, "Mediterranean Regional Security Building: Pursuing Multilateralism", Op.Cit, P.15.*
([3])- *Ibid, P.15.*

الجنوبية الأخرى، ولكن لم يحصل هذا في الحقيقة وذلك ما استدعى تقديم المزيد من التنازلات، والمشكلة هنا هي أن عدم التجانس من جهة والتنافس العكسي من جهة أخرى يقوم بإجهاض أي عملية متعددة الأطراف، ما ولد قناعة لدى الحكام أن المسارات الثنائية أحسن من المتعددة كالمغرب مثلا (في قضية الشريك المتميز للإتحاد الأوروبي، والوضع المتقدم خارج حلف الأطلسي) تبحث عن التميز أمام الأشقاء، رغم أن الواقع يثبت عكس هذه الصفات الممنوحة، والخطاب هو عكس الممارسة تماما، على سبيل المثال مقولة: "تقاسم كل شيء ماعدا المؤسسات في سياسة الجوار" غير صحيحة فالحريات الأربع مبتورة، وإذا لم يكن هناك تقاسم فعلي للفضاء الأورو-متوسطي فلا يمكن تكوين مجموعة. إذن كلما كانت درجة الإجماع عالية جدا كلما كان التعاون في درجة عالية، وبالتالي يكون هناك اتفاق وتشابه بين الطرفين، بمعنى أن درجة التوافق بين الطرفين هي التي تحدد درجة التعاون.

ثالثا: الازدواجية في العمل وغياب التعاضد بين المبادرات[1]، بمعنى أن المبادرات عديدة ولكنها تعمل في نفس المجالات، مثلا مبادرة حلف شمال الأطلسي تقوم على العمل سويا مع قوات دول الجنوب، وخلق انسجام وتجانس في تعويد القوات على العمل مع بعضها بدون أي إشكال، ومجموعة (5+5) تتحدث عن نفس المجال، وكلها عضوة في المجموعة الأولى ماعدا ليبيا التي تم إعادتها فيما بعد، بالإضافة إلى الاشتراك في التعاون في مجال الحماية المدنية، ومنه تعاون البلدان المنخرطة في الحوار في العمل مع بعضها لمواجهة مشاكل طبيعية أو انفجار في مصنع للمواد الكيميائية مثلا، فهناك مبادرات تتحدث في نفس المجالات بدون فائدة، لأنها جميعها تركز على الجانب الأمني بالأساس، مما يفرغها من محتواها، ثم أن كل إطار سواء الإتحاد الأوروبي أو الحلف الأطلسي لا يريد أن يكون أحدهما منطويا تحت الآخر، إنما يسعى كل إطار إلى التميز والإنفراد بمبادرته، وهو السبب الذي دفع بالحلف الأطلسي إلى تسويغ مبررات بقائه بعد انتهاء فترة الحرب الباردة. وبخصوص قضية الازدواجية في العمل فقد طلبت الجزائر توضيحات من الأوروبيين بخصوص إضافة حوار أمني مع الدول المتوسطية المنخرطة في

([1])- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص 231.

الشراكة الأورو-متوسطية وذلك في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، والقيمة المضافة التي سيوفرها هذا الإطار مقارنة بالحوار المتوسطي للحلف الأطلسي[1]، وكذلك عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ودعت من خلال الندوة الوزارية الأوروبية-المغاربية المنعقدة في لندن في جوان 2004، إلى ضرورة أن يكون هذا الإطار المتعلق بقضايا الدفاع والأمن كإطار جديد بقيمة إضافية للمبادرات الجارية في مجال الحوار السياسي، لكن دون إحداث ازدواجية في العمل مع الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والمغرب من جهته ادعى في ماي 2005 أن أهداف وأعمال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع أهم من تلك المتعلقة بالشراكة الأورو-متوسطية[2]. وهو ما سيؤدي إلى خلق أطر جديدة التي ستؤدي بدورها إلى إضعاف الحوارات الشاملة وإعاقة إمكانية تشكيل بنية أمنية إقليمية في المتوسط[3]. وأحيانا هذه الازدواجية هي نتيجة داخل مؤسسة واحدة في حالة الإتحاد الأوروبي الذي يعمل من خلال مرحلتين: حوار في إطار الشراكة الأورو-متوسطية من خلال مجموعة كبار المسؤولين، وحوار على مستوى خبير بين اللجنة الأمنية والسياسية للإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع[4]، وحتى الدول المغاربية تساهم في هذه الازدواجية، كالجزائر في تفضيلها للحوار الأمني الأورو-مغاربي كعملية أمنية لبرشلونة مصغرة، والذي يوجد من خلال الإطار المحصور لمجموعة (5+5)، وكل هذا يشمل الانطلاق المستمر للهياكل الجديدة بعيدا عن أي تصور لبنية أمنية إقليمية[5]، وهذا التجزؤ في الأمن يمكن أن يبرر بتحديد البحر المتوسط على أنه مجموعة من المناطق الفرعية، ما يجعل الدينامية الأمنية المتوسطية مفككة المفاصل ومختلفة من منطقة إلى أخرى.

الإشكال الآخر يخص مجالات التعاون، فأصحاب المبادرات هم الذين يحددون أجندة التعاون وفق مصالحهم، بالتالي: فما هو جدواها؟ وما هي القيمة المضافة بالنسبة إلى الهندسة الأمنية في المتوسط؟ إن هذه المجالات هي تجسيد

(1)- *Abdennour Benantar," NATO, Maghreb and Europe", Op.Cit, P. 184.*
(2)- *Ibid, P. 184.*
(3)-*عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص 232.
(4)- *Abdennour Benantar," NATO, Maghreb and Europe", Op.Cit , P.184 .*
(5)- *Ibid, P.184 .*

وفرض لمصالحهم مثلا: في مسألة "حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل" وذلك بتشديد اللهجة حول الخطر المحتمل وراء المشروع النووي الإيراني، وفي المقابل غض الطرف عن إسرائيل. وذلك لأن هوية الفاعل هي المحدد الأساسي في هذه العملية، فإذا كان انتشار الأسلحة النووية يتعلق بحليف أو صديق للغرب كإسرائيل مثلا فهو لا يمثل إشكالا أو تهديدا والعكس إذا كان الأمر يتعلق بعدو، وهو ما يعكس الاختلاف في مدركات التهديد بين الدول الشمالية والجنوبية، فما تعتبر هذه الأخيرة تهديدا جامع ومانعا يعتبره الغرب تهديدا جامعا غير مانع. الأمر نفسه ينطبق على منع تطوير الصواريخ طويلة المدى وربطها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، الهدف منه حظر امتلاك تكنولوجيا الصواريخ باعتبار أنها تؤدي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهي قضية تسويق أو تذويت للتهديد عن طريق جعل إيران كتهديد للمنطقة، في حين يمكن اعتبار امتلاك إيران لأسلحة دمار شامل من منظور واقعي كمقدمة لتوازن نووي في المنطقة. ما يعكس واقع أمني مشتت تميزه الريبة والشك المتبادل.

رابعا: التنافس بين الفاعلين الأساسيين في هذه المبادرات، أي بين أوروبا وأمريكا، بالرغم من أن كل فاعل يروج إلى أن مبادرته لا تستهدف المشاريع المطروحة في المنطقة أو تحاول استبدالها وإنما تكملها، وفي هذا الشأن تؤكد أوروبا من خلال الندوات الأورو-متوسطية عل أن وجهة مسار برشلونة ليست الحلول مقام المبادرات الأخرى (عملية السلام، مؤتمرات الشرق الأوسط، شمال إفريقيا...)، ولكن أن تكملها، والأمريكيون بدورهم يقولون بأن مشروع الشراكة مع الشرق الأوسط لا يستهدف عملية برشلونة، في حين أن الواقع يثبت غير ذلك حيث أن التنافس هي السمة المميزة للعلاقات بين الفاعلين في المتوسط[1].

ومع كل ذلك، فإن هذا لا ينفي أن للمبادرات الأمنية في المتوسط جملة من الإسهامات الإيجابية نوجزها باختصار فيما يلي:

([1])-عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص 232 .

- تغيير المناخ الإدراكي وتحسينه، وجعلت كل الأطراف تقترب في وجهات النظر.
- سمحت لدول المتوسط (الجنوبية بالخصوص) بأن تجد منابر أمنية للتعبير عن مخاوفها، باعتبارها تعودت على التلقي ورد الفعل دون المساهمة الفكرية الإستراتيجية الفعالة فيما يخص الأمن الإقليمي.
- خلق مناخ ثقة بين دول الجنوب نفسها باعتبار أن بينها ريبة، وقد تساعد هذه المبادرات في إدخالها في تفاعلات تبادلية وتقارب نخبوي بينها.
- الاستفادة في تبادل الخبرات، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، ومحاولة إرساء نظام أمني خاص بها.

لكن المشكلة الأساسية التي تبقى مطروحة هي أن هذه المبادرات لم تغير شيئا من واقع الدول الجنوبية في المتوسط، مما يبرز إمكانية عدم قبول مشاريع أخرى سيكون مصيرها نفس مصير المشاريع التي سبقتها، لانخفاض مستوى الطموح الإقليمي. لذا هناك مجموعة من المتطلبات لتفادي الازدواجية ولإعادة تنظيم مسارات المبادرات الإقليمية وترقية البنية الثنائية للتعاون، هي كالآتي(1):

- يجب أن تكون التوجيهات لتعديل المبادرات الإقليمية على أساس مبادئ تقسيم العمل والقيمة المضافة لكل مبادرة، لإنجاز تكاملات وكفاءات طبقا لقدرات كل إطار.
- يجب أن يكون الصراع العربي-الإسرائيلي القضية الرئيسية، والتطبيع ليس شرطا للسلام ولكنه أحد أدوات تعزيزها. لأن أي إطار إقليمي حقيقي لا يمكن أن يهمل النزاع الرئيسي في المنطقة، ولذلك فإن عملية السلام تحتاج إلى الدعم الحقيقي من المبادرات الإقليمية، ليس مجرد تلميحات للمشكلة في وثائق كل إطار.
- الأمن في المتوسط لا يمكن إنجازه إذا بقيت مناطقه الثانوية غير مستقرة، فالاستقرار الإقليمي الفرعي شرط ضروري من شروط الاستقرار في

(1)- *Abdennour Benantar, "Mediterranean Regional Security Building: Pursuing Multilateralism", Op.Cit, P.16.*

المنطقة. ثم أن الديناميكيات المحلية (الإقليمية الفرعية) لها مقرريها الخاصين بها، وتتطور بشكل مستقل عن السياق الإقليمي. كما يجب التمييز بشكل واضح بين أمرين في التعامل مع القضايا الأمنية في المتوسط: قضايا مثل الانتشار الأولي والنزاع العربي-الإسرائيلي، والديناميكيات الإقليمية الفرعية، حيث أن تحسين المناخ الإدراكي في المتوسط في المستوى العمودي عامل إيجابي للمنطقة، لكن هذا التطور ليس لديه تأثير الانتشار السريع على السياقات الإقليمية الفرعية المتعددة.

- مستقبل الأمن في المتوسط سيكون مبنيا على جنوبه لا على جانبه الشمالي، وهكذا سيكون البعد جنوب-جنوب بمستوياته المختلفة (عربية مشتركة، عربية-إسرائيلية، المغرب، دول البلقان) هو البعد الأكثر أهمية لبناء الأمن الإقليمي. لذا اللاعبون الأساسيون يجب أن يتصرفوا بناء على تصورات الممثلين الجنوبيين لكي يعيدوا تعريف المصالح بأسلوب جديد وتعاوني.
- إن مهمة التنسيق بين عدة مبادرات إقليمية بشكل من الأشكال هي مسؤولية الإتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى أي حال فإن التعددية للجهود الإقليمية هي مهمة أكثر صعوبة وتتطلب من البلدان الجنوبية التعاون أكثر فيما بينها، ما يضمن معالجة المشاكل السائدة في المنطقة. لذلك القوى الفاعلة يجب أن تفضل البعد جنوب-جنوب "كورشة إستراتيجية" لبلدان المتوسط عامة، ولمروجي المبادرات خاصة، كما يجب أن يلعب أصحاب المبادرات دور "بناء نظام إقليمي".
- إن الوسائل الأكثر ملاءمة لمنع المسارات الثنائية من إعاقة النظرة المتعددة الأطراف، هي الاستقرار والأمن في المستويات الإقليمية الفرعية. فالإقليمية الفرعية للتعاون الأمني في المتوسط يجب أن تطور في أسلوب لتفادي الازدواجية، ولعمل ذلك يجب التوفيق بين هذين المطلبين، ويجب إعادة تنظيم العمل الإقليمي بطريقة التركيز على القيمة المضافة لكل مبادرة إقليمية، والاستفادة من منافع تقسيم العمل، لإدراك الموقف الإقليمي الفرعي كمسارات لتسهيل ودعم المسار المتعدد الأطراف الإقليمي. كما أن التصرف وفق

ديناميكيات الأمن الإقليمي الفرعي ستحسن العلاقات جنوب-جنوب وتسهل بناء الأمن الإقليمي. وفي الحقيقة فإن هياكل محدودة بشكل جغرافي كمجموعة (5+5) الموجهة إلى غربي المتوسط يمكن أن تكون أكثر كفاءة من الهياكل العالمية بسبب العدد المحدود للممثلين، ولكن بعض القضايا الأمنية مثل الانتشار النووي يجب أن تعالج في المستوى الإقليمي. ما يبرز أن التعاون بمستوييه الإقليمي والإقليمي الفرعي هو الطريق الأكثر ملاءمة لبناء الثقة والأمن في المتوسط.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذا الانتشار للشراكات في المنطقة يجمع لاعبين دوليين قد لا تكون لهم مصلحة فعلية في المتوسط، ويستغلون قضية تعدد الشراكات لتحريك مركز جاذبية التعاون في المتوسط إلى الشرق الأوسط، مثلما تفعل الولايات المتحدة (US) من خلال مبادرة الشرق الأوسط ومبادرة إسطنبول للتعاون، وحيث لم تكن مصادفة تامة أن يتواكب طرح المشروع المتوسطي إلى جوار المشروع الشرق أوسطي، ما يبرز قضية طبيعة العلاقة الأوروبية بالولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

المبحث الثاني:

الدور الأمريكي كعائق للمبادرات الأمنية الأوروبية

مسألة الأمن في المتوسط أصبحت تهم أيضا فاعلين غير متوسطيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت في تنافس إقليمي على الصعيدين الاقتصادي والإستراتيجي مع دول الإتحاد الأوروبي (بالخصوص فرنسا)، حيث ظهر جليا بنهاية الحرب الباردة، مع طرح الولايات المتحدة لمشروعها "الشرق أوسطي"، ومبادرة "آيزنستات" للشراكة مع دول المغرب العربي، في مقابل مشروع الشراكة الأورو-متوسطية للإتحاد الأوروبي الذي يضم بدوره دول المغرب العربي، كما اشتد هذا التنافس خلال السنوات الأخيرة مع الأزمة العراقية بالتحديد، وهو مرشح للاستمرار وبحدة أكبر مع تنامي الدور الأمني والاقتصادي لأمريكا في منطقة المغرب العربي على حساب الدور الأوروبي.

كما يأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، ضمن إطار الاهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي، لتأمين مصالحه الحيوية التي يتعين عليه الدفاع عنها، فحسب الرؤية الأمريكية فإن أوروبا لا تستطيع أن تضطلع بمهمة تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط بمفردها مما يخولها كقوة عالمية لتحمل المسؤولية السياسية، والقيام بالدور الأعظم في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، التي تعد بالنسبة لها مجالا إستراتيجيا لعدة اعتبارات.

المطلب الأول: التبعية الأمنية الأوروبية لحلف الأطلسي

أنشئ حلف شمال الأطلسي (NATO) في سياق الحرب الباردة انطلاقا من فرضيات تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي، وتتلخص في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفياتي نظرا لعدم قدرة أوروبا للدفاع عن أمنها منفردة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية أوروبا[1].

حيث كان البناء الأمني الأوروبي أثناء فترة الحرب الباردة مسندا عن طريق ممثلين رئيسيين (الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي)، فكل منهما قاد منظمة دفاع جماعية ضد الكتلة المنافسة، تمثلت في منظمة حلف شمال الأطلسي(NATO)،

(1)- محمد حسون، *"إستراتيجية حلف الناطو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008، ص492.

وحلف وارسو(Warsaw Pact)، في حين اقتصر الدور الأوروبي في الاشتغال من حين لآخر في المحادثات، منذ 1975 في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE). وكانت هناك منظمات اقتصادية أخرى بشكل خاص مثل: مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون COMECON) الذي جمع الدول الاشتراكية، الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، ومنظمة الدفاع الخاملة (إتحاد أوروبا الغربية WEU) التي نشأت عن معاهدة بروكسل 1948، ولكنها كانت محدودة بالنسبة لقابلياتها العملية[1].

هذا النظام الثنائي القطبية الذي كان بسيطا ومستقرا نسبيا انهار بالكامل بعد سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989، وانهيار الإتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991. وتبعا لهذه الأحداث، كان الحل المنطقي هو إنهاء منظمة الناتو، مما يجعل مؤتمر الأمن والتعاون (CSCE) حجر زاوية العلاقات الأمنية في المنطقة المتوسطية مستندا على مبادئ "ميثاق هلسنكي" 1975 بسلاله الثلاث التي أعطته نشاطا واسعا جدا، ثم تبني (CSCE) "لدستور باريس: لأوروبا جديدة" في نوفمبر 1991 عن طريق تبني مفهوم إستراتيجي جديد. وهكذا بدأ الطريق لتحويل المؤتمر إلى منظمة مع تشديد خاص على "السلة الإنسانية".

لكن تغير الهوية مع نهاية الحرب الباردة، كان واضحا بأن جماعة الأمن في المنطقة الأطلسية الشمالية كانت قد أكملت عن طريق جماعة سياسية انعكاسية في البيئة الأمنية[2]. فمنظمة الناتو كجماعة أمن تعددية كان من المفترض أن تكون إحدى الطرق الأكثر فاعلية لإنتاج الأمن والاستقرار والديمقراطية في بيئة الأمن ما بعد الحداثية[3]، وهكذا فإن بقاء منظمة الناتو بعد نهاية الحرب الباردة كان له علاقة بالطريقة التي دافعت فيها عن صلتها المستمرة[4] كآلة مفضلة للعمل الدولي.

([1])- *Francisco J. Ruiz, "Architectures: Evolution Current Situation and Prospects", In: Strategic Panorama, ,IEES.ES Working Group Number 09/10, 2010/2011, P.67.*

([2])-*Veronica M. Kitchen, "Identity Change in the Atlantic Security Community, Security Dialogue, Vol.40, N°1, February 2009, P.104.*

([3])- *Holger Molder, « NATO's Role in the Post Modern European Security Environment, Cooperative Security and Experience of Baltic Sea Region », Baltic Security & Defence Review, Vol.8, 2006, P.7.*

([4])- *Ibid, P.105.*

بالمقابل عانى تطور البناء الأمني الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة من قلة الرؤية الشاملة للمنطقة الأورو-أطلسية كفضاء أمن وحيد الذي يواجه أخطار وتهديدات الأمن المشتركة، ويتطلب في الوقت ذاته كل الممثلين الرئيسيين سواء الدول الفردية أو المنظمات الدولية، مع أكبر قدر ممكن من التنسيق لمعالجتها[1].

فيما بعد أعادت منظمة الناتو اختراع نفسها في قمة روما 1990 بوصفها جزءا من مفاوضات معقدة بين الغرب والإتحاد السوفياتي بشأن توحيد ألمانيا وعضويتها فيه، وأعيد تشكيل الحلف بعد هذه القمة بعد تحقيق الغرب لأهدافه في الحرب الباردة، حيث جاء الحلف بإستراتيجية توسيعية جديدة تشمل 19 دولة في أفريل1999، فأصبحت دول أعضاء سابقة في حلف وارسو[*] أعضاء في منظمة الأطلسي[2].

واصلت منظمة الناتو واقعيا لعب دور مركزي في1992 بعد تبني المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف (SC) الذي تبناه في قمة واشنطن 1991، ويتمثل هذا المفهوم في بعدين رئيسيين:

الأول: عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان من العالم دون الحاجة لاستصدار قرار من المجلس.

الثاني: انتقال الحلف من مهمة الدفاع عن الفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف، إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله، بمعنى تجاوز القيود الجغرافية في عمل الحلف.

في أوروبا نفذت عملية بنائها باستعمال منهج وظيفي لتكامل تقدمي من حيث تطوير قدرة واحدة تقود لتقدم الآخرين، وبقيت المراحل المتعاقبة للتعاون-التكامل-التنسيق تحت إشراف العملية مابين الحكوماتية "Intergovernmental"، والتغييرات في البيئة كانت المحفز آنذاك لـــ:12 عضوا من أعضاء الجماعة الأوروبية لتضمين نوع من السياسة الأمنية والخارجية في الإتحاد المستقبلي، وبعد أن افتقر المجلس

---

(1)- *Francisco J. Ruiz, Op.Cit, P.67.*

(*)- *هذه الدول هي: بولندا، جمهورية التشيك، وهنغاريا.*

(2)- *ليلى مرسي، حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001 ، ص316 .أنظر أيضا: محمد حسون، "الإستراتيجية التوسيعية لحلف الناطو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد 02، 2010 ، ص 333.*

الخاص في دبلن (28 أفريل 1990) إلى رأي مشترك على مجال وتصميم سياسة خارجية وأمنية مشتركة (CFSP) الذي يجب أن يكون، جاء مجلس روما في ديسمبر الذي أعطى الحافز لمؤتمر ما بين الحكومات على الإتحاد السياسي الذي أدى لانعقاد قمة ماستريخت وتوقيع معاهدة الإتحاد الأوروبي (TEU) في أوائل 1992، التي أكدت أن سياسة الإتحاد الأوروبي ستحترم التزامات بعض الدول الأعضاء تحت معاهدة حلف الأطلسي، وتكون متوافقة مع الأمن المشترك وسياسة الدفاع المؤسسة ضمن ذلك الإطار، وبذلك تؤسس تبعية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) إلى منظمة الناتو وقلة الرغبة لتشكيل بديل أوروبي بشكل خاص.

إدارة الرئيس بوش (الأب) كانت غامضة حسابيا حول تطوير هوية دفاع وأمن أوروبية (ESDI)، بينما جهود أوروبا لتطوير هذه الهوية رحب بها ضمن منظمة الناتو، وحذر الأمريكيون حلفاءهم حول محاولة خلقها بإعادة تعريف أو تحديد دور منظمة الناتو، أو إلحاق منظمة إتحاد أوروبا الغربية إلى المجلس الأوروبي. ويظهر جليا أن هذا الموقف المتناقض كان الميزة الثابتة حتى الوقت الحاضر، والذي يعني باختصار أن الولايات المتحدة تشجع تطوير القدرات العسكرية الأوروبية ولكن ضمن سياسة منظمة الناتو[(1)] كهيكل علوي وحيد. فالعلاقة المعقدة بين أوروبا وحلف الأطلسي[(2)] نتج عنها ما يسمى بعقدة الهوية الدفاعية التي ترتبط في النقاش في الأوساط الأطلسية المتعلق بتقاسم الأدوار بين الحلف وأوروبا عبر منظمتها الأمنية الوحيدة وهي "إتحاد أوروبا الغربية"[(3)].

الأزمات الرئيسية التي واجهت البناء الأمني الأوروبي في فجر القرن الواحد والعشرين نجمت عن النزاع المسلح المتسبب عن تفكك يوغسلافيا والإتحاد السوفياتي، فكانت حرب العشرة أيام في سلوفينيا، وبداية الحرب في كرواتيا، التي جذبت الانتباه إلى عدم قابلية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) لمنع التضارب أو إدارة الأزمة، على الرغم من تنشيط آلياته الوقائية، وإلى الفشل الذريع

([1])- *Frances G. Burdwell and Others, « Transatlantic Transformation: Building a NATO –EU Security Architecture », Policy Paper, March 2006, P.22.*

([2])- *Stefano Silvestri, Nicole Gnesotto & Alvaro Vasconcelos, "Decision-Making and Institutions" in: Laurence Martin& John Roper (eds), Towards a Common Defence Policy, Paris, The Institute for Security Studies of WEU, 1995, P.51.*

([3])- *عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، شؤون الأوسط، العدد31، سبتمبر 1997، ص30.*

لمنظمة إتحاد أوروبا الغربية(WEU) بعد إرسالها قوة عسكرية للمنطقة لحماية المراقبين المنتشرين، ثم عرضها لأصولها البحرية في 1992 لدعم الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة (UN). وما أصبح واضحا في يوغسلافيا أن الهندسة الأمنية الأوروبية جديدة جدا لأن تدير النزاع، كما كانت الأزمة كتهديد لمصداقية منظمة الناتو واختبارا لقدرات مؤسسات أمن الجماعة الأطلسية[1]، خاصة بعد أن كان عمل منظمة الناتو والجماعة الأوروبية رمزيا في المنطقة الجيوغرافية للإتحاد السوفياتي، إضافة إلى الدور المحدود لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي اقتصر على عرض الوساطة التي لم تؤدي إلى تفادي الأزمات وانتشار مهمات المراقب الصغير.

في 1995 تدهورت الحالة في البوسنة بمذبحة المدنيين في الصرب "Srebrenica" وقصف سوق سراييفو، الذي قاد منظمة الناتو لبدء "قوة مدروسة" في 30 أوت، استهلتها بضربات جوية ضد الأهداف الصربية مددت إلى 20 سبتمبر، وانتهت باتفاق "دايتون" "Dayton Accord" الموقع في 14 ديسمبر من نفس السنة. ما أثبت أن استعمال الأصول العسكرية لمنظمة الناتو كان قادرا على وضع حد للقتال بعد 3 سنوات من المحاولات غير المجدية للمجموعة الدولية.

نتائج هذه الأحداث هي تقدم منظمة الناتو نحو تكامل البلدان الأوروبية الشرقية بخلق "الشراكة من أجل السلام" (PFP)[2]، وإيجاد تعريف للإطار الرسمي للعلاقة بين الولايات المتحدة(US) ومنظمة إتحاد أوروبا الغربية (WEU) الذي لعب دورا رئيسيا في المفاوضات ودمج ما يسمى "بمهمات بترسبرغ" " Petersberg Tasks" إلى مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP).

عدم قابلية الإتحاد الأوروبي للتصرف بفاعلية أثناء الحرب البوسنية كان الدرس المفيد للمبادرة الفرنسية والبريطانية في قمة سانت مالو "Saint Malo" 1998 أين ظهرت سياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP)، وصدقت من قبل المجلس في جوان 1999، بهدف إنجاز الاتحاد الأوروبي(EU) لقدرة للعمل المستقل ذاتيا[3]،

(1) -*Veronica M. Kitchen, Op.Cit, P.109.*
(2) -*Veronica M. Kitchen, Op.Cit, P.105.*
(3) -*Francisco J.Ruiz, Op.Cit, P.79.*

وتأسيس مدى المهمات العسكرية المعقولة والأهداف الحاسمة للقابليات، وكهدف أولي القدرة على تنفيذ مهام بترسبرغ خاصة بعد اقتناع الأوروبيين في البلقان بأن تأسيس سياسة خارجية وأمنية مشتركة (CFSP) لا بد أن يدعم بقدرات تتضمن القوة[1].

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عقدت قمة براغ لحلف الناتو في 21 و 22 نوفمبر 2002[2]، التي شهدت تحولا نوعيًا في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادرًا على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت، وقد اتخذت العديد من القرارات الرئيسية خلال القمة، هدفت إلى إعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، وكذلك إنشاء قوة عسكرية خاصة للحلف تسمى"قوة حلف الناتو للرد السريع"، التي لها القدرة على الانتشار السريع في اتجاه الساحة الخارجية، وفي كافة أرجاء العالم ليس فقط داخل أوروبا، كما كان الانتقال من مفهوم" الردع والاحتواء" إلى مفهوم" العمل الوقائي"، باعتباره مفهومًا مركزيًا في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة.

ظهر عدم التكافؤ الواضح في جهود الدفاع بين الولايات المتحدة وحلفائه الأوروبيين المدعو "بفجوة القابليات"، خاصة الفجوة التكنولوجية بين الحلفاء في 2001، وبين الولايات المتحدة وأعضاء الائتلاف للحرب العالمية على الإرهاب (GWOT)، الذي تضمن دولا بقدرة عسكرية صفر، مثل: تونغا وكوستاريكا. لقد حذر جورج روبرتسون أمين عام الحلف الأطلسي على هامش مؤتمر "ميونيخ الأمني" الذي عقد في فيفري 2002 من أن التكنولوجيا الحديثة للولايات المتحدة جعلت حلفاءها يتخلفون وراءها، وصارت تمثل تهديدا لمستقبل وتماسك الحلف، وأضاف في تصريح له لصحيفة (فرانكفورتر) أن: "هناك خللا في التوازن داخل الحلف اتضحت بشكل كبير من خلال الهوة بين قدرات الولايات المتحدة وقدرات

([1])- *Frances G. Burwell& others, Op.Cit, P.5.*

([2])- *« NATO, Prague Summit Declaration », Press Release, N°127, 21 November 2002,* http://www.nato.int/docu/pr/2002/p02-127e.htm

حلفائها في الحرب الأفغانية، وأن تلك الاختلافات كانت أكثر وضوحا عنها في حروب كوسوفو عام 1999[1].

ووفقا لذلك، في 2001 أكد خافيير سولانا أن المشاكل التي كانت تظهر بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هي اعتبار لقرارات الإدارة الأولى لبوش (ضعف تحرير التجارة، وفشل التصديق على بروتوكول كيوتو Kyoto Protocole) لتكون السبب للمواقع المتباعدة بينهما، بالرغم من أنه أضاف أن الاختلافات كانت خطابية أكثر منها حقيقية[2].

في سبتمبر 2002 اقترح وزير الدفاع دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) اقترح تصميم قوة رد سريع متحالفة للمنظمة (NRF)، وكان إعلان تأسيسها في قمة الناتو في براغ. كل هذه التغييرات مع المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب كانت خطوات في الاتجاه الصحيح استهدفت إعادة تكييف التحالف، لكنها كانت محدودة في المجال بسبب الفجوة في الترابط عبر الأطلسي أثناء التحضير لاحتلال العراق 2003 [3]، حيث وصلت الأزمة بين الحلفاء القمة أثناء تصعيد التوتر قبل احتلال العراق، تطور إلى المجابهة المفتوحة ضمن مجلس الأمن بين أولئك الذين دعموا استخدام القوة ضد صدام حسين "Saddam Hussein" مثل(المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وإسبانيا)، وأولئك الذين أرادوا إعطاء وقت أكثر للتفتيش مثل(فرنسا وألمانيا)، وبدأ الاحتلال في 20 مارس 2003، بدون قرار جديد لتعزيز قرار "1441" لـــ: 20 نوفمبر 2002.

تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية الأمن الأوربية (ESS) التي أعلن عنها في بروكسل 12 ديسمبر 2003، التي أدت غرض تنسيق معايير البلدان التالية للأزمة المثارة باحتلال العراق، كما أدرجت الوثيقة بالإضافة إلى التهديدات الخمسة للأمن الأوروبي، الثلاث أهداف إستراتيجية للاستجابة لهذه التهديدات، والنتائج الأربع لأوروبا لتكون أكثر تعاونية، أكثر تماسكا وأكثر قدرة ونشاطا، على الرغم من

---

(1)- حسام سويلم، *"خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"*، السياسة الدولية، العدد *148*، المجلد *37*، أفريل *2002*، ص *192*.

(2) -*Francisco J.Ruiz, Op.Cit, P.83 .*

(3)- *Michael Sturmer, « What Strategy for the Greater Middle East ? A European Perspective", In: Michael Sturmer, Steven Simon, Irina Zvyagelskaya, What Strategy for the Greater Middle East?, What is the Situation?, ESF Working Paper, N°15, December 2003, P.4.*

المحددات الأساسية في الإجماع الذي أحدثته، لذا فقد أثارت إستراتيجية الأمن الأوروبية الاهتمام وألقت الضوء على التصرف الأوروبي في قضايا الأمن وتوجيه قيادته، وكانت عمليا الإشارة الأساسية لتقريب كل المبادرات التي استهدفت توسيع وتعميق سياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP)، ويتضمن ذلك المهمات الدولية التي بدأت في 2003[1].

في 31 مارس 2003 أطلق الإتحاد الأوروبي أول عملية عسكرية له "EUFOR Concordia"، انتهت هذه العملية 31 ديسمبر 2003 وتليت بنقل عملية الناتو في البوسنة والهرسك إلى الإتحاد الأوروبي (EUFOR Althea) في أفريل 2003، ثم قرر الإتحاد إطلاق العملية العسكرية المستقلة الأولى له، "عملية آرتيميس" "Artimis Process" في جمهورية كونغو الديمقراطية في 12 جوان 2003[2].

كما أعاقت عمليات توسيع 2004 للإتحاد الأوروبي ومنظمة الناتو بانضمام 10 دول إلى الإتحاد الأوروبي، و7 دول إلى الناتو[3]، العلاقات الإستراتيجية بينهما إلى حد التوقف تقريبا، وبشكل خاص موافقة انضمام قبرص للإتحاد، أما منظمة الناتو فقد ركزت جهودها على قوة مساعدة أمنية دولية (ISAF) في أفغانستان، واهتمامها على العراق ما بعد الحرب، لكن التدهور في حالة الأمن التي تلت نهوض تمرد طالبان في 2006 سبب احتكاكا عرضيا بين الحلفاء على قليل من الالتزام و القيود التي فرضت على الفرق الوطنية في أداء نشاطاتها[4].

من جهته، الإتحاد الأوروبي واصل تطوير سياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP)، وابتكر مفهوم "مجموعات مقاتلة" في فيفري 2004، وتأسيس وكالة الدفاع الأوروبية[*] (EDA)، لكن لم تكن البيئة السياسية التي طورت فيها (ESDP) الأكثر ملاءمة، وتدين إلى الفشل للتصديق على المعاهدة الدستورية

([1]) -*Francisco J .Ruiz, Op.Cit, P.88.*

([2])- *Sally McNamara, "The European Security and Defence Policy: A Challenge to the Transatlantic Security Alliance", Backgrounder, N°2053, 18 July 2007, PP.5-6.*

([3])- *بال دانواي، وزدزسلو لاتشوفسكي، "الأمن والمؤسسات الأوروأطلسية"، من الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص121.*

([4])- *Francisco J.Ruiz, Op.cit, P.88.*

(*)- *أنظر موقع وكالة الدفاع الأوروبية على الانترنيت:http://www.eda.eu.int/*

الفرنسية والهولندية في 2005، بالإضافة إلى أن المنطقة التي عانى فيها البناء الأمني الأوروبي أكثر التدهور كان في العلاقة العامة بين الإتحاد الروسي والغرب.

في أوت 2008 الأزمة الجورجية أظهرت أن أخطار وتهديدات الأمن الأورو-أطلسي لا تأتي فقط من المناطق البعيدة مثل جنوب الصحراء الإفريقية أو جنوب آسيا لكن أيضا من الداخل. خدم هذا الدرس المفيد العلاقات بين الممثلين الرئيسيين للعودة إلى المسار ومعالجة نواقص الهندسة الأمنية التي تطورت فيها كل منظمة بشكل مستقل، مما أعطى شكلا لنظام عاطل بوضوح.

نصر أوباما "Obama" في الانتخابات الأمريكية في 4 نوفمبر 2008 كان نقطة تحول رئيسية ملحوظة، فأحد إجراءاته الأولى كرئيس كانت إعادة علاقاته مع روسيا بالتزامن مع فترة تغييرات هامة في منظمات الأمن الإقليمية[1].

وفي المقابل وافق الإتحاد الأوروبي في 11 ديسمبر 2008 على تقرير تطبيق إستراتيجية الأمن الأوروبية المؤهلة لتزويد الأمن في عالم متغير " European Security Strategy : Providing Security in a Changing World" (أنظر إلى الملحق رقم: **(06)**)، التي ذكرت التهديدات الجديدة للأمن: الهجمات على الأنترنيت، اللاأمن الطاقوي، وتغير المناخ[2]، وذكرت أن الإتحاد الأوروبي ومنظمة الناتو يجب أن يعمقا شراكتهما الإستراتيجية للتعاون الأفضل في إدارة الأزمات.

في 4 أفريل 2009، بعد قمة "Strasburg-Kehl" أصدرت منظمة الناتو الإعلان على "أمن التحالف" الذي يصرح بأن منظمة الناتو تدرك أهمية دفاع أوروبي أكثر قدرة وأقوى ويرحب بجهود الإتحاد الأورو تقوية قابلياته وقدرته للاستجابة لتحديات الأمن المشتركة.

كما دخلت إتفاقية ليزبن الجديدة "The New Lisbon Treaty" حيز التنفيذ في ديسمبر 2009، التي أحدثت تغييرات هامة في البناء الأمني الأوروبي، بتجهيز

([1])-*Jim Nichol," Coordinator Russian Political, Economic and Security Issues and US Interests" , CRS Report for Congress, 1 February 2011, P.26.*

([2])- *"تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية: توفير الأمن في عالم متغير"، بروكسل، 11 ديسمبر 2008، ص ص 3-5.*

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf

الإتحاد الأوروبي بالآلات الإبداعية لعمله الخارجي وبشكل محدد في سياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP)، التي جاءت تحت اسم سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP) التي ستتضمن التأطير التقدمي كسياسة دفاع إتحاد مشتركة[1].

ومن جهتها منظمة الناتو في قمتها السنوية في العاصمة البرتغالية في 20/19 نوفمبر 2010 تبنت مفهوما إستراتيجيا جديدا لاستبدال ذلك الذي كان في 1999، أما بالنسبة لمهام منظمة الناتو فيدرج المفهوم الإستراتيجي لـــ2010 ثلاثة مهام هي: الدفاع الجماعي؛ إدارة الأزمات؛ والأمن التعاوني، وهذا الأخير يشمل: مهام الشراكة والأمن المعروضة في نسخة 1999، الذي يستبدل الدفاع الجماعي بالردع ، ويبقى الدفاع وإدارة الأزمات بدون تغيير.

في نفس السياق الزماني وفي محاولة للتغلب على أزمتها المستوطنة نظمت منظمة الأمن والتعاون (OSCE) في 1 و2 ديسمبر 2010 قمتها في كازاخستان الجمهورية السوفياتية كسابقة أولى لتحمل رئاسة المنظمة، وهي القمة الأولى التي تحدث على مستوى دولي/حكومي منذ تلك التي حدثت في إسطنبول 1999، ما اعتبر نجاحا يستحيل نكرانه لإلهابه ولو جزئيا على الأقل ما يسمى "بروح هلسنكي". وتمخض عنه إعلان آستانا (Astana) التذكاري نحو جماعة أمنية، الذي كان مبالغا فيه على التعليمات الأساسية لتنفيذ عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المستقبل القريب، في مسعاها لتحرير أوروأطلسي ديمقراطي وغير قابل للقسمة، وجماعة أمنية أوراسية تمتد من "Fancouver" إلى "Vladivostok"، مترسخة في المبادئ والأهداف المشتركة بمقاربة أمن ثلاثية مصورة بالمنظمة منذ بداياتها، وتواصل التزويد لمنتدى إقليمي فريد لتأسيس إجراءات بناء الأمن والثقة (CSBMs) ،كما يرحب الإعلان بالمبادرات الأخرى مثل: الاقتراح الروسي لمعاهدة أمن أوروبية جديدة في إطار عملية كورفو "Corfu Process"، التي تهدف لمنطقة أورو- أطلسية وأوروآسية تكون متحدة وخالية من خطوط التقسيم، النزاعات، مجالات التأثير والمناطق بمستويات مختلفة من الأمن[2].

([1])- *Francisco J.Ruiz, Op.Cit, P.92.*
([2])-*Ibid, PP.94-95.*

بينما نجحت منظمة الناتو في إبقاء موقعها المركزي في بناء الأمن الأوروبي تمتعت بالشرعية الأعظم منذ نهاية الحرب الباردة، كما أثبتت قدرتها مرتين في البلقان أين تطلب التدخل العسكري، الذي هي فقط قادرة على ضمانه بفعالية، وأثبتت قوتها على إدارة حربين في أن واحد (في العراق وأفغانستان). ورغم أن الحروب في العراق وأفغانستان والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة يواصلان وضع إجهاد كبير على الجيش والاقتصاد الأمريكي، ويقوض مصداقية وشعبية أمريكا حول العالم، إلا أن الولايات المتحدة تواصل استخدام تأثير وقوة عالمية لم يسبق لها مثيل على الرغم من هذه النكسات[1].

في حين عرف الإتحاد الأوروبي كمؤسسة تفضل استعمال آلات "القوة الناعمة" "Soft Security"، التي أعطت الأولوية لتأسيس القدرات العسكرية اللازمة، لكن مع التشديد على ضرورة القابليات المدنية المتعلقة بها لإدارة الأزمات. ما دفع المراقبين الأمريكيين إلى وصف المقاربة الأوروبية الجماعية بأنها "لينة"، فهم يرون أنها قادرة على إيجاد الأمن عبر وسائل سياسية واقتصادية متنوعة تلقى إجماعا بين الدول الأعضاء، ولكنها تفشل عندما تواجه بمشكلات تتطلب انحيازا واضحا واستخدام القوة[2]. ولذلك فقد تلخص الدفاع الإقليمي لأوروبا في أن تبقى ضمن مدى بصر منظمة الناتو وتطوير إدارة الأزمات مدنيا[3]. كما أن الولايات المتحدة من جهة مساندة لسياسة أوروبية للأمن والدفاع من خلال سياستها الرسمية، ولكن موقفها مشكك إلى فرصة للعمليات الأوروبية المستقلة، لذلك يجب أن تتجاوز الموافقة بأن قيادة أوروبية لعملية "برلين زائد" (Berlin Plus) يجب أن يكون عندها وصول إلى أصول منظمة الناتو[4].

وبشكل محدد، فالتحالف الأطلسي مازال يعمل كعذر للأوروبيين للتهرب من مسؤولياتهم الإستراتيجية، وتفويض أمنهم الإقليمي الخاص، والاستقرار العالمي إلى

---

(1)- *Lawrence Korb, Sean Duggan, Laura Conley, « Integrating Security Preparing for the National Security Threats of the 21st Century ", Center for American Progress Defining US National Security Objective, November 2009, P.7.*

(2)- *R. Kagan, "Power and Weakness", policy Review, N°110, June-July 2002,* http://www.policyreview.org/JUN02/kagan_print.html

(3)- *Frances G. Burwell & Others, Op.Cit, P.5.*

(4)- *Ibid, P.22.*

الولايات المتحدة[1]، ورغم أن الإتحاد حذا حذو منظمة حلف الأطلسي في أوائل التسعينيات، وتكيفت مع التحديات الجديدة للأمن الأوروبي، إلا أن جدول أعمال الأمن الأوروبي معلق في صنع الأمن الذي يغلب عليه قلة التنسيق، والتحويل البطيء والمتعارض في أغلب الأحيان، والمصالح بين الناطو والإتحاد الأوروبي قوضت قدرة أوروبا للتصرف في الوقت المناسب لفض النزاعات[2]. وهو ما سنلاحظه في قضية النزاع العربي-الإسرائيلي.

المطلب الثاني: التنافس على تحديد مسار السلام في الشرق الأوسط

لقد لعب الصراع العربي-الإسرائيلي دورا جوهريا في تشكيل حافز حقيقي للتكامل السياسي الأوروبي، ما دفع موراتينوس (Miguel Angel Moratinos) إلى حد القول:

" **في كل مرة يخطو فيها الإتحاد الأوروبي خطوة نحو تقوية ودعم سياسته الخارجية إلا وكان الشرق الأوسط إطارا لذلك**"[3].

فقد كانت التطورات الهامة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أي نهاية الحرب الباردة وقرار دول المجموعة الأوروبية (EC) لتعميق شراكتهم من خلال إتحاد للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، دافعا لتدخل أكثر نشاطا من قبل أوروبا في الشؤون الدولية والمشاكل الشرق-أوسطية [4].

أدركت أوروبا أن لديها دورا حتميا لتلعبه في إيجاد الحل العادل والسلمي لنزاع الشرق الأوسط بعد المقاطعة النفطية الناجحة المفروضة من قبل الدول العربية المصدرة للنفط في1973، والتي سببت أزمة جدية في الغرب[5]، دور أوروبا الناشيء في التدخل الرسمي في النزاع العربي-الإسرائيلي إلى حرب الغفران 1973 والأزمة النفطية العالمية الناتجة، وزيادة التمايز الأوروبي والمصالح

([1]) -*Nicol Gnesotto & Others, "Reshaping EU-US Relations", A concept Paper, Paris, Brussels, 2009/2010, P.13.*

([2])- *Roberto Dominguez," European Security Governance: NATO and EU", 11th Biennial of the European Union Studies Association, Los Angeles, 23-25 April 2009, P.1.*

([3]) -*Charles Gheur, "L'union européenne face au conflit israélo-palestinien", Revue du marche commun et de l'union européenne, N°459, Juin 2002, P.362.*

([4])- *Elena Aoun, "European Foreign Policy and the Arab-Israeli Dispute : Much Ado About Nothing ?", European Foreign Affairs Review , N°8, 2003, P.289.*

([5])- *Amany Soliman, "The Euro Med partnership and the Arab Israeli conflict", The Atkins Paper Series, ICSR Atkin Fellow, October 2011, P..*

الأمريكية، ففي إعلان صدر بعد الحرب مباشرة في 6 نوفمبر 1973 أقرت دول المجموعة الأوروبية بأن السلام العادل كان لا بد من أن يأخذ في الحسبان الحقوق الشرعية للفلسطينيين، وبأنه من غير المقبول أخذ الأراضي بالقوة، وبأن إسرائيل يجب أن تنهي الاحتلال العسكري للأراضي المأخوذة في حرب الستة أيام، كما تذكر بيانات المجموعة الأوروبية مؤكدة ضرورة النظرة الشاملة للسلام في الشرق الأوسط، ولذلك أبدوا شكوكا فيما يتعلق بعملية كامب ديفيد (Camp David)، مع ذلك دول المجموعة لم تتو تحويل الاختلافات بينها والولايات المتحدة إلى أزمة تامة عبر الأطلسي[1].

وبشكل آني بدأ الإتحاد الأوروبي الحوار "الأورو-عربي" لتبني فهم أفضل للعالم العربي[2]، ولكن الحوار فشل جوهريا لأن أوروبا اهتمت بتجهيزات النفط أساسا، أما المواقف العربية فقد كانت في تغاير دراماتيكي مع الموقف الأوروبي فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية[3].

العزيمة الأوروبية بهتت لوقت طويل، واقتصرت على بعض الأعمال الملحوظة في ترقية العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية (PLO)، ومساعدة متزايدة للفلسطينيين في المناطق المحتلة[4]. وعندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والإسرائيليين اتفاقية أوسلو (Oslo Treaty) الغير متوقعة، تعهد الإتحاد الأوروبي بتحمل الأعباء المالية لعملية السلام والتأسيس لسلطة وطنية فلسطينية، ثم في نوفمبر 1995 انطلقت دول الإتحاد الـــ: 15 في مبادرة المتوسط الجديدة التي افترضت دعم عملية السلام على المستوى الإقليمي بتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين كل بلدان المنطقة[5]. حيث شكلت الشراكة الأورو-متوسطية، فرصة أساسية أمام دول الإتحاد الأوروبي لتفعيل وتطوير دورها الدبلوماسي في تسوية الصراع العربي-

---

([1])- *Rodolfo Ragionieri, "Europe, the Mediterranean and the Middle East", in: Stephen J. Blank, "Mediterranean Security into the Coming Millennium", Strategic Studies Institute Report, 1999, P.430.*
([2])-*" Europe's Role in the Palestinian Israeli Conflict", Policy Arena: Middle East Peace Process , EU Briefing, European union Center of North Carolina, 2008, P.1.*
([3])- *Rodolfo Ragionieri, Op.Cit , P.431.*
([4])- *Elena Aoun, Op.Cit, P.292.*
([5]) - *Ibid, P.292.*

الإسرائيلي[1]. وأصبحت حصة أوروبا في عملية السلام العربي- الإسرائيلي مباشرة ومادية، وبدت مهددة جدا بالسياسات الإسرائيلية التي خنقت المناطق المحتلة، ومن جهة أخرى إعاقة العلاقات الثنائية عرض للخطر السبب الجوهري لدور الإتحاد الأوروبي المالي في الشرق الأوسط والمتوسط ككل[2].

بعد مؤتمر مدريد للسلام (نهاية أكتوبر 1991) بدأت عمليان الأولى هي المحادثات الثنائية المشهورة بين إسرائيل والأردن، والمسار المتعدد الأطراف الذي نظم إلى خمسة مجموعات عمل على التوالي: الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي (ACRS)؛ المياه؛ البيئة؛ اللاجئين؛ والتنمية الاقتصادية. هذه العملية المتعددة الأطراف التي تفترض طبقا للمفهوم الوظيفي للتعاون الدولي، أن البدء من التعاون والفهم المتبادل في السياسة الدنيا (المسائل التقنية)، تخلق مناخا للاتفاقيات في مجال الأمن[3]. كما أدار الإتحاد الأوروبي اجتماعات مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية (RED)، لكن بعد انتخابات 1996 الإسرائيلية توقف نشاط المسار المتعدد الأطراف ومجموعة (RED) عمليا، حيث أثبتت الديناميكا الوظيفية التي تلت مؤتمر مدريد للسلام أنها لم تكن قادرة على العمل، لأن مشاكل الأمن من النوع الوجودي لكل الممثلين خصوصا لأولئك الذين هم في صميم المشكلة[4].

لقد عملت الولايات المتحدة في هذه الفترة على إبقاء الدور الأوروبي في العملية السلمية في أضيق الحدود، ونجحت في تهميشه، أولا في مؤتمر مدريد، حيث لم يستطع الاتحاد الأوروبي الحصول على أي موقع رسمي هام أكثر من مراقب في عملية المفاوضات، كما رفضت الولايات المتحدة أن يشارك الاتحاد الأوروبي في مجموعة العمل المتعلقة بضبط التسلح والأمن المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، واحتفظت برئاسة هذه المجموعة، وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1996، وقفت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة ضد التحرك الأوروبي السياسي الذي قادته فرنسا لحل هذه الأزمة، وأفشلت المبادرات الفرنسية عدة مرات، كما أبدت

---

(1) - *Eberhard Rhein, "Europe and the Mediterranean: A Newly Emerging Geopolitical Area", European Foreign Affairs Review, N°1, 1996, P.81.*
(2)- *Elena Aoun, Op.Cit , P.304.*
(3) -*Rodolfo Ragionieri, Op.Cit , P.433 .*
(4) - *Ibid, P.433 .*

الولايات المتحدة عدم ارتياحها لعملية "الشراكة الأورو-متوسطية" التي رأت فيها مشروعا منافسا لمشروع "الشرق أوسطية"[1].

ثم كانت النكسات الأولى لعملية السلام التي تلت اغتيال رابين وانتخاب ناتانياهو (ماي 1996)، التي دلت على فترة جديدة ضغط فيها الأوروبيون لدور سياسي أكثر، كما ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على معالجة الأزمات المتكشفة بشكل كفؤ. وفي خطوة لم يسبق لها مثيل قام الإتحاد الأوروبي بتعيين موراتينوس (Moratinos) كمبعوث خاص في إطار مسار السلام[2]. كانت المرة الأولى التي يشارك فيها الإتحاد الأوروبي دبلوماسية السلام الأمريكية بشكل نشيط، وكان قادرا على عرض قيمته إلى عملية السلام[3].

لكن هذه التحركات لم تحسن الوضعية الأوروبية، كما جلبت الانتخابات الجديدة حكومة العمال في إسرائيل، وأنعشت الإدارة الأمريكية جهود سلامها، وإعادة الانزواء الأوروبي الذي أستثني من الجهود الأمريكية وخصوصا من قمة كامب دايفيد في جويلية 2000، وراقبوا بعجز عظيم فشل القمة وانفجار الانتفاضة الثانية[4].

الإتحاد الأوروبي أخذ خطوة أخرى نحو توضيح موقعه في نزاع الشرق الأوسط في شكل إعلان برلين 1999، وفي سنة 2000 أصبح خافيير سولانا عضوا في لجنة ميتشيل (The Mitchel Committee)، وفي أوائل 2001 تبنت أوروبا مع مصر مفاوضات تابا (Taba) التي اقتربت لإنجاز تسوية نهائية، لكن المفاوضات توقفت مع الانتخابات التي عرفت عودة حزب الليكود بزعامة آرييل شارون، ومباشرة بعد حكومة جديدة تحت رئاسة جورج بوش "George W. Bush"، التي أشارت لانسحابها من مفاوضات السلام، ورفضت التعامل مجددا مع السلطة الوطنية الفلسطينية (PA) طالما بقيت بزعامة ياسر عرفات "Yasser Arafet" الذي صنف كمساند للإرهاب[5].

---

(1) – *الحاج علي، مرجع سابق، ص 320.*

(2)- *Charles Gheur, Op.Cit, P.361.*
(3) -*Elena Aoun, Op.Cit , P.292.*
(4)- *Ibid, P.293.*
(5)-"*Europe's Role in the Palestinian Israeli Conflict", Op.Cit, P.2* .

تطورت الظروف بشكل ملحوظ منذ انفجار الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000، وبتغييرات الحكومة والإدارة على التوالي في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في أوائل 2001، وانطلاق الحرب العالمية ضد الإرهاب إثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الأراضي الأمريكية. في هذا السياق العديد من معطيات الصراع في الشرق الأوسط تغيرت، وتبيّن أن دورا نشيطا للإتحاد الأوروبي في صنع السلام في الشرق الأوسط أصبح محتملا[1].

مع إدارة بوش الجديدة في 2001، هجرت عملية السلام من قبل الولايات المتحدة بعد ظهور تأييده العلني للطرف الإسرائيلي، الذي بالكاد يمكن أن يوازن ببضع بوادر إيجابية تعمل لمصلحة الفلسطينيين (مثل التزام بوش في 2 جوان 2002 بتأسيس دولة فلسطينية بنهاية 2005)، من جهته الإتحاد الأوروبي حاول ملء الفراغ، بالموازنة مع محاولة لإقناع نظرائه عبر الأطلسي بعدم الانسحاب، وفي فيفري 2002 اقترح المسؤولون الأوروبيون تنظيم انتخابات فلسطينية في مستويات تشريعية ورئاسية التي يمكن أن تتبع بإعلان دولة فلسطينية[2]. الفرنسيون والألمان جاؤوا بدورهم بخطط سلام منفصلة نوقشت مع زملائهم الأوروبيين، لكن هذه المبادرات تركت جانبا عندما قبلت الولايات المتحدة أخيرا في ماي 2002 بتوحيد الجهود في إطار الرباعية (The Quartet)[3].

الاشتراك في الرباعية مكن الإتحاد الأوروبي للمرة الأولى من لعب دور في دبلوماسية السلام الأمريكية، ومن الوصول لصناع سياسة المنطقة، والوصول الأسهل للدبلوماسيين الأمريكيين، وكان دوره ضمنها في أغلب الأحيان كجسر مفيد بين العرب وأمريكا، في وقت شعرت فيه الدول العربية بأن الولايات المتحدة لم تلتزم بدور وسيط صادق في عملية السلام[4].

يمكن القول، أن أوروبا رغم كل شيء أنجزت بطريقة ما "فاعلية دولية"، فقد رحب بالإتحاد الأوروبي في طاولات المباحثات، وتكلم بشكل واضح وثابت في الدعم الدائم للسلطة الوطنية الفلسطينية، لكنه لم يستغل الفرصة جيدا عندما أتيحت

---

(1) -*Elena Aoun, , Op.Cit, P.290.*

(2) - *Ibid , P.304.*

(3) - *Idem, P.305.*

(4)-" *Europe's Role in the Palestinian Israeli Conflict", Op.Cit, P.4.*

له، فالولايات المتحدة قررت مرة أخرى أن تعود لتأخذ مركز الصدارة في صنع السلام في الشرق الأوسط، بعد أن كانت لفترة محددة ممانعة لذلك، وهناك أبعد دليل بأن الإتحاد الأوروبي حتى بمشاركته في الرباعية لم يصبح أقرب إلى "التعادل"، والعديد من الأمثلة أخذت من تجربة الرباعية تبين بأن الصياغة بشكل لا يقبل الجدل لشروط ومخططات السلام المستقبلي وجدول الأعمال مازالت محتكرة من قبل واشنطن[1].

تدعم ذلك في أوائل جوان 2002 أين ناصر بوش وجهات نظر شارون "Sharon" الذي لم يرد عقد مؤتمر السلام الشرق أوسطي من خلال الرباعية، حيث صرح الرئيس مباشرة بأن الوقت ليس ناضجا لقمة سلام شرق أوسطية خاصة وأن لا أحد يثق في الحكومة الفلسطينية، وبذلك المشروع الذي كان مدعوما بقوة من قبل الإتحاد الأوروبي كان عمليا مدفونا[2]. ومرة أخرى في 2005 رضخت الولايات المتحدة للطلبات الإسرائيلية قبل يومين من اجتماع الرباعية التي كانت ستتبنى نسخة نهائية من مشروع خارطة الطريق (Roadmap)، وذكر كولن باول في 18 سبتمبر بأن الولايات المتحدة لا تسمح بتبني خارطة الطريق قبل الانتخابات الإسرائيلية، وعادت وأجلت بشكل غير مفاجئ نشر المشروع مرة ثانية بعد الانتخابات الإسرائيلية، عند تركيزها على حربها ضد العراق[3].

أصبح مما لا شك فيه أن واشنطن لن تطلق أي مبادرة دبلوماسية مستدامة من أجل العمل وفق مقترحات لا تلقى دعما واضحا من القيادة الإسرائيلية، لذلك لم تولي إدارة بوش عملية السلام أهمية تذكر، فاعتمدت العمل بمجموعة من السياسات قللت من شأن صنع السلام العربي-الإسرائيلي وألحقته بالمطالبة بالإصلاح الفلسطيني. ووحده صيف 2007 شهد انخراط إدارته في دبلوماسية رفيعة المستوى لمعالجة الصراع العربي-الفلسطيني وإحياء عملية السلام، ومع ذلك لم يبد هذا المجهود الذي انبثق عنه مؤتمر أنابوليس، وكأنه سيرتب أي تسوية في القريب العاجل، بسبب غياب الوضوح عن مسار العملية السلمية؛ إضافة إلى المشاركة الخجولة للرئيس

---

(1)- *Elena Aoun, Op.Cit , P.307.*
(2)- *Ibid, P.306.*
(3) -*Idem, P.308.*

الأمريكي في العملية؛ غياب آليات وأهداف ثابتة؛ وعامل الزمن المحدود الذي عرف رحيل بوش في نهاية العام[1].

مع ذلك كانت هناك توقعات أوروبية بأن الدور المحوري للولايات المتحدة في النزاع سيكون مع الإدارة الجديدة لأوباما، وبدأ أمل في بروكسل والعواصم الأوروبية بأن الإدارة الأمريكية الجديدة ستشتغل في أسلوب مناسب وثابت في البحث عن التسوية، وتبني مقاربة أكثر نضوجا، بينما أوباما لم يصرح بالفصل الدقيق لإدارته أثناء حملته الانتخابية، واكتفى بضماناته المتكررة لعلاقة الدفاع الفريدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وفقط قبل أسبوع من تنصيبه تعهد أوباما بأن إدارته ستشتغل في "عملية السلام في الشرق الأوسط ككل" بدءا من اليوم الأول[2].

إدارة أوباما عرضت إستراتيجية مرنة، لمعالجة الإرث الصعب لإدارة بوش في الشرق الأوسط، حيث لا تتبع أي سلسلة معينة، لكن تعمل على الأزمات البارزة المختلفة بالتوازي، وفي هذه المقاربة قضية الصراع العربي-الإسرائيلي بطريقة ما تحصل على مركزية ودور مستقل مع احترام للأزمات الإقليمية الأخرى[3]. وأطلقت الإدارة مبادرة دبلوماسية هامة في ربيع 2009 مع نية لجعل إسرائيل والفلسطينيين يستأنفون المحادثات والتوصل إلى اتفاق، كما دعا الرئيس أوباما إلى ذلك من خلال خطابه في جامعة القاهرة، ومن هذا المنظور تابعت إدارة أوباما الهدف التمهيدي، وهو إعادة عملية خارطة الطريق بين الأطراف، بإضافة الالتزام أكثر للعملية من ناحية بلدان عربية معتدلة، وسألت واشنطن الحكومة الإسرائيلية لتجميد كلي للمستوطنات، وموازنة هذا التحرك مع مطلب لإجراءات بناء الثقة (CBMs)[4].

لكن هذه المبادرة لم تنجح للعديد من الأسباب، فمن الجانب العربي "ما لم تتعهد إسرائيل بالانسحاب بشكل واضح من الأراضي العربية، ليس هناك اهتمام تزايدي في إجراءات بناء الثقة"، وعلى الجانب الإسرائيلي ناتانياهو رفض أي تجميد

---

(1)- *مارينا أوتاواي وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، واشنطن-موسكو- بيروت- بروكسيل، مؤسسة كارنيجي للسلام الداولي، 2008، ص22-23.*

(2)- *Alvaro De Vasconcelos & Marcin Zaborowski, « The EU and the World in 2009: European Perceptions on the New American Foreign Policy Agenda", European Union Institute for Security Studies Report, N°4 , January 2009, P.25.*

(3)- *Roberto Aliboni, « The Mediterranean and the Middle East Narrowing Gaps in Transatlantic Perspective", Op.Cit, P.2.*

(4)- *Ibid, P.6.*

للمستوطنات الإسرائيلية ولم يتزحزح إنشا واحدا عن المستوطنات، مما جعل إدارة أوباما تسقط شرط تجميد المستوطنات. وبذلك عزيمة أوباما لحل النزاع، وعدم قابليته للالتزام بكل ذلك، حرض إحساس الإحباط والامتعاض في الشرق الأوسط، ما جعل الناس يعتقدون بأنه أولا كان يجب أن ينهي التحيز الطويل المدى لمصلحة إسرائيل، ورغم ذلك فهو أعاد ذلك التحيز، مما أكد بأن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ليس من المحتمل أن يتغير[1].

في ظل تراجع عملية السلام في المنطقة العربية، وانعكاس هذا التراجع على جميع مستويات التعاون الأوروبي مع بلدان المنطقة العربية، بدا واضحا أنه ليس هناك فرصة لتبني المقترحات والمشاريع الأوروبية مادامت عملية السلام في الشرق الأوسط معطلة، وما دامت الثقة غير مترسخة بين إسرائيل وجيرانها[2]. فالسياسات الأوروبية في المنطقة المتوسطية أخفقت في بدء إطار تعاون سياسي للمساهمة في حل النزاع العربي-الإسرائيلي، وبالعكس فقد سقطت سياسة الإتحاد الأوروبي رهينة للنزاع وهذا ما منع تطوير التعاون السياسي المتوسطي[3].

لم يستطع الاتحاد الأوروبي أن يفرض توجهاته السياسية الخاصة تجاه الصراع في الشرق الأوسط، بل اكتفى بالوقوف خلف السياسية الأمريكية في المنطقة مع بعض التميز البسيط، الذي أبدته بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا ولجنة السياسة الخارجية والأمن التي يقودها خافيير سولانا. وبجانب هذه القلة من التأثير على صياغة التفضيلات وعلى جدول الأعمال عرض الإتحاد الأوروبي وبشكل دائم انزواء في تعاملاته مع إسرائيل التي تلتقي كثيرا بالرفض[4].

انطلاقا مما سبق، هناك عدة موانع لإنجاز دور أوروبي أكثر بروزا في عملية السلام، هي: الصراع داخل الإتحاد الأوروبي، واختلاف السياسات الوطنية للدول الأوروبية تجاه القضية[5]، إذ كلما انضمت دولة جديدة إلى الإتحاد، أو عرفت

([1])- *Idem, PP.7-10.*
([2])- *Fred Tanner, "The Euro-Med Partnership: Prospects for Arms Limitation and Confidence Building after Malta", International Spectator, Vol.32, N°2, April-June1997, P. 3.*
([3])- *Roberto Aliboni, « The Mediterranean and the Middle East Narrowing Gaps in Transatlantic Perspectives", Op.Cit, P.2.*
([4])- *Elena Aoun, Op.Cit , P.308.*
([5]) - *Rodolfo Ragionieri, Op.Cit, P.420.*

دولة من الدول الأعضاء تقلبا سياسيا داخليا، أعيدت المعادلة بين المواقف السياسية[1]، لذلك تباينت مواقف دول الاتحاد من القضية الفلسطينية، من خلال تجاذب ثلاث تيارات رئيسية، تتصارع فيما بينها لرسم سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية: **أولها**؛ تمثله فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، وايرلندا: يتطلع هذا التيار لأن يكون للاتحاد الأوروبي دور أكبر في العملية السلمية، ويحمل إسرائيل في أغلب الأحيان مسؤولية الأزمة التي تعاني منها عملية السلام، في منتصف وأواخر التسعينيات من القرن العشرين، **ثانيها**؛ تمثله بريطانيا: وهو يعارض أي دور أوروبي يخالف الدور الأمريكي في المنطقة العربية، ويتجنب انتقاد إسرائيل وتحميلها المسؤولية بشكل مباشر وعلني، وهو موقف تحكمه الاعتبارات الأطلسية التقليدية في السياسة البريطانية خاصة في علاقاتها بالولايات المتحدة. أما **التيار الثالث**؛ فيضم ألمانيا، هولندا، الدانمارك وبلجيكيا: وهي لا تتحمس لأي دور سياسي أوروبي في عملية السلام، وتراهن كليا على الدور الأمريكي، وتفضل عدم مشاركته في العملية السلمية[2].

السبب الثاني؛ هو أن إسرائيل تفضل الولايات المتحدة وتمنحها منزلة الوسيط المفضل بينما تقبل فقط بتدخل محدود للإتحاد الأوروبي في عملية السلام، ويظهر أحيانا أن إسرائيل أرادت تقويض دور أوروبي أكثر نشاطا في عملية السلام[3]. ومن جهة أخرى تبدي إسرائيل اعتراضها على الدور الأوروبي إذا كان مستقلا عن الدور الأمريكي، بدعوى أن الموقف الأوروبي أكثر قربا ومساندة للجانب العربي، وبذلك فهو لا يصلح كوسيط في الصراع، فالإتحاد الأوروبي مثلا أيد وحدة المسارين السوري واللبناني معتبرا أن السلام لن يتحقق إلا عبر تسوية شاملة، أما الولايات المتحدة فقد وقفت بعيدا ولم تظهر تأييدها أو رفضها لهذه المبادرة، ما كان بمثابة الضوء الأخضر بالنسبة لمراكز القوى واسعة النفوذ في أمريكا وبريطانيا، والذي مكنها من شن حملة على المبادرة الأوروبية[4].

([1])- *محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2001، ص163.*

([2])- *علي الحاج، مرجع سابق، ص318.*

([3])- "*Europe's Role in the Palestinian Israeli Conflict", Op.Cit, P.5.*

([4])- *سعيد عكاشة، "المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب (رؤية عربية)"، السياسة الدولية، العدد:148، المجلد 37، أفريل 2002، ص79.*

كما أن الوضع الإقليمي نفسه يمثل سببا إضافيا في وجه الدور الأوروبي في عملية السلام، فالدول العربية ليست متفقة جميعها عندما يتعلق الأمر بالتسوية، وبعض البلدان تدعم الدور الأمريكي في التسوية، في حين تدعم أخرى الدور الأوروبي، كما أن بعض البلدان لا تولي أهمية للمبادرات الأوروبية[1]، كون أوروبا تفتقر للقدرات العسكرية، وإحجامها عن استعمال أدوات دبلوماسية أعلى طرف، فمن وجهة نظر هذه الدول وإسرائيل أن الولايات المتحدة وحدها قادرة على فرض تسوية سلمية[2]، وعلى الفصل في النهاية.

من جهة أخرى، شكلت السياسة الأمريكية عائقا مهما أمام تقدم الجهود الدبلوماسية للإتحاد الأوروبي في عملية السلام، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن أي دور أوروبي فاعل في الشرق الأوسط يضعف من دورها في المنطقة، فهي لا تخفي انزعاجها من أي دور سياسي أوروبي محتمل ما لم يكن تحت السقف الأمريكي، لذا سعت في كل مرة إلى تحجيم دور الاتحاد الأوروبي، وإبقائه في الحيز الأضيق، في حين حرص الاتحاد على إرضاء أمريكا وعدم إغضابها خوفا من تعريض العلاقات الإستراتيجية معها للخطر[3].

وفي إشارة للضغوط الأمريكية على الإتحاد الأوروبي، أرسل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى وزراء الخارجية الأوروبيين في اجتماعهم الذي انعقد في إسبانيا في فيفري 2002 قائلا: **"يجب على حلفاء الولايات المتحدة عدم اتخاذ مواقف معارضة لها"**. وقد اعترف فيدرين أن الضغوط الأمريكية أثمرت في الحال، إذ تخلت بريطانيا وألمانيا وهولندا عن الإجماع الأوروبي التي تحقق في وقت واحد حول مساري الحل والتدابير الأمنية، وعادت لتؤكد على ضرورة وقف العنف كشرط لا غنى عنه من أجل إطلاق المبادرات السياسية[4].

(1)- *علي الحاج،المرجع السابق ذكره، ص319.*
(2)- "*Europe's Role in the Palestinian Israeli Conflict", Op.Cit , P.5.*

(3)- *علي الحاج، المرجع السابق ذكره ، ص320.*
(4)- *نفس المرجع السابق ذكره، ص 320.*

كما أشارت ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل ليلى شهيد " Leila Chahid" قائلة: "الولايات المتحدة وأوروبا عندهما آراء مختلفة حول كيفية تطوير ودعم عملية السلام". ذلك أنه نظرا لاختلاف هيكليات وأجهزة الأوروبيين والأمريكيين، فإن سياسات الطرفين ليست لديها قدرات مختلفة فحسب، لا بل أولويات مختلفة أيضا[1]. فالموقف الأوروبي المتعلق بالقضية الفلسطينية والأمور الأخرى في المنطقة أكثر تقدما من تلك في أمريكا، إذ هناك العديد من الدول الأوروبية التي طالبت بوضوح بدولة فلسطينية، لهذا السبب إسرائيل تفضل التعامل مع العرب من خلال الوساطة الأمريكية[2]، فالموقف الأوروبي نحو السلام مشابه للموقف العربي والفلسطيني، ما جعل بعض الأوساط الإسرائيلية والأمريكية تتهم الإتحاد الأوروبي بالتآمر مع الإرهاب الفلسطيني (على حد تعبيرهم)[3].

وبينما كان النفوذ الأوروبي على السلطة الوطنية الفلسطينية المشلولة متزايدا نسبيا، فإن قوة النفوذ على كل من إسرائيل والولايات المتحدة بقيت أقل ما يمكن، مما يفسر عدم تأثير الإتحاد الأوروبي بشكل كبير في محاولاته لإنعاش عملية السلام. فالمساهمة –عمليا- في عملية السلام في الشرق الأوسط، تتطلب تحويلا مؤلما لا يبدو أن الإتحاد الأوروبي جاهز للقيام به. فالإتحاد الأوروبي تفادى أو أخفق في الضغط على نظرائه الأمريكيين والإسرائيليين لتبني سياسات أقرب إلى وجهة نظره، وإستراتيجيته كانت عبارة عن محاولة الحيلولة دون الفساد الخارج عن السيطرة، و الحفاظ على الوضع الراهن لإبقاء الولايات المتحدة مسؤولة عن العملية، وبالنسبة للأطراف تشجيع، تسهيل، بدلا من فرض، معاقبة، مما يؤكد الفكرة بان الإتحاد الأوروبي كمؤسسة ليست "قوة عظمى" سياسية قادرة وراغبة للتحول إلى ممثل دولي قادر على استعمال الوسائل القسرية لدعم دبلوماسيته[4].

([1])- *Volker Perthes, “Europe, the United States and the Middle East Peace process”, in: Robert D. Blackwill &Michael Stumer, eds, Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East, Cambridge, Ma: MIT Press, CSIA Studies in International Security, 1997, PP.79-100.*

([2]) -*Rodolfo Ragionieri, Op.Cit, P.438.*

([3])- *Muriel Asseburg et autres, "L’union Européenne et la crise au Moyen-Orient", ISS, Cahiers de Chaillot, N°62, 2003, PP.6-7.*

([4])- *Elena Aoun, Op.Cit , PP.310-3312.*

تأسيسا لذلك، عوض الاتحاد الأوروبي عجزه السياسي بدعمه المادي للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ليكون له دور في المنطقة العربية حتى لو اقتصر على التمويل فقط، وسعى لإثبات وجوده في المنطقة العربية من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة وروسيا للمساهمة في عملية السلام، في محاولة منه لتغطية قصوره السياسي بقوته الاقتصادية، من خلال تقديم الدعم المالي لطرفي الصراع، للحفاظ على مصالحه في المنطقة.

جاء الإتحاد الأوروبي من بعيد في مدة قصيرة جدا، لكنه رغم ذلك لم يصل إلى درجة ممثل إستراتيجي، ففي قضايا مثل النزاع العربي- الإسرائيلي، والتطورات ذات العلاقة في المنطقة (السياسات على إيران، ولبنان، وإسرائيل وفلسطين)، ومجال المناورة الذي يقرر أيضا بالتطورات في العراق وأفغانستان، تستدعي أن تكون بعض المذاهب والآلات متطورة بشكل أكبر في حوار الإتحاد الأوروبي، ففي تعامله مع هذه المنطقة الخاصة يجب أن يصبح الإتحاد القوة العالمية الفعالة التي تتطلب من الإتحاد أن يكون "أكثر نشاطا" كما دعت إليه إستراتيجية الأمن الأوروبية (ESS)، بدل التصريحات المألوفة للمجلس الأوروبي المتمثلة في "الدعوة"، "الحث"، و"التشجيع"، دون إعلان أي مبادرة حقيقية[1].

وهكذا، فقد بدت المبادرات الأوروبية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي عاجزة تماما عن التأثير في مجريات الأمور، إما بسبب اعتراض الجانب الإسرائيلي على إدخال أوروبا كطرف فاعل في عملية التسوية، وإما بسبب عدم وحدة مواقف الدول الأوروبية تجاه الصراع، وبصفة خاصة بسبب عدم ارتياح الولايات المتحدة نفسها لفكرة مشاركة أوروبا لها في صنع سياسة عامة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وحتى في مناطق أخرى أقل أهمية بالنسبة لها كالمغرب العربي كما سنوضح فيما يلي.

([1])- *Sven Biscop, « For a « more Active » EU in the Middle East : Transatlantic Relations and the Strategic implications of Europe's Engagement in Iran Lebanon, and Israel-Palestine", In: Roby Nathanson, Stephen Stetter, "The Middle East under Fire? EU-Israel Relations in a Region between War and Conflict Resolution", Berlin, IEPN, May 2007, P.74.*

المطلب الثالث:التنافس الأمني-الاقتصادي على منطقة المغرب العربي

لقد كانت منطقة المغرب العربي ولعقود طويلة منطقة نفوذ أوروبية، وكانت فرنسا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، أهم الدول الاستعمارية التي تولت اقتسام المنطقة على إثر مؤتمر برلين عام 1858، الذي كرس الاستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية بوجه عام، وفي المغرب العربي بصفة خاصة، وتعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية قوة من حيث نفوذها في شمال إفريقيا والأقطار المغاربية، نظرا لعلاقاتها التاريخية بها والسياسة التعاونية التي انتهجتها مع هذه الدول بعد استقلالها في المجالات العسكرية الاقتصادية والسياسية[1].

وبعد اتضاح الرغبة الأمريكية في اختراق منطقة المغرب العربي من خلال اتفاقيات الشراكة والتعاون مع بلدانها، لاسيما في ظل النظام الدولي الجديد، سارعت الدول الأوروبية إلى تعزيز تواجدها التقليدي هناك من خلال ما يسمى بمشروع "الشراكة الأورو-متوسطية" الذي يضم البلدان المغاربية الثلاث، بالإضافة إلى بلدان المتوسط الأخرى[2]. وقد طرحت أوروبا هذا المشروع كنمط جديد يختلف عن نمط العلاقات الاستعمارية التي كانت تربطها بتلك البلدان، وكبديل عن فكرة الوحدة العربية، وكذلك كمنافس لفكرة الشرق أوسطية التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

لذا فعكس ما يقال بأن المتوسط غائب عن المناطق الإستراتيجية لأمريكا، توجد إستراتيجية متوسطية للولايات المتحدة، لكن دون تبنيها سياسة واضحة تجاهه لأنه لا توجد بؤر توتر أو مصالح لأمريكا تجبرها على ذلك، لذا فالمتوسط لا يتمتع بصفة إستراتيجية، بالإضافة إلى اعتباره منطقة نفوذ أوروبية، فهو بالنسبة لأمريكا عبارة عن معبر اقتصادي عسكري نحو الشرق[3]. ومع ذلك فالحضور الأمريكي كان دائما في المتوسط (الأسطول السادس)، هذا الحضور القوي والمستمر يدل على اهتمام متأكد في المنطقة، فبسبب حضوره التاريخي وقبل كل شيء قوته الفريدة،

([1])- *ناجي عبد النور، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي"، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، نوفمبر 2008، ص118.*

([2])- *نفس المرجع السابق، ص 118.*

([3])- *Abdennour Benantar, "What's the Role Does the USA Play in The Mediterranean ?" , Med 2009,* http://www.iemed.org/anuari/2009/articles/a40.pdf/

الولايات المتحدة (US) فاعل متوسطي بامتياز حتى ولو لم تكن له إستراتيجية متوسطية، إضافة إلى أن النزاعات المستترة والمفتوحة في المنطقة (النزاع العربي-الإسرائيلي، الصحراء الغربية، البلقان، قبرص، سبتة ومليلية) لا يمكن أن تستقر، أو حتى المحافظة على الوضع الراهن "Status quo" بمعدل منظم بدون التدخل القوي للولايات المتحدة، وحتى الأزمات المحدودة تتطلب تدخله.

إذن المتوسط معتبر كمعبر لموقعه الخاص ليس كمنطقة، لكن كإستراتيجية ممر للنفط من الخليج وشمال إفريقيا للقوات الأمريكية، وبذلك فلا حاجة لتبني إستراتيجية لممر، على النقيض من ذلك يستخدم الأوروبيون المتوسط كمفهوم فعال يتطلب إستراتيجيات إقليمية.

علاوة على ذلك، يشكك الأمريكيون بمصطلح منطقة متوسطية، لكن في مصطلح الشرق الأوسط فهو المنطقة التي تتغير حدودها طبقا للأحداث والإستراتيجيات المطورة في واشنطن، مع ذلك يشكل المتوسط منطقة تنافس شامل مع أوروبا بدلا من تنافس خاص (في الشرق الأوسط تنافس إدارة أمريكية للقضية الإسرائيلية-الفلسطينية بالخصوص)، لأن المحيط المتوسطي يشمل (الخليج الفارسي، الساحل، القرن الإفريقي...)، ولذلك فإن الحديث عن دور الولايات المتحدة في المتوسط يعطيها في الأخير منزلة لم تكن عندها في التخطيط الإستراتيجي الأمريكي[1].

المتوسط مفهوم مرن يسمح للأمريكيين بتصوره، هذه المرونة التي تكشف ثلاث عناصر ضرورية توضح غياب إستراتيجية متوسطية للولايات المتحدة الأمريكية[2]:

(1)- المتوسط ممر لا يتطلب إستراتيجية شاملة.

(2)- كثافة العلاقات الأورو-متوسطية تستلزم اعترافا للنفوذ الأوروبي لا يدل على سلوك غير تنافسي بالضرورة، بينما في الشرق الأوسط الاحتكار الأمريكي واضح، والدور الأوروبي بسيط إن لم يكن قاصرا.

([1])- *Ibid.*
([2])- *Idem.*

(3)- يمكن لأمريكا الاهتمام بالمحيطات "Peripheries" للمتوسط بدون إستراتيجية متوسطية، هذه المرونة الجغرافية اندمجت مع جاذبية الدول المتوسطية للعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، ما يحرض هذه الأخيرة على النظر للمتوسط كمنطقة معزولة غير إستراتيجية، ولا يجعلها تشعر بحاجة لسياسة متوسطية.

استنادا إلى ذلك، الولايات المتحدة تلعب لعبة ذكية في المتوسط، فهي تجيز حقيقة أنه منطقة للنفوذ الأوروبي، لكن عن طريق المسارات الثنائية، تقوض هذا النفوذ في مضمونه، هذه الثنائية الفعالة ترتكز على السماح لأوروبا بموقف إقليمي ثانوي، لتجنب الدخول في معها في تنافس مفتوح، ولاستخدام مقاربة انتقائية للقضايا الإقليمية التي ستتعامل معها، ورغم ذلك فاختلافاتها مع أوروبا نسبية، إذ من الصعب إيجاد أي اختلافات رئيسية فيما يتعلق بالقضايا العالمية (أسلحة الدمار الشامل(WMDs)، والإرهاب)، لأن هذه القضايا هي التي تعرف مداهم الإقليمي، على سبيل المثال انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ تعطي أهمية إستراتيجية كاملة للمتوسط في الممارسة الأمريكية، ومع ذلك يبقى دائما في علاقة تبعية للشرق الأوسط، لأن المتوسط عبارة عن أقاليم فرعية وعند الاقتراب منه في أسلوب أكبر أو أقل شمولا، يصبح الاعتماد على دائرة معينة أو منطقة ثانوية، سواء بالنسبة لأوروبا أو منظمة حلف شمال الأطلسي، تأخذ قضايا – مثل التهديدات القادمة من الجنوب التي ضمنتها للمغرب؛ الشرق الأوسط عند الحديث عن مسائل النزاع العربي-الإسرائيلي و/أو الخليج (العراق وإيران)- الأسبقية على الاعتبارات الأخرى، وهم بذلك يتبعون مقاربة التعامل في المجالات المفضلة للتعاون حسب حالة كل بلد في المنطقة: مكافحة الإرهاب (الجزائر، المغرب...)، تطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية (مصر، الأردن، تركيا)، الطاقة (دول الخليج، الجزائر وليبيا)، هذه الإستراتيجية المتعددة المستويات تسمح للولايات المتحدة بالتعامل مع حلفائها العرب القدماء والجدد[1].

كما أن التوزيع الجيوغرافي للسيطرة العسكرية يظهر بأن أغلبية بلدان المتوسط تقع تحت سلطة الولايات المتحدة في إطار ثلاث سلطات عسكرية، الأولى

([1])- *Idem.*

تحت سلطة الولايات المتحدة بقيادة أوروبية (USEUCOM)، بينما تقع الثانية تحت سيطرة اختصاص قيادة مركزية أمريكية (USCENTCOM)، والثالثة هي بخلق قيادة إفريقية أمريكية (USAFRICOM)، هذه القيادات الثلاث التي سيكون عندها سلطة قضائية على المتوسط، تظهر مسألة غياب واضح "لهوية إستراتيجية متوسطية".

كما تعمل أمريكا على تثبيت أهداف عسكرية في المغرب العربي، تتمثل في: تواجد الأسطول السادس الأمريكي بمياه البحر المتوسط لمراقبة القوى المعادية بشكل وقائي، والتصدي للإرهاب في الدول المارقة، وتلك التي تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى إيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية، بهدف تأمين خطوط المواصلات البحرية والإمدادات النفطية[1]. إلى جانب استخدام حلف الأطلسي لمهام جديدة في المتوسط (خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر)، يكون فيها في الخطوط الأمامية لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي، والتطرف الإسلامي[2]، خاصة بعد إدراج منطقة المغرب العربي في خانة المناطق الخطرة.

ما يهم الولايات المتحدة هو المتوسط الجيوسياسي، والتخومات فيه: أوروبا، البلقان، الشرق الأوسط (إسرائيل والدول الخليجية)، المغرب، بالإضافة إلى الساحل، وأهم هذه التخومات على الإطلاق وأكبرها بالنسبة للولايات المتحدة هو التخوم الشرق أوسطي الذي طغى على كل المتوسط، وأهميته تحددها طبيعة المصالح الأمريكية. بذلك بعض المناطق يمكن أن تكسب أهمية تقدم لقيمة المتوسط، كحالة الساحل (Sahel) الذي أصبح نقطة مركزية في الكفاح الأمريكي ضد الإرهاب وإنتشاره في إفريقيا، أعطى قيمة للمغرب وبشكل غير مباشر للمتوسط.

---

(1)- *محمد الأمين لعجال أعجال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة في المتوسط"، من أعمال الملتقى الدولي:"الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص189. أنظر أيضا: خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة المتوسطية الأمريكية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"،*
http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf

(2)- *Luca Ratti, "NATO's developing role in the Mediterranean an d greater Middle East: out of area but not out of business", Journal of Middle Eastern Geopolitics, Vol. 2, N° 3, January-March 2006, PP.9-10.*

لذلك المتوسط الأمريكي هو أكثر شرقية، لأن الأولويات الأمريكية شرقية جوهريا، ومع ذلك غربي المتوسط هو مركز جاذبية الوجود العسكري الأمريكي، باعتبار تشجيع مقاومة الإرهاب في الجزء الغربي للحوض، درجة الانتشار الأمريكي (في الأمن والاقتصاد) في المغرب ألحقت الضرر بأوروبا، علاوة على ذلك إعادة تأهيل ليبيا كان عملا أمريكيا، وأوروبا لم تفعل شيئا سوى إتباعها مباشرة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تشير إلى اتجاه السياسات الأوروبية المتعلقة بالمتوسط، فهي الممثل الرئيسي في الميدان المتوسطي رغم الميل الشرقي لها، الذي يفرضه عاملين أساسيين: إسرائيل والطاقة (في الخليج الفارسي).

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد التسعينات لتحجيم النفوذ الفرنسي الأوروبي، ليس فقط في المناطق التي كانت أسواقا تقليدية، التي بلغ الحضور الأوروبي المدني و العسكري فيها مرتبة متقدمة قياسا إلي الوجود الأمريكي، و إنما سعت واشنطن إلى التوغل في قلب الفرانكفونية، من خلال بعض الخطوات ذات الطبيعة الاقتصادية، تجاه المنطقة المتوسطية و المغاربية خصوصاً، والتي تحتل موقعا ذا أهمية كبيرة في علاقاتها المتوسطية، وعمقها الإفريقي، وثرواتها النفطية والمعدنية الهائلة القريبة من أسواقها، والتي لا تتأثر بأي أزمة أو حرب تحدث في الخليج العربي، وقد زجّت الولايات المتحدة بنفسها في المنطقة دون الاكتراث لمصالح حلفائها[1].

أما بخصوص مخططات الحدود المتوسطية الثنائية العالية الحساسية، فقد سجلت الولايات المتحدة نجاحا في استقرار العلاقات اليونانية-التركية، بمساعدة منظمة الناتو والإتحاد الأوروبي، رغم أن الصلح اليوناني التركي لم يكن بعمل أمريكي بشكل خاص، إلا أنه لم ينجح لحمل مفخرة مماثلة للخارج مع الجزائر والمغرب. الانحياز الأمريكي لدولة المغرب وتفضيلها لموقعه في قضية الصحراء

([1])- خير الدين العايب، *"التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية"*، http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/6takhawf.pdf

الغربية إلى حد تعيينها له "كحليف موثوق خارج حلف الناتو"، لكن هذا لم يمنعه من تطوير علاقاته مع الجزائر، ودخوله في لعبة موازنة خطيرة في المغرب العربي(1).

أثار هذا التموقع الأمريكي الجديد في المغرب العربي ومنطقة الساحل، والتطور السريع في العلاقات الأمريكية المغاربية (خاصة مع الجزائر والمغرب)، تخوف فرنسا التي تعتبر هذه الدول مناطق نفوذ لها ، فكان التحرك الفرنسي لتعزيز العلاقات الفرنسية-الجزائرية التي أخذت أبعادا عسكرية، كرد فعل على الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في
المنطقة، وكان منه زيارة وزيرة الدفاع الفرنسية ميشال أليو ماري للجزائر في جويلية 2004، والاتفاق على إرساء قواعد "شراكة في مجال الدفاع" بين الدولتين(2). كما عمدت فرنسا إلى تشكيل قوات عسكرية منهجية سياسة "خطوة-خطوة" (Step by Step) تفاديا للاصطدام مع الفيتو الأمريكي، فبعد إنشائها "يوروكور"(*) تم الاتفاق على إنشاء "يورومارفور" (قوة بحرية أوربية)، وقامت الدول الأوروبية بدورها بتشكيل قوة أخرى"يوروفور"، وحذت أوروبا حذو الحلف الأطلسي الذي أعاد تجديد بنياته بتوجيهها إلى الجنوب، ووجهت هي الأخرى هذه البنى العسكرية الناشئة نحو المتوسط، وبالأخص نحو الضفة الجنوبية منه(3).

ثم أن فرنسا تحركت مغاربيا في إطار مجموعة (5+5) لإبقاء نفوذها التقليدي على دول المغرب الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر)، واقتراحها عليها بعقد اجتماع أمني في باريس في إطار مجموعة مصغرة جديدة (4+3)، استجابة منها للمطالب المغربية التي تطالب بالتعاون الأمني، ويقينا منها بعدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي في كل المنطقة، لذا كان تركيزها على دول محددة تتمتع فيها بثقل هائل(4).

---

(1)- *Yahia H.Zouhir, Karima Bnabdellah Gambian, "The United State and the North African Imbroglio: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara", Mediterranean Politics, Vol.10, N°2, July 2005, P.182.*

(2)- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص ص76-77.

(*) - مشكل من قوات فرنسية وألمانية، وانضمت إليهما كل من إسبانيا، بلجيكا، ولكسمبورغ.

(3)- عبد النور بن عنتر، "الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"، شؤون الأوسط، العدد 47، ديسمبر 1995، ص94.

(4)- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص77.

بعدما وصلت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب إلى طريق مسدود، خاصة بعد فشله في تجديد ولايته لمرة ثانية، لذلك لم تجد إدارة كلينتون غير تفعيل صيغ وابتكار آليات جديدة لاختراق الحوض المتوسطي، والتقليل من تأثير الشراكة الأورو-متوسطية على المصالح الأمريكية في المنطقة[1]، وفي إطار عملها على عدم إقصاء المغرب العربي من إستراتيجيتها الجيو-اقتصادية العالمية اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 مشروعها للشراكة مع دول المغرب العربي والمعروف باسم مبادرة "آيزنستات"[*] "Eizenstat"، والتي تنص على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بين الطرفين تشمل الولايات المتحدة من جهة ودول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) من جهة أخرى، مستبعدة على الأقل في المرحلة الأولية كلا من موريتانيا وليبيا[2]. وتهدف المبادرة إلى: إلغاء الحواجز التجارية؛ حرية التدفقات الاستثمارية؛ تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكو-مغاربية؛ تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة[3]، كما يدخل المشروع ضمن إستراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج، لضمان تأمين أكثر للرأسمال الأمريكي للاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية الخارجية ومصادر الطاقة، وإنشاء جسور للأمن والاستقرار عن طريق حرية التجارة وتنمية الاستثمارات الخارجية في المنطقة المغاربية[4]. إلا أن مغادرة إيزنستات الإدارة الأمريكية، بعد انتخاب جورج بوش الابن، أدى إلى تراجع صدى المبادرة تدريجياً، ليطلق عليها اسم "الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال أفريقيا"، حيث حافظت في جوهرها على مضمون مبادرة إيزنستات، مع تعديلات تتعلق بالإصلاحات الديمقراطية.

ومع ذلك، فقد كسبت الولايات المتحدة الرهان بتوقيعها على اتفاقية للتبـــادل الحر(FTA) مع المغرب في جوان 2004، الأمر الذي أثـــار حفيظـــة الأوروبيـــين

([1])- *ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأوروبية-الأمريكية على قضايا الأمة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 185.*

(*)- *سميت المبادرة باسم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال الزراعية "ستيوارت آيزنستات"" Stuart "Eizenstat.*

([2]) - *Abdennour Benantar, « Le Maghreb entre le partenariat euro-méditerranéen et le partenariat américano-maghrébin », Op.Cit, P.86.*

([3])- *Ibid, P.87.*

([4])- *Les Etats- Unis et La Méditerranée, ouvrage collectif, Toulon, FMES, 2000, P.36.*

والفرنسيين بالخصوص، كما أعربت الولايات المتحدة عن عزمها على إقامة منطقة تجارة حرة مع الدول الأعضاء في المغرب العربي في أفق2013[1].

إن المشروع في جوهره هو محاولة للالتفاف على الشراكة الأورو-متوسطية في الضفة الغربية للبحر المتوسط، ولترسيخ الحضور السياسي الأمريكي في المنطقة كفاعل أساسي[2]، إضافة إلى التحكم في الفضاء المتوسطي عبر بوابته الجنوبية، والفضاء الشرق أوسطي عبر بوابته الغربية، وما يلاحظ على المبادرة الأمريكية هو حرص الإدارة الأمريكية على النظر إلى دول المغرب العربي الثلاث ككتلة واحدة من خلال تشجيع التجارة البينية بينها[3]، كما أن توقيت المبادرة جاء بعد الركود الذي عرفه مسار برشلونة، كما أن إضفاء صيغة "شراكة" على المشروع يعتبر إستراتيجيا منافسا لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية، وموجها لمنطقة تعتبر تقليديا تحت النفوذ الاقتصادي الأوروبي، حتى إذا ما كان الأمريكيون أنفسهم يفندون هذا التنافس.

إن برنامج شمال إفريقيا الأمريكي الاقتصادي هو الجزء الأعظم من مبادرة شراكة الشرق الأوسط الكبير (GMEPI)، ويبقى رسالة تذكير ثابتة بأن الولايات المتحدة تتمنى النظر إلى المغرب كمتكامل ككل، والذي توسع شرقا مع التطورات في العلاقات الأمريكية الليبية[4]، ويدخل في إطار تحولات السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث أعلن عن المشروع في فيفري 2004، وتم إقراره في قمة الثماني في "سي آيلند" في شهر جوان من السنة نفسها. وفي قمة اسطنبول الأطلسية حدث تحرك سريع لتحويل خطة الشرق الأوسط التي أقرتها "قمة سي آيلاند" من مجرد إطار إيديولوجي-اقتصادي، يبشر بالديمقراطية والحكم الراشد وبناء مجتمع المعرفة، إلى نظام أمني إقليمي جديد.

ورغم أن إعادة التوجيه نحو الشرق (أفغانستان) الذي قامت به الإدارة الجديدة لأوباما (Obama)، يشير ضمنيا إلى أن المتوسط سيبقى ممرا بسيطا لدرجة

---

(1)- *Yahia H.Zouhir, Karima Benabdellah Gambian, Op.Cit, P.182.*

(2)- *ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأوروبية-الأمريكية على قضايا الأمة العربية، مرجع سابق، ص186.*

(3)- *Sami Maki, “ la Stratégie Américaine en Méditerranée”, Revue Confluence Méditerranée, Algérie, L’harmattan, 2001-2002, P.158.*

(4)- *Yahia H.Zouhir, Karima Benabdellah Gambian, Op.Cit, P.182.*

أكبر، بسبب تأكيد موقف التبعية الأوروبي الذي لا يــدفع الأمــريكيين لأولويــاتهم المتوسطية، تبقى الخطوط الرئيسية الأربعة للعمل التي تقع تحت التصرف الأمريكي في المتوسط: أمن إسرائيل، أمن تجهيزات الطاقة، الأمن الصلب (انتشــار أســلحة الدمار الشامل، والإرهاب)، الأسواق الاقتصادية، وعلى سبيل المصادفة الدمقرطة، إن لم تناقض الأولويات الإستراتيجية[1].

وبذلك، فقد أصبحت منطقة المغرب العربي أمام مشروعين يرمي كلٌ منهما إلى الاستحواذ على المنطقة. ففرنسا تحاول جاهدة أن يكون لها دور في المنطقة لأنها تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها، والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المنطقة مهمة إليها لبسط نفوذها على العالم. الواقع أن فرنسا التي تقود التوجه الأوروبي الجديد نحو الانفصال عن المظلة الأمريكية لن تسلم بالأمر الواقع وسوف تعمل جاهدة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل جاهدة لاحتواء الدول الأوروبية الفاعلة لكي لا تستحوذ على منطقة المغرب العربي، لأن ذلك يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مصالحها النفطية[2].

أما الاتحاد الأوروبي فيؤكد أن دوره في البحر المتوسط هو دور "منع الصراع" وليس "حل الصراع"، وأنه يترك القضايا الإقليمية كالصراع العربي-الإسرائيلي للولايات المتحدة للتعامل معها، وفي الوقت ذاته، فإنه يحاول تطوير بيئة أمنية بين العرب والإسرائيليين تتأسس على مفهوم إجراءات بناء الثقة. وفي الحقيقة فإن مفهوم الشراكة الأوروبية-المتوسطية بأسره ليس إلا محاولة لتحقيق هذا الهدف، وهو الأمر الذي يمكن استنتاجه من أن هذه الشراكة هي في الواقع شراكة بين العرب والإسرائيليين برعاية أوروبية، ووجود قبرص، مالطا وتركيا في تلك الشراكة لم يكن إلا من باب التغطية على تلك الحقيقة، بدليل أنه لم توقع اتفاقات شراكة مع قبرص ومالطا إلا بعد أن أصبحت منذ ماي سنة 2004 كأعضاء كاملين في الاتحاد الأوروبي[3].

---

(1)- *Abdennour Benantar, "What's the Role Does the USA Play in The Mediterranean ?", Op.Cit.*

(2)- *خير الدين العايب، "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية"، مرجع سابق.*

(3)- *نعيم الأشهب نعيم، مازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير، أعلى درجات التبعية، عمان، دار الشروق، 2005، ص36.*

ويمكن استنتاج ثلاثة أبعاد للدور الأوروبي في علاقته بالدور الأمريكي حيث[1]:

يركز الأوروبيون على القضايا المتعلقة "بالحكم الراشد" ومنع الصراع، وإزالة أسلحة الدمار الشامل من الدول العربية، مع التقريب بين العرب والإسرائيليين رغم استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وفى تقدير الاتحاد الأوروبي فإن هذه الأدوار ستسهل تعامل الأمريكيين مع قضايا "الأمن الصلب" حيث يكتفي الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتلك القضايا بإصدار بيانات إعلامية ولا يتبع سياسات فعلية[2]. فالإتحاد الأوروبي هنا يقوم بدور مسهل للدور الأمريكي "Facilitator" .

أما الدور الأوروبي الثاني فهو "امتصاص الصدمات" "Shock Absorber"، ويقصد بذلك أن يستوعب ويمتص الآثار السلبية المترتبة على السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل، بحيث لا يبدو الغرب كأنه وحدة واحدة ضد العرب، ويطبق الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار عدة آليات أهمها "النقد الإعلامي" لبعض السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، كما هو الحال في "الشقاق" الأوروبي-الأمريكي حول الغزو الأمريكي للعراق، ومن تلك الآليات أيضا التعبير عن سياسات لفظية أكثر توازنا تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، وتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية.

في حين أن الدور الأوروبي الثالث هو الدعم الكامل والصريح للموقف الأمريكي في اللحظات الحاسمة التي تحتاج فيها الولايات المتحدة إلى هذا الدعم " Supporter in Critical Thresholds "، فمع بدأ الغزو الأمريكي للعراق في 20 مارس سنة 2003، تحولت فرنسا وألمانيا إلى دعم الغزو بالكامل وبشكل علني، وحينما انخرطت الولايات المتحدة في الهجوم الإسرائيلي على حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" وتصور الأوروبيون أن هذا الهجوم يمكن أن ينجح في تحقيق

---

(1)- محمد السيد سليم، *"السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط: توافق أم تعارض؟"، القاهرة، السنة الرابعة عشر، العدد 45، نوفمبر 2004، ص 17.*

(2) *-Françoise Germain-Robin, « Israël et le partenariat Euro-méditerranéen », Paris, revue de Géostratégiques, N°08, juillet 2005, PP.197-198.*

أهدافه بتصفية" حماس"، بادروا إلى وضع "حماس" على قائمة المنظمات الإرهابية، مما شكل إشارة خضراء للولايات المتحدة وإسرائيل بأن الاتحاد الأوروبي يساند التصفية الكاملة لحركة حماس[1].

ورغم أن المشاريع الأوروبية والأمريكية الموجهة لمنطقتي الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط تبدو ظاهريا مختلفة، إلا أن تحليل محتوياتها وأهدافها يظهر أن هناك الكثير من نقاط التوافق والتداخل بينها.

ففي فيفري سنة 2004 أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع باسم "الشرق الأوسط الأكبر" يدعو إلى إدخال تغييرات اقتصادية وسياسية في الدول الشرق أوسطية[2]، وهو ما تبعه مباشرة بعد أيام قليلة إعلان مشروع ألماني، تحول بعدها إلى مشروع ألماني-فرنسي تحت اسم "المبادرة الفرنسية الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط: الشرق الأوسط الموسع"[3]. يتفق المشروعان الأمريكي والألماني-الفرنسي حول قضية إعطاء الأولوية للتغيرات الداخلية في دول الشرق الأوسط، وتأكيد أسبقية الإصلاحات العربية على حل الصراع العربي-الإسرائيلي، لكن في الوقت الذي يركز المشروع الأمريكي أساسا على تلك التغييرات دون تشاور مع النظم المحلية، وإهمال الإشارة إلى قضية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، يشير المشروع الفرنسي الألماني إلى أهمية التنسيق مع النظم الشرق أوسطية في إدخال تلك التغييرات[4].

كذلك ركز المشروعان على تحقيق هدف نهائي مشترك هو "مكافحة الإرهاب" الذي يصورانه على أنه ناتج عن التسلطية المحلية، ولكنهما يختلفان في أن المشروع الأمريكي يركز على التحول الديمقراطي لتحقيق هذا الهدف بينما يركز المشروع الأوربي على التحديث كمدخل للتحول الديمقراطي ومن ثم مكافحة الإرهاب[5].

---

(1) -*Ibid, P.198.*

(2) - *معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية: بين محددات الداخل وضغوطات الخارج"، المستقبل العربي، العدد 326 ، أفريل 2006، ص 19.*

(3) - *محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للعالم العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 646 – 648.*

(4)- *خليل العناني، "الشرق الأوسط الكبير"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، القاهرة، مركز الأهرام، أفريل2004 ، ص ص 100-101.*

(5)- *نفس المرجع السابق ، ص 98.*

إضافة إلى أن هذه المشاريع تستهدف بالدرجة الأولى الدول العربية، فقد استند مشروع "الشرق الأوسط الأكبر" على إحصائيات عن العالم العربي فقط، ولم يورد إحصائيات عن الدول الأخرى المنضوية تحت الشرق الأوسط الكبير، أي أن المشروع موجه بالأساس للدول العربية.

كما أن أكبر مجالات الاتفاق بين المشاريع الأوربية والأمريكية هو المجال الأمني-السياسي، إذ هنالك توافق كبير بين الأوروبيين والأمريكيين في هذا السياق، حيث يقومون بأدوار تكمل بعضها بهدف إعادة تشكيل البنية السياسية للشرق الأوسط:

- تركز الاستراتيجيات الأوروبية والأمريكية على إقرار وتعزيز الخلل الاستراتيجي القائم في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، ورفض أي مشروع من شأنه تعديل هذا الخلل، فبعد ستة وثلاثين عاما، مازالت عملية السلام التي بدأها الأمريكيون سنة 1973 تراوح مكانها بدون نتيجة حاسمة.

- يتفق الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة على عدم السماح لأي دولة في الشرق الأوسط، عدا إسرائيل، بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ونجد ذلك واضحا في المشاريع الأوروبية والأمريكية لضبط التسلح في الشرق الأوسط التي تسمح ببقاء أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ التي تمتلكها إسرائيل، وفى الوقت ذاته منع انتشار هذه الأسلحة والتكنولوجيا إلى أي دول أخرى في المنطقة سواء الدول العربية أو إيران.

- يتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أن إسرائيل يجب أن تتمتع بالتفوق الإستراتيجي على الدول العربية مجتمعة، وذلك كي لا تجد الدول العربية أي بديل آخر عن التفاوض مع إسرائيل انطلاقا من الشروط الإسرائيلية للسلام.

- يتفق الأوروبيون والأمريكيون على أهمية بناء ترتيب أمني جديد في الشرق الأوسط يشمل إسرائيل وتركيا ويرتبط بحلف شمال الأطلسي ويستثني جامعة الدول العربية[1]، ففي كل التفاعلات متعددة الأطراف مع دول المنطقة يصر الأوروبيون والأمريكيون على استبعاد جامعة الدول العربية، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا في إطار المنظمات الإقليمية التي تضم تلك الدول وهي "رابطة دول جنوب شرق آسيا"، و"الميركسور"، و"الاتحاد الإفريقي" وتعقد معها مؤتمرات قمة دورية.

- يتفق الأوروبيون والأمريكيون على منع إيران من تطوير التكنولوجيا النووية، ولو للأغراض السلمية، وتقود الولايات المتحدة هذه المعارضة، كما قامت فرنسا، ألمانيا وبريطانيا بتكوين "ترويكا" من وزراء خارجيتها، زارت إيران وقدمت لها ما يشبه الإنذار لوقف تخصيب اليورانيوم، وهو أمر تبيحه اتفاقية منع الانتشار النووي. وقد اتفقت إيران مع الترويكا على وقف مؤقت للتخصيب مقابل مدها بالتكنولوجيا النووية، ولكن الدول الثلاث لم تف بالالتزام وتحولت فيما بعد لقيادة الحملة الغربية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران.

في إطار هذه الأهداف المشتركة، هناك تقسيم للأدوار بين الأوروبيين والأمريكيين في البحر المتوسط الشرق الأوسط، طبقا لهذا التقسيم، يختص الاتحاد الأوروبي بقضايا "الأمن اللين"، بينما تتعامل الولايات المتحدة مع "قضايا الأمن الصلب"، فكل مبادرات الاتحاد الأوربي "مسار برشلونة" و"سياسة الجوار" تسعى إلى خلق الاستقرار والأمن عبر الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم، وهذا ما يقصد بـــ"الأمن اللين"" Soft Security".

أما الولايات المتحدة فإنها توفر "الأمن الصلب" "Hard Security" من خلال محاولات إعادة الهيكلة السياسية، خرائط الطريق، والغزو المسلح. ويكمل الدوران بعضهما، وهذا التكامل هو محصلة لمطلب أمريكي مؤداه، أن يبتعد الاتحاد

---

(1) - *ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص ص 70– 71.*

الأوروبي عن القضايا السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي ويقصر دوره على "تسهيل" تنفيذ الدور الأمريكي.

بصفة عامة، فقد قبل صانعو القرار الأوروبيون مفهوم الدور الأوروبي المكمل، من منطلق أن سياسات الاتحاد الأوروبي لن تكون فعالة إذا تناقضت مع سياسة القوة العظمى والوسيط الرئيس في المنطقة.

أما في الجانب الاقتصادي فقد بذل ويبذل الأوروبيون والأمريكيون جهود مشتركة لدفع دول المنطقة في اتجاه تحرير التجارة والتحول الرأسمالي، لكن بمجرد تحرير التجارة بدأ التنافس الأوروبي-الأمريكي الاقتصادي بموجب نظام السوق والعلاقات الاقتصادية المعولمة.

بدأ هذا التنافس سنة 1993 عندما قدم الأمريكيون مشروعا لإنشاء نظام للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودعوا دول المنطقة إلى حضور المؤتمر الوزاري الذي عقد في "الدار البيضاء" سنة 1994 لصياغة مشاريع للتعاون الاقتصادي الإقليمي، وقد دعي الاتحاد الأوروبي إلى المؤتمر كمراقب، وقد رد على هذا باعتراضه على المقترح الأمريكي لإنشاء "بنك للتنمية في الشرق الأوسط" يقوم بتمويله جزئيا بعد أن أدرك الدور الهامشي المرسوم له في المشروع الشرق أوسطي.

استمر الفتور الأوروبي تجاه المشروع في المؤتمرات الثلاثة التالية التي عقدت في عمان سنة 1995، القاهرة 1996، والدوحة 1997، وقد انهار المشروع الاقتصادي الأمريكي الشرق أوسطي سنة 1997 بعد وصول حكومة ناتانياهو إلى السلطة في إسرائيل، وتراجعها عن التزاماتها بموجب الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، ووضوح نهاية الرابطة التي افترضتها بعض الدول العربية بإمكانية الوصول إلى تسوية سياسية عبر التعاون الاقتصادي.

بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 جددت الولايات المتحدة مشروعها الاقتصادي في الشرق الأوسط، حيث اقترح الرئيس الأمريكي بوش إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط، وذلك إذا طبقت هذه الأخيرة عددا من الشروط أهمها تطبيق معايير منظمة التجارة العالمية، كما

قدمت الولايات المتحدة مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط ومبادرة "الشرق الأوسط الأكبر" والتي شملت دمج إسرائيل اقتصاديا في المنطقة[1].

عندما أدرك الأوروبيون أن مصالحهم الاقتصادية في الشرق الأوسط ستهمش نتيجة المشروع الأمريكي الأول (التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) تقدموا بمشروع "الشراكة الأورو-متوسطية" عبر سلاله الثلاث، الذي تم الإشارة إليه في مراحل سابقة من البحث، والذي كان من أهدافه الاقتصادية إنشاء "منطقة تجارة حرة" (FTA) لتبادل السلع الصناعية بحلول سنة 2010[2].

تؤكد العديد من الدراسات أن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية هو مشروع "شرق أوسطي" لدرجة كبيرة، لأنه سعى فيما سعى إليه إلى جمع العرب الرافضين لإسرائيل، وإسرائيل في إطار اقتصادي ترعاه أوروبا، ومنه يمكن القول أن أهم نقطة مشتركة بين المشروعين الأوروبي والأمريكي هي سعيهما إلى دمج إسرائيل اقتصاديا في المنطقة[3].

تجددت المنافسة الأمريكية-الأوروبية في المنطقة سنة 2003 على مستويين الأول شرق أوسطي والثاني شمال إفريقي، وقد تمثل التنافس على المستوى الشرق أوسطي كما أشرنا سابقا في الرغبة الأمريكية في إنشاء منطقة تجارة حرة مع الدول الشرق أوسطية، وهو ما يتعارض مع المشروع الأوروبي الذي سعى أيضا إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة في المنطقة ذاتها.

إن العلاقات الأوروبية الأمريكية معقدة وهي مزيج بين التنافس والتعاون حسب الأزمات والمصالح، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية غريب جدا في المنطقة فلا هي منخرطة تماما، ولكنها تتحكم في العلاقات الإسبانية- المغربية والإسرائيلية- العربية من جهة أخرى.

ومع ذلك فلا وجود شراكة إستراتيجية بين أمريكا والمغرب العربي (مسار مغاربي-أمريكي)، بل هناك مجرد توظيف آني، فهي بحاجة إلى المغرب وتونس

([1])- *نفس المرجع السابق ، ص 644 .*

([2])-*Nicole Gnesotto, La puissance et l'Europe, Paris, presses de sciences po, 1999, Op. Cit, P.152. Voir aussi : Françoise Germain-Robin, Op. Cit, P.200.*

([3])- *عبد اللطيف علي المياح ، حنان علي الطائي، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي، عمان، دار مجدلاوي، 2002، ص ص 191-187.*

في عملية التطبيع حتى لا تخص فقط المشرق ودول الطوق بل الدول العربية ككل، واعتمادها عليه هو محاولة أمريكية لتغطية انتكاسات في المشرق في إطـــار لعبـــة خطيرة جدا.

إن طبيعة المدركات الأوروبية للمغرب العربي هي التي تحـــدد السياســـات الأوروبية تجاهه، ويبقى الحوض الغربي هو الموجه لها، عكس أمريكا التي يـــتحكم الحوض الشرقي في توجيه مصالحها، وتعترف أمريكا عمليا بتقاســـم الأدوار مـــع أوروبا، فهي تتمتع بهيمنة في الشرق وحصرية في إدارة شؤون الشرق الأوســـط، وتطلق يد الإتحاد الأوروبي في الحوض الغربي للمتوسط لاســـتخدامه أكثـــر مـــن تقاسمه. فمن خلال تطوير مسارات ثنائية قوية مع الجزائر وليبيا، وكأن الولايـــات المتحدة الأمريكية تجهض أي مجهود أوروبي خاصة مع دول مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإتحاد الأوروبي (كالمغرب العربي مثلا)، وهو ما يثير حفيظة الأوروبيين.

الاختراق الأمريكي القوي في الخليج سيكون مانعا لأي إطار إقليمي أوروبي، ويجبر الإتحاد الأوروبي لتبني هياكل معينة للمتوسط والخليج، ثم أن الوضعية الحالية الغير مفضلة جزئيا للولايات المتحدة الأمريكية بسبب الفشل في العراق، وسوء الفهم الذي يحيط بالحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى العلاقات المتوترة مع إيران (بسبب الملف النووي)، كلها عوامل يمكن أن تمثل فرصة للإتحاد الأوروبي لزيادة اشتراكه في المنطقة، كما أن قبول العضوية النهائية لتركيا في الإتحاد الأوروبي، سيمثل وصلة أرض مباشرة إلى المنطقة، وسيسمح للإتحاد بحضور أقوى في مناطق الخليج والشرق الأوسط[1].

يتضح مما تقدم أن المسار المستقبلي للتنافس الأوروبي– الأمريكي -سوف يكون له انعكاسات على المنظومة الأمنية للدول العربية المتوسطية والشرق أوسطية، التي تسعى كل قوة إلى احتوائها في إطار الترتيبات الجارية لإقامة نظام دولي جديد، حيث اتضح أن ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ليس حل مشاكل المنطقة المتوسطية وإيجاد حلول عاجلة لها، وإنما إدخال

([1]) -*Telmo J. Vieira, « EU Security Discourse: Great…NG new Regional Boundaries in the Mediterranean and Gulf Region », Perceptions, Summer 2006, P.24.*

المنطقة العربية في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة على المنطقة أمنيًا وعسكريًا واقتصاديًا.

المبحث الثالث:

الدول العربية والأمن المتوسطي: قصور في الرؤية الإستراتيجية وغياب ثقافة أمنية

يعيش العالم العربي حالة تحول جذري تطال الجذور والثوابت، وتحاول نزع فكرة القومي/ الإسلامي الحضاري، وإلباسه هوية جديدة. ولقد تدفقت عليه متغيرات النظام العالمي من مختلف الأشكال والأنواع والجهات، حتى غدا الوطن العربي المختبر الذي تمتحن فيه تلك المتغيرات، وتجرى فيه التجارب، تتنافس عليه القوى العظمى، وتنتشر عولمة الإنتاج، وتشرع الأبواب للتبادل، وتتسابق ابتكارات التكنولوجيا وفتوحاتها.

فقد شهدت المنطقة العربية مشروعين أساسيين هما "المشروع المتوسطي" الذي يقتطع بعضا من الأقطار العربية ليظلها برايته، في حين ينشط المشروع "الشرق أوسطي" لتكون كل الدول العربية تحت رايته، والمشروعان يتطلعان إلى النظام العربي الإقليمي، تدميرا له أو حفاظا عليه، تجاهلا له أو تعاملا معه، طيا له أو اقترابا منه، وفي كل هذه الحالات يبدو الأمن القومي العربي ضائعا أو مهملا أو غير موجود.

هذا الأمر يستدعي إلقاء الضوء على مفهوم الأمن العربي في ظل التوترات التي تشهدها المنطقة، بدءا باحتلال العراق وصولا إلى الأحداث الأخيرة في شمال إفريقيا، أو ما يعرف "بالربيع العربي" ”Arab Spring“.

المطلب الأول: مسألة الأمن القومي العربي

يصعب على الدارس أو المتتبع للواقع السياسي العربي الإقرار بوجود أمن قومي عربي، وذلك مرده لجملة من الأسباب:

فعلى غرار الأمن في المتوسط، الأمن العربي يستلزم الحديث بصفة الجمع في أغلب الأحيان بمعنى (أمن وطني+ أمن وطني= أمون) وليس أمن قومي عربي، وهذا لا يعني عدم وجود منظومة أمنية عربية فقط، بل الاختلاف أيضا الذي يصل حد التعارض في مدركات التهديد والشواغل الأمنية للبلدان العربية، وأصبحت العلاقة البينية تحكمها توترات، أو غياب الثقة والشك في نوايا الأخ أو الشقيق العربي، التي تبرر سياسات التسلح العربي. وهكذا يبدو المشهد السياسي العربي

متطابقا والفوضى الهوبزية، بينما العلاقة مع القوى الأجنبية تعاونية كانتية[1]. من جهة أخرى هناك فجوة فكرية يقصد بها التكديس المادي الخاص بالتجهيزات والعتاد الذي تتصور معظم الدول العربية أنها وفرته لحماية أمنها والدفاع عن استقلالها، وبين التطور الفكري والعقلي للفرد العربي، والسبب في ذلك يعود إلى طريقة "المحاكاة" أو التشبه بالقوى الكبرى، وقد يكون مرتبطا بالنخب الحاكمة في هذه الدول والتي أغلبيتها عسكرية، إن هذه الفجوة الفكرية هي انعكاس لواقع سياسي واجتماعي واقتصادي تكرس منذ الاستقلال إلى الوقت الحاضر، انعكس على طبيعة شخصية الفرد العربي الحديثة المحصورة بين نقيضين: التواكلية/الاتكالية التي شكلتها مرحلة الاشتراكية، حيث يعتمد الفرد على الدولة في كل صغيرة وكبيرة، في طريقة التفكير والمعاش وفي الأمن، في مقابل القيام بدور المواطن الصالح. أما مرحلة الانفتاح الاقتصادي فخلقت الشخصية المتشظية والأنانية، الشخصية المتهورة الغير قادرة على تقدير العواقب، وهذا الواقع ترجم في سلوكيات انتقامية تمتاز بالعنف والتدمير. والسبب اعتقاد الفرد العربي أن الدولة تخلت عنه ولم تعطه حقوقه بالكامل، وفي هذه الحالة يصبح الفرد العربي مصدر الخطر والتهديد سواء على ذاته، أو على المجتمع أو الدولة، اعتقادا منه أنه يعاقبها أو ينتقم منها بطريقته الخاصة، من خلال الانخراط في الجماعات الإرهابية، عصابات الإجرام، التهريب بمختلف أنواعه، العنف المجتمعي...

لكن بالرجوع للنظرية النقدية فلا يمكن أيضا إغفال التهديد الذي تمثله الدولة بدورها على أمن مواطنيها، حيث تعمقت في العالم العربي الهوة بين مقتضيات أمن الدولة الذي يختزل في أمن الأقلية/النخبة الإستراتيجية الحاكمة، وبين أمن المواطنين، لدرجة أصبح فيها أمنا سلطويا لمصلحة القلة، كما وضعت الدولة القيود على أجهزة الإعلام المحلية والمعارضة السياسية، التي أصبح لها مجال محدود للتدخل في السياسة، ما لا يساهم في تشكيل ثقافة إستراتيجية أو سياسية[2]. وما على

(1)- *عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، العدد 159، ربيع 2000، ص ص73-75.*

(2)- *Isabel Ferreira Nunes, " The Transatlantic Link and the European Defence and Security Identity in the Mediterranean Context", Final Report, NATO-EAPC Individual Fellowship, 30 June 2001, P.24.*

الدول العربية أن تعيه هو أن الأمن في الحقيقة لا يقوم على أنظمة قوية وإنما على دول قوية.

ولذلك، فتبني الفرد العربي لأساليب عنيفة للتعبير عن مطالبه وحقوقه، تفسر في جزء منها بغياب "الثقافة السياسية" التي تكون نتاج تنشئة اجتماعية سليمة، - بغض النظر عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم- ، وإنما تدخل في إطار السياق العام الذي توجد فيه الدولة العربية، في ظل الرهانات والتحديات التي تواجهها، وعلى هذا الأساس هناك انعدام للوعي الأمني لدى الفرد العربي[1]. فضلا عن أن المجتمعات المدنية لها أقل تحصيل للمعلومات والاتصال، مما خلق قيودا على كيفية إبداء وجهات نظرها داخليا.

إن اختزال الأمن القومي العربي (Arab National Security) في قضية الصراع العربي-الإسرائيلي جعل التصورات الأمنية العربية لا تتقبل فكرة التعاون مع إسرائيل بعد اتفاقيات السلام، ما انعكس سلبا على تهميش قضايا أخرى ذات أهمية، وتغييب المغرب العربي وشواغله الأمنية من المعادلة، ما أفقد موضوعية الأمن القومي شموليتها وجعلها همّا مشرقيا أكثر مما هي انشغال عربي.

بفعل الطبيعة التسلطية للأنظمة العربية والعلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع، تعاني الدول العربية الوهن محليا بسبب هشاشة أبنيتها المؤسساتية والدولتية، والانكشاف الأمني خارجيا، فلا هي استطاعت ضمان الأمن الداخلي، ولا هي قادرة على صيانة والدفاع عن الأمن الخارجي[2]. فالصراع في الدول العربية في جزء كبير منه يدور حول الصراع على السلطة والحكم[3]، حيث يتم تكريس نوع من الانفصال بين الدولة والمجتمع، يؤدي إلى تحييد هذا الأخير، إن لم نقل أنه أصبح ساحة للصراع وتصفية الحسابات، وبذلك يصبح الهدف هو إنقاذ الدولة، وليس المواطن أو الفرد، أو الإنسان العربي، الذي ترسخ في ذهنه مع مرور الزمن، أنه غير مدين لوطنه بشيء لأنه يشعر بعدم الانتماء له، ما خلق ظاهرة الاغتراب،

([1])- صالح عباس عميور، *"التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري"، من أعمال الملتقى الدولي:" الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص72.*

([2])-عبد النور بن عنتر،*"محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، مرجع سابق، ص 74.*

([3])- عبد النور بن عنتر، *"التسلطية السياسية العربية"، فكر ونقد، مجلد 5، عدد 45، جانفي 2002، ص 27.*

وبذلك فحقوق المواطنة في الوطن العربي لم تضمن بالكامل[1]. بالإضافة إلى أن ممارسة السلطة العامة مميز عن طريق فصل ضعيف للسلطات، استقرار سياسي ضعيف يعيق الرقابة العامة، ومسؤولية سياسية ضعيفة[2].

من جهة أخرى، كانت ولازالت الشرعية السياسية الرهان الأساسي لصناع القرار في الدول العربية، حيث وظفت القضايا الأمنية لكسب شرعية خارجية على ممارسات السلطة في الداخل، إلى حد الاستجابة لمطالب الخارج باعتباره تدعيما لشرعية الداخل، مع اتخاذ العديد من الإجراءات المفروضة عن طريق الابتزاز والمساومة، خاصة في مجال حقوق الإنسان، والإجراءات التي اتخذت كما يقال كانت إجراءات شكلية واحترازية فقط، وذلك لتخفيف الضغوط الخارجية[3]. وكانت النتائج وخيمة جدا، حيث انتقل الوضع إلى ثنائية رجل الأمن- المواطن (الإنسان)، إلى ثنائية المواطن-المجتمع، حيث وتحت ذريعة حماية حقوق الإنسان تم تقييد المؤسسات الأمنية بحزمة من الإجراءات والقيود غير المسبوقة الأحادية التفسير، مما أدى إلى فقدان هذه المؤسسات لهيبتها ومصداقيتها، والنتيجة حدوث فلتان أمني واجتماعي على جميع المستويات، وصل إلى درجة كبيرة من التعفن والفساد، بسبب غياب الرقابة الذاتية، الاجتماعية، والثقافية لدى الفرد العربي ولدى النخب بمختلف أنواعها[4]. شكل هذا تحديا مستمرا لشرعية الدول القائمة، وضغطا مستمرا ولد حالة لاأمن بالنسبة لهذه الدول[5].

صياغة الأمن القومي العربي كانت وفق تصور خاطئ للتاريخ والواقع، مما جعله يقوم على أساس التعارض بين الوحدة التاريخية المفترضة والتجزئة الواقعية، أوجد خطوطا دفاعية لدى الدول تشهرها في وجه الأمن القومي حفاظا على سيادتها، وتعمق هذا الخلل البنيوي أكثر في السياسة العربية مع توظيف الدولة القطرية

---

(1) - *Isabel Ferreira Nunes, Op.Cit, P.24.*

(2)-*Ibid , P.24.*

(3)-عبد النور بن عنتر،*"التسلطية السياسية العربية"*، مرجع سابق، ص 27-36.

(4)- صالح عباس عميور، مرجع سابق، ص ص 74-75.

(5)- *Paul Noble, « The Arab System : Pressures, Constrains and Opportunities », In: Bahgat Korany, Ali Hillal Dessouki, The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change, Boulder, Westview Press, 1999, P.57. See Also: Michael Barnet, "Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System", International Studies Quarterly, Vol.37, N°3, September 1993, P.449.*

لموضوع الأمن القومي لخدمة مآربها، ما أجهض فكرة الأمن القومي العربي من الداخل (مثال ذلك الغزو العراقي للكويت، ودعم دول للغزو الأمريكي للعراق)[1].

هناك تضارب بين الأمن القطري والأمن القومي[2]، وأصبحت العلاقة مع القوى الغربية وأمريكا بالتحديد بالنسبة للعديد من الأنظمة العربية من صميم أمنها الوطني، لأنها القوة العظمى التي تتوفر على جميع مصادر القوة، ولأنها قائدة الحلف الأطلسي الذي يجعلها مظلة أمنية في منطقة توتر. وتقبلها للحقيقة المنطقية بأن هذا التحالف لن يحميها من عدوان إسرائيلي مثلا، لأنها في الأصل وللمفارقة العجيبة تدخل في مثل هذه العلاقة التحالفية بغرض حمايتها من أشقائها العرب، ومن قوى إقليمية (إيران). ما يوضح الخلل البنيوي في المنظومة الأمنية العربية، الذي يظهر بصورة تدعو للتعجب والاستغراب فالدول المعول عليها للعب أدوار أولى في بناء منظومة أمنية عربية تحرص كل الحرص على الارتباط بعلاقات إستراتيجية بشكل أو بآخر مع قوى تعلم يقينا أنها مناهضة لفكرة الأمن القومي العربي[3]. وقد تولد عن هذه السمة تنامي وتغليب المنطق القطري، حيث سعت كل دولة إلى البحث عن مصالحها الذاتية في مقابل تقزيم المنطق والمصالح القومية، مما أدى إلى تغييب مفهوم الأمن القومي بجانبيه السياسي والعسكري.

إن المتتبع للمقاربة العربية في التعامل مع الأزمات والمشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع، وطبيعة المقاربات والتصورات التي تطرح، ومن ثم تقديم الحلول المناسبة التي عادة ما تكون تجزيئية خاضعة للأحكام الجاهزة، والاقتصار على دراسة الأعراض والنتائج دون من دون الغوص في عمق المشكلة، والبحث عن الأسباب الجوهرية التي تتحكم في الظاهرة المطروحة. كما قد تميّع المشكلة وذلك بإدخالها دائرة التسييس والذرائعية والتبرير، وهذا ما يصعب من اتخاذ موقف منها، بسبب عدم القدرة على تحديد المسؤوليات، وذلك نتيجة لكثرة التأويلات والتفسيرات.

([1])-عبد النور بن عنتر، *"محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، مرجع سابق، ص 74.*

([2])-هيثم الكيلاني، *"الأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه"،*

http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/booksimple.php?author_id=978

([3])- *نفس المرجع السابق، ص 74.*

والملاحظ أن الدول العربية هي من المستهلكين لمختلف المفاهيم الصادرة عن مراكز القوى الكبرى والمركبة داخل المؤسسات البحثية الغربية، والتي تعطي لها محتوى ومضامين تتفق ورؤاها الفكرية والفلسفية، منسجمة مع موروثها التاريخي والثقافي، والذي لا ينفصل عن تصوراتها ومقارباتها لمصالحها وأهدافها [1]، كمفهوم الإرهاب مثلا، الذي تثار حوله الكثير من التساؤلات والإشكاليات المختلفة، والتي تجعل منه مفهوما فضفاضا ومطاطيا قابلا لإعادة التشكيل. إن غياب الإجماع حول علمية أي مفهوم ودقته يجعله عرضة للتوظيف السياسي والانتهازي، مما يخدم طرفا على حساب طرف آخر، فيصبح خطر نقل هذه المفاهيم والتعريفات دون نقد وتمحيص، يعني قبولها والموافقة على مضامينها ومحتواها، فتصبح وظيفة الدول العربية المتلقية لهذه التعريفات والمفاهيم، التعرف على مضامينها ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان، وإلا فإن الانجرار وراء المفاهيم المستحدثة والمتجددة، من دون وعي ولا بصيرة، يخلق نوعا من الالتباس حول تقديم مقاربة أمنية أصيلة، وكذلك مدى الإدراك لما يطرح عليها ومحاولة الاستفادة منه، وبين ما يستبطن من أولويات ومصالح القوى الكبرى، وبالتالي الوقوع في ما يسمى "بالوعي الأمني المزيف". ما يجعل الدول العربية في وضعية الموظف بالوكالة لدى هذه القوى بحيث تصبح تدافع عن أمنهم وهي تعتقد أنها تدافع عن أمنها[2].

لذا فالنظم السياسية المختلفة جدا والتي يمكن ملاحظتها بين المغرب في الجانب الغربي، والعربية السعودية وسوريا في المشهد الشرقي، تظهر أن هذه المنطقة تكافح بشدة لإيجاد طريقة بين التحديث الغربي الطراز، والعودة إلى طريق الحياة الإسلامية التقليدية المفترضة، مما أثار النقاش حول الهوية الثقافية للمنطقة[3].

المشكلة الأخرى في الدول العربية هي عدم الثبات، فالجزائر مثلا تبنت منذ الاستقلال إلى غاية 1989 النموذج الاشتراكي كخيار لبناء الدولة والنظام السياسي

---

(1)- *صالح عباس عميور، مرجع سابق، ص71.*

(2)- *نفس المرجع السابق، ص72.*

(3) - *Max Haller, "Europe and the Arab-Islamic World: A Sociological Perspective on the Socio-cultural Differences and Mutual (Mis)perceptions between Two Neighbouring Cultural Areas", Innovation, Vol.16, N°3, 2003, P.228.*

والاجتماعي، وابتداء من 1989 حدث انقلاب جذري في مجمل التوجهات الجزائرية، أسقط كل المقدسات والمحظورات، ومختلف الشعارات والخطابات السياسية الرنانة المشحونة بالثورية، وحتى النرجسية في بعض الأحيان، وبين عشية وضحاها تنتقل الجزائر من النقيض إلى النقيض متنكرة لماضيها بإيجابياته وسلبياته، وانغمست في نموذج آخر من دون البحث عن مخاطره والثمن المطلوب منها تقديمه، أو بالأحرى كشف الحساب الذي تراكم على مدى الزمن الاشتراكي[1].

الدول العربية خاصة القوى الفاعلة إقليميا (الجزائر، ليبيا، مصر، سوريا، وإيران)، كانت مشغولة سابقا في بحث نشيط عن وزن "سياسي" جغرافي وسمعة وطنية في عالم ما بعد الحرب الباردة[2]، بدل الاهتمام بآليات العمل العربي المشترك الذي اعتبرته قيدا على سيادتها، فهذه الآليات تعاني من عقدة "السيادة" لذلك كانت صياغتها وفق الشكل الذي يحفظها ويدعمها، لحد أصبحت فيه أداة لتدعيم دول تفتقد للمشروعية حسب معايير مشروع الدولة الحديث، والمشكلة الأكبر هي استخدام الدول العربية مؤسسات العمل العربي المشترك (جامعة الدول العربية مثلا) وتوظيفها لصيانة سيادتها، بعد أن أصبحت البيئة الإستراتيجية العربية مصدر تهديد لسيادة بلد شقيق. ورغم أن هذه السيادة منكشفة أمام القوى الخارجية التي تعمل حتى على تقويضها، لكن الدول العربية تتقبل ذلك ولا تحرك ساكنا إزاء ذلك، بل تسعى مهرولة للدخول في آليات إقليمية تزيد من تآكل سيادتها. والمفارقة الإستراتيجية أنها تسارع للانخراط في أطر تعاونية أمنية مع دول أوروأطلسية، ولكنها تفشل في القيام بمثل هذا التعاون فيما بينها. ما يبرز بوضوح سيطرة تصور أمني ضيق وغلبة الشك المتبادل فيما بين الدول العربية، التي هي بحاجة لأطراف وقوى أجنبية لطمأنتها[3].

مسألة أخرى تعاني منها الدول العربية وهي غياب الإجماع العربي حول تحديد التهديدات، يعود إلى التباين في المواقف والتضارب في المصالح والمخاوف الأمنية، مما ينعكس سلبا على الصياغة المستقبلية لتصور للأمن القومي العربي،

---

(1)- صالح عباس عميور، *المرجع السابق ذكره*، ص70.

(2)- *Stephen Calleya, "Regional Security Challenges in the Mediterranean", In: Stephen J.Blank, "Regional Security Challenges in the Mediterranean", Working Paper, 1999, P.100.*

(3)- عبد النور بن عنتر، *"محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"*، مرجع سابق، ص 76.

بالتالي هناك خلل في تحديد الهوية العربية، نتيجة غياب إجماع عربي حول التهديدات[1]، سواء المحلية منها التي هي في مجملها غير عسكرية ومن قبيل الأمن اللين (عدم الاستقرار السياسي، الفقر، العجز التنموي، التطرف، العجز التنموي...) ، أو العسكرية (إسرائيل، أمريكا، الصحراء الغربية)، أو المروج لها خارجيا (الملف النووي الإيراني). غير أن القصور في الرؤية في تصور الأمن القومي لدى الدول العربية، وصل حد التركيز على الجوانب العسكرية، وإهمال الأمن الداخلي الذي يستند إلى بيئة داخلية متوازنة ومستقرة.

يقترن الحديث عن الأمن القومي العربي بالضرورة بنمط علاقته بالنظام الإقليمي العربي، الذي يعنى بالإطار الذي يحتوي الدول العربية بإمكاناتها ومواردها وقدراتها، فيما يختص الأمن القومي العربي بتأمين كيان هذه الدول العربية وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، من خلال توفير القدرات اللازمة لمواجهة المخاطر التي تهددها. ومن هنا نلاحظ أن الأمن القومي العربي ارتبط من الناحية الرسمية الخاصة بالنظام العربي، وكان دائماً انعكاساً لحالة هذا النظام من حيث تماسكه أو تفككه.

بتطبيق نظرية "مركب الأمن الإقليمي" (Regional Security Complex Theory) "لباري بوزان" على منطقة الشرق الأوسط، تظهر الروابط الثقافية والعرقية كعوامل محددة، حيث تسيطر فكرة أمة عربية وقوة سياسية للإسلام العابرة للحدود في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال. وإلى جانب اعتبارهما عاملين مساعدين لإنشاء فضاء إقليمي سياسي فعال، تعمل القومية العربية والإسلام على إضعاف هوية الدول المحلية وإعطاء الشرعية للتداخل الأمني، كما يخلقان ميلا لإقامة منظمات إقليمية (كجامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي، والإتحاد المغاربي...)، ومن جهة أخرى يلعبان دورا رئيسيا في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة مركزة على ثلاث دول غير عربية هي: إسرائيل، إيران، وإثيوبيا[2].

([1])- نفس المرجع، ص ص 76-77.
([2])- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 22.

لذلك ورغم خصوصية المنطقة العربية ضمن المقاربات الإقليمية، التي مردها إلى عناصر تشمل: الدرجة العالية من التجانس اللغوي، الثقافي والديني بين الشعوب والنخب العربية، التي ولدت شعورا قويا بالهوية المشتركة ما فوق الهويات الوطنية، والمستوى العالي من الترابطات والعلاقات بين الدول العربية على مختلف الأصعدة، كثافة العلاقات ومختلف التفاعلات العابرة للحدود عربيا[1]، هذه العناصر التي توفر الجو للتفاعلات والحركات العابرة للحدود ضمن الأنظمة السياسية في العالم العربي[2]، وللشعور والاعتقاد بالانتماء إلى عائلة واحدة ووجود هوية مشتركة، التي تدعم ضرورة التضامن العربي وتجعل من الوحدة السياسية مشروعا قابلا للتحقيق[3]. إلا أن العوامل المادية والموضوعية ذات القاعدة المصلحية التي تعتبر أساس أي محاولة تكاملية تم إهمالها، في حين حمّلت هذه القواسم المشتركة (وحدة التاريخ، اللغة، الثقافة، المصير المشترك...) التي يتغنّى بها ما لا طاقة لها به، ما يثبت عدم استخلاص التجارب من التجربة الأوروبية.

إن التفاعل الإيجابي بين المستويات الثلاث للأمن العربي (الوطني، القومي، الإقليمي) هو أنجع سبيل لضمان أمن واستقرار المنطقة، فبدون أمن وطني راسخ ومستقر يستحيل بناء "أمن قومي عربي"، وبدون أمن قومي عربي لن تتوفر إمكانية بناء "الأمن الإقليمي الشرق أوسطي"، لأن الصراعات ونمط التهديدات العربية سيعيق بناء "منظومة أمنية إقليمية"، وبدون أمن إقليمي شرق أوسطي لا يمكن تحقيق أمن عربي قومي وقطري، لأن أمن دول الجوار واستقرارها هو قاعدة الأمن العربي، الذي يحقق مصلحة عربية مشتركة قومية وقطرية، وإذا ما طبقنا هذه المستويات على مثلث أمني (مثلما فعلنا في مراحل سبقت من البحث مع الأبعاد الثلاثة للإقليمية)، يصبح الحديث عن الأمن القومي العربي بالأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المحلية، العربية والإقليمية، وبالتالي الدولية، وإغفال التفاعل بين أضلاع المثلث الأمني ستكون نتيجته اللاأمن على الواقع القطري والإقليمي، وغياب الأمن المنشود (القومي العربي)[4].

([1])- *نفس المرجع، ص23.*

([2])- *Paul Noble, Op.Cit, PP.55-56.*

([3])- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، *المرجع السابق*، ص 23.

([4])- عبد النور بن عنتر، *"محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"*، مرجع سابق، ص 75.

إن السبيل لبناء منظومة أمنية قومية عربية، هو وجود أنظم عربية ديمقراطية محلية المنشأ (Endogenous)، تعطي الحق لشعوبها في محاسبتها، إن لم تلتزم بالعمل العربي المشترك وبالأمن القومي، ومن جهة أخرى ستساعد هذه الديمقراطية في إعادة صياغة العلاقات العربية بالقوى الغربية. ثم العمل على بناء الثقة لتغيير جو الريبة المتبادل بين الدول العربية، وتوسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل الجوانب غير العسكرية[1] خاصة منها مصادر التهديد المحلية، والعمل على معالجتها لضمان الأمن القطري العربي أو الوحدة الوطنية على الأقل[2].

في ظل الاستعصاء الأمني في العالم العربي، يبقى هذا الأخير ساحة للتنافس الأجنبي ولصراعات محلية، في إطار سعي الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين لإعادة تشكيل النظام العربي وحدوده الجيوستراتيجية، ونظراً لغياب عنصر المبادرة فيما يخص الجانب العربي والنخب الحاكمة فيه، وغياب صيغة عربية مؤسسية للتعامل مع الأطراف الدولية، فقد تمكنت القوى الدولية من تأطير معالم النظام الإقليمي العربي.

المطلب الثاني: المقاربة العربية في التعامل مع المبادرات الأمنية

في حالة بلدان شمال إفريقيا الخمس، هناك ميزات تتعلق بماضيهم التاريخي، تساعد لفهم الحاجة لنظرة أقرب عند دراسة المقاربة العربية في التعامل مع مبادرات التعاون، مع منظمة حلف شمال الأطلسي أو مع الإتحاد الأوروبي[3]:

أولا؛ دول المغرب العربي الثلاث (المغرب، تونس، الجزائر) كلها كانت مستعمرات سابقة للبلدان الأوروبية، الأمر الذي قد يثير قضايا حساسة تتعلق بمبادرات التعاون.

ثانيا؛ هذه الدول تشترك فيما يدعونه "ثقافة المحارب"، المستندة على التقاليد القديمة للقتال بين القبائل المختلفة في المنطقة، والتي تؤدي إلى نزعة ضعيفة للأشكال المتكاملة من التعاون.

([1])- *نفس المرجع، ص ص 82-83.*

([2])- *أنور ماجد عشقي، "الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة"، من أعمال الندوة العلمية:" التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة"، الرياض، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف للعلوم القانونية، 21-23 مارس 2005، ص25.*

([3])- *Isabel Ferreira Nunes, Op.Cit, PP. 21-22.*

ثالثا: هوياتهم الوطنية لها خلفية دينية قوية مختلفة من بلاد لأخرى، وحتى ضمن نفس البلاد، ما يضعف تشكيل أرضية مشتركة مستندة على الهويات الوطنية.

لقد كان إعلان برشلونة بمثابة نقلة نوعية في العلاقات العربية-الأوروبية، حيث تم التحول من علاقات التعاون إلى علاقات الشراكة أو المشاركة. ويفترض أن موقع الطرف العربي في إطار علاقات التعاون المتلقي للمساعدات، غير دوره في الشراكة التي تجري في إطار تعاقدي وآلية تفاوض. كما جاء إعلان برشلونة بإطار قانوني ومؤسسي عام يحكم عملية الشراكة، وحوّلها من علاقة اقتصادية إلى علاقة شاملة، تتضمن مجالات الأمن، السياسة، الثقافة، والشؤون الاجتماعية. ورغم أن الكثير من الأهداف التي توختها الشراكة تستعصى على القياس الكمي لتبين مدى التقدم الذي تم إحرازه، فإن هناك انطباعا عاما بعدم الرضى وسط معظم الدوائر في العالم العربي.

فالمقاربة في عملية الشراكة أحادية الجانب، بسبب الخلل الجسيم في موازين القوى بين شمال المتوسط وجنوبه، تكاد تكون السبب الرئيسي في كل ما تعانيه الشراكة. وستستمر هذه العلاقة اللامتماثلة مع الإتحاد الأوروبي الذي سيمدد في: 2020 جوهريا إلى كل أوروبا باستثناء روسيا[1]، بل إن الانتقال نفسه إلى الشراكة كان قرارا أوروبيا، كما أن أوروبا هي التي تختار شركاءها من الجنوب، وهي التي تكيف كل العمليات لتحقيق رؤية أوربية ضيقة، أقل ما يمكن وصفها بأنها غير ديمقراطية. إذن يعود الغرب إلى أحد مبادئه التي طبقها في الوطن العربي سابقا، ولا سيما مبدأ "فرق تسد"، فهي تسعى إلى تكريس انقسام الوطن العربي برفض التعامل معه كمجموعة قائمة أو ممكنة، وتحطيم القواعد التي يقوم عليها التنظيم الإقليمي العربي[2].

لذلك يتمتع الاتحاد الأوربي بوضعية المهيمن على الشراكة، فهو طرف واحد متّحد، ولكنه يحرص على التعامل والتفاوض مع البلدان العربية فرادى. وهي المقاربة التي لم تتّبع في أي تجمع إقليمي آخر، وجامعة الدول العربية التي كانت

([1]) -*Stephen Calleya, "European Union Policy Toward the Mediterranean: The Euro-Med Partnership and Region Building", Op,Cit, P.14.*

([2])- *جاسم محمد زكريا، " أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية"، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص137.*

منذ البداية في عملية برشلونة كغطاء لغياب بعض الدول العربية في العملية، ولكن هذا الحضور الرمزي غير كاف[1]. هذا المنظور قد لعب دوره في المساعدة على تقويض أسس العمل المشترك بين البلدان العربية.

ونظرا لكون الطرف الأوربي هو الأقوى والأغنى والأكثر تطورا، فإنه ينطلق من هذه الحقيقة ليديم تدفق أفكار ورؤى الشراكة في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب، بل يأخذ الأمر أحيانا صورة الوصاية والإملاء على الطرف الضعيف، وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني جنوب المتوسط، وفي هذا مفارقة كبيرة لأن العكس كان هو المتصور. أي أنه رغم انتقال العلاقات الأوربية-المتوسطية إلى مرحلة الشراكة، لا تزال الدول والمجتمعات جنوب المتوسط في وضعية المتلقي، ويحرص الاتحاد الأوربي على تعميق هذا وليس تخفيفه، لتحقيق المركزية الأوروبية[2].

بسبب غياب الدور الإقليمي الفعال للجامعة العربية في عملية الشراكة، أصبحت القدرة على استثمار الفرص التي تتيحها الشراكة، وتجنب الخسائر الناجمة عنها، رهينة بإرادة وكفاءة النظم السياسية العربية في كل بلد على حدة.

واستنادا إلى ما سبق، تصبح هناك كتل في الشمال متفاهمة ومتجانسة فيما بينها، ودول من الجنوب تتقدم إلى هذه المبادرات الغربية فرادى ومتخاصمة فيما بينها، وتحاول تحقيق مكاسب إستراتيجية على حساب الأطراف الأخرى، فالمغرب وتونس ظنتا أنه بانضمامهما إلى اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية والتنافس والمسارعة لذلك، ستحققان امتيازات على حساب الدول الجنوبية الأخرى، ولكن لم يحصل في الحقيقة هذا، وذلك ما استدعى تقديم المزيد من التنازلات[3].

عموما، ما يمكن ملاحظته في المغرب العربي أن هناك فكرة "الخصومة مع الجار"، والشقيق هو العدو، ما ولّد قناعة لدى الحكام في الجنوب بأن المسارات الثنائية أحسن من المتعددة، مثل المغرب في قضية "الشريك المتميز" و"الوضع

---

(1) -*Antonio Marquina & Mohamed Selim, Op.Cit, P.13.*

(2)- جاسم محمد زكريا، *" أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية"، مرجع سابق، ص137.*

(3)- محمد بوعشة، *العرب والمستقبل في الصراع الدولي، ليبيا، الدار العربية للنشر والتوزيع، المكتبة الجامعية غريان، 2000، ص 125.*

المتقدم خارج حلف الأطلسي"، فهي تبحث عن التميز أمام الأشقاء. ما يوضّح غياب العقلانية واليقظة السياسية في التعامل مع القوى الكبرى، والانسياق نحو لعبة الإغراء السياسي، فالأنظمة غير الشرعية تحتاج إلى مثل هذه العبارات البرّاقة التي تدغدغ نرجسيتها السياسية[1]. وقد تفطنت القوى الغربية لذلك، فالولايات المتحدة مثلا بسبب موقعها القيادي العالمي وتحديات العولمة، التزمت بإيجاد مواطئ قدم موثوقة لها في العالم النامي من خلال تطوير التحالفات، حيث طورت في التسعينيات رؤية مماثلة لمفهوم "دول محورية" "Pivotal States"، لعرض أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الدول فعلا في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية، وقد وضع الدارسون الجزائر على قائمة مثل هذه الدول[2].

الجزائر بدورها تفتقر إلى منظور إستراتيجي واضح المعالم، وهناك تذبذب في السلوك الدبلوماسي والرؤية الإستراتيجية للمصالح الجزائرية، عكس التصور المغربي التونسي الذي يتخلى عن بعض أجزاء السيادة في سبيل المصلحة والمكاسب الاقتصادية، بشرط الحفاظ على النظام القائم وعدم المساس به، بغرض إضفاء الشرعية على أنظمة هذه الدول. وكمثال فالجزائر في 2008 في القانون الجزائري الأول الذي جرمت فيه الهجرة، فتحت مراكز لإيواء المهاجرين غير الشرعيين، وبررت ذلك بأن هذه المراكز ليست كما يريدها الأوروبيون، في حين أنها في البداية رفضت رفضا قاطعا إنشاء مثل هذه المراكز، وأصدرت قانونا ثانيا في ديسمبر هو تعديل لقانون العقوبات يطرح مشاكل قانونية، وهذا هو التذبذب في المواقف.

إن أي إعادة تقييم إستراتيجي للعلاقات الإقليمية عبر منطقة المتوسط، يكشف بأن المتوسط والعالم العربي من بين العوالم الأقل تنظيما عندما يتعلق الأمر بالتعاون الإقليمي، بالرغم من أن جامعة الدول العربية (The Arab League) هي الأقدم من بين كل المنظمات الإقليمية[3].

---

(1)- *عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص ص 60-61.*

(2) - *Yahia H. Zouhir, Karima Benabdellah- Gambian, Op.Cit, P. 182. See Also: Robert S. Chase, Emilly B. Hill & Paul Kennedy, "Pivotal States", Foreign Affairs, Vol.75, N°1, January- February 1996, P.37.*

(3)- *Stephen Calleya, "European Union Policy Toward the Mediterranean: The Euro-Med Partnership and Region Building", Op,Cit, P.12.*

فالأبراج الإقليمية الفرعية المختلفة في العالم العربي كمجلس التعاون الخليجي مثلا (GCC) رغم إنجازاته المحدودة يواصل البروز كنموذج فعال للتعاون الإقليمي، ورغم أنه موجود لأكثر من 30 سنة، إلا أنه لم يكن له أي تأثير مرئي على بقية العالم العربي، أما التجمعان الإقليميان الآخران اللذين أعلنا في أواخر الثمانينيات إتحاد المغرب العربي (AMU) ومجلس التعاون العربي (ACC) فقد كانا ميتين بالولادة، وفي بداية عقد جديد فرص إحيائهما، أو على الأقل ترقية أماكنهما الأصلية وأهدافهما تبدو بعيدة[1].

على ما يبدو، فإن التجمعات الإقليمية العربية بصفة عامة جاءت للحفاظ على الأنظمة القائمة وليس للتعاون بين الدول، والدخول فيها يهدف أساسا إلى وقف الحملات الإعلامية وعدم استقبال معارضة النظام في البلد المجاور لا أكثر. تعوّد الأنظمة العربية على تحسين الجزء الظاهر من سلطتها التسلطية بتجميل مؤسساتها (تعددية الواجهة) السياسية قد يكون امتد تأثيره إلى العمل المشترك، استعانت هذه الأنظمة بمؤسسات إقليمية تعطيها الانطباع بأنها دخلت عصر التكتلات الدولية وزمن العولمة. لكن غلبة الهاجس السياسي-الأمني لم يؤدي إلى بروز بنية أمنية مغاربية، بل هدفت إلى محاولة تحييد عوامل الشك والريبة المتبادلة، أي الافتقار إلى أفق إستراتيجي بعيد المدى وتوقفت عند مجرد "مصالحة" بين الأنظمة القائمة. ما يظهر مدى ثقل الهاجس الأمني المحلي (الجار والشقيق هو العدو) على الهواجس والشواغل الأمنية الإقليمية[2].

إذ تعكس الأزمة الجزائرية-المغربية مدى ضعف الإتحاد المغاربي وعجزه سياسيا واقتصاديا، فقضية الصحراء الغربية التي لم تمنع تأسيسه في البداية، تشكل اليوم عائقا وحجر عثرة أمام تفعيله. وكانت الأسباب الداعية لتأسيسه (تطوير التعاون الإقليمي، ومواجهة أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي، ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية في العالم) غير كافية لضمان السير العادي لمؤسسات الإتحاد المغاربي، حيث مازال الهاجس الاقتصادي يلعب دورا هامشيا في

([1])- *Ibid, P.12.*

([2])- *عبد النور بن عنتر، "الاتحاد المغاربي ... بين الافتراض والواقع"،*
http://Aljazeera.net/in-depth/arabic_work/2002/8/8-14-9.htm

تحديد العلاقات العربية-عربية، بينما يشكل العامل السياسي عاملا مستقلا. وبينما كان الهاجس الأمني وراء تأسيس وصمود مجلس التعاون الخليجي أمام كل العواصف الداخلية والإقليمية التي عصفت به، أظهر في المقابل إتحاد المغرب العربي عجزا في مقاومة الهزات السياسية لأنه قام على أساس سياسي دون هاجس أمني، مما جعل التمسك به من قبل أعضائه ضعيفا حتى في ظل عولمة الاقتصاد وتنامي نفوذ وقوة التكتلات الاقتصادية الدولية[1]. وبذلك فالتكامل الإقليمي للمغرب العربي لم يتحقق، بينما لم يتحرك إلى حد اليوم إلى ما بعد مرحلة المشروع[2].

يتبين من هذه المقاربة الأمنية، بالنسبة لأغلب بلدان المغرب العربي، أنها لازالت حبيسة العلاقة مع الآخر الإستراتيجي (أي القوى الغربية) كموازن وحتى رادع للجار الشقيق الذي تنظر إليه بعين الشك على الدوام. هذا النمط المتخلف من العلاقات لا يمكن لأحد التجرؤ على مقارنته بعلاقات التكامل والتحالف بين دولتين مثل فرنسا وألمانيا رغم الموروث التاريخي الدرامي بينهما. بينما الموروث السلبي بين الدول المغاربية محدود جدا ولا يمكن أن يبرر الواقع الأمني المغاربي المفكك المفاصل. فالدول المغاربية تعتبر إتحاد المغرب العربي خيارا استراتيجيا وتتصرف عمليا على خلاف ذلك، ولا يزال سلوكها السياسي والاقتصادي، وتصورات السيادة التقليدية حبيسة الرؤية القطرية الضيقة التي تجاوزها الزمن، وما يثير الاستغراب تمسك الدول المغاربية والعربية بهذه التصورات لما يتعلق الأمر بالعمل المشترك، فيما تتغاضى عن هذه السيادة المقدسة في تعاملها مع القوى الأجنبية، ورغم تبعات ذلك فإن الدول المغاربية كانت ولا تزال تتفاوض فرادى مع الإتحاد الأوروبي ولم تحاول مطلقا الحصول على اتفاقيات إقليمية بين أوروبا والمغرب العربي، وفي إطار السعي الحثيث للاستئثار بمزايا تجارية ومساعدات مالية أوروبية، سارعت كل من المغرب وتونس وأبرمتا اتفاقيتي شراكة مع الإتحاد الأوروبي، لكن سلوكهما الفردي سمح للإتحاد الأوروبي بفرض شروطه، كما أضر بمصالحهما القومية

---

(1)- *نفس المرجع السابق.*

(2)- *Luis Martinez, « Algeria, the Arab Maghreb Union and Regional Integration », EuroMeSCo paper, N°59, October 2006, P.6.*

وأضعف الموقف التفاوضي لبقية الدول العربية[1]. وقد اعتبرت الجزائر هذا السلوك سلوكا متسرعا لا يكترث بالمصالح الجزائرية أو بالتضامن المغاربي[2].

لم يتم الوصول بعد في الضفة الجنوبية إلى مستوى الأقلمة (Regoinalisation) الناجحة، أو إلى أي ملامح لتشكيل أي بنية أمنية عربية، لأن منطق التحرك الفردي هو السائد[3]. في ظل الهوة العميقة للعالم العربي والمشاكل المتعددة (خلافات سياسية، مشاكل اقتصادية واجتماعية، غياب الديمقراطية...)، يمكن أن يكون للضغوطات الخارجية الأوروبية والأمريكية قدرة على إنجاح مشروع تعاون بين دول عربية. والمفارقة أن العرب أصبحوا لا يتعاونون فيما بينهم إلا تحت الضغط الأجنبي أو بإيعاز من قوى خارجية، وإن كانت هذه الضغوطات تمليها مصالح هذه القوى بالدرجة الأولى، إلا أنه يمكن القول عنها أنها ضغوطات إيجابية لإمكانية مساهمتها في إنعاش التعاون العربي-عربي وإنجاح بنى إقليمية[4]. وهكذا فإن الدور الأوروبي والأمريكي سيكون محددا أساسيا لإحياء إتحاد المغرب العربي.

لكن الملاحظ أن مثل هذه الضغوطات الاقتصادية المحتوى التي أوجدتها شهية الأسواق لدى الغربيين، ليس لها مثيل في المجال الأمني، ولا وجود لأي ضغوطات تذكر على الدول العربية لتشكيل هوية أمنية دفاعية مشتركة فيما بينها، حيث تذرع الأوروبيون بالمشروطية السياسية" في ارتباط المساعدة الاقتصادية بالإصلاح الديمقراطي، لكن أبدا لم تكن هناك "مشروطية سياسية" لإجراءات بناء الأمن والثقة ما بين مغاربية، بل إن القوى الغربية تعمل جاهدة على إجهاض أية نواة لمنظومة أمنية عربية في المتوسط، وتبدو وكأنها تحرص على هيكلة وبناء العالم العربي اقتصاديا حتى يصير سوقا واسعة لمنتجاتها، في حين أنها تعمل على تفكيكه أمنيا بربطه بترتيبات أمنية غربية[5].

---

(1)- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، مرجع سابق، ص93.

(2) - *Abdennour Benantar, "Le Maghreb entre le partenariat euro-méditerranéen et le partenariat américano-maghrébin », Op.Cit, P.89.*

(3)- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص236.

(4)- *نفس المرجع، ص ص236-237.*

(5)-*Abdennour Benantar, « NATO, Maghreb and Europe, Op.Cit, P.181.*

يمكن القول أن مشاركة الدول العربية في مؤتمر برشلونة لم تضف شيئا جديدا للأمن القومي العربي، إلا ما يمكن أن يفيد في الأمن الوطني لكل دولة عربية في موضوعات مشمولة في المبادئ العامة، إضافة إلى موضوعات محددة خاصة هي "الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات"، وإن كانت بعض الدول العربية تعاني من بعض هذه المخاطر، فإن دول الشاطئ الشمالي هي صاحبة التوجيه والتركيز على هذه الموضوعات، التي على الرغم من عموميتها وفائدتها بالنسبة لدول الشاطئ الجنوبي، يعود نفعها بالدرجة الأولى إلى دول الإتحاد الأوروبي، لتلبية حاجاته والاستجابة لمطالبه[1].

ويبقى موضوع السلام في الشرق الأوسط الموضوع الذي يفرض نفسه على مقدمة الموضوعات الواجب معالجتها، إذ يجب أن يتحقق الأمن أولا في المنطقة قبل اتخاذ أي خطوات فعالة بشأن تنظيم الأمن المشترك بين أوروبا والعالم العربي، باعتبار أن الأمن الناتج عن السلام يسمو ويعلو عن السلام الناتج عن الأمن. فالاقتراب من المشاكل الأمنية المشتركة وإجراءات بناء الثقة، في ظل الأوضاع الشرق أوسطية الحالية يعتبر سابقا لأوانه. إذ لا يمكن للعرب أن يقبلوا التعاون مع إسرائيل في إطار منظومة أمن إقليمي، بينما الثقة مازالت مفقودة بين الطرفين، والاختراقات لأسس السلام (المتفق عليها في مدريد) مستمرة بلا نهاية[2].

إن المفهوم العربي لقضية الأمن المشترك يرتكز على متطلبات توفر المناخ الملائم والظروف المواتية، حتى يمكن اختبار الوقت المناسب للإقدام على خطوة التعاون الأمني المشترك بين الإقليمين (العربي-الأوروبي)، وهو ما يلقي على المجموعة الأوروبية بمسؤولية أساسية حول المشاركة الفعالة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، حتى تتوافر البيئة الملائمة لإحلال الأمن والاستقرار، وبالتالي انطلاق فرص التنمية والتعاون الاقتصادي والأمني في الشرق الأوسط، ومنطقة البحر المتوسط وأوروبا[3].

([1])- هيثم الكيلاني، *"الشراكة الأوروبية/ المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة"*، شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص82.

([2])- إبراهيم حماد، *"اتفاقيات التعاون الأمني العربي- الأوروبي (رؤية مستقبلية)"، من أعمال الملتقى الدولي الخامس حول: "العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها"، بروكسل. باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 9-11 فيفري 1997، ص 177.*

([3])- *نفس المرجع، ص ص177- 178.*

لذا فالتصورات العربية لمجال الشراكة الأورومتوسطية سيكون لها تأثير على التعاون الإقليمي العربي [1]، كما سيتأثر مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية باحتمالات تحقيق نجاحات في المبادرات المحققة حاليا، وهو في الواقع أمل ضعيف، إلا إذا نجحت البلدان العربية في إحداث انقلاب جذري بمعنى الكلمة في النهج الحالي للشراكة، فأمام تحديات وسلبيات مبادرات التعاون الغربية، الدول العربية أمام ضرورة مستعجلة لإقامة تكامل اقتصادي عربي متين، كونها تمتلك من مقومات وعوامل التكامل (أواصر القربى والثقافة والحضارة واللغة والجغرافيا والاقتصاد والتاريخ)، لا تمتلكه غيرها من الأمم والشعوب، وهو يدعم قدرتها الإستراتيجية، ويعزز أمنها القومي والاقتصادي. والعمل على تحقيق مشروع عربي يهدف إلى تحقيق التكامل العربي، وتنشيط السوق العربية المشتركة، بالعمل على تدارك ما فات من مجهودات لصياغة رؤية عربية موحدة واضحة تحاول عند الاقتضاء توجيه مسارها لتمكينها من كسب موقع الشريك الحقيقي، والمساهمة الجماعية بفعالية في الشراكة الأوروبية، بالشكل الذي يضمن تكافؤ المصالح وتوازن المنافع[2]. ويمكن تعداد أهم عناصر هذا الانقلاب فيما يلي:

أولا؛ إقناع الإتحاد الأوربي بلعب دور أكبر في حل الصراع العربي-الإسرائيلي، كما يجب انتزاع موقف أكثر إيجابية من الاتحاد إزاء الترسانة النووية الإسرائيلية التي تطال خطورتها أوروبا نفسها، وذلك حتى يمكن إضفاء المصداقية على الموقف الأوروبي من أسلحة التدمير الشامل المزعومة في البلدان العربية (العراق وإيران).

ثانيا؛ ضرورة إقناع الطرف الأوروبي بأن من الخطورة بمكان فرض المعايير الثقافية الغربية على المجتمعات العربية، لأن هذا لا يؤتي سوى نتائج معاكسة، ومطالبة الشريك الأوروبي باتخاذ سياسات واعدة في مواجهة موجات العداء للمسلمين والعرب، تتمحور بالدرجة الأولى حول إنهاء كل صور التمييز ضد الجاليات العربية والمسلمة في البلدان الأوروبية.

---

(1) - *Mohammad Selim El- Sayed," Arab Perceptions of the European Union's Euro-Mediterranean Projects", in: Stephen J. Blank, "Mediterranean Security into the Coming Millennium", Strategic Studies Institute (SSI) Report, 1999, P.149.*

(2)-*إبراهيم حماد، مرجع سابق ، ص 254.*

ثالثا؛ إقناع الجانب الأوروبي بالتراجع عن نهج التعامل مع البلدان العربية فرادى، واحترام جدارة النظام الإقليمي، غير أن هذا لن يتسنى بالطبع دون أن تكون الدول العربية نفسها قد قامت بالخطوات المناسبة في هذا الاتجاه، من الانخراط الجاد مع حركات ومنظمات بلدان الجنوب، مع الحفاظ على التحرك العربي موحدا قدر الإمكان، للحد من تهميش الدور العربي الجماعي في ممارسة أي دور إقليمي. كما يمكن تخويل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تنسيق جهود ومواقف البلدان العربية تجاه عملية الشراكة الأورومتوسطية[1].

كما يجب إدراك أن البعد المتوسطي للأمة العربية هو بعد حضاري أكثر منه طبيعي، واقتصادي أكثر مما هو بشري، وفي النهاية فهو لا يتعدى كونه بعدا تكميليا لا يجب أن يوضع في مقابل العروبة. لذا على صناع القرار العرب تقديم البدائل المتاحة، والموازنة في إطار حسابات دقيقة بين هذه البدائل، للوصول إلى بناء بديل مقبول يتناسب مع الأهداف والمصالح العربية.

وسيكون على الدول العربية التي تسعى لعمل عربي مشترك في حوار أمني مع المؤسسات الأمنية الغربية، ما يلي[2]:

- البدء أولا وقبل كل شيء في تحديد مفهوم عربي موحد للأمن، بدل تبني الأفكار والمفاهيم الأوروبية، التي تفصل بين المكونات الغير عسكرية للأمن (Soft Security) ومكوناته العسكرية (Hard Security)، ما له انعكاسات على إضعاف الموقف التفاوضي العربي في الحوارات الأمنية، واستبداله بمفهوم موحد وشامل لا يختزل في قضايا هامشية كالهجرة، أو يركز على مسائل تخدم الطرف الأوروبي.
- ضعف الإمكانات العسكرية العربية بالمقارنة مع بعض القوى الإقليمية في المنطقة، بالإضافة إلى أن أسلحته قديمة لا تواكب التطور التكنولوجي والحرب المعلوماتية، وهناك قلة في الموارد المالية لتحديثها، فقد أظهرت حرب الخليج مدى محدودية فاعلية الأسلحة التي تمتلكها الدول العربية، لذلك فالشروع في تعاون عسكري عربي سيكون الحل التوفيقي بين الاحتياجات الأمنية والضغوط المالية،

---

[1]- *الحاج علي، مرجع سابق، ص 259.*
[2]- *عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، مرجع سابق، ص 41.*

مما قد يعطي الفرصة لتطوير الصناعة العسكرية العربية. ومثل هذا التعاون قد يؤدي إلى خلق جو من الثقة المتبادلة بين الدول العربية المتجاورة عن طريق المشاركة في مناورات عربية مشتركة.

- تلبية دعوات إتحاد أوروبا الغربية لحضور بعض الاجتماعات، والمناورات العسكرية الأوروبية في المتوسط، واغتنام الفرصة للاطلاع عن كثب وتبادل وجهات النظر وطرح المخاوف الأمنية العربية، ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من الفوائد العملياتية التي تتيح الإطلاع على مناهج العمل العسكرية البحرية، قد تفيد الدول العربية مستقبلا.
- إن فكرة القبول بالحوار الأمني مع المؤسسات الأمنية الغربية، يجب أن يأخذ في الاعتبار دور إسرائيل في مثل هذا الحوار، فالهروب من الشرق أوسطية لهذا السبب، والاقتراب من المتوسطية قد يؤدي إلى قبول بعض الأفكار والترتيبات الإسرائيلية بصيغة أوروبية، عورضت في إطار الشرق أوسطية، لأنها قدمت بصيغة أمريكية، لذلك يجب الحيطة والحذر من مسألة تغليف الطروحات الإسرائيلية أمريكيا أو أوروبيا.
- محاولة الاستفادة قدر الإمكان من التناقضات داخل حلف الأطلسي وداخل الإتحاد الأوروبي، وتقويم انعكاسات تجديد الحلف على الأمن العربي من جهة، والانعكاسات الأمنية، إذا ما تمت الصيغة التوفيقية بين الحلف الأطلسي واتحاد أوروبا، إذا ما قبلت أمريكا بمشاركة قوات أطلسية في عمليات تجري تحت لواء المؤسسة العسكرية الأوروبية، فقد تتعرض الدول العربية لتدخل عسكري يقدم رسميا على أنه أوروبي، ويدعم في الحقيقة بالإمكانات العسكرية الأطلسية الهائلة.
- إن التوجه نحو بناء علاقات أمنية عربية أوروبية لا يعني بالضرورة التسليم بكل ما يقدمه الطرف الأوروبي من أفكار وكأنها بديهيات أو مسلمات لا تقبل النقاش، بل من الممكن أن يقدم الجانب العربي أفكارا تتوافق مع أهدافه ومصالحه، ومن خلال التفاوض والحوار يمكن الوصول إلى بعض التعديلات على الصياغات الأوروبية المقترحة بما يتلاءم مع المصالح العربية[1].

[1]-إبراهيم حماد، مرجع سابق، ص 182.

- إن بناء أي نظام جماعي للأمن العربي- الأوروبي لا بد أن يكون من خلال التجمع العربي القومي القادر على التعامل المتوازن مع التجمع الأوروبي والتجمع الشرق أوسطي، ومثل هذا التجمع يتطلب وجود رؤية عربية شاملة لازالت غائبة وبعيدة كل البعد عن التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية، مقيدة بما يعانيه العالم العربي من انقسام وتمزق، فالتخلي عن المفهوم القومي أو إهماله سيعرض الدول العربية للاستقطاب الفردي، وبالتالي ذوبان الشخصية العربية وضياع الهوية القومية[1].

إن نظام الأمن المنشود في المتوسط هو ذلك النظام الذي يوفق بين الحاجيات الأمنية الأوروبية والأطلسية والشواغل الأمنية للدول العربية المتوسطية، وعلى هذه الأخيرة التعبير وعرض شواغلها ومخاوفها الأمنية، ولكنها لحد الساعة لا تحرك ساكنا في هذا المجال، لأن كل المبادرات المتوسطية شمالية الفكرة والمنشأ والتنفيذ باستثناء المنتدى المتوسطي (MF) الذي اقترحته مصر[2]. إذا تمكن تحقيق هذا ستكون الدول العربية قادرة على خوض المناورة الناجحة بين المشروعين الأوسطي والمتوسطي.

وإن كان الواقع يظهر أن إقامة تكتل إقليمي عربي شامل لا يزال هدفا متباعدا يوما وراء الآخر، فمن المهم على الأقل إنجاح التكتلات الإقليمية الفرعية العربية، التي لا تشترط بالضرورة أن تكون بلدانها متجاورة جغرافيا، وإنما يشترط أن تعمل كأساس مناسب لعمل عربي أشمل، الذي سيكون له دور في صياغة المشهد المستقبلي للأمن العربي.

<u>المطلب الثالث: مستقبل المشهد الأمني العربي</u>

لقد أصبح الشرق الأوسط الأعظم (GME) بالرغم من كل التناقضات والنزاعات داخله ساحة اللعبة العظيمة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا، مع الأوروبيين الغير متأكدين، حيث يقفون على العديد من القضايا مثل الحرب على العراق[3].

([1])- *نفس المرجع ص ص 182-183.*

([2])-عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص238.

([3])- *Michael Sturmer, Op.Cit, P.4.*

انطلقت التغييرات الهيكلية في المنطقة مع المرحلة الممتدة بين سنتي 2003 و2005 فبعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إسقاط العراق، هدمت نظام الشرق الأوسط القديم المبني على موازين القوى، وأوجدت حالة جديدة من عدم الاستقرار إقليمياً، معلنة عن الانتشار الواسع للقوّة الأمريكية، مع سعي أمريكي لإنشاء "شرق أوسط جديد"، قائم على الهيمنة الأميركية وهزيمة مناهضيها. وفي الحقيقة، فقد انتقلت الولايات المتحدة من سياسة إدارة الشرق الأوسط عن طريق موازنة السلطة واحتواء الدول وإدارة الأزمات، إلى سياسة تغيير الشرق الأوسط، من خلال الهيمنة الموجهة، تغيير الأنظمة، والدمقرطة. غير أن رياح التطورات في المنطقة لم تسر وفق ما تشتهي سفن الطموحات الأمريكية[1].

أعقبتها المرحلة الثالثة من حقبة ما بعد 11 سبتمبر المتمثلة في أحداث عام 2006، التي واجهت فيها الولايات المتحدة العديد من المشاكل والنتائج غير المرتقبة التي ظهرت على أرض الواقع. حيث اتّخذ الوضع في العراق منعطفاً خطيراً نحو الأسوأ بعد تفجيرات سمرّاء في شهر فيفري، واندلاع الاقتتال المذهبي الضاري، وتصاعد وتيرة الهجمات ضد قوات الاحتلال. مما قضى على أمل نجاح العملية السياسية، واحتمال انتقال البلاد من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقرار، وأبرزت هذه الأحداث فشل مشروع الولايات المتحدة في العراق، إلى حد خروج الأمور عن نطاق السيطرة، وخطر انتشار هذا التدهور إلى الدول المجاورة. وبالفعل فقد أدى الاجتياح الأميركي للعراق إلى انهيار السلطة في البلاد وجرّ إيران، العربية السعودية، سوريا، وتركيا إلى الداخل العراقي بطرق مختلفة ومربكة[2]. وأصبح من الواضح أن الاجتياح الأمريكي للعراق، بدلاً من أن يشكّل بداية إضعاف للدولة الإيرانية أو الإطاحة بها، أدى على العكس من ذلك إلى تعزيز نفوذها في جميع أنحاء المنطقة[3].

أما عن الوضع في فلسطين، فقد تحدّى فوز "حركة حماس" في الانتخابات التشريعيّة العام 2006 شعارات الولايات المتحدة الداعية للديمقراطية في المنطقة. فقد

---

[1]- *بول سالم، "الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك"، واشنطن/ موسكو/بيروت/بروكسل، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد09، جويلية 2008، ص20.*

[2]- *بول سالم، مرجع سابق، ص20.*

[3]- *Roberto Aliboni, "The Mediterranean and the Middle East Narrowing Gapes in Transatlantic Perspective", Op.Cit, P.5.*

رفضت نتائج هذه الانتخابات لأنها لم تأت بما يناسبها سياسياً. وتكرر الأمر نفسه في أعقاب الانتخابات التشريعيّة في مصر في 2005 التي حققت خلالها" حركة الأخوان المسلمين" نتائج مقلقة بحسب معايير واشنطن. ونتيجةً لهذا الواقع، سرعان ما علّقت الولايات المتحدة ضغوطاتها لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، الأمر الذي أثار ارتياح الأنظمة العربية لتراجع أمريكا عن هذه السياسة[1]، التي لا تتلاءم وطبيعة أنظمتهم.

على الساحة اللبنانية، بعد إخراج القوات السورية من لبنان سنة 2005، عمدت الولايات المتحدة إلى إنهاء نفوذ خصومها عبر تشجيع إسرائيل على ضرب "حزب الله" خلال حرب صيف 2006، وفي هذا الصدد، شكّل إخفاق إسرائيل في تحقيق هذه الغاية منعطفاً أساسياً، حيث أدرك حلفاء أميركا أن المشروع الأميركي في العراق والشرق الأوسط دخل في مسار متعثّر.

تمثّلت المرحلة الرابعة في الفترة الممتدّة بين سنتي 2007 و2008، إذ في بادئ الأمر بدت السياسة المتشددة لإدارة بوش وكأنها تؤتي ثمارها، مع سحب إيران دعمها لبعض الجماعات المقاومة العراقية، وانعاقد أكثر من اجتماع تنسيقي بين ممثلين إيرانيين والولايات المتحدة في العراق، كما أغلقت سوريا أجزاءً كبيرة من حدودها مع العراق كانت مجالا لتسلل بعض المقاومين من خلالها، مما أدّى إلى تخفيف حدّة المواجهة الأميركية السورية. ساهم هذا كله في تحسّن الوضع نسبيا في العراق. إلى جانب ذلك، عدّلت إدارة بوش جزئياً نمط سياستها في الشرق الأوسط سنة 2007 بانتقالها من سياسة كلها مواجهة، إلى سياسة تبحث أيضا عن التسويات والصفقات، فبالإضافة إلى تخفيف حدّة مواجهتها مع إيران وسوريا، شجّعت أمريكا على استئناف مفاوضات السلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة التي تمّ تعليقها لفترة طويلة، عن طريق رعاية مؤتمر أنابوليس للسلام[2] في نوفمبر 2007، ومع اقتراب انتهاء ولايتها، بدت إدارة بوش وكأنها تحاول إطفاء بعض الحرائق التي كانت قد أشعلتها سياساتها في المنطقة بسبب إبقاء قواتها العسكريّة في المنطقة، مع تخفيف حدّة المواجهات مع خصومها

([1])- *بول سالم، المرجع السابق ذكره، ص21.*

([2])- *مارينا أوتاواي وآخرون، مرجع سابق، ص23.*

الإقليميين. حيث كان تلويح بوش في هذا العام بإمكانية سحب القوات الأمريكية من العراق.

مع مطلع عام 2008، أصبحت الولايات المتحدة أصبحت تبحث عن وسيلة للخروج من العراق، خاصة بعد تصريح الرئيس الأمريكي مرشح الحزب الديمقراطي الفائز باراك أوباما، ودعوته الصريحة لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، بسبب تفاقم الخسائر سواء في الأرواح أو المعدات وتكلفة الحرب الباهظة على المواطن الأمريكي.

غير بعيد عن الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا، بدأت الدوامة مع منتصف شهر ديسمبر 2010 حيث خرج ملايين المواطنين العرب إلى الشوارع، للمطالبة بحقوقهم التي لم يسبق وأن كان زعماؤهم معترفين بها، الحدث الذي اعتبره الكثيرين الموجة الرابعة للديمقراطية منذ السبعينيات أو التحرير العربي الثاني، الذي بدأ في تونس في 17 ديسمبر 2010 وانتشر إلى مصر وبلدان أخرى في المنطقة في أسابيع لاحقة[(1)].

سلسلة الثورات الشعبية المعروفة بما يسمى "بالربيع العربي" (Arab spring)، التي بدأت في تونس في الأسابيع الأخيرة لسنة 2010، كان لها تغيير في مدة 06 أشهر أكثر مما عرفته المنطقة على مدار 60 سنة تقريبا[(2)]، حيث ظهر "الربيع العربي" وعلى نحو واسع كحدث فاصل غيّر المنطقة والمشهد السياسي العالمي بشكل غير قابل للنقض، وأدى إلى تغيير جذري في العقد الاجتماعي، الذي يحكم العلاقة بين النخبة الحاكمة العربية وشعبها[(3)].

لقد أثارت موجة الاحتجاجات حيرة كبيرة حول تأثيرات الأحداث، والمدى الذي من المحتمل أن ينتشر إليه الربيع العربي أو إمكانية أن يكون ثابتا، صاحبتها جملة من التقديرات الأولية تمثلت فيما يلي:

([1])- *Felipe Marana Marcos, "The Arab Revolution", in : Strategic Panorama, IEEE. ES Working Group, Number 09/10, 2010-2011, P.15.*

([2])- *Uri Dadush & Michele Dunne, "American and European Responses to the Arab Spring: What's the Big Idea?", The Washinghton Quarterly, Fall 2011, P.131.*

([3])- *« Effect of Arab Spring » 12 July 2011,*
http://www.iddbirmingham.wordpress.com/2011/07/12/effects-of-the-arab-spring/

- قد ينمو دور تركيا ويصبح أكثر أهمية كنتيجة للأحداث، ورغم علاقة الصداقة بين سوريا وتركيا، فالمسؤولون في تركيا سيصبحون أكثر مساندة للانتقال في سوريا خوفا من حرب طائفية.

- مصداقية الغرب ستقلل في المنطقة، فالإتحاد الأوروبي استيقظ على حقيقة بأن شمال وجنوب المتوسط يتكلم لغات مختلفة بشكل نوعي، فالربيع العربي أبرز التناقض في أهداف الإتحاد الأوروبي للترويج للديمقراطية وتأييدها الارتباط بأنظمة قريبة منها مهما كانت خصائصها، هذه الأنظمة التي طردت من قبل مواطنيها على أساس أنها أنظمة فاسدة واستبدادية، مما يطرح التساؤل حول كيفية قدرتها على اجتياز شروط ومعايير اللجنة "الصارمة" على "الحكم الجيد" (Good Gouvernance)، فالحقيقة أن اللجنة خصصت الكثير من مساعدتها لأنظمة مبارك وبن علي، ما أظهر حقيقة أن أهداف السياسة الخارجية الأوروبية الأوسع (مكافحة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية)، والمصالح التجارية (اعتماد بريطانيا على مصادر الطاقة الليبية) كانت مفضلة على الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[1]، وبعد "الربيع العربي" الخط العربي قد يرحب بالمساعدة الملموسة من الإتحاد الأوروبي، لكنه لن يقبل منه التدخل في شؤونه[2]، كما قد تظهر أحداث ما يسمى "بالربيع العربي" إمكانية معارضة الولايات المتحدة، التي قد ترجح إذا ما هم نظروا إلى التفاعلات الماضية لبلدانهم الخاصة بالولايات المتحدة، ممزوجة بالشكوى، إما بسبب رفضهم للحضور الأمريكي في بلادهم، وإما لرفضهم للدور الإقليمي الأمريكي الموسع. كما قد تكون الولايات المتحدة قادرة على المحافظة على العلاقات الجيدة بحكومات ما بعد الثورة، في حالة ما لم تغير هذه الحكومات توجهاتها السياسية وأولوياتها بشكل جذري[3]. أما الجانب الآخر للمعادلة، فهو أن

---

(1)- *Stephen Booth, « The EU and the Mediterranean : Good Neighbours ?", London, 7 Tufton Street, Open Europe, , May 2011, PP. 9-10.*

(2)- *Richard Youngs, "The EU and the Arab Spring: From Munificence to Geo-strategy", Policy Brief, N°100, October 2011, P.3.*

(3) -*"The Arab Spring and the Future of US Interest and Cooperative in the Arab World ", 2 August 2011, http://www/strategicstudiesinstitute.army.mil/index.cfm/articles/*

البلدان العربية هي في مرحلة اقتصادية صعبة جدا خاصة بدون المساعدة الغربية[1].

- أصبح موقع المملكة العربية السعودية في العالم العربي ضعيفا كنتيجة للربيع العربي، لفقدانها حليفها الإقليمي الأكثر أهمية الرئيس المصري الأسبق "حسني مبارك"، وبقي هدفها الأساسي الحفاظ على الوضع الراهن.
- أثار ما يسمى "بالربيع العربي" احتجاجات على حدود إسرائيل الشمالية، كان لها تداعياتها الايجابية على توقيع اتفاقية مصالحة بين فتح وحماس، مما وضع الفلسطينيين في الموقع الأقوى للدفع للحصول على صوت للدولة الفلسطينية ومقعد دائم في هيئة الأمم المتحدة (UN).
- رفعت الاحتجاجات عددا من تحديات الأمن الجديدة للمنطقة. فمعالجة الفساد مثلا ستكون أحد التحديات المركزية التي ستواجه المنطقة أثناء المرحلة الانتقالية القادمة. فضلا عن أن قلة الإصلاح الاقتصادي، قد تهدد التغييرات السياسية الراديكالية التي اجتاحت المنطقة، خصوصا في مصر أين الحديث هناك عن الحاجة "لثورة ثانية" لمخاطبة قضايا اقتصادية. ومن بين التحديات الرئيسية التي ستواجه صناع السياسة في المنطقة، ستكون مسألة كيفية تصميم سياسات جديدة تصل المجموعات الموجهة بشكل أكثر كفاءة[2].
- بينما الربيع العربي كان له تأثير عميق على التسوية السياسية في الكثير من بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)، بعض المعلقين جادلوا بأنه أخفق في جلب أي تغيير رئيسي في تراكيب القوة الإقليمية. حيث رفعت الاحتجاجات منافسة إقليمية بين إيران والعربية السعودية. هذه الأخيرة التي أصبحت تخشى كثيرا التهديد المشكل بتمردات الشيعة في كل من البحرين واليمن، وظهرت التحركات الأخيرة للعربية السعودية لدعوة المغرب والأردن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي (GCC) كمحاولة لإعاقة تأثيرات إيران.

([1])- *Richard Youngs, The EU and the Arab Spring: From Munifience to Geostrategy", Op.Cit, P.3.*
([2]) -*« Effect of Arab Spring », Op.Cit.*

- تأثرت البلدان العربية بما يسمى "بالربيع العربي" بطرق مختلفة، ومختلف الحكومات ردت هي الأخرى بشكل مختلف على المظاهرات والطلبات للتغيير، وأهداف المتظاهرين أنفسهم لم تكن ذاتها، فبعض المتظاهرين يريدون طرد الحكام، بينما الآخرون يبدون التهيج أساسا للإصلاح الاقتصادي، خلق الوظائف، رواتب أعلى للقطاع العام، الاستفادة من الرفاهية وتخفيض أسعار المواد الغذائية، وأشكال أخرى من الدعم المالي، وفي بعض البلدان الأخرى كالبحرين وسوريا الطلبات الديمقراطية متداخلة على التقسيمات الطائفية العميقة والجدية، حيث أقلية إسلامية تحكم الطوائف على أغلبية مستاءة[1]. في حين في بلد مثل الجزائر، الجزائريون مدركون لأخطار حرب أهلية مطولة، فمن 1991 حتى 2002 عايشت الجزائر حربا مدنية حادة قتل فيها مئات الآلاف من الجزائريين، وكنتيجة لذلك لا أحد في الجزائر يمكن أن يعتقد إلى حد معقول بأن تغيير النظام سيكون سهلا. ومثل العديد من المحتجين الآخرين في الربيع العربي تبدو طلبات المحتج الجزائري لكي تكون مستندة كلية على القضايا المحلية، ويبدو أن الناس الفقراء يريدون حياة محترمة، والتركيز على المكاسب الاقتصادية بدل تحدي النظام في حد ذاته.

لكن مصير الانتفاضات مازال في الميزان، وهناك ثلاث سيناريوهات رئيسية محتملة: بنتيجة الإصلاح الديمقراطي المحدود يقدّر فرص العودة للوضع الراهن بنسبة 20%، بينما اختراق ديمقراطي أصيل يظهر محتملا على حد سواء، الحركات الإسلامية من المحتمل أن تصبح كلاعبين رئيسيين في المشهد السياسي للعالم العربي في فترة ما بعد الانتفاضة، على الرغم من الحقيقة بأن مجموعات "مثل الإخوان المسلمين" (MB) في مصر، وحركة "النهضة" (Al-Nahda) في تونس، لعبت أدوارا أقل ما يمكن في الانتفاضات الأولية، في الوقت الذي لعب فيه شاب[*] من الوسط الاجتماعي دورا مهما في قيادة سيارة الاحتجاجات[2].

الربيع العربي يمكن أن يتوقع استمرار التغير والتطور لعدد من السنوات، ولا شيء مطمئن في مثل هذه البيئة الغير مستقرة، ومهما كانت السياسات التي

([1])- *«The Arab Spring and the Future of US Interest and Cooperative in the Arab World », Op.Cit.*

(*)- *هو الشاب التونسي محمد بوعزيزي "Mohamad Bouazizi"، بائع الخضر والفواكه المتجول، الذي أشعل النار في نفسه في مدينة سيدي بوزيد "Sidi Bouzid"، بعد أن صادرت شرطية عربته وصفعته.*

([2]) -*« Effect of Arab Spring », Op.Cit.*

ستتبناها القوى الغربية تجاه بلدان الربيع العربي، فالخطر يبقى قائما بسبب أسهمهم المستقبلية المجهولة في المنطقة. كما أن مستقبل البلدان العربية سيكون عنده نتائج أمنية بعيدة المدى، ستساعد على تقرير تحديد نفقات الدفاع العالمي الكبير، وعلى نحو متزايد وغير قابل للتحمل خصوصا في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي[(1)].

يبقى الربيع العربي الحدث المفاجئ والسيناريو المستبعد الذي تتولى تفسير العجز عن توقعه نظرية "البجعة السوداء"[(*)] (Black Swan)، لذلك تبقى التساؤلات المختلفة مطروحة حول مستقبل الربيع العربي[(2)]، الذي سينعكس بدوره على مستقبل الأمن في المنطقة؛

- فهل بناء الديمقراطية سيصبح مستمرا من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية ودعم شعبي، أو سينقص البناء الديمقراطي، ويقود في النهاية إلى الإحباط والرفض الديمقراطي المحتمل؟
- سيساهم في التصحيحات للأحوال الاقتصادية التي تتبع موجات دمقرطة شعبية في العالم العربي ورأسمالية علمانية؟
- إمكانية أن تنجو الديمقراطية من التجذر الديني، بعد إعادة قوات دينية مهمشة في الثورات الشعبية تأكيد نفسها خلال الديمقراطية؟
- إمكانية مساهمة دمقرطة العالم العربي في أن تجعل الشرق الأوسط أقل عرضة للحرب؟
- مدى مساعدة إعادة تحريف الولايات المتحدة لسياساتها الشرق أوسطية في صحوة ما يسمى "بالربيع العربي"؟

يقول جاك قولدستون (Jack Goldestone) أنه: "حتى بعد ثورة سلمية يؤخذ عموما نصف عقد لأي نوع من النظام المستقر للتوحّد"، ما يظهر أن إعادة بناء التقديرات الرسمية مازالت أطول، فالإحباط بعد إخراج النظام في مصر وتونس سيبدأ بالنمو مجددا، وإذا كانت الديمقراطية تتطلب صبرا عاما، فإن التحمل قد لا

([1]) - *Uri Dadush & Michele Dunne, Op.Cit, P.131.*

(*)- *تشير هذه النظرية التي وصفها نسيم نيكولاس في كتابه "Black Swan " في 2007، إلى صعوبة التنبؤ والأحداث النادرة إلى ما يتجاوز عالم التوقعات العادية.*

([2])-*David S. Sorenson, « Transition in Arab World Spring or Fall", Strategic Studies Quarterly", Fall 2011, PP.22-23.*

يدوم طويلا بما فيه الكفاية حتى لديمقراطية جزئية التطور[1]. فالديمقراطية تحمل ثمنا باهضا، بينما الانتقالات الديمقراطية تبني آمالا شعبية في أغلب الأحيان، والتي يمكن أن تكون خائبة الأمل عندما لا تعطي الديمقراطية النتائج المتوقعة[2]. ثم إذا كان التحول السياسي يؤدي على الأقل إلى مؤسسات ديمقراطية، هل يمكن أن يتبعه تغيير اقتصادي؟ إن الجواب المحتمل هو: "لا"، أو على الأقل ليس في سرعة ترضي المحتجين الذين يطلبون وظائف أكثر، تعليما سهل الوصول وأفضل بكثير، بنية اقتصادية أفضل. إذن العوامل الجديدة ما بعد إسقاط الأنظمة تثير دورة جديدة من السخط السياسي[3].

على ضوء هذه الحقائق والتساؤلات، يتبين لنا أن تأثير الثورات العربية بدأ بالفعل في تغيير شكل المنطقة وطبيعة العلاقات البينية بين دولها، وكذلك نظرة القوى الكبرى للمنطقة ومداخل تعامل هذه القوى معها. هذا المشهد الآخذ في التشكل وغير المكتمل حتى الآن يفسح المجال واسعاً أمام سيناريوهات متلاحقة غير يقينية، بالنظر إلى طبيعة العوامل المحددة لمستقبل المنطقة عامة. في ظل هذه الحقيقة، تبدو المنطقة مرشحة لأحداث جديدة مفاجئة وسيناريوهات أخرى غير متوقعة. ومع الإقرار باستحالة استشراف كل ما يمكن أن يأتي به المستقبل، فإن محاولة "تحصين" المجتمعات العربية تجاه المستقبل غير اليقيني تبقى التحدي الرئيس.

(1) - *Ibid, P.33.*
(2)- *Idem, P.33.*
(3) -*Idem.*

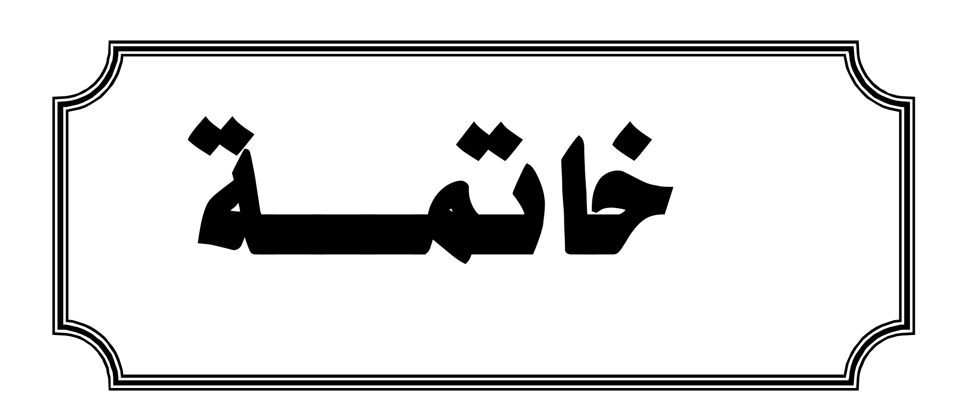
خلاصـــة واستنتاجـــــات:

- بنيت الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في إطار مسار برشلونة على مقاربة السلال الثلاث أمنية سياسية، اقتصادية مالية، اجتماعية ثقافية، إنسانية، في إطار إستراتيجية احتواء للتهديدات القادمة من جنوب المتوسط. وتعتمد هذه الإستراتيجية على ثلاث مراحل هي: "وضع ترتيبات شراكة أمنية" كمرحلة أولية على المستوى الجهوي المتوسطي، تساهم في بناء "منظومة أمنية جهوية" كمرحلة ثانية، تؤدي بدورها إلى مرحلة نهائية هي"جماعة أمنية متوسطية" على المدى البعيد.
- الإقليمية مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن بعدا سياسيا، اقتصاديا، وهوياتيا؛ البعد السياسي (الانتقال من الحرب والنزاع إلى التكامل السياسي)، البعد الاقتصادي (غياب تفاعلات اقتصادية، عقوبات، مقاطعات، مرورا إلى تكامل السوق)، والبعد الهوياتي (يتراوح من التصادم المفترض للحضارة إلى الاشتراك في هوية إقليمية)، وبربط هذه الأبعاد الثلاثة يتم التوصل إلى إقليمية متوسطية. لكن في منطقة المتوسط هناك العديد من العوائق والتحديات التي تضعف الأبعاد الثلاثة للإقليمية، منها قلة في الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية الفعالة؛ صعوبة تمييز حدود "المنطقة الأورو-متوسطية" التي يعاد تعريفها باستمرار تبعا للمصالح السياسية والأولويات؛ علاوة على ذلك عمل المؤسسات السياسية يقتصر على النشاطات العرضية؛ من جهة أخرى الهوية الإقليمية في المتوسط أقرب إلى النشوء بشكل ضئيل إن لم يكن منعدما.
- أصبحت منطقة المتوسط بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة، بؤرة للنشاط الإقليمي، من خلال إطلاق عدة مبادرات (عملية برشلونة، مجموعة "5+5"، الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مبادرة التعاون لمنظمة إتحاد غرب أوروبا، مبادرة التعاون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا). ومع أن هذا الاهتمام الكبير بمنطقة المتوسط أظهر حقيقة بروزها كقيمة جيوستراتيجية، من خلال انتشار المبادرات الأمنية التعاونية في المنطقة، إلا

أن هذا الاهتمام كان له تأثير سلبي على بناء الأمن الإقليمي. حيث أصبح استغلال الانتشار الواسع للشراكات ولمبادرات الأمن لتحريك مركز جاذبية التعاون في المتوسط إلى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة الشرق الأوسط الأعظم ومبادرة اسطنبول للتعاون.

- تتسم العلاقات الأوروبية الأمريكية بالتنافس أكثر منها بالتعاون، فبينما تتبنى الولايات المتحدة إستراتيجية القوة الصارمة "Hard Power" في حل الصراعات الدولية تأسيسا على المفهوم "الهوبزي" للعلاقات الدولية، وهي إستراتيجية تنتمي إلى القرن التاسع عشر، فإن أوروبا تنطلق من إستراتيجية تنتمي إلى القرن العشرين تدور حول مفهوم القوة اللينة "Soft Power"، تتأسس على المفهوم "الكانتي" للعلاقات الدولية، وتؤدي الفجوة العسكرية بين أوروبا والولايات المتحدة إلى علاقة تقوم على التوتر والحذر بين الطرفين. وبينما تتوافق المفاهيم الأوروبية والأمريكية فيما يتعلق بالمسائل السياسية-الأمنية، والثقافية، فإن هناك قدرا كبيرا من الشقاق بين الطرفين حول المسائل الاقتصادية.
- يجب العمل على نبذ الخلافات الثانوية التي من شأنها تعطيل العمل العربي المشترك، وتوحيد الصف العربي من خلال التأكيد على الترابط القوي بين الأمن القطري والأمن القومي والإقليمي.
- الدول المغاربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية هي أمام مقاربة أحادية الجانب مركزية الطرح من الجانب الأوروبي، تتقدم إلى اتفاقيات الشراكة فرادى، مما يفقدها مبدأ المصالح المشتركة المتبادلة، ويرجح ثقل المركز مقارنة مع الأطراف غير المتكافئة بين الطرفين. ما انعكس سلبا على الموقع التفاوضي للطرف العربي.
- مع التغييرات العميقة التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط مع نهاية العام 2010 وبداية 2011، يصعب التنبؤ بمستقبل الأمن في المنطقة،

والسيناريوهات المحتملة، في ظل تأثيرات الثورات العربية في العلاقات البينية بين الدول العربية، ونظرة القوى الكبرى للمنطقة وعلاقاتها بدولها.


خاتمة

- أفرزت التحولات الجذرية والعميقة التي مست السياسة العالمية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مجموعة من الديناميات الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي، أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع سرعة وتيرة هذه التحولات، ما أوجد ضرورة قصوى لإيجاد مفاهيم حديثة، وإعادة صياغة منظورات جديدة للاستجابة للطبيعة المتعددة لأبعاد الأمن ومستوياته، ولتعميق الحوارات النظرية حول ماهية الأمن وتطور مفاهيمه، وفتح المجال لإعادة تعريف التهديدات والمصالح، كل ذلك انعكس أساسا على إعادة تكييف الترتيبات الأمنية والعسكرية مع هذه التغييرات.
- تبعا لذلك، أدى افتقار النظرية الواقعية للمرونة للتكيف مع هذه التحولات العالمية إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني، كمفهوم جديد يتجاوز مضامين الأمن التقليدية التي تجعل من الدولة الموضوع المرجعي والمركزي الوحيد، ليضع الإنسان/الفرد في قلب المعادلة الأمنية. غير أن الحديث عن الأمن الإنساني كتصور نقدي للأمن بمضامينه التقليدية المراجعة لم يعن بالضرورة إحداث قطيعة حقيقية مع أمن الدولة، هذه الأخيرة التي تبقى مسؤولة عن تأمين وضمان أمن أفرادها، وبذلك تصبح المقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة تقوم على التعاون مع الدولة وعبرها لا من خلال التناقض معها.
- تميّزت هذه الفترة بالتفاعل بين كل من الممثلين الدولتيين وغير الدولتيين ليس فقط على المستويات الوطنية، ولكن على المستويات العالمية والإقليمية أيضا. فالترابط العالمي بفعل مسارات العولمة جعل الدول أكثر عرضة لموجة من التهديدات الجديدة العابرة للحدود الإقليمية، أثبتت هذه التهديدات محدودية قدرات الدولة، وصعوبة حماية حدودها وأمن مواطنيها بمفردها، ما أعطى أهمية للتعاون الإقليمي في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية والأمنية. واستدعى ضرورة التعاون بين الدول في إطار التفاعل بين عنصري الدفاع والأمن اللذين لا يقتصران على القدرات العسكرية، بل

يتعديانها إلى مفهوم يشمل الجوانب المعقدة للمعاملات المستحدثة، في ظل العولمة التي تخطت بدورها كل المجالات والميادين.

- وعليه يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:
- النتيجة الأولى تتعلق بالبيئة الأمنية في المتوسط:
- - البيئة الأمنية في المتوسط تتميز بالتفاوت الصارخ بين ضفتين: ضفة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا(القوس اللاتيني)، ترى مستقبلها في مؤسسة الإتحاد الأوروبي، ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها، وهي دول متفوقة عسكريا ومنضمة إلى أكبر حلف عسكري (حلف شمال الأطلسي NATO)، مقابل ضفة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة مشتتة، تخضع لحالة تراجع فوضوي، وتتميز بفراغ مؤسساتي، وهي دول منكشفة وإمكاناتها العسكرية محدودة، ما جعل منطقة المتوسط دائرة نفوذ أوروأطلسية. ومع ذلك ورغم هذا الاختلاف الشاسع في الإمكانيات وموازين القوى، فقد اعتبر جنوب المتوسط بمشاكله: "هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، ارهاب، أسلحة دمار شامل..."، وبواسطة مجموعة من الممارسات والخطابات السياسية عدوا جديدا شاملا ومركبا ضمن أطروحة "التهديد القادم من الجنوب"، بما يخدم مصالح المنظومة الغربية الأمنية، ما أدخل التهديدات غير العسكرية إلى جدول أعمال الأمن بقوة في هذه المرحلة.
- - انتهاء الحرب الباردة بدوره جعل الفصل بين ضفتي المتوسط في التصورات الأوروبية أمرا غير وارد، ذلك أن القضايا الأمنية والدفاعية المتوسطية غير قابلة للفصل، ما يوجب النظر للمتوسط كمنطقة واحدة، لكن الاختلاف الشاسع في الإمكانيات وموازين القوى (سواء بين الدول الأوروأطلسية والدول العربية، أو بين هذه الأخيرة وإسرائيل)، وفي مدركات التهديد والشواغل الأمنية لضفتي المتوسط، أوجد هوة بين الضفتين، وأدى إلى إخفاق التكيف الأمني لدول الجنوب مع الأوضاع الجديدة للبيئة الأمنية المتوسطية، مما أفقدها قوة التأثير في إيجاد دور لها في صياغة المعادلة الأمنية-العسكرية في منطقة المتوسط. ورغم التداخل من حيث المشاكل

الأمنية، فإن الأمن في المتوسط خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالمدركات والاعتبارات الإستراتيجية هو أقرب إلى صيغة الجمع (أمون) منه إلى صيغة المفرد. وبذلك يبقى المتوسط فضاء مجزءا ومختل الموازين، بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، ما خلق فجوة بين مركبين للأمن الغربي (المنطقة الأوروأطلسية)، والشرق أوسطي. هي فجوة قابلة للاتساع يوما بعد يوم خاصة مع السعي الغربي الحثيث للحد من قدرات الدول العربية بشتى الوسائل بما فيها القوة. ما يجعل الإشكالية الأمنية المتوسطية تفتقر لأدنى مؤشر موضوعي لتصور مشترك للأمن في المنطقة، أو لإنشاء هوية إستراتيجية متوسطية.

- النتيجة الثانية تتعلق بالأهداف المفترض تحقيقها من خلال الحوارات الأمنية الأوروأطلسية:
- - استنادا للتحولات البنيوية والعميقة التي مست الأجندة السياسية والأمنية العالمية والإقليمية على حد سواء، التي كانت بمثابة العوامل المحفزة على بروز مقاربات جديدة بديلة كفيلة بإدارة ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة ضد أمن المجتمعات الأوروبية، وذلك باعتبار المشاكل الاقتصادية، البيئية، والتوترات الاجتماعية الجنوبية كمصدر تهديد للأمن الأوروبي، تم الإعلان عن ميلاد مشروع برشلونة للشراكة الأورومتوسطية سنة 1995، كمشروع بناء نظام أمن إقليمي أورو-متوسطي، وإطار عام للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـــ:15، و 12 دولة الواقعة في جنوب وشرق منطقة المتوسط. ارتكز المشروع على منطق السلال الثلاث: شراكة سياسية أمنية، شراكة اقتصادية ومالية، شراكة ثقافية اجتماعية وإنسانية، بأهدافه المعلنة المتمثلة في سعيه لبناء الاستقرار الإقليمي، التنمية المشتركة والرفاهية.
- - بذلك، فقد جاء مشروع الشراكة الأورومتوسطية كإستراتيجية أوروبية جديدة بنيت على أساس التصور الشامل للأمن من خلال السلال الثلاث الموجهة أساسا لاحتواء تهديدات الجنوب. تعبيرا عن سعي أوروبي لبناء

نظام أمن إقليمي عبر مراحل أولها: "إقامة ترتيبات لشراكة أمنية جهوية" مستقاة من تجربة هلسنكي حول الأمن الأوروبي، بهدف تحسين شروط أمن المنطقة وضمان الاستقرار الجيوسياسي، تستند إلى إعلان برشلونة ومشروع "الميثاق الأورومتوسطي للسلم والاستقرار"، المرحلة الثانية هي بناء "منظومة أمنية جهوية متوسطية" أوروبية المرجعية أحادية الإتجاه، بمعنى تستجيب بالدرجة الأولى للشواغل الأمنية الأوروبية، كما تستدعي بسبب الاعتماد الأمني المتبادل إشراكا مستمرا للشركاء المتوسطيين لتحقيق مصالح مشتركة عن طريق تأسيس وبناء منظومات دولية، لكن هناك لا تناظر في مؤسسات الأمن بين بلدان ضفتي المتوسط بسبب كثافة التطوير في الشمال والفراغ المؤسساتي في الجنوب، إلا أن بناء هذه المنظومة يتطلب بناء "جماعة معرفية" كوسيلة للتنشئة الاجتماعية لإيجاد معايير مشتركة وفهم جماعي للتحديات الأمنية في الجهة المتوسطية، لكن الاختلاف في ثقافة الأمن السائدة في ضفتيه، جعل الاجتماعات لمناقشة وجهات نظر متباعدة بدون الاتفاق على لغة إستراتيجية مشتركة. أما الهدف الثالث البعيد المدى المتعلق ببناء "جماعة أمنية تعددية متوسطية" فيعتمد نجاحه على الهندسة السياسية والاجتماعية للهويات الجهوية، لكنه قد يستغرق وقتا طويلا لانجاز هذا الهدف بسبب اختلاف هويات دول ضفتي المتوسط التي تصل حد التناقض والعداء، وإلى التعصب وسوء الفهم الثقافي الذي جعل العالم الإسلامي يوصف بالعدو فقط لأنه يمثل "الآخر"، ما يعيق بناء الثقة المتبادلة وتبني الهوية المشتركة، ما يظهر أن منطقة المتوسط بعيدة عن خلق هوية متوسطية، هذه الأخيرة التي يجب أن تنشأ من قبل الاشتراك في "نحن نشعر" وإحساس الملكية المشتركة للفضاء المتوسطي.

- - يفترض أن تحقق الحوارات مصالح مشتركة، لا مجرد ضمان المصالح الأوروأطلسية، وأن تكون الدول المنضمة شريكة في "القرارات"، وأن يؤدي الحوار إلى الانفتاح على الطرف الآخر لتقريب وجهات النظر والتصورات، وفتح قنوات الاتصال بين الشعوب، الحضارات، والثقافات، لتحقيق الأمن

والقضاء على اللاإستقرار، ولكن بالرغم من تعدد المبادرات وارتقاء الحوارات إلى شراكات أمنية لم تتمكن في الجانب السياسي-الأمني من حل مشاكل الأمن في المنطقة وعلى رأسها الصراع في الشرق الأوسط، رغم كونه الأساس الذي بنيت عليه جميع المبادرات. وخلق أطر جديدة أدى بدوره إلى إضعاف الحوارات الشاملة، وإعاقة إمكانية تشكيل "بنية أمنية إقليمية في المتوسط".

- - ويبقى مشروع الشراكة الأورومتوسطية ومشاريع التعاون الأخرى المعلن عنها كغطاء للهدف الأساسي المتمثل في السعي إلى ضمان الوقاية من الأخطار التي يمكن أن يشكلها الجنوب المضطرب ضد أمن ولغة المجتمعات الأوروبية؛ الحكومات الديمقراطية؛ الرفاهية والنظام المدني. وبذلك فالمشروع ما هو إلا وسيلة أو ميكانيزم أوروبي جديد من أجل احتواء الأخطار الآتية من جنوب المتوسط، والتي تهدد أمنه بأبعاده المختلفة.
- <u>النتيجة الثالثة تتعلق بالعلاقات الأوروأمريكية في المتوسط (التنافس الأوروأمريكي)</u>:
- - على مر التاريخ كانت ولا تزال المنطقة المتوسطية مركز اهتمام وتجاذب بين القوى الإقليمية والدولية، فقضية الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط تعتبر أولوية من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى، والتي تسعى من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي إلى تأمين مصالحها في هذه المنطقة. برز هذا التوجه بوضوح بعد عمليات الحادي عشر من سبتمبر، من خلال التطور النوعي في العلاقات الأمريكية المغاربية، ما أكد حقيقة أن الولايات المتحدة فاعل إستراتيجي له دوره ووزنه الخاص في الهندسة الأمنية للمتوسط، وهو دور مرشح للزيادة خاصة مع التبعية الأمنية الأوروبية للحلف الأطلسي.
- -الخطاب الغربي يصرح بالطبيعة التكاملية للمبادرات الأوروأطلسية وتدعيمها لبعضها البعض، إلا أن التنافس الأوروبي الأمريكي حول النفوذ في منطقة المتوسط، بالإضافة للخلافات التي تثيرها المشاكل الأمنية في المنطقة

داخل المجموعة الأوروبية، يبرهن أن الأمن الذي تسعى هذه الأطراف إلى تحقيقه من خلال مبادراتها هو الذي يحقق مصالحها الأمنية لا غير، بالرغم من شعارات الديمقراطية، حقوق الإنسان، التنمية، الأمن الإنساني...

- - لقد أصبحت قضية تشخيص العلاقات الأوروبية-الأمريكية، واحتمال ظهور الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي كقطب دولي مستقل، إحدى القضايا المثيرة للجدل في الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع القرار، فبينما يرى بعض الدارسين وصانعي القرار أن أوروبا والولايات المتحدة هما عالم واحد، وأنهما سيظلان كذلك، فإن آخرين يرون أن أوروبا تسعى لأن تتخلص تدريجيا من النفوذ الأمريكي. لكن مع السياسة الفرنسية الساركوزية الجديدة المرتمية في أحضان أمريكا، اختلفت الأمور، ففرنسا التي كانت من أكثر الدول الأوروبية التي تدعو إلى تطوير هوية أمنية أوروبية، والاستقلالية عن المظلة الأطلسية، أصبحت في عهد الرئيس نيكولاس ساركوزي أكثر أطلسية من بريطانيا نفسها، حتى سميت الحليف الموثوق لأمريكا.

النتيجة الرابعة: تتعلق بطبيعة الأمن جنوب المتوسط:

- - الدول العربية تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط، إذ هناك غياب تصور مشترك لدى دول جنوب المتوسط لما يشكل تهديدا لأمن شعوبها وقيمها، ويبقى هاجسها وانشغالها الأمني الوحيد هو تأمين وضمان بقائها، ولم تبادر دول جنوب المتوسط بمحاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني فيما بينها أو تفعيل الأطر الموجودة (كجامعة الدول العربية والإتحاد المغاربي) التي هي أطر عاطلة، أو الانفتاح على ترتيبات إقليمية أخرى للخروج من دائرة النفوذ الأورو-أمريكي.
- - إن البيئة الأمنية العربية لها محددات ترتبط أساسا بطبيعة تكوين هذه الدول، وبطبيعة المخاطر والتهديدات التي تهدد الأمن الوطني، وتشكل في الوقت نفسه عقيدتها الأمنية التي تتبلور نتيجة مجموعة من العوامل التاريخية، الجغرافية، الإيديولوجية والإستراتيجية، إضافة إلى العامل

الجغرافي الذي يتمثل في الموقع الإستراتيجي والمركزي الذي يحتله الوطن العربي، الذي يجعل منه محط اهتمام وتنافس القوى الكبرى. وللمفارقة لم تساهم العوامل الاجتماعية (وحدة اللغة، الثقافة، الحضارة والدين)، والاقتصادية (الثروة النفطية، الموارد الطبيعية، المساحات الزراعية والقدرة السياحية)، والعسكرية (الطاقة البشرية، والترسانة الهائلة من الأسلحة) في خلق نظام عربي قادر على حفظ الأمن القومي للدول العربية، أو في إعطائه منزلة تاريخية ودورا في صياغة التوازنات الدولية سياسياً، ثقافياً وحضارياً. وبذلك تستحيل إن لم نقل تنعدم إمكانية إيجاد بناء أمني عربي يماثل البناء الأمني الأورو-أطلسي، وخلق "هوية أمنية عربية"، وأقله لا يمكن بناء "جماعة أمنية عربية" بسبب مشكلة انعدام الثقة والشك بسلوك الآخر. بذلك يبقى الاحتمال القائم في إمكانية بناء مركب أمني إقليمي فرعي غرب المتوسط أو شرق أوسطي. ومع ذلك، ولحد اليوم لم يتم التوصل في الضفة الجنوبية بعد إلى مستوى "الأقلمة" الناجحة أو إلى أي ملامح لتشكيل أي بنية أمنية عربية لأن منطق التحرك الفردي هو السائد.

- - لقد وصل الخلل البنيوي في المنظومة الأمنية العربية حدّ الارتباط بعلاقات إستراتيجية مع قوى تناهض فكرة الأمن القومي العربي، ما يبرز بوضوح سيطرة تصور أمني ضيق وغلبة الشك المتبادل فيما بين الدول العربية، أدى إلى سعي الدول العربية للانخراط في أطر تعاونية أمنية مع دول أوروأطلسية، في وقت تفشل فيه في القيام بمثل هذا التعاون فيما بينها. هذا القصور في الرؤية في تصور الأمن القومي لدى الدول العربية، وصل إلى التركيز على الجوانب العسكرية، وإهمال الأمن الداخلي الذي يستند إلى بيئة داخلية متوازنة ومستقرة. وما يمكن قوله هو أن التفاعل الإيجابي بين المستويات الثلاث للأمن العربي (الوطني، القومي، الإقليمي)، سيكون أنجع سبيل لضمان أمن واستقرار المنطقة، حيث يصبح الحديث عن الأمن القومي العربي بالأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المحلية، العربية والإقليمية، وبالتالي الدولية.

- <u>النتيجة الخامسة: تتعلق برهانات ومستقبل الأمن في المنطقة:</u>

- المسار المستقبلي للتنافس الأورو-أمريكي سيكون له انعكاسات على المنظومة الأمنية للدول العربية المتوسطية، التي تسعى كل قوة إلى احتوائها في إطار الترتيبات الجارية لإقامة نظام دولي جديد، حيث اتضح أن ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي ليس حل مشاكل المنطقة وإيجاد حلول عاجلة لها، وإنما إدخال المنطقة في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة على المنطقة.

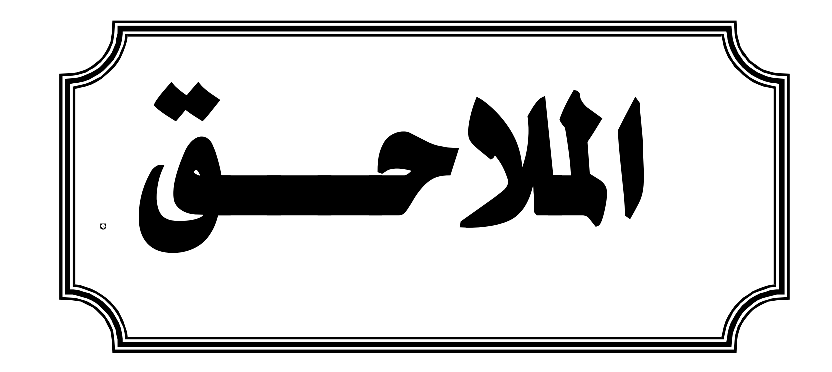
- الربيع العربي أبرز التناقض في أهداف الاتحاد الأوروبي للترويج للديمقراطية، وتأييدها الارتباط بأنظمة طردت من قبل مواطنيها على أساس أنها أنظمة فاسدة واستبدادية، ويظهر أن مصالح السياسة الأوروبية الخارجية كانت مفضلة على الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

-التدخل العسكري الأوروأطلسي في ليبيا يثبت أن المنظومة الغربية (الأوروبية والأمريكية) لا تستثني إمكانية اللجوء إلى آلية التدخل العسكري في حل المشاكل الأمنية في المتوسط، ويبقي احتمال التدخل ضد أي دولة عربية واردا لمجرد تعرض المصالح الأمنية الغربية (العسكرية، السياسية، الاقتصادية...) للخطر.

-إن نظام الأمن المنشود في المتوسط هو الذي يوفق بين الحاجيات الأمنية الأوروأطلسية والشواغل الأمنية للدول العربية، لذلك المسعى الصحيح لجدول أعمال أمن المتوسط يجب أن يقترن بتوسيع الفضاء المتوسطي، لتهدئة المخاوف الأمنية لممثلي جنوب المتوسط هذا من جهة، من جهة أخرى تقتضي تجربة بناء منطقة متوسطية إختراع منطقة غير موجودة لحد الآن، وهندسة اجتماعية لهوية إقليمية لا تؤسس على أساس العرق أو الدين بل على أساس المجتمع المدني.

- لقد أصبح مستقبل الأمن يطرح المزيد من التساؤلات، خاصة مع التحولات السياسية والتغيرات الدراماتيكية التي عرفتها المنطقة مع مطلع العام 2011. ففي هذا العام سقط النظامان التونسي والمصري، واهتزت عروش العديد من الأنظمة الشمولية في المنطقة، وأرسل مجلس التعاون الخليجي قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين لوقف احتجاجات المعارضة البحرينية، وفي هذا العام وقّعت الفصائل الفلسطينية اتفاق المصالحة في القاهرة، وشهد أيضا اغتيال أسامة بن لادن في باكستان، كما رحّب فيه مجلس التعاون الخليجي بانضمام الأردن والمغرب للمجلس، في حين صوّت جنوب السودان إلى جانب قرار الانفصال... بعد كل هذه التحولات التي شهدها العالم العربي في دول كانت تعتبر نقطة ارتكاز للإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتوفر التوازن بوجه طموحات طهران وامتداداتها الإقليمية، عبر حلفائها من دول وأحزاب ومنظمات وحركات ترفع شعار معارضة عملية التسوية والسلام في الشرق الأوسط. هذه المتغيرات دفعت الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية بصفة خاصة للبدء في إعادة النظر في بعض خططها، وأسلوب تعاطيها مع حلفائها الإقليميين.

-وكرؤية استشرافية لمستقبل الأمن في المنطقة، فإن هذه الأخيرة ستكون أمام مزيد من التحولات والتغيرات، التي سترسم ملامح الثابت والمتغير في السياسة الداخلية والخارجية للدول العربية، وكذلك ستعيد رسم خارطة التحالفات الجديدة في المنطقة. أما الحديث اليوم عما يتعلق بالدول التي عرفت ما يسمى بموجة "الربيع العربي"، هو حديث لا ينفصل عن التخوف من بقايا النظام. خوف مشروع وحقيقي لأن البنية لا تزال موجودة، والدليل صعوبة الرؤية السياسية وضبابيتها للنظام القادم في كل من مصر وتونس.


الملاحـــق

الملحق الأول
خريطة الإقليم الأورو- متوسطي

Map of Euro-Mediterranean Region



***Source*: European Commission (2000), The Barcelona Process, five years on 1995-2000, Luxembourg, Office for Official Publications of the European Communities.**

الملحق الثاني

الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي

أوروبا آمنة في عالم أفضل



A SECURE EUROPE IN A BETTER WORLD

EUROPEAN SECURITY STRATEGY

Brussels, 12 December 2003

Introduction

Europe has never been so prosperous, so secure nor so free. The violence of the first half of the 20th Century has given way to a period of peace and stability unprecedented in European history. The creation of the European Union has been central to this development. It has transformed the relations between our states, and the lives of our citizens. European countries are committed to dealing peacefully with disputes and to co-operating through common institutions. Over this period, the progressive spread of the rule of law and democracy has seen authoritarian regimes change into secure, stable and dynamic democracies. Successive enlargements are making a reality of the vision of a united and peaceful continent.

The United States has played a critical role in European integration and European security, in particular through NATO. The end of the Cold War has left the United States in a dominant position as a military actor. However, no single country is able to tackle today's complex problems on its own.

Europe still faces security threats and challenges. The outbreak of conflict in the Balkans was a reminder that war has not disappeared from our continent. Over the last decade, no region of the world has been untouched by armed conflict. Most of these conflicts have been within rather than between states, and most of the victims have been civilians.

As a union of 25 states with over 450 million people producing a quarter of the world's Gross National Product (GNP), and with a wide range of instruments at its disposal, the European Union is

inevitably a global player. In the last decade European forces have been deployed abroad to places as distant as Afghanistan, East Timor and the DRC. The increasing convergence of European interests and the strengthening of mutual solidarity of the EU makes us a more credible and effective actor. Europe should be ready to share in the responsibility for global security and in building a better world.

I. THE SECURITY ENVIRONMENT: GLOBAL CHALENGES AND KEY THREATS

Global Challenges

The post Cold War environment is one of increasingly open borders in which the internal and external aspects of security are indissolubly linked. Flows of trade and investment, the development of technology and the spread of democracy have brought freedom and prosperity to many people.

Others have perceived globalisation as a cause of frustration and injustice. These developments have also increased the scope for non-state groups to play a part in international affairs. And they have increased European dependence – and so vulnerability – on an interconnected infrastructure in transport, energy, information and other fields.

Since 1990, almost 4 million people have died in wars, 90% of them civilians. Over 18 million people world-wide have left their homes as a result of conflict.

In much of the developing world, poverty and disease cause untold suffering and give rise to pressing security concerns. Almost 3 billion
people, half the world's population, live on less than 2 Euros a day. 45 million die every year of hunger and malnutrition. AIDS is now one of the most devastating pandemics in human history and contributes to the breakdown of societies. New diseases can spread rapidly and become global threats. Sub-Saharan Africa is poorer now than it was 10 years ago. In many cases, economic failure is linked to political problems and violent conflict.

Security is a precondition of development. Conflict not only destroys infrastructure, including social infrastructure; it also encourages criminality, deters investment and makes normal

economic activity impossible. A number of countries and regions are caught in a cycle of conflict, insecurity and poverty.
Competition for natural resources - notably water - which will be aggravated by global warming over the next decades, is likely to create further turbulence and migratory movements in various regions.
Energy dependence is a special concern for Europe. Europe is the world's largest importer of oil and gas. Imports account for about 50% of energy consumption today. This will rise to 70% in 2030. Most energy imports come from the Gulf, Russia and North Africa.

Key Threats

Large-scale aggression against any Member State is now improbable. Instead, Europe faces new threats which are more diverse, less visible and less predictable.
Terrorism: Terrorism puts lives at risk; it imposes large costs; it seeks to undermine the openness and tolerance of our societies, and it poses a growing strategic threat to the whole of Europe. Increasingly, terrorist movements are well-resourced, connected by electronic networks, and are willing to use unlimited violence to cause massive casualties.
The most recent wave of terrorism is global in its scope and is linked to violent religious extremism. It arises out of complex causes. These include the pressures of modernisation, cultural, social and political crises, and the alienation of young people living in foreign societies. This phenomenon is also a part of our own society.
Europe is both a target and a base for such terrorism: European countries are targets and have been attacked. Logistical bases for Al Qaeda cells have been uncovered in the UK, Italy, Germany, Spain and Belgium. Concerted European action is indispensable.
Proliferation of Weapons of Mass Destruction is potentially the greatest threat to our security. The international treaty regimes and export control arrangements have slowed the spread of WMD and delivery systems. We are now, however, entering a new and dangerous period that raises the possibility of a WMD arms race, especially in the Middle East. Advances in the biological sciences may increase the potency of biological weapons in the coming

years; attacks with chemical and radiological materials are also a serious possibility. The spread of missile technology adds a further element of instability and could put Europe at increasing risk.
The most frightening scenario is one in which terrorist groups acquire weapons of mass destruction. In this event, a small group would be able to inflict damage on a scale previously possible only for States and armies.
Regional Conflicts: Problems such as those in Kashmir, the Great Lakes Region and the Korean Peninsula impact on European interests directly and indirectly, as do conflicts nearer to home, above all in the Middle East. Violent or frozen conflicts, which also persist on our borders, threaten regional stability. They destroy human lives and social and physical infrastructures; they threaten minorities, fundamental freedoms and human rights. Conflict can lead to extremism, terrorism and state failure; it provides opportunities for organised crime. Regional insecurity can fuel the demand for WMD. The most practical way to tackle the often elusive new threats will sometimes be to deal with the older problems of regional conflict.
State Failure: Bad governance – corruption, abuse of power, weak institutions and lack of accountability - and civil conflict corrode States from within. In some cases, this has brought about the collapse of State institutions. Somalia, Liberia and Afghanistan under the Taliban are the best known recent examples. Collapse of the State can be associated with obvious threats, such as organised crime or terrorism. State failure is an alarming phenomenon, that undermines global governance, and adds to regional instability.
Organised Crime: Europe is a prime target for organised crime. This internal threat to our security has an important external dimension: cross-border trafficking in drugs, women, illegal migrants and weapons accounts for a large part of the activities of criminal gangs. It can have links with terrorism.
Such criminal activities are often associated with weak or failing states. Revenues from drugs have fuelled the weakening of state structures in several drug-producing countries. Revenues from trade in gemstones, timber and small arms, fuel conflict in other

parts of the world. All these activities undermine both the rule of law and social order itself. In extreme cases, organised crime can come to dominate the state. 90% of the heroin in Europe comes from poppies grown in Afghanistan – where the drugs trade pays for private armies. Most of it is distributed through Balkan criminal networks which are also responsible for some 200,000 of the 700,000 women victims of the sex
trade worldwide. A new dimension to organised crime which will merit further attention is the growth in maritime piracy.
Taking these different elements together – terrorism committed to maximum violence, the availability of weapons of mass destruction, organised crime, the weakening of the state system and the privatisation of force – we could be confronted with a very radical threat indeed.

II. STRATEGIC OBJECTIVES

We live in a world that holds brighter prospects but also greater threats than we have known. The future will depend partly on our actions. We need both to think globally and to act locally. To defend its security and to promote its values, the EU has three strategic objectives:

Addressing the Threats

The European Union has been active in tackling the key threats.
_ It has responded after 11 September with measures that included the adoption of a European Arrest Warrant, steps to attack terrorist financing and an agreement on mutual legal assistance with the U.S.A. The EU continues to develop cooperation in this area and to improve its
defences.
_ It has pursued policies against proliferation over many years. The Union has just agreed a further programme of action which foresees steps to strengthen the International Atomic Energy Agency, measures to tighten export controls and to deal with illegal shipments and illicit procurement. The EU is committed to achieving universal adherence to multilateral treaty regimes, as well as to strengthening the treaties and their verification provisions.
_ The European Union and Member States have intervened to help deal with regional conflicts and to put failed states back on

their feet, including in the Balkans, Afghanistan, and in the DRC. Restoring good government to the Balkans, fostering democracy and enabling the authorities there to tackle organised crime is one of the most effective ways of dealing with organised crime within the EU.

In an era of globalisation, distant threats may be as much a concern as those that are near at hand. Nuclear activities in North Korea, nuclear risks in South Asia, and proliferation in the Middle East are all of concern to Europe.

Terrorists and criminals are now able to operate world-wide: their activities in central or southeast Asia may be a threat to European countries or their citizens. Meanwhile, global communication increases awareness in Europe of regional conflicts or humanitarian tragedies
anywhere in the world.

Our traditional concept of self- defence – up to and including the Cold War – was based on the threat of invasion. With the new threats, the first line of defence will often be abroad. The new threats are dynamic. The risks of proliferation grow over time; left alone, terrorist networks will become ever more dangerous. State failure and organised crime spread if they are neglected – as we have seen in West Africa. This implies that we should be ready to act before a crisis occurs.

Conflict prevention and threat prevention cannot start too early. In contrast to the massive visible threat in the Cold War, none of the new threats is purely military; nor can any be tackled by purely military means. Each requires a mixture of instruments. Proliferation may be contained through export controls and attacked through political, economic and other pressures while the underlying political causes are also tackled. Dealing with terrorism may require a mixture of intelligence, police, judicial, military and other means. In failed states, military instruments may be needed to restore order, humanitarian means to tackle the immediate crisis. Regional conflicts need political solutions but military assets and effective policing may be needed in the post conflict phase. Economic instruments serve reconstruction, and civilian crisis management helps restore civil government. The

European Union is particularly well equipped to respond to such multi-faceted situations.

Building Security in our Neighbourhood

Even in an era of globalisation, geography is still important. It is in the European interest that countries on our borders are well-governed. Neighbours who are engaged in violent conflict, weak states where organised crime flourishes, dysfunctional societies or exploding population growth on its borders all pose problems for Europe.

The integration of acceding states increases our security but also brings the EU closer to troubled areas. Our task is to promote a ring of well governed countries to the East of the European Union and on the borders of the Mediterranean with whom we can enjoy close and cooperative relations.

The importance of this is best illustrated in the Balkans. Through our concerted efforts with the US, Russia, NATO and other international partners, the stability of the region is no longer threatened by the outbreak of major conflict. The credibility of our foreign policy depends on the consolidation of our achievements there. The European perspective offers both a strategic objective and an incentive for reform.

It is not in our interest that enlargement should create new dividing lines in Europe. We need to extend the benefits of economic and political cooperation to our neighbours in the East while tackling political problems there. We should now take a stronger and more active interest in the problems of the Southern Caucasus, which will in due course also be a neighbouring region.

Resolution of the Arab/Israeli conflict is a strategic priority for Europe. Without this, there will be little chance of dealing with other problems in the Middle East. The European Union must remain

engaged and ready to commit resources to the problem until it is solved. The two state solution - which Europe has long supported- is now widely accepted. Implementing it will require a united and cooperative effort by the European Union, the United States, the United Nations and Russia, and the countries of the region, but above all by the Israelis and the Palestinians themselves.

The Mediterranean area generally continues to undergo serious problems of economic stagnation, social unrest and unresolved conflicts. The European Union's interests require a continued engagement with Mediterranean partners, through more effective economic, security and cultural cooperation in the framework of the Barcelona Process. A broader engagement with the Arab World should also be considered.

AN INTERNATIONAL ORDER BASED ON EFFECTIVE MULTILATERALISM

In a world of global threats, global markets and global media, our security and prosperity increasingly depend on an effective multilateral system. The development of a stronger international society, well functioning international institutions and a rule-based international order is our objective.

We are committed to upholding and developing International Law. The fundamental framework for international relations is the United Nations Charter. The United Nations Security Council has the primary responsibility for the maintenance of international peace and security.

Strengthening the United Nations, equipping it to fulfil its responsibilities and to act effectively, is a European priority.

We want international organisations, regimes and treaties to be effective in confronting threats to international peace and security, and must therefore be ready to act when their rules are broken.

Key institutions in the international system, such as the World Trade Organisation (WTO) and the International Financial Institutions, have extended their membership. China has joined the WTO and Russia is negotiating its entry. It should be an objective for us to widen the membership of such bodies while maintaining their high standards.

One of the core elements of the international system is the transatlantic relationship. This is not only in our bilateral interest but strengthens the international community as a whole. NATO is an important expression of this relationship.

Regional organisations also strengthen global governance. For the European Union, the strength and effectiveness of the OSCE and the Council of Europe has a particular significance. Other regional organisations such as ASEAN, MERCOSUR and the

African Union make an important contribution to a more orderly world.

It is a condition of a rule-based international order that law evolves in response to developments such as proliferation, terrorism and global warming. We have an interest in further developing existing institutions such as the World Trade Organisation and in supporting new ones such as the International Criminal Court. Our own experience in Europe demonstrates that security can be increased through confidence building and arms control regimes. Such instruments can also make an important contribution to security and stability in our neighbourhood and beyond.

The quality of international society depends on the quality of the governments that are its foundation. The best protection for our security is a world of well-governed democratic states. Spreading good governance, supporting social and political reform, dealing with corruption and abuse of power, establishing the rule of law and protecting human rights are the best means of strengthening the international order.

Trade and development policies can be powerful tools for promoting reform. As the world's largest provider of official assistance and its largest trading entity, the European Union and its Member States are well placed to pursue these goals. Contributing to better governance through assistance programmes, conditionality and targeted trade measures remains an important feature in our policy that we should further reinforce. A world seen as offering justice and opportunity for everyone will be more secure for the European Union and its citizens.

A number of countries have placed themselves outside the bounds of international society. Some have sought isolation; others persistently violate international norms. It is desirable that such countries should rejoin the international community, and the EU should be ready to provide assistance. Those who are unwilling to do so should understand that there is a price to be paid, including in their relationship with the European Union.

III. POLICY IMPLICATIONS FOR EUROPE

The European Union has made progress towards a coherent foreign policy and effective crisis management. We have instruments in place that can be used effectively, as we have demonstrated in the Balkans and beyond. But if we are to make a contribution that matches our potential, we need to be more active, more coherent and more capable. And we need to work with others.

More active in pursuing our strategic objectives. This applies to the full spectrum of instruments for crisis management and conflict prevention at our disposal, including political, diplomatic, military and civilian, trade and development activities. Active policies are needed to counter the new dynamic threats. We need to develop a strategic culture that fosters early, rapid, and when necessary, robust intervention.

As a Union of 25 members, spending more than 160 billion Euros on defence, we should be able to sustain several operations simultaneously. We could add particular value by developing operations involving both military and civilian capabilities.

The EU should support the United Nations as it responds to threats to international peace and security. The EU is committed to reinforcing its cooperation with the UN to assist countries emerging from conflicts, and to enhancing its support for the UN in short-term crisis management situations.

We need to be able to act before countries around us deteriorate, when signs of proliferation are detected, and before humanitarian emergencies arise. Preventive engagement can avoid more serious problems in the future. A European Union which takes greater responsibility and which is more active will be one which carries greater political weight.

More Capable. A more capable Europe is within our grasp**,** though it will take time to realise our full potential. Actions underway – notably the establishment of a defence agency – take us in the right direction.

To transform our militaries into more flexible, mobile forces, and to enable them to address the new threats, more resources for defence and more effective use of resources are necessary.

Systematic use of pooled and shared assets would reduce duplications, overheads and, in the medium-term, increase capabilities.
In almost every major intervention, military efficiency has been followed by civilian chaos. We need greater capacity to bring all necessary civilian resources to bear in crisis and post crisis situations.
Stronger diplomatic capability: we need a system that combines the resources of Member States with those of EU institutions. Dealing with problems that are more distant and more foreign requires better understanding and communication.
Common threat assessments are the best basis for common actions. This requires improved sharing of intelligence among Member States and with partners.
As we increase capabilities in the different areas, we should think in terms of a wider spectrum of missions. This might include joint disarmament operations, support for third countries in combating terrorism and security sector reform. The last of these would be part of broader institution building.
The EU-NATO permanent arrangements, in particular Berlin Plus, enhance the operational capability of the EU and provide the framework for the strategic partnership between the two organisations in crisis management. This reflects our common determination to tackle the challenges of the new century.
More Coherent. The point of the Common Foreign and Security Policy and European Security and Defence Policy is that we are stronger when we act together. Over recent years we have created a number of different instruments, each of which has its own structure and rationale.
The challenge now is to bring together the different instruments and capabilities: European assistance programmes and the European Development Fund, military and civilian capabilities from Member States and other instruments. All of these can have an impact on our security and on that of third countries. Security is the first condition for development.
Diplomatic efforts, development, trade and environmental policies, should follow the same agenda. In a crisis there is no substitute for unity of command.

Better co-ordination between external action and Justice and Home Affairs policies is crucial in the fight both against terrorism and organised crime.

Greater coherence is needed not only among EU instruments but also embracing the external activities of the individual member states.

Coherent policies are also needed regionally, especially in dealing with conflict. Problems are rarely solved on a single country basis, or without regional support, as in different ways experience in both the Balkans and West Africa shows.

Working with partners There are few if any problems we can deal with on our own. The threats described above are common threats, shared with all our closest partners. International cooperation is a necessity. We need to pursue our objectives both through multilateral cooperation in international organisations and through partnerships with key actors.

The transatlantic relationship is irreplaceable. Acting together, the European Union and the United States can be a formidable force for good in the world. Our aim should be an effective and balanced partnership with the USA. This is an additional reason for the EU to build up further its capabilities and increase its coherence.

We should continue to work for closer relations with Russia, a major factor in our security and prosperity. Respect for common values will reinforce progress towards a strategic partnership.

Our history, geography and cultural ties give us links with every part of the world: our neighbours in the Middle East, our partners in Africa, in Latin America, and in Asia. These relationships are an important asset to build on. In particular we should look to develop strategic partnerships, with Japan, China, Canada and India as well as with all those who share our goals and values, and are prepared to act in their support.

Conclusion

This is a world of new dangers but also of new opportunities. The European Union has the potential to make a major contribution, both in dealing with the threats and in helping realise the opportunities. An active and capable European Union would make an impact on a global scale. In doing so, it would contribute

to an effective multilateral system leading to a fairer, safer and more united world.

Source: *www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/78367.pdf*
http://www.iss.europa.eu/uploads/media/solanae.pdf

الملحق الثالث

الوثيقة الرسمية لمسار برشلونة

BARCELONA DECLARATION
ADOPTED AT THE EURO-MEDITERRANEAN CONFERENCE
(27-28 November 1995)

• The Council of the European Union, represented by its President, Mr. Javier SOLANA, Minister for Foreign Affairs of Spain,
• The European Commission, represented by Mr. Manuel MARIN, Vice President,
• Germany, represented by Mr. Klaus KINKEL, Vice Chancellor and Minister for Foreign Affairs.
• Algeria, represented by Mr. Mohamed Salah DEMBRI, Minister for Foreign Affairs,
• Austria, represented by Mrs. Benita FERREROWALDNER, State Secretary, Ministry of Foreign Affairs,
• Belgium, represented by Mr. Erik DERYCKE, Minister for Foreign Affairs,
• Cyprus, represented by Mr. Alecos MICHAELIDES, Minister for Foreign Affairs,
• Denmark, represented by Mr. Ole Loensmann POULSEN, State Secretary, Ministry of Foreign Affairs,
• Egypt, represented by Mr. Amr MOUSSA, Minister for Foreign Affairs,
• Spain, represented by Mr. Carlos WESTENDORP, State Secretary for Relations with the European
Community,
• Finland, represented by Mrs. Tarja HALONEN, Minister for Foreign Affairs.
• France, represented by Mr. Hervé de CHARETTE, Minister for Foreign Affairs,
• Greece, represented by Mr. Károlos PAPOULIAS, Minister for Foreign Affairs,
• Ireland, represented by Mr. Dick SPRING, Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs,
• Israel, represented by Mr. Ehud BARAK, Minister for Foreign Affairs,
• Italy, represented by Mrs. Susanna AGNELLI, Minister for Foreign Affairs,
• Jordan, represented by Mr. AbdelKarim KABARITI, Minister for Foreign Affairs,
• Lebanon, represented by Mr. Fares BOUEZ, Minister for Foreign Affairs,
• Luxembourg, represented by Mr. Jacques F. POOS, Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs, Foreign Trade and Cooperation,
• Malta, represented by Prof. Guido DE MARCO, Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs,

• Morocco, represented by Mr. Abdellatif FILALI, Prime Minister and Minister for Foreign Affairs,

• the Netherlands, represented by Mr. Hans van MIERLO, Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs.

• Portugal, represented by Mr. Jaime GAMA, Minister for Foreign Affairs.

• the United Kingdom, represented by Mr. Malcolm RIFKIND QC MP, Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs.

• Syria, represented by Mr. Farouk AL-SHARAA, Minister for Foreign Affairs.

• Sweden, represented by Mrs. Lena HJELM-WALLEN, Minister for Foreign Affairs.

• Tunisia, represented by Mr. Habib Ben YAHIA, Minister for Foreign Affairs.

• Turkey, represented by Mr. Deniz BAYKAL, Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs.

• the Palestinian Authority, represented by Mr. Yassir ARAFAT, President of the Palestinian Authority.

taking part in the Euro-Mediterranean Conference in Barcelona:

• stressing the strategic importance of the Mediterranean and moved by the will to give their future relations a new dimension, based on comprehensive cooperation and solidarity, in keeping with the privileged nature of the links forged by neighbourhood and history.

• aware that the new political, economic and social issues on both sides of the Mediterranean constitute common challenges calling for a coordinated overall response.

• resolved to establish to that end a multilateral and lasting framework of relations based on a spirit of partnership, with due regard for the characteristics, values and distinguishing features peculiar to each of the participants.

• regarding this multilateral framework as the counterpart to a strengthening of bilateral relations which it is important to safeguard, while laying stress on their specific nature.

• stressing that this Euro Mediterranean initiative is not intended to replace the other activities and initiatives undertaken in the interests of the peace, stability and development of the region, but that it will contribute to their success. The participants support the realization of a just, comprehensive and lasting peace settlement in the Middle East based on the relevant United Nations Security Council resolutions and principles mentioned in the letter of invitation to the Madrid Middle East Peace Conference, including the principle land for peace, with all that this implies.

• convinced that the general objective of turning the Mediterranean basin into an area of dialogue, exchange and cooperation guaranteeing peace, stability and prosperity requires a strengthening of democracy and respect

for human rights, sustainable and balanced economic and social development, measures to combat poverty and promotion of greater understanding between cultures, which are all essential aspects of partnership.

• hereby agree to establish a comprehensive partnership among the participants the Euro Mediterranean partnership through strengthened political dialogue on a regular basis, the development of economic and financial cooperation and greater emphasis on the social, cultural and human dimension, these being the three aspects of the Euro Mediterranean partnership.

Political & security partnership: Establishing a common area of peace & stability

The participants express their conviction that the peace, stability and security of the Mediterranean region are a common asset which they pledge to promote and strengthen by all means at their disposal. To this end they agree to conduct a strengthened political dialogue at regular intervals, based on observance of essential principles of international law, and reaffirm a number of common objectives in matters of internal and external stability.

In this spirit they undertake in the following declaration of principles to:

act in accordance with the United Nations Charter and the Universal Declaration of Human Rights, as well as other obligations under international law, in particular those arising out of regional and international instruments to which they are party; develop the rule of law and democracy in their political systems, while recognizing in this framework the right of each of them to choose and freely develop its own political, socio-cultural, economic and judicial system;

respect human rights and fundamental freedoms and guarantee the effective legitimate exercise of such rights and freedoms, including freedom of expression, freedom of association for peaceful purposes and freedom of thought, conscience and religion, both individually and together with other members of the same group, without any discrimination on grounds of race, nationality, language, religion or sex;

give favourable consideration, through dialogue between the parties, to exchanges of information on matters relating to human rights, fundamental freedoms, racism and xenophobia;

respect and ensure respect for diversity and pluralism in their societies, promote tolerance between different groups in society and combat manifestations of intolerance, racism and xenophobia. The participants stress the importance of proper education in the matter of human rights and fundamental freedoms;

respect their sovereign equality and all rights inherent in their sovereignty, and fulfil in good faith the obligations they have assumed under

international law; respect the equal rights of peoples and their right to self-determination, acting at all times in conformity with the purposes and principles of the Charter of the United Nations and with the relevant norms of international law, including those relating to territorial integrity of States, as reflected in agreements between relevant parties refrain, in accordance with the rules of international law, from any direct or indirect intervention in the internal affairs of another partner;

respect the territorial integrity and unity of each of the other partners;

settle their disputes by peaceful means, call upon all participants to renounce recourse to the threat or use of force against the territorial integrity of another participant, including the acquisition of territory by force, and reaffirm the right to fully exercise sovereignty by legitimate means in accordance with the UN Charter and international law;

strengthen their cooperation in preventing and combating terrorism, in particular by ratifying and applying the international instruments they have signed, by acceding to such instruments and by taking any other appropriate measure; fight together against the expansion and diversification of organized crime and combat the drugs problem in all its aspects;

- promote regional security by acting, inter alia, in favour of nuclear, chemical and biological non-proliferation through adherence to and compliance with a combination of international and regional non-proliferation regimes, and arms control and disarmament agreements such as NPT, CWC, BWC, CTBT and/or regional arrangements such as weapons free zones including their verification regimes, as well as by fulfilling in good faith their commitments under arms control, disarmament and non-proliferation conventions.

The parties shall pursue a mutually and effectively verifiable Middle East Zone free of weapons of mass destruction, nuclear, chemical and biological, and their delivery systems.

Furthermore the parties will consider practical steps to prevent the proliferation of nuclear, chemical and biological weapons as well as excessive accumulation of conventional arms.

Refrain from developing military capacity beyond their legitimate defence requirements, at the same time reaffirming their resolve to achieve the same degree of security and mutual confidence with the lowest possible levels of troops and weaponry and adherence to CCW.

Promote conditions likely to develop good-neighbourly relations among themselves and support processes aimed at stability, security, prosperity and regional and sub-regional cooperation.

consider any confidence and security-building measures that could be taken between the parties with a view to the creation of an "area of peace and

stability in the Mediterranean", including the long term possibility of establishing a Euro-Mediterranean pact to that end.

Economic & financial partnership: Creating an area of shared prosperity

The participants emphasize the importance they attach to sustainable and balanced economic and social development with a view to achieving their objective of creating an area of shared prosperity.

The partners acknowledge the difficulties that the question of debt can create for the economic development of the countries of the Mediterranean region. They agree, in view of the importance of their relations, to continue the dialogue in order to achieve progress in the competent fora.

Noting that the partners have to take up common challenges, albeit to varying degrees, the participants set themselves the following long-term objectives:

• acceleration of the pace of sustainable socio-economic development;

• improvement of the living conditions of their populations, increase in the employment level and reduction in the development gap in the Euro Mediterranean region.

• encouragement of regional cooperation and integration.

With a view to achieving these objectives, the participants agree to establish an economic and financial partnership which, taking into account the different degrees of development, will be based on:

• the progressive establishment of a free-trade area;

• the implementation of appropriate economic cooperation and concerted action in the relevant areas;

• a substantial increase in the European Union's financial assistance to its partners.

a) Free-trade area

The free-trade area will be established through the new Euro Mediterranean Agreements and free-trade agreements between partners of the European Union. The parties have set 2010 as the target date for the gradual establishment of this area which will cover most trade with due observance of the obligations resulting from the WTO.

With a view to developing gradual free trade in this area: tariff and nontariff barriers to trade in manufactured products will be progressively eliminated in accordance with timetables to be negotiated between the partners; taking as a starting point traditional trade flows, and as far as the various agricultural policies allow and with due respect to the results achieved within the GATT negotiations, trade in agricultural products will be progressively liberalized through reciprocal preferential access among the parties; trade in services including right of establishment will be progressively liberalized having due regard to the GATS agreement.

The participants decide to facilitate the progressive establishment of this free-trade area through.

• the adoption of suitable measures as regard rules of origin, certification, protection of intellectual and industrial property rights and competition;

• the pursuit and the development of policies based on the principles of market economy and the integration of their economies taking into account their respective needs and levels of development;

• the adjustment and modernization of economic and social structures, giving priority to the promotion and development of the private sector, to the upgrading of the productive sector and to the establishment of an appropriate institutional and regulatory framework for a market economy. They will likewise endeavour to mitigate the negative social consequences which may result from this adjustment, by promoting programmes for the benefit of the neediest populations;

• the promotion of mechanisms to foster transfers of technology.

b) Economic cooperation and concerted action

Cooperation will be developed in particular in the areas listed below and in this respect the participants: acknowledge that economic development must be supported both by internal savings, the basis of investment, and by direct foreign investment. They stress the importance of creating an environment conducive to investment, in particular by the progressive elimination of obstacles to such investment which could lead to the transfer of technology and increase production and exports; affirm that regional cooperation on a voluntary basis, particularly with a view to developing trade between the partners themselves, is a key factor in promoting the creation of a free trade area;

- encourage enterprises to enter into agreements with each other and undertake to promote such cooperation and industrial modernization by providing a favourable environment and regulatory framework. They consider it necessary to adopt and to implement a technical support programme for SMEs; emphasize their interdependence with regard to the environment, which necessitates a regional approach and increased cooperation, as well as better coordination of existing multilateral programmes, while confirming their attachment to the Barcelona Convention and the Mediterranean Action Plan. They recognize the importance of reconciling economic development with environmental protection, of integrating environmental concerns into the relevant aspects of economic policy and of mitigating the negative environmental consequences which might result. They undertake to establish a short and medium-term priority action programme, including in connection with combating desertification, and to concentrate appropriate technical and financial support on those actions; recognize the key role of women in

development and undertake to promote their active participation in economic and social life and in the creation of employment;
stress the importance of the conservation and rational management of fish stocks and of the improvement of cooperation on research into stocks, including aquaculture, and undertake to facilitate scientific training and research and to envisage creating joint instruments;
acknowledge the pivotal role of the energy sector in the economic Euro Mediterranean partnership and decide to strengthen cooperation and intensify dialogue in the field of energy policies. They also decide to create the appropriate framework conditions for investments and the activities of energy companies, cooperating in creating the conditions enabling such companies to extend energy networks and promote link-ups; recognize that water supply together with suitable management and development of resources are priority issues for all Mediterranean partners and that cooperation should be developed in these areas; agree to cooperate in modernizing and restructuring agriculture and in promoting integrated rural development. This cooperation will focus in particular on technical assistance and training, on support for policies implemented by the partners to diversify production, on the reduction of food dependency and on the promotion of environment-friendly agriculture. They also agree to cooperate in the eradication of illicit crops and the development of any regions affected.
The participants also agree to cooperate in other areas and, to that effect:
stress the importance of developing and improving infrastructures, including through the establishment of an efficient transport system, the development of information technologies and the modernization of telecommunications. They agree to draw up a programme of priorities for that purpose.
- undertake to respect the principles of international maritime law, in particular freedom to provide services in international transport and free access to international cargoes. The results of the ongoing multilateral trade negotiations on maritime transport services being conducted within the WTO will be taken into account when agreed undertake to encourage cooperation between local authorities and in support of regional planning;
recognizing that science and technology have a significant influence on socioeconomic development, agree to strengthen scientific research capacity and development, contribute to the training of scientific and technical staff and promote participation in joint research projects based on the creation of scientific networks;
agree to promote cooperation on statistics in order to harmonize methods and exchange data.

c) Financial cooperation

The participants consider that the creation of a free-trade area and the success of the Euro Mediterranean partnership require a substantial increase in financial assistance, which must above all encourage sustainable indigenous development and the mobilization of local economic operators. They note in this connection that: the Cannes European Council agreed to set aside ECU 4 685 million for this financial assistance in the form of available Community budget funds for the period 1995-1999. This will be supplemented by EIB assistance in the form of increased loans and the bilateral financial contributions from the Member States; effective financial cooperation managed in the framework of a multiannual programme, taking into account the special characteristics of each of the partners is necessary;
sound macro-economic management is of fundamental importance in ensuring the success of the partnership. To this end they agree to promote dialogue on their respective economic policies and on the method of optimizing financial cooperation.

Partnership in social, cultural and Human affairs: Developing human resources, promoting understanding between cultures & exchanges between civil societies

The participants recognize that the traditions of culture and civilization throughout the Mediterranean region, dialogue between these cultures and exchanges at human, scientific and technological level are an essential factor in bringing their peoples closer, promoting understanding between them and improving their perception of each other.
In this spirit, the participants agree to establish a partnership in social, cultural and human affairs. To this end: they reaffirm that dialogue and respect between cultures and religions are a necessary precondition for bringing the peoples closer. In this connection they stress the importance of the role the mass media can play in the reciprocal recognition and understanding of cultures as a source of mutual enrichment; they stress the essential nature of the development of human resources, both as regards the education and training of young people in particular and in the area of culture. They express their intent to promote cultural exchanges and knowledge of other languages, respecting the cultural identity of each partner, and to implement a lasting policy of educational and cultural programmes; in this context, the partners undertake to adopt measures to facilitate human exchanges, in particular by improving administrative procedures;
they underline the importance of the health sector for sustainable development and express their intention of promoting the effective participation of the community in operations to improve health and well-being; they recognize the importance of social development which, in their view, must go hand in hand with any economic development. They attach

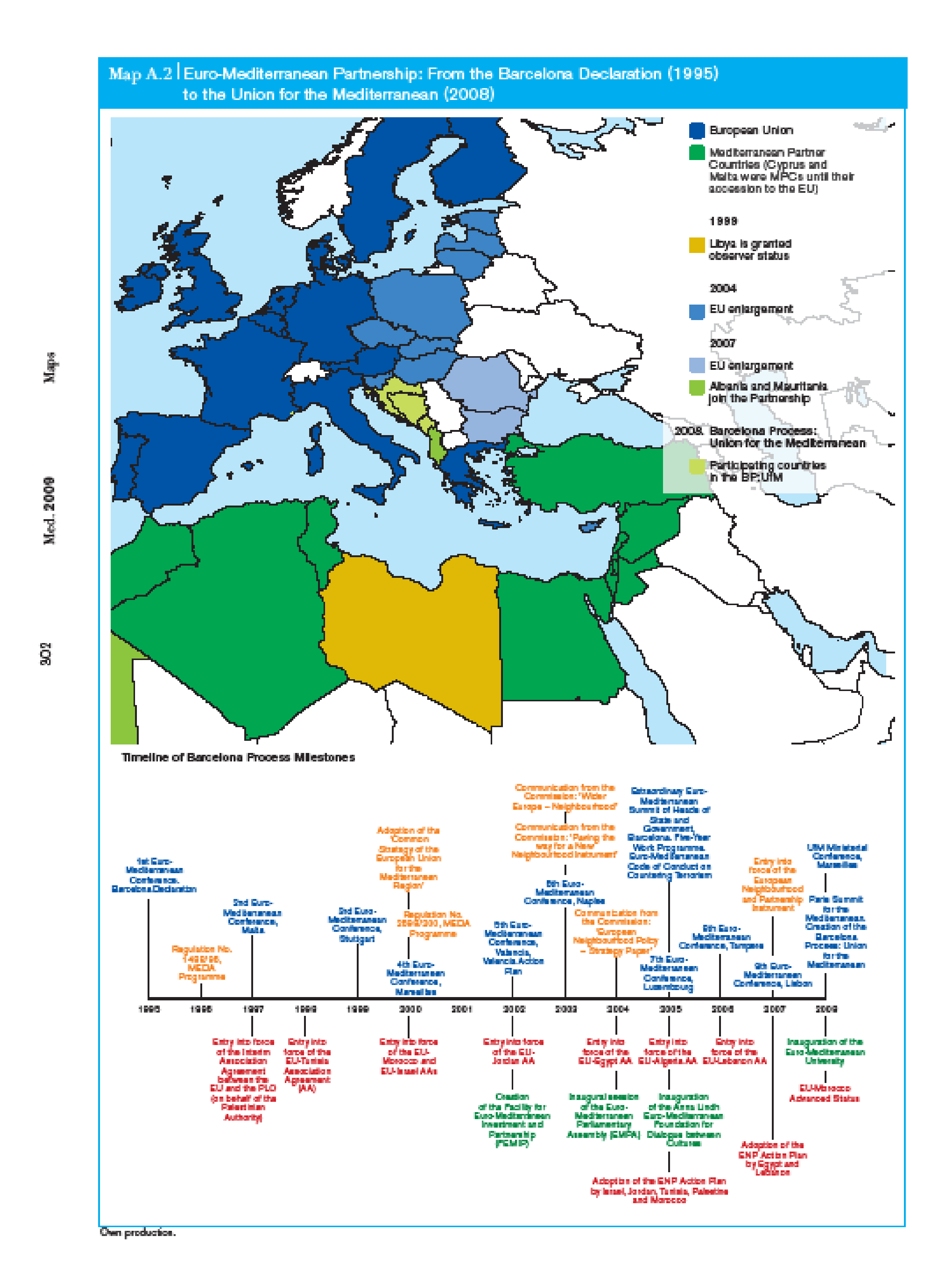
particular importance to respect for fundamental social rights, including the right to development; they recognize the essential contribution civil society can make in the process of development of the Euro-Mediterranean partnership and as an essential factor for greater understanding and closeness between peoples; they accordingly agree to strengthen and/or introduce the necessary instruments of decentralized cooperation to encourage exchanges between those active in development within the framework of national laws: leaders of political and civil society, the cultural and religious world, universities, the research community, the media, organizations, the trade unions and public and private enterprises;
on this basis, they recognize the importance of encouraging contacts and exchanges between young people in the context of programmes for decentralized cooperation;
they will encourage actions of support for democratic institutions and for the strengthening of the rule of law and civil society; they recognize that current population trends represent a priority challenge which must be counterbalanced by appropriate policies to accelerate economic takeoff;
they acknowledge the importance of the role played by migration in their relationships. They agree to strengthen their cooperation to reduce migratory pressures, among other things through vocational training programmes and programmes of assistance for job creation. They undertake to guarantee protection of all the rights recognized under existing legislation of migrants legally resident in their respective territories; in the area of illegal immigration they decide to establish closer cooperation. In this context, the partners, aware of their responsibility for readmission, agree to adopt the relevant provisions and measures, by means of bilateral agreements or arrangements, in order to readmit their nationals who are in an illegal situation. To that end, the Member States of the European Union take citizens to mean nationals of the Member States, as defined for Community purposes;
they agree to strengthen cooperation by means of various measures to prevent terrorism and fight it more effectively together;
by the same token they consider it necessary to fight jointly and effectively against drug trafficking , international crime and corruption;
they underline the importance of waging a determined campaign against racism, xenophobia and intolerance and agree to cooperate to that end.
Source: *http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2005/july/tradoc_124236.pdf*
http://www.eeas.europa.eu/euromed/docs/bd_en.pdf

الملحق الرابع

خريطة الشراكة الأورو-متوسطية من إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط

1995-2008

Map A.2 | Euro-Mediterranean Partnership: From the Barcelona Declaration (1995) to the Union for the Mediterranean (2008)



Own production.

الملحق الخامس:

جدول مختلف مبادرات التعاون في المتوسط

Cooperation initiatives in the Mediterranean:

Several cooperation initiatives exist between the two shores of the Mediterranean. Some are sponsored by States, others by multilateral institutions.

Name	***Objectives***	***Membership***
EU-Mediterranean Partnership Process	Stability and prosperity through economic integration. Political and cultural dialogue. Security without military dimension	EU member countries + Turkey, Cyprus, Syria, Lebanon, Jordon, Israel, Palestinian Authority, Egypt, Tunisia, Algeria, Morocco, Malta
NATO Mediterranean Initiative	Dialogue on Security issues	NATO countries + Egypt, Israel, Jordan, Tunisia, Morocco and Mauritania
WEU Mediterranean Dialogue	Dialogue on Security issues	WEU countries + Egypt, Israel, Algeria, Tunisia, Morocco and Mauritania
OSCE Mediterranean Contact Group	Providing of confidence-building measures to the region	OSCE countries + Egypt, Israel, Algeria, Tunisia , Morocco
Conference on Security and	Dialogue on social, economic, cultural and	countries from Southern Europe, the

Co-operation in the Mediterranean (CSCM)	security issues	Balkans, the Middle East and the Gulf
Inter-Parliamentary CSCM	Dialogue on social, economic, cultural and security issues	Albania, Algeria, Bosnia, Croatia, Cyprus, Egypt, France, Greece, Israel, Italy, Jordan, Lebanon, Libya, Macedonia, Malta, Monaco, Morocco, Portugal, Slovenia, Spain, Syria, Tunisia, Turkey, Yugoslavia
Mediterranean Forum **(*also* Forum for Dialogue and Co-operation in the Mediterranean)**	Dialogue on social, economic, cultural and security issues	Algeria, Egypt, France, Greece, Italy, Morocco, Portugal, Spain, Tunisia, Turkey and Malta
(5+5)Dialogue. **(*also* Western Mediterranean Project)**	Dialogue on social, economic and cultural issues. Informal	Spain, France, Italy, Portugal, Malta, Algeria, Libya, Morocco, Tunisia and Mauritania
Arms Control and Regional Security Working Group (ACRS)	Dialogue on security issues (arms control)	Israel and 12 Arab countries (with the exception of Syria, Libya, Iraq and Iran)
Middle East and North Africa (MENA) Summits	Regional economic integration	open to all countries from the Middle East and North Africa. Deterioration of the Arab-Israeli peace

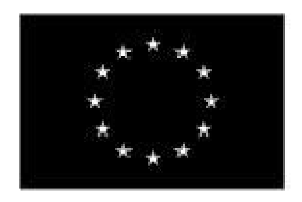
		process ruined the last meeting.

***Source*:** *European Institute for Research on Mediterranean and Euro-Arab Cooperation with the Support of the European Commission*, Brussels, June 2003.
http://www.medea.be/index.html?page=&lang=en&doc=889&highlight=security

الملحق السادس

تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

- توفير الأمن في عالم متغير-



Report on the Implementation of the European Security Strategy
- Providing Security in a Changing World -
Brussels, 11 December 2008

Introduction

The European Council adopted the European Security Strategy (ESS) in December 2003. For the first time, it established principles and set clear objectives for advancing the EU's security interests based on our core values. It is comprehensive in its approach and remains fully relevant.

This report does not replace the ESS, but reinforces it. It gives an opportunity to examine how we have fared in practice, and what can be done to improve implementation.

I. GLOBAL CHALLENGES AND KEY THREATS

The ESS identified a range of threats and challenges to our security interests. Five years on, these have not gone away: some have become more significant, and all more complex.

Proliferation of Weapons of Mass Destruction

Proliferation by both states and terrorists was identified in the ESS as 'potentially the greatest threat to EU security'. That risk has increased in the last five years, bringing the multilateral framework under pressure. While Libya has dismantled its WMD programme, Iran, and also North Korea, have yet to gain the trust of the international community. A likely revival of civil nuclear power in coming decades also poses challenges to the non-proliferation system, if not accompanied by the right safeguards.

The EU has been very active in multilateral fora, on the basis of the WMD Strategy, adopted in 2003, and at the forefront of international efforts to address Iran's nuclear programme. The Strategy emphasises prevention, by working through the UN and multilateral agreements, by acting as a key donor and by working with third countries and regional organisations to enhance their capabilities to prevent proliferation.

We should continue this approach, with political and financial action. A successful outcome to the Non-Proliferation Treaty Review Conference in 2010, with a view in particular to strengthening the non-proliferation regime, is critical. We will endeavour to ensure that, in a balanced, effective, and concrete manner, this conference examines means to step up international efforts against proliferation, pursue disarmament and ensure

the responsible development of peaceful uses of nuclear energy by countries wishing to do so.

More work is also needed on specific issues, including: EU support for a multilateral approach to the nuclear fuel cycle; countering financing of proliferation; measures on bio-safety and bio-security; containing proliferation of delivery systems, notably ballistic missiles. Negotiations should begin on a multilateral treaty banning production of fissile material for nuclear weapons.

Terrorism and Organised Crime

Terrorism, within Europe and worldwide, remains a major threat to our livelihoods. Attacks have taken place in Madrid and London, while others have been foiled, and home-grown groups play an increasing role within our own continent. Organised crime continues to menace our societies, with trafficking in drugs, human beings, and weapons, alongside international fraud and money-laundering.

Since 2003, the EU has made progress in addressing both, with additional measures inside the Union, under the 2004 Hague Programme, and a new Strategy for the External Dimension of Justice and Home Affairs, adopted in 2005. These have made it easier to pursue investigations across borders, and co-ordinate prosecution. The EU Counter-Terrorism Strategy, also from 2005, is based on respect for human rights and international law. It follows a four-pronged approach: preventing radicalisation and recruitment and the factors behind them; protecting potential targets; pursuing terrorists; and responding to the aftermath of an attack. While national action is central, appointment of a Counter-Terrorism Co-ordinator has been an important step forward at the European level.

Within the EU, we have done much to protect our societies against terrorism. We should tighten co-ordination arrangements for handling a major terrorist incident, in particular using chemical, radiological, nuclear and bioterrorism materials, on the basis of such existing provisions as the Crisis Coordination Arrangements and the Civil Protection Mechanism. Further work on terrorist financing is required, along with an effective and comprehensive EU policy on information sharing, taking due account of protection of personal data.

We must also do more to counter radicalisation and recruitment, by addressing extremist ideology and tackling discrimination. Inter-cultural dialogue, through such fora as the Alliance of Civilisations, has an important role.

On organised crime, existing partnerships within our neighbourhood and key partners, and within the UN, should be deepened, in addressing movement of people, police and judicial cooperation. Implementation of existing UN instruments on crime is essential. We should further strengthen our counter-terrorism partnership with the United States, including in the

area of data sharing and protection. Also, we should strengthen the capacity of our partners in South Asia, Africa, and our southern neighbourhood. The EU should support multilateral efforts, principally in the UN.
We need to improve the way in which we bring together internal and external dimensions. Better co-ordination, transparency and flexibility are needed across different agencies, at national and European level. This was already identified in the ESS, five years ago. Progress has been slow and incomplete.

Cyber security

Modern economies are heavily reliant on critical infrastructure including transport, communication and power supplies, but also the internet. The EU Strategy for a Secure Information Society, adopted in 2006 addresses internet-based crime. However, attacks against private or government IT systems in EU Member States have given this a new dimension, as a potential new economic, political and military weapon.
More work is required in this area, to explore a comprehensive EU approach, raise awareness and enhance international co-operation.
Energy Security Concerns about energy dependence have increased over the last five years. Declining production inside Europe means that by 2030 up to 75% of our oil and gas will have to be imported. This will come from a limited number of countries, many of which face threats to stability. We are faced therefore with an array of security challenges, which involve the responsibility and solidarity of all Member States.
Our response must be an EU energy policy which combines external and internal dimensions. The joint report from the High Representative and Commission in June 2006 set out the main elements. Inside Europe, we need a more unified energy market, with greater inter-connection, particular attention to the most isolated countries and crisis mechanisms to deal with temporary disruption to supply.
Greater diversification, of fuels, sources of supply, and transit routes, is essential, as are good governance, respect for rule of law and investment in source countries. EU policy supports these objectives through engagement with Central Asia, the Caucasus and Africa, as well as through the Eastern Partnership and the Union for the Mediterranean. Energy is a major factor in EU-Russia relations. Our policy should address transit routes, including through Turkey and Ukraine. With our partners, including China, India, Japan and the US, we should promote renewable energy, low-carbon technologies and energy efficiency, alongside transparent and well-regulated global markets.

Climate change

In 2003, the ESS already identified the security implications of climate change. Five years on, this has taken on a new urgency. In March 2008, the High Representative and Commission presented a report to the European

Council which described climate change is a "threat multiplier". Natural disasters, environmental degradation and competition for resources exacerbate conflict, especially in situations of poverty and population growth, with humanitarian, health, political and security consequences, including greater migration. Climate change can also lead to disputes over trade routes, maritime zones and resources previously inaccessible.

We have enhanced our conflict prevention and crisis management, but need to improve analysis and early warning capabilities. The EU cannot do this alone. We must step up our work with countries most at risk by strengthening their capacity to cope. International co-operation, with the UN and regional organisations, will be essential.

II. BUILDING STABILITY IN EUROPE AND BEYOND

Within our continent, enlargement continues to be a powerful driver for stability, peace and reform.

With Turkey, negotiations started in 2005, and a number of chapters have been opened since. Progress in the Western Balkans has been continuous, if slow. Accession negotiations with Croatia are well advanced. The former Yugoslav Republic of Macedonia has obtained candidate status. Stabilisation and Association agreements have been signed with the other Western Balkan countries. Serbia is close to fulfilling all conditions for moving towards deeper relations with the EU. The EU continues to play a leading role in Bosnia and Herzegovina, but, despite progress, more is required from local political leaders to overcome blockage of reforms.

We are deploying EULEX, our largest civilian ESDP mission to date, in Kosovo and will continue substantial economic support. Throughout the region, co-operation and good neighbourly relations are indispensable.

It is in our interest that the countries on our borders are well-governed. The European Neighbourhood Policy (ENP), launched in 2004, supports this process. In the east, all eligible countries participate except Belarus, with whom we are now taking steps in this direction.

With Ukraine, we have gone further, with a far-reaching association agreement which is close to being finalised. We will soon start negotiations with the Republic of Moldova on a similar agreement. The Black Sea Synergy has been launched to complement EU bilateral policies in this region of particular importance for Europe.

New concerns have arisen over the so-called "frozen conflicts" in our eastern neighbourhood. The situation in Georgia, concerning Abkhazia and South Ossetia, has escalated, leading to an armed conflict between Russia and Georgia in August 2008. The EU led the international response, through mediation between the parties, humanitarian assistance, a civilian monitoring mission, and substantial financial support. Our engagement will continue, with the EU leading the Geneva Process. A possible settlement to the Transnistrian conflict has gained impetus, through active EU

participation in the 5+2 negotiation format, and the EU Border Assistance Mission.

The Mediterranean, an area of major importance and opportunity for Europe, still poses complex challenges, such as insufficient political reform and illegal migration. The EU and several Mediterranean partners, notably Israel and Morocco, are working towards deepening their bilateral relations. The ENP has reinforced reforms originally started under the Barcelona process in 1995, but regional conflict, combined with rising radicalism, continues to sow instability.

The EU has been central to efforts towards a settlement in the Middle East, through its role in the Quartet, co-operation with Israel and the Palestinian Authority, with the Arab League and other regional partners. The EU is fully engaged in the Annapolis Process towards a two-state solution, and is contributing sustained financial and budgetary support to the Palestinian Authority, and capacity-building, including through the deployment of judicial, police and border management experts on the ground. In Lebanon, Member States provide the backbone of the UNIFIL peacekeeping mission. On Iraq, the EU has supported the political process, reconstruction, and rule of law, including through the EUJUST LEX mission.

Since 2003, Iran has been a growing source of concern. The Iranian nuclear programme has been subject to successive resolutions in the UNSC and IAEA. Development of a nuclear military capability would be a threat to EU security that cannot be accepted. The EU has led a dual-track approach, combining dialogue and increasing pressure, together with the US, China, and Russia. The High Representative has delivered a far-reaching offer for Iran to rebuild confidence and engagement with the international community. If, instead, the nuclear programme advances, the need for additional measures in support of the UN process grows. At the same time, we need to work with regional countries including the Gulf States to build regional security.

The ESS acknowledged that Europe has security interests beyond its immediate neighbourhood. In this respect, Afghanistan is a particular concern. Europe has a longterm commitment to bring stability. EU Member States make a major contribution to the NATO mission, and the EU is engaged on governance and development at all levels. The EU Police Mission is being expanded. These efforts will not succeed without full Afghan ownership, and support from neighbouring countries: in particular Pakistan, but also India, Central Asia and Iran. Indeed, improved prospects for good relations between India and Pakistan in recent years have been a positive element in the strategic balance sheet.

Security and development nexus

As the ESS and the 2005 Consensus on Development have acknowledged, there cannot be sustainable development without peace and security, and

without development and poverty eradication there will be no sustainable peace. Threats to public health, particularly pandemics, further undermine development. Human rights are a fundamental part of the equation. In many conflict or post-conflict zones, we have to address the appalling use of sexual violence as a weapon of intimidation and terror. Effective implementation of UNSCR 1820 on sexual violence in situations of armed conflict is essential.

Conflict is often linked to state fragility. Countries like Somalia are caught in a vicious cycle of weak governance and recurring conflict. We have sought to break this, both through development assistance and measures to ensure better security. Security Sector Reform and Disarmament, Demobilisation and Reintegration are a key part of postconflict stabilisation and reconstruction, and have been a focus of our missions in Guinea-Bissau or DR Congo. This is most successful when done in partnership with the international community and local stakeholders.

Ruthless exploitation of natural resources is often an underlying cause of conflict. There are increasing tensions over water and raw materials which require multilateral solutions. The Kimberley Process and E tractive Industries Transparency Initiative offer an innovative model to address this problem.

Piracy

The ESS highlighted piracy as a new dimension of organised crime. It is also a result of state failure. The world economy relies on sea routes for 90% of trade. Piracy in the Indian Ocean and the Gulf of Aden has made this issue more pressing in recent months, and affected delivery of humanitarian aid to Somalia. The EU has responded, including with ATALANTA, our first maritime ESDP mission, to deter piracy off the Somali coast, alongside countries affected and other international actors, including NATO.

Small Arms and Light Weapons (SALW), Cluster Munitions and Landmines

In 2005, the European Council adopted the EU Strategy to combat illicit accumulation and trafficking of SALW and their ammunition. In the context of its implementation, the EU supports the UN Programme of Action in this field. The EU will continue to develop activities to combat threats posed by illicit SALW.

The EU has given strong support to the concept of an international Arms Trade Treaty and has decided to support the process leading towards its adoption. The EU is also a major donor to anti-mine action. It has actively supported and promoted the Ottawa Convention on Anti-Personnel Landmines worldwide. The Oslo Convention on Cluster Munitions, agreed at Dublin in May 2008, represents an important step forward in responding to the humanitarian problems caused by this type of munitions, which

constitute a major concern for all EU Member States. The adoption of a protocol on this type of munitions in the UN framework involving all major military powers would be an important further step.

III. EUROPE IN A CHANGING WORLD

To respond to the changing security environment we need to be more effective – among ourselves, within our neighbourhood and around the world.

A. A more effective and capable Europe

Our capacity to address the challenges has evolved over the past five years, and must continue to do so. We must strengthen our own coherence, through better institutional co-ordination and more strategic decision-making. The provisions of the Lisbon Treaty provide a framework to achieve this.

Preventing threats from becoming sources of conflict early on must be at the heart of our approach. Peace-building and long-term poverty reduction are essential to this. Each situation requires coherent use of our instruments, including political, diplomatic, development, humanitarian, crisis response, economic and trade co-operation, and civilian and military crisis management. We should also expand our dialogue and mediation capacities. EU Special Representatives bring EU influence to bear in various conflict regions. Civil society and NGOs have a vital role to play as actors and partners. Our election monitoring missions, led by members of the European Parliament, also make an important contribution.

The success of ESDP as an integral part of our Common Foreign and Security Policy is reflected by the fact that our assistance is increasingly in demand. Our Georgia mission has demonstrated what can be achieved when we act collectively with the necessary political will. But the more complex the challenges we face, the more flexible we must be. We need to prioritise our commitments, in line with resources. Battlegroups and Civilian Response Teams have enhanced our capacity to react rapidly.

Appropriate and effective command structures and headquarters capability are key. Our ability to combine civilian and military expertise from the conception of a mission, through the planning phase and into implementation must be reinforced. We are developing this aspect of ESDP by putting the appropriate administrative structures, financial mechanisms, and systems in place. There is also scope to improve training, building on the European Security and Defence College and the new European young officers exchange scheme, modelled on Erasmus.

We need to continue mainstreaming human rights issues in all activities in this field, including ESDP missions, through a people-based approach coherent with the concept of human security. The EU has recognised the role of women in building peace. Effective implementation of UNSCR

1325 on Women, Peace, and Security and UNSCR 1612 on Children and Armed Conflict is essential in this context.

For civilian missions, we must be able to assemble trained personnel with a variety of skills and expertise, deploy them at short notice and sustain them in theatre over the long term. We need full interoperability between national contingents. In support of this, Member States have committed to draw up national strategies to make experts available, complemented by more deployable staff for mission support, including budgeting and procurement. The ways in which equipment is made available and procured should be made more effective to enable timely deployment of missions.

For military missions, we must continue to strengthen our efforts on capabilities, as well as mutual collaboration and burden-sharing arrangements. Experience has shown the need to do more, particularly over key capabilities such as strategic airlift, helicopters, space assets, and maritime surveillance (as set out in more detail in the Declaration on the Reinforcement of Capabilities). These efforts must be supported by a competitive and robust defence industry across Europe, with greater investment in research and development. Since 2004, the European Defence Agency has successfully led this process, and should continue to do so.

B. Greater engagement with our neighbourhood

The ENP has strengthened individual bilateral relationships with the EU. This process now needs to build regional integration.

The Union for the Mediterranean, launched in July 2008, provides a renewed political moment to pursue this with our southern partners, through a wide-ranging agenda, including on maritime safety, energy, water and migration. Addressing security threats like terrorism will be an important part.

The Eastern Partnership foresees a real step change in relations with our Eastern neighbours, with a significant upgrading of political, economic and trade relations. The goal is to strengthen the prosperity and stability of these countries, and thus the security of the EU. The proposals cover a wide range of bilateral and multilateral areas of cooperation including energy security and mobility of people Lasting stability in our neighbourhood will require continued effort by the EU, together with UN, OSCE, the US and Russia. Our relations with Russia have deteriorated over the conflict with Georgia. The EU expects Russia to honour its commitments in a way that will restore the necessary confidence. Our partnership should be based on respect for common values, notably human rights, democracy, and rule of law, and market economic principles as well as on common interests and objectives.

We need a sustained effort to address conflicts in the Southern Caucasus, Republic of Moldova and between Israel and the Arab states. Here, as

elsewhere, full engagement with the US will be key. In each case, a durable settlement must bring together all the regional players. Countries like Turkey, Egypt, Jordan, Saudi Arabia and Qatar have played an increasingly important role in the region, whereas this hasnot been the case with Iran. There is a particular opportunity to work with Turkey, including through the Alliance of Civilisations.

C. Partnerships for Effective Multilateralism

The ESS called for Europe to contribute to a more effective multilateral order around the world. Since 2003, we have strengthened our partnerships in pursuit of that objective. The key partner for Europe in this and other areas is the US. Where we have worked together, the EU and US have been a formidable force for good in the world.

The UN stands at the apex of the international system. Everything the EU has done in the field of security has been linked to UN objectives. The EU works closely in key theatres, including Kosovo, Afghanistan, DRC, Sudan/Darfur, Chad and Somalia, and has improved institutional links, in line with our joint 2007 EU-UN Declaration. We support all sixteen current UN peacekeeping operations.

The EU and NATO have worked well together on the ground in the Balkans and in Afghanistan, even if formal relations have not advanced. We need to strengthen this strategic partnership in service of our shared security interests, with better operational co-operation, in full respect of the decision-making autonomy of each organisation, and continued work on military capabilities. Since 2003, we have deepened our relationship with the OSCE, especially in Georgia and Kosovo.

We have substantially expanded our relationship with China. Ties to Canada and Japan are close and longstanding. Russia remains an important partner on global issues. There is still room to do more in our relationship with India. Relations with other partners, including Brazil, South Africa and, within Europe, Norway and Switzerland, have grown in significance since 2003.

The EU is working more closely with regional organisations, and in particular the African Union. Through the Joint Africa-EU Strategy, we are supporting enhanced African capacities in crisis management, including regional stand-by forces and early warning. We have deepened links with our Central Asia partners through the Strategy adopted in 2007, with strengthened political dialogue, and work on issues such as water, energy, rule of law and security. Elsewhere, the EU has developed engagement with ASEAN, over regional issues such as Burma, with SAARC, and Latin America. Our experience gives the EU a particular role in fostering regional integration. Where others seek to emulate us, in line with their particular circumstances, we should support them.

The international system, created at the end of the Second World War, faces pressures on several fronts. Representation in the international institutions has come under question. Legitimacy and effectiveness need to be improved, and decision-making in multilateral fora made more efficient. This means sharing decisions more, and creating a greater stake for others. Faced with common problems, there is no substitute for common solutions.
Key priorities are climate change and completion of the Doha Round in the WTO. The EU is leading negotiations for a new international agreement on the former, and must use all its levers to achieve an ambitious outcome at Copenhagen in 2009. We should continue reform of the UN system, begun in 2005, and maintain the crucial role of the Security Council and its primary responsibility for the maintenance of international peace and security. The International Criminal Court should grow further in effectiveness, alongside broader EU efforts to strengthen international justice and human rights. We need to mould the IMF and other financial institutions to reflect modern realities. The G8 should be transformed. And we must continue our collective efforts to meet the Millennium Development Goals.
These issues cross boundaries, touching as much on domestic as foreign policy. Indeed, they demonstrate how in the twenty-first century, more than ever, sovereignty entails responsibility. With respect to core human rights, the EU should continue to advance the agreement reached at the UN World Summit in 2005, that we hold a shared responsibility to protect populations from genocide, war crimes, ethnic cleansing and crimes against humanity.
***
Maintaining public support for our global engagement is fundamental. In modern democracies, where media and public opinion are crucial to shaping policy, popular commitment is essential to sustaining our commitments abroad. We deploy police, judicial experts and soldiers in unstable zones around the world. There is an onus on governments, parliaments and EU institutions to communicate how this contributes to security at home.
Five years ago, the ESS set out a vision of how the EU would be a force for a fairer, safer and more united world. We have come a long way towards that. But the world around us is changing fast, with evolving threats and shifting powers. To build a secure Europe in a better world, we must do more to shape events. And we must do it now.

Source:
http://www.consilium.europa.eu/cms3_fo/showPage.asp?id=266&lang=EN&mode=g.

قائمـة المراجـع
Bibliography

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتـــــــب:

*1- الإمام، محمد محمود، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للعالم العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.*
*2- بوعشة، محمد، **العرب والمستقبل في الصراع الدولي**، ليبيا، الدار العربية للنشر والتوزيع، المكتبة الجامعية غريان، 2000.*

*3- بيليس، جون، وسميث، ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، 2004.*

*4- بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، النشر و التوزيع، 2005.*
*5- بشارة، خضر ، في: ميشال كابرون ، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة: أديب نعمة، بيروت، دار الفارابي، 1992.*

*6- بخوش، مصطفى، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الأهداف** ، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006.*
*7- الجاسور، ناحم عبد الواحد، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت**، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.*

*8- الجاسور، ناحم عبد الواحد ، **تأثير الخلافات الأوروبية-الأمريكية على قضايا الأمة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.*

*9- جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.*

*10- جراد، عبد العزيز، **العلاقات الدولية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1998.*

*11- دوغرتي، جيمس، و بالتسغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، ناظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.*

*12- الحاج، علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.*

13-الحافظ، مهدي ، **الشراكة الاقتصادية العربية -الأوروبية تجارب وتوقعات**، دار الكنوز الأدبية، 2000.

14-حوات، محمد علي ، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002.

15- حتي، ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985.

16- كمال، محمد مصطفى ، نهرا، فؤاد ، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2001.

17- المياح، عبد اللطيف علي ، الطائي، حنان علي ، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، عمان، دار مجدلاوي، 2002.

18- المسيري، عبد الوهاب، و التريكي، فتحي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003.

19- مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات**، جمهورية مصر العربية، المكتبة الأكاديمية، 1991.

20- مرسي، ليلى، **حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001 .

21- نعيم، نعيم الأشهب، الحسيني، مازن ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، أعلى درجات التبعية، عمان، دار الشروق، 2005.

22- عودة، جهاد، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات ،المنيا ، دار الهدى للنشر والتوزيع**، 2005.

23- الخريسان، باسم علي، **العولمة والتحدي الثقافي**، بيروت، دار الفكر العربي، 2001

24- خضر، بشارة، في: ميشال كابرون: **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة: أديب نعمة، بيروت، دار الفارابي، 1992.

25- خضر، بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008** ، ترجمة: الرياشي، سليمان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

26- غريثيفس، مارتن ، أوكالاهان، تيري ، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

27- غضبان، مبروك، ***المدخل للعلاقات الدولية***، ط1، الجزائر، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005.

المقـــــــــالات:

28- أوتاواي، مارينا وآخرون، ***"الشرق الأوسط الجديد"***، واشنطن-موسكو- بيروت- بروكسيل، مؤسسة كارنيجي للسلام الداولي، 2008.

29- الأطرش، محمد، "***المشروعان الأوسطي و المتوسطي و الوطن العربي***"،المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 210، أوت 1996.

30- أليبوني، روبيرتو، "***البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص، إقليمية مقابل الكونية***"، السياسة الدولية، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 132.

31- أعجال، محمد الأمين لعجال ،***" مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة في المتوسط"***، من أعمال الملتقى الدولي:***"الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق"***، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

32- بن عنتر، عبد النور ، ***"الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"***، شؤون الأوسط، العدد 47، ديسمبر 1995.

33- بن عنتر، عبد النور، "***الدفاع الأوروبي و الأمن العربي***" ، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحث و التوثيق، العدد 31 ، سبتمبر 1997 .

34- بن عنتر، عبد النور، "***محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي***" ، شؤون عربية، عدد 159، ربيع 2000.

35- بن عنتر، عبد النور ، ***"التسلطية السياسية العربية"***، فكر ونقد، مجلد 5، عدد 45، جانفي 2002.

36- بوعمامة، زهير، ***"السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"*** ، المفكر ،العدد:05، مارس 2010.

37- بخوش، مصطفى ، "***التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط***" ، *من أعمال الملتقى الدولي:"الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"* ، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

38- الجاسور، ناظم ، "***الأبعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط***"، شؤون الأوسط ، العدد 106، 2002.

39 – دانواي، بال ، لاتشوفسكي، وزدزسلو ، "***الأمن والمؤسسات الأوروأطلسية***"، من الكتاب السنوي: ***التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي***، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

40- الهويدي، أمين ، "***البحر الأحمر والأمن العربي: العوامل المؤثرة***" ، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 12، فيفري 1980.

41- هنسون، بن ،"***الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط*** "، السياسة الدولية ، مصر ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السنة 30 ، العدد 118، أكتوبر 1994.

42- زكريا، جاسم محمد، "***أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية***"، من أعمال الملتقى الدولي: "***الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق***"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

43- حماد، إبراهيم، "***اتفاقيات التعاون الأمني العربي- الأوروبي (رؤية مستقبلية)***"، من أعمال الملتقى الدولي الخامس حول: "***العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها***"، بروكسل. باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 9-11 فيفري 1997.

44- حمدوش، رياض ، " ***تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية***" ، من أعمال الملتقى الدولي"***الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق***"، جامعة قسنطينة، أفريل 2008.

45- حسون، محمد، "***إستراتيجية حلف الناطو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة***"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008.

46- حسون، محمد ، "***الإستراتيجية التوسيعية لحلف الناطو وأثرها على الأمن القومي العربي***"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد الثاني، 2010 .

47- الكيلاني، هيثم، " ***الشراكة الأوروبية المتوسطية: تحليل نتائج مؤتمر برشلونة*** "، السياسة الدولية، العدد 49، فيفري، 1996.

48- لينزي، غيدو ، "**أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية- الأوروبية**"، من أعمال الملتقى الدولي الخامس حول" **العلاقات العربية-الأوروبية: حاضرها ومستقبلها**"، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بروكسل 9-11 /1997/02.

49- اللاوندي، سعيد ، '**قضايا الحوار والجوار بين أوروبا والعرب...الإتحاد من أجل المتوسط نموذجا**"، شؤون عربية، العدد 135 ،خريف 2008.

50- المكاوي، فهمي ،" **أوروبا والبحر المتوسط** " ، السياسة الدولية ، مصر، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، السنة 31 ، العدد 120 ، أفريل 1995.

51- مخمير، أسامة فاروق، "**ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة؟**"، ملف الأهرام الاستراتيجي ، العدد 168 ، السنة 14، ديسمبر 2008.

52 – ناجي، عبد النور، " **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي**"، من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، نوفمبر 2008.

53- ساسي، جمال ، " **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط** " ، من أعمال الملتقى الدولي : " الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة. أفريل 2008

54- عبد الله ، عبد الخالق ، "**الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة**"، المستقبل العربي ، العدد 149، جويلية 1991.

55- عبد السلام، محمود ، " **الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين**" ، السياسة الدولية، العدد 101، جويلية 2005.

56- عوني، مالك ، " **موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط** "، السياسة الدولية ، مصر، الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 30 ، العدد 118 ، أكتوبر 1994.

57- فرج الله، سمعان بطرس ، **مصر والدائرة المتوسطية: الواقع والمستقبل حتى 2020**، القاهرة ، دار الشروق ،2002 .

58- سالم، بول، "**الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك**"، واشنطن/ موسكو/بيروت/بروكسل، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد09، جويلية 2008.

59- سويلم، حسام، "**خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط**"، السياسة الدولية، العدد 148، المجلد 37، أفريل 2002.

60- سليم، محمد السيد ، "**السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط: توافق أم تعارض؟**"، القاهرة، السنة الرابعة عشر، العدد 45، نوفمبر 2004.

61- عبد الفتاح، معتز بالله، ***"الديمقراطية العربية: بين محددات الداخل وضغوطات الخارج"***، المستقبل العربي، العدد 326 ، أفريل 2006.
62- العناني خليل، ***"الشرق الأوسط الكبير"***، السياسة الدولية، العدد 156، القاهرة، مركز الأهرام، أفريل2004.
63- عكاشة، سعيد، ***"المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب (رؤية عربية)"***، السياسة الدولية، العدد:148، المجلد 37، أفريل 2002.
64- عشقي، أنور ماجد، ***"الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة"***، من أعمال الندوة العلمية:***" التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة"***، الرياض، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف للعلوم القانونية، 21-23 مارس 2005.
65- صالح، عباس عميور، ***"التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري"***، من أعمال الملتقى الدولي:***" الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"***، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل2008 .

المقالات من المواقـــع الإلكترونية باللغة العربيــــــة:

66- ***"الإتحاد من أجل المتوسط"***،
http://www.enpi-info.eu/medportal/content//400/
67- بالاثيو فاليليرسوندي، آنا، ***" مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط"***، ترجمة: زقاغ عادل ، جورج تاون للشؤون الدولية، العدد الخاص بـــ:شتاء/ربيع ، 2004
http://www.geocities.com/adelzeggagh/med.html
68- زقاغ، عادل ، ***" إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"***.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html
69- ياماموا، تاكايوكي ، ***"مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"***، ترجمة: عادل زقاغ.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html
70-الكيلاني، هيثم، ***"الأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه"***،
http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/booksimple.php?author_id=978
71- محجوب، فضيلة ، ***"القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة"***.
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.read104.htm
72- المنذر، الرزقي ، ***" الحوار (5+5) ، دفع جهوي لمسار إقليمي "***
http://doc.abhathoo.net..ma/img /doc/afkar7.doc

73- مصدق، حسن ، "**يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية**".

http://www.Amcoptic.com/N2005/Masdak

74- "**مشروع الاتحاد من أجل المتوسط**"

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CCC80E78-9BB9-4C30-9A799C0C26665EC1.htm

75-"**سياسة الجوار الأوروبية**"،

http://europa.eu.int/comm/world/pdf/com03-104-en.pdf

76- العايب، خير الدين ، "**التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية**"،

http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/6takhawf.pdf

77 - العايب، خير الدين ، "**البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي**"،

http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf

78- علي، محمد علي، " **أوروبا آمنة في عالم أفضل**"،

http://haras-naseej.com/Detail.asp.

79- الشجيري، فايق و حسن ،جاسم ، "**البيئة والأمن الدولي**".

http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm

80- " **التعاون الأمني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط الموسع** "

http://www.nato.int/docu /Mediterranean /Secopmed –arab.pdf

الوثائق الرسمية:

81- "إعلان مشترك لقمة باريس من أجل المتوسط"، **باريس**، 13**جويلية** 2008.

http://www.euromedalex.org/ar/news/ar/2008/07/16/8808

82- "**إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو - متوسطي**"، بروكسل، 27 - 28 نوفمبر 1995 ،

http://www.euromedplatform.org/spip/spip.php?article190

83 - "**تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية: توفير الأمن في عالم متغير**"، بروكسل، 11 ديسمبر 2008،

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

84- AMIN, Samir, ***les Enjeux stratégique en Méditerranée****, Paris, L'harmattan, 1992.*

85- ATTINA ,Fulvio, ROSSI, Rosa, European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues, Catania, The Jean Monnet Centre "Euro-Med", 2004.

86- BALDWIN, David, Neo-Realism and Neo-liberalism: The Contemporary Debate, New-York, Colombia University Press, 1993.

87- BATTISTELLA, Dario, ***Théories des relation internationales****, Paris, Presses de la fondation des Sciences Politiques, 2003.*

88- BAYLIS, John & SMITH Steve, the Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford University Press, 2000.

89- BOUKELLA, BENABDELLAH, M.,Y. & FERFERA, M-Y (eds), La Méditerranée occidentale : entre régionalisation et mondialisation, Alger, CREAD, Université de Bejaia, 2003.

90- BICHARA, Khader, l'Europe et la méditerranée, géopolitique de proximité, l'harmattan, paris, 1994.

91- BLACKWILL, Robert D. & STUMER, Michael, (eds), Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East, Cambridge, Ma: MIT Press, CSIA Studies in International Security, 1997.

92- BROWN, Seyom, International Relations in Changing Global System, West view Press, 1992.

93- BUZAN, Barry, People, States and Fear : An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War Era, London, Harvester Wheat sheaf, 1991.

94- BUZAN, Barry, The War on Terrorism: as the new macro-Securitization?, Oslo Worshop, 2-4 February 2006.

95- CANTORI, Louis & SPEIGEL, Steven, International Politics of Region: a Comparative Approach, Englewood Cliffs, New jersey, Prentice Hall.

96- CHRIS, Brown, Understanding International Relations, New-York, Palgrave Publishers, 2001.
97- DAVID, Charles Philippe &ROCHE Jean-Jacques, Théories de la Sécurité Internationale : Définitions, Approches et Concepts de la Sécurité, paris, Editions Montchrestien, 2002.
98- GABRIEL, Jürg Martin, World Views and Theories of International Relations, G.B, Macmillan press Ltd, 1994.
99- GHEBALI, Victor-Yves & SAUERWIEIN Brigitte, European Security in 1990s: Challenge and Perspectives, Geneva, UNIDIR, 1995.
100- GHEBALI, Victor Yves, L'OSCE dans l'Europe post communiste 1990-1996 : vers une identité européenne de sécurité, Bruxelles, Bruylant, 1996.

101- GNESTTO, Nicole, La puissance et l'Europe, Paris, presses de sciences po, 1999.
102- HOWE, Herbert M., Ambiguous Order: Military Forces in African States, USA, Lynne Rienner, 2001.
103- KEMP, Walter & Others, OSCE hand book, 3rd, Secretariat of the OSCE, Vienna, 2000.
104- KORANY, Bahgat & DESSOUKI, Hillal Ali. E, the Foreign Policies of Arab States: the Challenge of Change, Boulder, West view Press, 1999.
105- Les Etats- Unis et La Méditerranée, ouvrage collectif, Toulon, FMES, 2000.
106- LARRABEE, Stephen & Ali, NATO'S Mediterranean Initiative, policy Issues and dilemmas, Santa Monica RAND, 1998.
107- MARQUINA, Antonio Ed, Perceptions Mutuelles dans la Méditerranée : Unité et Diversité, Paris, Publisud, 1998.
108- WALTZ, Kenneth N., Theory of International Politics, New York McGraw-Hill, 1979.
109- VIOTTI, Paul R. & KAUPPI, Mark V, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allynand Bacon, 1997.

110- THOMAS, Caroline, In Search of Security, Wheat sheaf Books, Brighton, 1987.

111- WEAVER, Ole & BUZAN, Barry & KELSRUP, M., & LEAITRE, P., Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe, London, Pinter.

112-WILLIAMS, Paul D., Security Studies: An Introduction, published in the USA and Canada, Routledge, 2008.

ARTICLES:

113- ADLER, Emanuel, "A Mediterranean Canon and an Israeli Prelude to Long Term Peace", Jean-Monnet Working Papers, N°34, April 2001.

114- ADLER, Emanuel & CRAWFORD, Beverly, "Constructing a Mediterranean Region: A Cultural Approach", at the Conference on: "The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region", Portugal, 6-9 June, May 2002.

115- *AGRASOT, Paloma & Others, «* ***Is The Union for The Mediterranean Paving The Way for Sustainability?****", WWF Discussion Paper, Brussels, June 2010.*

116- *AHMED, Aunaies, "* ***Sécurité et partenariat en Méditerranée*** *", Etude Internationales, N° 97, 2001.*

117- ALBERTO, Chilosi, "The European Union and its Neighbours: Everything but Institutions?", MPRA Paper, N°529, November 2007.

118- ALIBONI, Roberto, "Confidence Building, Conflict Prevention and Arms Control in the Euro-Mediterranean Partnership", Perceptions, Vol.2, N°4, December 1997.

119- *ALIBONI, Roberto, "****European Security across the Mediterranean****", Chaillot Paper 2, March 1991.*

120- *ALIBONI, Roberto, "****European Union Security Perceptions and Policies towards the Mediterranean****", In: BLANK, Stephen J., "****Mediterranean Security into the Coming Millennium****", Strategic Studies Institute, October 1999.*

*121- ALIBONI, Roberto, "**Security and Common Ground in the Euro-Med Partnership**", EuroMeSCo Papers, Paper 17, Working Group 1, June 2002.*
*122- ALIBONI, Roberto, « **The Mediterranean and the Middle East Narrowing Gaps in Transatlantic Perspectives**", The German Marshal Fund of united State, International Institute Affari, March 2010.*
123- ALIBONI, Roberto, « une vision Européen : Méditerranée, Stratégie de l'après – Guerre », In : AMIN, Samir, les Enjeux stratégique en Méditerranée, Paris, L'harmattan, 1992.
124- AOUN, Elena, "European Foreign Policy and the Arab-Israeli Dispute: Much ado About Nothing?", European Foreign Affairs Review, N°8, 2003.
125- ASSEBURG, Muriel, et autres, "L'union Européenne et la crise au Moyen-Orient", ISS, Cahiers de Chaillot, N°62, 2003.
126- ATTINA, Fulvio, "European Neighbourhood Policy and Building of Security around Europe ", in : ATTINA ,Fulvio & ROSSI, Rosa, European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues, Catania, The Jean Monnet Centre "Euro-Med", 2004.
127- ATTINA, Fulvio, "European security and the development of the Euro-Mediterranean Partnership", From Conference on: "The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region", Convent, Portugal, June 6-9, 2002
128- ATTINA, Fulvio, « Partnership and Security: Some Theorical and Empirical Reasons for Positive Development in the Euro-Mediterranean Area", Jean Monnet working Paper, N°27, July 2000.
129-ATTINA, Fulvio, "Regional Security Partnership: The Concept, Model, Practice, and Preliminary Comparative Scheme", Jean Monnet Working Paper, N°58, July 2005.
130-ATTINA, Fulvio, "The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region", working Paper Institute of European Union Studies , Berkley , 8 May, 2004.

131- ATTINA, Fulvio. "The Building of Regional Security Partnership, NATO and the European Union", Jean Monnet Working Papers, N°29, March 2001
132- AYSE, Ceyhan, "Analyser la sécurité, Dillon, Waever, Williams et les autres ", Cultures & Conflits, Paris, N° 31-32, Automne-Hiver, 1998.
133- BAGHZOUZ, Aomar, "le Partenariat Euro-méditerranéen et les enjeux de sécurité: globalisation et spécifiés maghrébines", Colloque international de "la méditerranée occidental: enjeux et perspectives", Bejaïa, 25-26 Juin 2000.
134- BARNET, Michael, "Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System", International Studies Quarterly, Vol.37, N°3, September 1993.
135- BENANTAR, Abdennour, "Le Maghreb entre le partenariat euro-méditerranéen et le partenariat américano-maghrébin" , in : BOUKELLA, BENABDELLAH, M.,Y. & FERFERA, M-Y (eds), La Méditerranée occidentale : entre régionalisation et mondialisation, Alger, CREAD, Université de Bejaia, 2003.
136- BENANTAR, Abdennour, "Mediterranean Regional Security Building: Pursuing Multilateralism", In: CAMERON, Alastair, "Euro-Mediterranean Security: Moroccan and British Perspectives", RUSI Occasional Paper, Whitehall, London, November 2010.
137- BENANTAR, abdennour, "NATO, Maghreb and Europe", Mediterranean Politics, Algerian, CREAD, Vol.11, N°2, july2006.
***138-** BIGOT, Didier, "**L'immigration à la croisée des chemins sécuritaire** ", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.14, N°1, 1998.*
***139-** BISCOP, Sven, " **For a « more Active » EU in the Middle East : Transatlantic Relations and the Strategic implications of Europe's Engagement in Iran Lebanon, and Israel-Palestine**", In: NATHANSON, Roby, STETTER, Stephen, "**The Middle East under Fire? EU-Israel Relations in a Region between War and Conflict Resolution**", Berlin, IEPN, May 2007.*
140- BISCOP, Sven, "The European Security Strategy and The Neighboorhood Policy: A New Starting Point For A Euro-

Mediterranean Security Partnership?", in: ATTINA ,Fulvio, ROSSI, Rosa, European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues, Catania, The Jean Monnet Centre "Euro-Med", 2004.

141- BJORN, Moller, "The Concept of Security: the pros and cons of expansion and contraction", Paper for joint sessions of the peace thesis commission and the Security and disarmament commission at. the 18th General conference of the international peace research association (i.p.r.a), Finland, 5-9 August, 2000.

142- BOENING, Astrid B., "Mediterranean Regional Security in the 21st Century: Regional Integration through Development and Its Security Impact on Euro-Med Partnership Members", Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, Vol.7, N°9, May 2007.

143- *BOENING, Astrid B., "**Multilateral Security in the Mediterranean Post Cold War: NATO's Mediterranean Dialogue and the Euro- Med Partnership**" Jean Monnet / Robert Schuman Paper Series, Miami, Vol.7, N°10, May 2007.*

144- *BOOTH, Stephen, « **The EU and the Mediterranean: Good Neighbours ?"**, London, 7 Tufton Street, Open Europe, , May 2011.*

145- BURDWELL, Frances G. and Others, « Transatlantic Transformation: Building a NATO –EU Security Architecture », Policy Paper, March 2006.

146- *BUZAN, Barry, "**New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century**" , International Affairs , Vol.67 , N° 3 , 1991.*

147– BUZAN, Barry, "Rethinking Security after the Cold War", Cooperation and Conflict, Vol. 32, Janvier 1997.

148- CALLEYA, Stephen C., "European Union Policy towards the Mediterranean: The Euro-Med Partnership and Region Building", From: "The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region Conference", Lisbon, 6- 9 June 2002.

149- CALLEYA, Stephen, "Regional Security Challenges in the Mediterranean", In: Stephen J. Blank, "Regional Security Challenges in the Mediterranean", Working Paper, 1999.

150- CASS, Frank, “European Union Policy Towards The Mediterranean: The Euro-Med Partnership And Region-Building”, from Conference on: “The Convergence of Civilizations?: Constructing a Mediterranean Region Conference”, Lisbon, 6- 9 June, 2002.

***151-** CECCORULLI, Michela, "**Migration as a Security, Threat: International and External dynamics in European Union**", GARNET working paper, N°65/09, April, 2009.*

***152-** CHASE, Robert S., HILL, Emilly B. & KENNEDY, Paul, “**Pivotal States**”, Foreign Affairs, Vol.75, N°1, January-February 1996.*

153- CHRUSSOCHOO, Dimitri, "Organizing the Mediterranean: The State of the Barcelona Process ", Agra without Frontiers, Vol.9, N°4, 2004.

154- CLAUDE, L, “The Tension between principle and Pragmatism in International Relations “, Review of International Studies, Vol. 19, N° 3, July 1993.

155- COMELLI, Michele, “Building Security in its Neighbourhood through European Neighbourhood Policy?”, EUSA Working Paper, Montreal Canada, 17, 19 May 2007.

156- COMELLI, Michele,” The Approach of the European Neighbourhood Policy (ENP): Distinctive Features and Differences with the Euro-Mediterranean Partnership”, AFFARI working Paper, Brussels, 17 November, 2005.

157- DADUCH, Uri & DUNNE, Michele, “American and European Responses to the Arab Spring: What’s the Big Idea?”, The Washinghton Quarterly, Fall 2011.

158- DAGUZAN, Jean François, ”Union Européenne, UEO et OTAN: Perceptions du Nord et Logique contradictoires”, in: MARQUINA, Antonio, Ed, Perceptions Mutuelles dans la Méditerranée : Unité et Diversité, Paris, Publisud, 1998.

159- DARWICH, Bassma, "L'euro –Méditerranée comme enjeu de société ", Politique étrangère, N°11, 1998.

160- DENYSYUK, Vitaly, « Politique de Voisinage de L’Union Européenne : Qu’elles transformations sur le régime

commercial régional en Europe », Revue du Marché Commun de L'Union Européenne, N°485, Février 2005.
161- DE VASCONCELOS, Alvaro & ZABOROWSKI, Marcin," The EU and the World in 2009: European Perceptions on the New American Foreign Policy Agenda", European Union Institute for Security Studies Report, N°4, January 2009.
***162**- DE VASCONCELOS, Alvaro, "**Union for Mediterranean the Political and Security Agenda",** in: **"The Euro Mediterranean Dialogue: Prospects for an Area of Prosperity and Security"**, Brussels/ Belgium, Foundation for European Progressive Studies, 2009.*
163- DOMORENOK, Ekaterina, « Regional Cooperation under the Neighbourhood Policy », in: ATTINA, Fulvio & ROSSI Rosa, European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues, Catania, the Jean Monnet Centre "Euro-Med", 2004.
164- DOMINGUEZ, Roberto," European Security Governance: NATO and EU", 11th Biennial of the European Union Studies Association, Los Angeles, 23-25 April 2009.
165–"Europe's Role in the Palestinian Israeli Conflict", Policy Arena: Middle East Peace Process, European union Center of North Carolina, EU Briefing, 2008.
***166**- FARIA, Fernanda & VASCONCELOS, Alvaro, " **La sécurité dans le Nord de l'Afrique : équivoques et réalités** ", Cahiers de Chaillot, Paris, N° 25, Septembre 1996.*
***167**- FARIA, Fernanda," **The Mediterranean: A New priority in Portuguese policy** ", Mediterranean Politics, Vol.1, N°20, Autumn, 1996.*
***168**- FERREIRA Nunes, Isabel, « **The Transatlantic Link and the European Defence and Security Identity in the Mediterranean Context**", Final Report, NATO-EAPC Individual Fellowship, 30 June 2001.*
***169**-GARRIGUES, Gilles Favaral, "**La Criminalité Organisée transnationale: un concept à enterrer ?** ", L'économie Politique, N° 15, 2002.*
***170**- GHEUR, Charles, "**L'union européenne face au conflit israélo-palestinien**", Revue du marche commun et de l'union européenne, N°459, Juin 2002.*

171-GEORGE, Jim, "of Incarceration and Closure: Neo-Realism and the new/old world Order", Millennium journal of International Studies, Vol. 22, N°2, 1993.
172- GILLESPIE, Richard," Significance and Prospect of the Union for the Mediterranean", in: The Euro-Mediterranean Dialogue: Prospects for an Area of Prosperity and Security, Brussels /Belgium, Foundation for European Progressive Studies, 2009.
173- GNESOTTO, Nicol & Others, "Reshaping EU-US Relations", a concept Paper, Paris, Brussels, 2009/2010.
174- GRANGE, Daniel J., «la Méditerranée : berceau au frontière ? », Relations Internationales, N°87, Automne 1996.
175- HADDADI, Said,"Political Securitization and Democratization in the Maghreb: Ambiguous Discourses and Fine-tuning Practices for a Security Partnership", Institute of European Studies, Paper 040323, University of California, Berkeley, Year 2004.
176- HADDADI, Said, "The Western Mediterranean as a Security Complex: A Liaison Between the European Union and the Middle East?", JM Working Paper ,1999.
177- HALLER, Max, "Europe and the Arab-Islamic World: A Sociological Perspective on the Socio-cultural Differences and Mutual (Mis) perceptions between Two Neighbouring Cultural Areas", Innovation, Vol.16, N°3, 2003.
178- HANSEN, Léne, " A Case for Seduction? Evaluating the Post-Structuralist Conceptualization of Security", Cooperation and Conflict, Vol .32, 1997.
***179-** HAUPEL, Monika, "**Adapting to Transnational Terrorism: The UN Security Council's Evolving Approach to Terrorism**" , Security dialogue , Vol.38, N°4 , December 2007.*
***180-** HOVE, Luke Van Lange, "**Regionalizing Human Security in Africa**", UNU-CRIS Occasional Papers, 2004.*
181- HOOGENSEN, Gunhild & ROTTEM, Svein Vigeland, "Gender Identity and the Subject of Security", Security Dialogue, Vol. 35, N°. 2, June 2004.

*182- HULSSE, Rainer, SPENSER, Alexander, "**The Metaphor of Terror: Terrorism Studies and the Constructivist Turn**", Security Dialogue, Vol.39, N°6, December 2008.*
183– HUNTINGTON, Samuel, " The Clash of Civilizations", Foreign Affairs ,Vol.32, N°3, Summer 1993.
*184- I LECHA, Edward Soler & GARCIA, Irene, "**The Union for Mediterranean: What Has It Change in the Domain of Security?"**, INEX Policy Brief, N°4, December 2009.*
185- ISIKSAL, Hüseyin, "Security, Globalization , and Problems within the Euro-Mediterranean Partnership in the post Cold War Era", Journal of Economic and Social Research, Vol.4, N° 2.
186- ISTVAN, Szilagyi, " Barcelona Process Revisited and the SBH Presidency", European and Regional Studies, Vol.1, N° 2, 2010.
*187- JOHANSON-NOGUES, Elizabeth, "**Is the EU's Foreign Policy Identity an Obstacle? The European Union the Northern Dimension and the Union for Mediterranean"**, European Political Economy Review, N°9, Autumn 2009.*
*188- KAGAN, R., "**Power and Weakness**", policy Review, N°110, June-July 2002.*
189- KITCHEN, Veronica M., "Identity Change in the Atlantic Security Community", Security Dialogue, Vol.40, N°1, February 2009.
190- KORB, Lawrence, DUGGAN, Sean, CONLEY, Laura, « Integrating Security Preparing for the National Security Threats of the 21st Century ", Center for American Progress Defining US National Security Objective, November 2009.
191- KRAUSE, Keith & Michael, Williams, " Broading the Agenda of Security Studies Politics and Methods" , Mershon International Studies Review,N°40.
*192- LUEDTKE, Adam, "**European Integration, Public Opinion and Immigration Policy: Testing the Impact of National Identity** ", Security Dialogue, Vol.6, N°83, 2005, P.84*
193- MAGINOP, Francisco A., "Environmental Security in the China Sea", Security Dialogue, Vol.28, N°1, March 1997.

194- MAKI, Sami, " la Stratégie Américaine en Méditerranée", <u>Revue Confluence Méditerranée</u>, Algérie, L'harmattan, 2001-2002.
195- MARCOS, Felipe Marana, "The Arab Revolution", in : <u>Strategic Panorama</u>, IEEE. ES Working Group, Number 09/10, 2010-2011.
196- MARQUINA, Antonio, SELIM, Mohamed, "Security Concept, Institutions and Strategies for Cooperation Partnership and Conflict Prevention in Mediterranean", UNISCI Discussion Paper, May 2003.
197- MARTINEZ, Luis, "Algeria, the Arab Maghreb Union and Regional Integration", EuroMeSCo paper, N°59, October 2006.
***198**- MAZRUI, Ali A., " **Islam and the United States: Streams of Convergences, Strands of Divergence**", <u>Third World Quarterly</u>, Vol.25, N°5, 2004.*
199- MAYERS, Norman, "Environmental and Security", <u>Foreign Policy</u>, N°74, Spring 1989.
200- MCNAMARA, Sally, "The European Security and Defence Policy: A Challenge to the Transatlantic Security Alliance", <u>Backgrounder</u>, N°2053, 18 July 2007.
***201**- MIRIMANOVA, Natalia, **"Civil Society Building Peace in the European Neighbourhood: toward a new framework for joining Forces with the EU"**, Policy Working Paper 10, Brighton, MICROCON, 2010.*
***202**- MOLDER, Holger, « **NATO's Role in the Post Modern European Security Environment, Cooperative Security and Experience of Baltic Sea Region** », <u>Baltic Security & Defence Review</u>, Vol.8, 2006.*
***203**- MOSCHELLA, Manuela, "**European Union's Regional Approach Toward its Neighbours: The European Neighbourhood Policy Vis-à-Vis Euro-Mediterranean Partnership**", in : ATTINA, Fulvio & ROSSI, Rosa, **European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues**, Catania, The Jean Monnet Centre "Euro-Med", 2004.*
***204**- MYTHEN Gabe, WALKLATE Sandra, "**Terrorism, Risk and International Security the perils of asking what if?** ", <u>Security Dialogue</u> , Vol.39 , N°23, April 2008.*

*205- NATION, R. Craig,” **Regional Studies in a Global Age**”, In: BOONE, Bartholomees J. , **Guide To National Security Policy and Strategy**, July 2004.*
*206-NEOCLEOUS Mark, " **From Social to National Security: On Fabrication of Economic Order**", Security Dialogue, Vol37, N°03, September, 2006.*
*207- NICHOL, Jim,” **Coordinator Russian Political, Economic and Security Issues and US Interests**”, CRS Report for Congress, 1 February 2011.*
*208- NOBLE, Paul, « **The Arab System: Pressures, Constrains and Opportunities** », In: KORANY, Bahgat & DESSOUKI, Hillal Ali, **the Foreign Policies of Arab States: the Challenge of Change**, Boulder, West view Press, 1999.*
*209- NOEL, Pierre, "**Pétrole et Sécurité Internationale: de Nouveaux Enjeux** ", Défense Nationale, Janvier 1999.*
*210- ORMANCI, Emr Ye Bagdagul, "**Mediterranean Security Concerns and NATO's Mediterranean Dialogue**", Paper submitted to the North Atlantic Treaty Organization ", 1998/2000.*
*211- OVERHAUS, Marco & MAULL, Hans W. & HARNISH, Sebastian, **“The New Neighbourhood Policy of the European Union: Perspective from the European Commission, France, Germany, Poland, Ukraine and Moldova**”, Foreign Policy in Dialogue, Vol.7, Issues 19, July 2006.*
*212-PATRICK, Stewart, “**Weak States and Global Threat: Fact of Fiction?”**, The Washington Quarterly, Spring 2006.*
*213- PERTHES, Volker, “**Europe, the United States and the Middle East Peace process**”, in: BLACKWILL, Robert D. & STUMER, Michael, (eds), **Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East**, CSIA Studies in International Security, Cambridge, Ma: MIT Press, 1997.*
*214-PENEBIANCO, Stefania, "**Volatile Regionalism in the Mediterranean Area”** , L'europe en formation , N° 356 , été 2010.*
*215- POSEN, Barry R., “**European Union Security and Defense Policy: Response to Unipolarity?”,** Security Studies ,Vol.15, N° 2, 2006.*

*216- RAGIONIERI, Rodolfo, "**Europe, the Mediterranean and the Middle East**", in: Stephen J. Blank, "**Mediterranean Security into the Coming Millennium**", Strategic Studies Institute Report, 1999.*
*217- RATTI, Luca, "**NATO's developing role in the Mediterranean an d greater Middle East: out of area but not out of business**", Journal of Middle Eastern Geopolitics, Vol. 2, N° 3, January-March 2006.*
*218- RHEIN, Eberhard, "**Europe and the Mediterranean: A Newly Emerging Geopolitical Area**", European Foreign Affairs Review, N°1, 1996.*
*219-ROBIN, Françoise Germain, « **Israël et le partenariat Euro-méditerranéen** », Paris, revue de Géostratégiques, N°08, juillet 2005.*
*220- ROTFELD, Adam D., " **L'union a-t-elle besoin de PESD ?**" , Politique Etrangère ,N°2, 2004.*
*221- RUIZ, Francisco J., "**Architectures: Evolution Current Situation and Prospects**", In: Strategic Panorama, 2010/2011.*
*222- SCHNEIDER, Moritz, "**Europeanization beyond the EU: the Dynamics of Europeanization in the Southern Mediterranean Partner States",** L'europe en formation, N°356, été 2010.*
*223- SELIM, Mohammad El- Sayed**," Arab Perceptions of the European Union's Euro-Mediterranean Projects**", in: BLANK, Stephen J., "**Mediterranean Security into the Coming Millennium**", Strategic Studies Institute (SSI) Report, 1999.*
*224- SHARON, Pardo & ZEMER, Lior, "**Toward a New Euro-Mediterranean Neighbourhood Space**", European Foreign Affairs Review, N°10, 2005.*
*225- SILVESTRI, Stefano, GNESOTTO, Nicole & Vasconcelos, Alvaro, "**Decision-Making and Institutions**" in: MARTIN, Laurence & ROPER, John (eds), **Towards a Common Defence Policy**, Paris, The Institute for Security Studies of WEU, 1995.*
*226-STONE, Marianna, **"Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis"**, Security Discussion Papers Series 1, New York, USA, Columbia University, School of International and Public Affairs, Spring 2009.*

*227- STURMER, Michael, « **What Strategy for the Greater Middle East? A European Perspective**”, In: STURMER, Michael, STEVEN, Simon, & ZVYAGELSKAYA, Irina, “**What Strategy for the Greater Middle East? What is the Situation?**”, ESF Working Paper, N°15, December 2003.*
*228- SOLIMAN, Amany, “**The Euro Med partnership and the Arab- Israeli conflict**”, The Atkin Paper Series, ICSR Atkin Fellow, October 2011.*
*229- SORENSON, David S., « **Transition in Arab World Spring or Fall ?**”, Strategic Studies Quarterly”, Fall 2011.*
*230- SUEL, Asly, “**From the Euro-Mediterranean Partnership to the Union for Mediterranean**”, Perceptions, Winter 2008.*
*231- SZILÁGYI, István, “**The Barcelona Process Revisited and the SBH Presidency**”, European and Regional Studies, Vol.1, N° 2, 2010.*
*232- TANNER, Fred, “**The Euro-Med Partnership: Prospects for Arms Limitation and Confidence Building after Malta**”, International Spectator, Vol.32, N°2, April-June1997.*
*233- T, THOMPSON W.," **The Regional Sub-System: A Conceptual explication and propositional inventory**", International Studies Quarterly, Vol.17, N°1, 1993.*
*234-THASCH, Thérèse Carolin, “**The Project of a Union for the Mediterranean– Pursuing French Objectives through the Instrumentalisation of the Mare Nostrum**”, L’Europe en formation, N° 356, été 2010.*
*235- TANNER, Fred, "**An Emerging Security Agenda for the Mediterranean»**, Mediterranean politics, N°3 , winter 1996.*
*236- TASSINARI, Fabrisio,” **Security and Integration in the EU Neighbourhood: The Case for Regionalism**”, CEPS Working Document, N°226, July 2005.*
*237- TICKNER, Ann J., " **Re-vising Security”,** in: Booth, Ken, Smith Steve (eds)**, International Relations Theory Today**, Policy Press, 1997.*
*238- TUSICISNY, Andrej, " **Security Communities and their Values: Taking masses seriously**", International Political Science Review, 2007.*

*239- VIEIRA, Telmo J., « **EU Security Discourse: Great…NG new Regional Boundaries in the Mediterranean and Gulf Region** », Perceptions, Summer 2006.*
*240- WALLACE, William, "**Looking after the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25**", Policy Paper, Groupement d'étude et de recherche: "Notre Europe", N°4, Juillet 2003.*
*241- WALT, Stephen M.," **International Relations: One World, Many Theories** ", Foreign Policy, Spring 1998.*
*242-WILLA, Pierre, "**La Méditerranée comme Espace Inventé**", Jean-Monet Working Paper, N°25 , November 1999.*
*243-YOUNGS, Richard, **"European Approaches to Security in The Mediterranean"**, Middle East Journal, Vol.57, N°3, Summer 2003.*
244- YOUNGS, Richard, "The EU and the Arab Spring: From Munificence to Geo-strategy", Policy Brief, N°100, October 2011.
245- ZAIOTTI, Ruben, "La Propagation de la Sécurité: l'Europe et la Schenguenisation de la Politique de Voisinage", Cultures et Conflits, N°66, été 2007.
246- ZIMMERMAN, Doron ,"The Transformation of Terrorism , the New Terrorism ", impact scalability and the dynamic reprocal threat perception ", zurcher beitrage , 2004.
247- ZORGBIBE, Charles, "La Méditerranée: Nouvelle ligne de front ? ", Politique et Parlementaire, N°980, Novembre/Décembre 1995.
248- ZOUHIR, Yahia H., GAMBIAN, Karima Benabdellah, "The United States and the North African Imbroglio: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara", Mediterranean Politics, Vol.10, N°2, July 2005.
Official Documents :
249-« A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy", Brussels, 12 December 2003,
www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/78367.pdf
http://www.iss.europa.eu/uploads/media/solanae.pdf
250- "Barcelona Declaration", Euro-Med 1/95, Bruxelles, 27-28 November *1995.*

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2005/july/tradoc_124236.pdf
http://www.eeas.europa.eu/euromed/docs/bd_en.pdf
251- "Barcelona Process: Union for the Mediterranean", ministerial conference, Final declaration, Marseille, Council of the European Union, 3-4 November 2008.
http://eeas.europa.eu/euromed/docs/com08_319_en.pdf
252- "European Defence Agency EDA",
http://www.eda.eu.int/
253- "Final Declaration of the Marseille summit for the Mediterranean",
http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/misc/103733.pdf
254- "Joint Declaration of the Paris Summit for the Mediterranean", Communication From The Commission to the European, Parliament and the Council, Brussels, COM(2008) 319 (Final),Paris, 13 July 2008.
http://www.eu2008.fr/webdav/site/PFUE/shared/import/07/0713_declaration_de_paris/Joint_declaration_of_the_Paris_summit_for_the_Mediterranean-EN.pdf
255-"Le processus de Barcelone: cinq ans après 1995-2000", Commission européenne, Luxembourg, Office des publications officielles des Communautés européenne, 2000.
256-"La sécurité au Moyen-Orient: un environnement en mutation", Rapport du Group spécial Méditerranée, Assemblée parlementaire de l'OTAN, Décembre 2000.
257-"Partenariat euro-méditerranéen", Note d'information, Commission européenne, Bruxelles 2000
258-« Rapport sur la mise en œuvre de la stratégie européenne de sécurité- : Assurer la sécurité dans un monde en mutation », Bruxelles, 11 décembre 2008.

http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/reports/104630.pdf

259- "Report on the Implementation of the European Security Strategy: Providing Security in a Changing World", Brussels, 11 December 2008.
http://www.consilium.europa.eu/cms3_fo/showPage.asp?id=266&lang=EN&mode=g
260- " Une Europe sure dans un Monde Meilleurs : stratégie européenne de sécurité" , Paris, Institut d'études de sécurité de l'union européenne , Décembre 2004.
261- "Wider Europe-Neighbourhood: A New Framework for Relations with Our Nieghbours", Brussels, COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES, COM, 104 Final, 11 March 2003. http://www.europa.eu.int/comm/external_relations/we/doc/com03_104_en.pdf.
Web Sites:
262- BENANTAR, Abdennour, "proliferation of initiatives and the process of dilution of the Mediterranean", lecture on: "The Union for the Mediterranean" workshop, Tunis, the Center for Mediterranean and international studies,

http://www.africanmanager.com/site_eng/articles/13494.html
263-BENANTAR, *Abdennour, « **What's the Role Does the USA Play in the Mediterranean?** »,*

http://www.iemed.org/anuari/2009/articles/a40.pdf/
264-"Critical Theory", *in:* "**Methodological Debates: Post-Positivist Approaches**".
http://www.huma/illuminations/
265- *« **Effect of Arab Spring** » 12 July 2011,*
http://www.iddbirmingham.wordpress.com/2011/07/12/effects-of-the-arab-spring/
266-FERNANDEZ, Haizam Amirah, YOUNG, Richard, "The Euro-Mediterranean Partnership: Assessing the First Decade",
http://www.realinstitutoelcano.org/publicaciones/libros/Barcelona10_eng.pdf
267- KAGAN, R., "Power and Weakness", policy Review, N°110, June-July 2002,

http://www.policyreview.org/JUN02/kagan_print.html
268- *KEMP, Walter & Others,* ***OSCE hand book****, 3rd, Secretariat of the OSCE, Vienna, 2000,*
http://www.osce.org/publications/hand book/files/handbook.pdf
269- KENTER, Renate, « The Art of the Possible: The Scenario Method and the Third Debate in International Relations Theory », A Master Thesis in International Relations, University of Amsterdam, November, 1998.
http://www.deruijter.net/en/articlees/pdf/kenter.htm
270-*«* ***NATO, Prague Summit Declaration*** *», Press Release, N°127, 21 November 2002,*
http://www.nato.int/docu/pr/2002/p02-127e.htm
271*-ROBERTSON, George, «* ***Social Constructivism Applied: Kosovo and Its Implications for the Global Order in the New Millennium*** *».*
http://www.ukc.ac.uk/publications/journals/erwp/koso.htm
272-*"* ***The Arab Spring and the Future of US Interest and Cooperative in the Arab World*** *", 2 August 2011,*
http://www/strategicstudiesinstitute.army.mil/index.cfm/articles/
273-*«* ***The Barcelona Process and other Mediterranean Initiatives*** *»,*
http://europa.eu.int/scad plus/print version/fr/lvb/r15001.htm/
http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph_reports/MR957/MR957.ch2.pdf
274- *THIBAULT, François Jean, «* ***Présenter et Connaitre Les Relations Internationales : Alexander Wendt et Le Paradigme Constructiviste*** *», Note De Recherche, n°07 :*
http://www.er/upam.ca/noble/cepes/note7/html
275- T. THOMPSON, W.," The Regional Sub-System: A Conceptual explication and propositional inventory" , International Studies Quarterly , Vol.17, N°1 , 1973.
http://www.ucl.ac.uk/library/accs 0207
276- VIAU, Hélène, « la théorie critique et le concept de Sécurité en Relations Internationales », Note de Recherche C.E.P.E.S. Université du Québec a Montréal, N°8 Janvier, 1999.
http://www.er.upama/nobel/cepes/note8.htm

277-WEBB, Keith, " Preliminary Questions about Post-Modernism ", Paper Prepared for Special Series on Contemporary Theory in International Relations, University of Kent at Canterbury, June, 1995.

http://www.ukc.xl.UK/politics/Kentpapers/html

278- ZIMMERMAN, Doron ,"The Transformation of Terrorism , the New Terrorism, Impact Scalability and the Dynamic Reprocal Threat Perception ",

http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf

279- *RATTI, Luca*, "*NATO's developing role in the Mediterranean an d greater Middle East: out of area but not out of business", Journal of Middle Eastern Geopolitics, Vol. 2, N° 3, January-March 2006,*

http://ojs.uniroma1.it/index.php/JMEG/article/view/3110/3094

فهرس المحتويـــات

فهرس المحتويات